عدد خاص

مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة

مجلة لغوية علمية محكمة تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية

العدد 25 السنة الرابعة عشرة / رمضان 1438 هـ / الموافق جوان 2017 م

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

مجلة لغوية علمية محكمة يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية

مؤسس المجلة

د.عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس التحرير

عثمان شبوب

اللجنة العلمية

د. محمد صاري

د.أحمد حساني د. تواتي بن التواتي

د. بشير إبرير د. عبد الجليل مرتاض

عنوان المراسلة : 06 شارع العقيد محمد بوقرة-الأبيار – الجزائر

البريد الإلكتروني: académie@aala.dz

هاتف: 90 07 23 021 213 الفاكس: 81 07 23 021 213 / 71 07 23 021 213

* المقالات التي ترد إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها نشرت أولم تنشر
* كل باحث مسؤول عن آرائه

محتويات العدد

1 - ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح قراءة في بعض النماذج.

أ.د محمد صاري.....9

2 - مصطلح «الكلام» عند الحاج صالح من منظور نظريته الخليلية الحديثة.

أ.د. محمد بن حجر.....37

3 - شيخ اللسانيات المغفور له عبد الرحمن الحاج صالح.

أ.د. صالح بلعيد.....63

4 - جهود الأستاذ الحاج صالح في اللسانيات والنحو العلمي.

د.عبد الله بوخلخال.....73

5 - منهج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في البحث اللساني.

د. سعاد شرفاوي.....99

6 - علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللساني العربي الحديث المنجز اللساني للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مثال.

د.بشير إبرير.....133

7 - جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات.

د.حميدي بن يوسف.....173

8 - مفهوم المقطع والنظرية الحركية الاندفاعية عند قدماء الصوتيين العرب.

أ.د. شريف بوشحدان.....191

9 - أضواء على تداوليات الخطاب عند الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، نقد وتوجيه.

أد.نعمان عبد الحميد بوقرة.....219

10 - التواصل اللغوي عند العرب القدامى قراءة في ضوء كتاب: " الخطاب والتخاطب " للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.

د. عبد الفادرهني.....269

11 - قراءة التراث في الفكر اللغوي لدى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

د.يوسف مقصر.....293

12 - كيف قرأ الحاج صالح نصوص المتقدمين؟ نحو بناء منهج لقراءة النصوص

أ. محمد عثماني.....319

13 - النظرية الخليلية الحديثة في النحو العربي مع البرفسور عبد الرحمن الحاج صالح.

د. خالد بوزياني.....337

14 - قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح."عرض لآليات القراءة، وتحليل لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي".

د. محمد ولد دالي.....351

15 - حد اللفظة و خصائصها عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.

أ. آسيا قرين.....371

16 - توظيف النظريّة الخليليّة الحديثة في تعليم اللغة العربية لمستوى ما قبل الجامعي في ضوء نقد النظريات اللسانيّة الغربيّة.

أ.جميلة عاشور.....407

ملامح من الفكر اللساني
عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
قراءة في بعض النماذج

أ.د. محمد صاري
جامعة محمد الشريف مساعدية / سوق أهراس

مقدمة:

تهدف الدراسة إلى إجراء قراءة في المنجز اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (يرحمه الله)، الذي خلّف مسيرة علمية حافلة بإنجازات يمكن أن توصف بأنها ثورية في لسانيات اللغة العربية على وجه الخصوص، وفي تقويم التفكير اللساني البشري عموما، امتدت زمانيا ودون انقطاع على مدى نصف قرن أو يزيد من الإنتاج العلمي الرصين باللغتين العربية والفرنسية، والعمل الأكاديمي الجاد، وبالضبط منذ أن كان أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى أن وافته المنية رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية يوم الأحد 5 مارس 2017م[1].

ولا غرابة في هيمنة لسانيات التراث على أبحاث الدكتور الحاج صالح، الذي يُعد بحق رائدا لسانيا في الوطن العربي والجزائر على الخصوص. وانشغاله المستمر بالمراجعة والمقارنة والربط بين الفكر اللساني الخليلي الأصيل وأحدث النظريات اللغوية يوحي بقناعة لديه واعتقاد راسخ: أن التراث اللغوي العربي

1- عينه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م بعد أن كان رئيسا للجنة إصلاح التعليم بالجزائر.

الذي امتد على مدى قرون من العطاء والخصوبة، مازال حيا محاورا، نقرأه دون أي إحساس بالمسافة الزمنية بينه وبين الكشوفات التي أثبتها الرواد في حقل اللسانيات وفروعها المختلفة. وقد عبر عن هذه القناعة بوضوح عندما سُئل ذات مرة في ندوة علمية: « هل أنتم من المحافظين؟» فأجاب بصريح العبارة: **«لست محافظا ولا مجددا، ولكن أبحث عن المفيد؛ اكتشفنا في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به»**. وعليه، ظل الدكتور الحاج صالح طيلة مسيرته العلمية، بعد تحصيل معرفة شاملة لمناهج القدماء، وتكوين عميق في مناهج المحدثين، يعرّف من خلال مشروع قراءة التراث معشر الباحثين العرب والغربيين في علوم اللسان بخصائص لسانيات اللغة العربية، ومضامينها النوعية، ويثبت في المناسبات العلمية المختلفة الحلقة المفقودة التي تجاهلها بعض الغربيين عندما أرخوا للفكر اللساني البشري[1]. إن اهتمامنا بواقع الكتابة اللسانية وخصوصيات الخطاب اللغوي عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نابع مما تميزت به أعماله من أصالة وتجديد، وسنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن بعض ملامحها انطلاقا من فحص عينات[2] من أبحاثه ومؤلفاته.

1 - قال جورج مونان في كتابه مفاتيح الألسنية: « إن تاريخ نشأة اللسانيات يحدد بحسب نظرة الباحث إليها؛ فيمكن أن يقال إنها نشأت في القرن 5 ق.م [إشارة إلى الدراسات الهندية القديمة مع بانيني]، أو مع بوب Bopp سنة 1816م، أو مع سوسور سنة 1916م، أو مع تروبتسكوى سنة 1926م، أو مع تشومسكي سنة 1956م «.انظر: G. Mounin : Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers, 1968, p 19.

* نلمس في هذا الإشهاد وغيره (وبخاصة لدى موريس لوروا في الاتجاهات الكبرى في اللسانيات، وروبنز التاريخ الموجز للسانيات من أفلاطون إلى تشومسكي، وجورج مونان في تاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى القرن العشرين، وجون ليونز في اللسانيات العامة: مدخل إلى اللسانيات النظرية...إلخ) إلغاء أو تجاهلا لحلقة مهمة في تاريخ الفكر اللساني البشري، تمثلت في لسانيات اللغة العربية التي امتدت على مدى ثمانية قرون أو تزيد من الإنتاج والعطاء. والصورة الإيجابية عن الفكر اللغوي العربي عموما، وعن نحاة البصرة والكوفة خصوصا وردت عند «جوليا كريستيفا» في كتابها «اللغة هذا المجهول».

2 - يمكن أن تؤلف عديد البحوث والأطروحات حول المنجز اللساني الذي خلفه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ونظرا لتعدد المؤلفات وتنوع القضايا التي تناولها بالتحليل والنقد، رأينا ضرورة

2 - لمحة عن أبرز المؤلفات:

يتأسس المنجز اللساني للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على سلسلة من الدراسات والأعمال، الأصل في الكثير منها أنها عبارة عن أبحاث تم تقديمها في مؤتمرات وندوات علمية دولية، لاسيما المؤتمرات الدورية للمجامع اللغوية التي كان الدكتور عضوا فيها: كمجمع دمشق وبغداد وعمان والقاهرة، وجُلُّها تم نشره في دوريات علمية متخصصة. وكان آخرها من حيث المؤلفات: كتاب «**البنى النحوية العربية**» وهو الحلقة الرابعة في سلسلة علوم اللسان عند العرب، وعنوانه يتناص مع كتاب تشومسكي المشهور «البنى النحوية» (Syntactic structure)، الذي تضمن أفكارا ثورية في اللسانيات المعاصرة. ومن حيث المقالات يُعد العنوان الموسوم بـ: «**توهمات النحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه**» آخر مقال للدكتور[1].

وعموما فإن المؤلفات المطبوعة التي وصلتنا إلى حد الآن، في حياة الدكتور وبعد وفاته، بلغت ثماني كتب، تشكلت من سلسلة علوم اللسان عند العرب، التي تضمنت على الترتيب الآتي «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول والثاني» و «الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحلقة الثالثة» و «البنى النحوية العربية، الحلقة الرابعة»، بالإضافة إلى «بحوث ودراسات في علوم اللسان» و «السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة» و «منطق العرب في علوم اللسان»، وأطروحة دكتوراه دولة حصل عليها من السوربون بباريس سنة 1979، عنوانها: «علم اللسان العربي واللسانيات العامة»، وعنوان الأطروحة يتناص هو الآخر مع كتاب مشهور لـ»

الاقتصار في هذا المقال على قراءة أفقية غير قطاعية، لعينة من النماذج التي لها علاقة بالعنوان وبقناة النشر، والهدف من العدد.

1 - الكتاب من منشورات المجمع الجزائري للغة العربية سنة 2016، والمقال منشور في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 23، جوان 2016. وينوي الباحث إجراء قراءة للكتاب والمقال في عمل مستقل لأنهما آخر إنتاج الدكتور.

شارل بالي» موسوم بـ: «اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية» «Lin-guistique générale et linguistique française».

نبدأ بالأطروحة، وهي كما يقر الحاج صالح في المقدمة، عبارة عن مستخلصات أو حصيلة جهود مضنية، استغرقت سنوات عديدة، أفضت إلى قراءة جديدة للمنجز اللساني الذي خلفه العلماء العرب في ميدان علوم اللسان العربي، وذلك في ضوء قراءة ناقدة للنظريات اللسانية الحديثة، تكشف عن القيمة العلمية للمفاهيم اللسانية التراثية لدى رواد الدرس اللغوي القديم من ناحية، وتُثبت أصالة إجراءاتهم وجدواها في التحليل المفهومي، التي اعتمدها النحاة العرب الأولون في استنباط الضوابط التي تحكم اللغة، وتفسر التنوعات الأدائية التي خرجت أو شذت عن المعيار. فالأطروحة في الواقع عبارة عن نظرية النظرية، أي نظرية ثانية Métathéorie[1].

وفي سلسلة علوم اللسان العربي المشكلة من أربعة كتب، تطرق المؤلف في الجزء الأول والثاني[2] إلى النظرية الخليلية الحديثة وما تمخض عنها من بحوث تكنولوجية معاصرة جدا، كالعلاج الآلي للنصوص العربية، وعلم تعليم العربية، واصطناع الكلام المنطوق الآلي، ومعالجة أمراض الكلام. وهنا يقر الحاج صالح أن النظرية الخليلية تستجيب لما يتطلبه الحاسوب، وتوفر للحقول العلمية المذكورة آنفا تصورا علميا أوسع وأكثر كفاية لاستيفاء الظواهر اللغوية المختلفة. إضافة إلى ذلك عالج المؤلف قضايا لغوية راهنة تتعلق بواقع اللغة العربية ومستقبلها أبرزها: قضية المعجم العربي وإشكالاته، وقضية الترجمة والمصطلح، والكتابة العربية، والتعريب،

1 - لمزيد من المعلومات انظر مقدمة أطروحة الدكتوراه للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وعنوانها:
- Linguistique Arabe Et Linguistique Générale, Essai De Méthodologie Et D'épistémologie Du Ilm Al- Arabiyya.

2 - انظر، د.عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007.

وقضايا الصوتيات العربية والفنولوجية، وتطوير تعليم اللغة العربية وترقية استعمالها في المجالات الحيوية، والسعي لتوسيع انتشارها أمام مزاحمة اللغات الأجنبية، والأبعاد العلمية والتطبيقية لمشروع الذخيرة اللغوية المحوسبة آليا...وجل هذه القضايا يمكن إدراجها في صميم السياسة اللغوية وتخطيط المتن والمكانة، وهو حقل معرفي ينتمي إلى اللسانيات التطبيقية، ويشتغل على موضوع حرب اللغات وسبل الوقاية من الهيمنة اللغوية وموت اللغات وانقراضها[1].

أما العدد الثالث من سلسلة علوم اللسان عند العرب[2] فيتعلق تحديدا بلسانيات الخطاب، وقد شمل تحليلا لظواهر التخاطب، وأوصافه، وشروط حصوله. وتحدث عن دورة التخاطب عند علماء العرب والمشاركين فيها، والقرائن الحالية والمقامية، وكانت نظرية الوضع في مقابل الاستعمال الفكرة المركزية التي حاول المؤلف حملها على نظرية اللغة في مقابل الكلام عند سوسير. وقد بين من خلالها أن الفكر التراثي النحوي والبلاغي في تحليل اللغة وتفسير ظواهرها لم يقف عند حدود الشكل فحسب، بل تجاوز البعد اللفظي إلى الأبعاد الوظيفية الإبلاغية: فتحدث النحاة عن الكلام الذي تحصل به الفائدة، وعن معاني النحووما يوفره للمخاطب من إمكانات فعلية وافتراضية على مستوى محور الاختيار والتركيب، ومن طرق متنوعة للتعبير عن المعاني المقصودة. فمادة الدراسة النحوية والبلاغية عندهم ليس الحكم وإنما الحديث من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة، يتم بين طرفين أساسيين هما المتحدث والمتحدث إليه.[3]

---

1 - جان لوي كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008م.

2 - انظر، د. عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2012.

3 - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، ص157.

وفي كتاب «منطق العرب في علوم اللسان»[1] يتطرق المؤلف إلى الآليات العقلية التي اعتمد عليها النحاة العرب في بناء النظرية، واستنباط أصول العربية والاستدلال لها. ويثير سؤالا يتعلق بالوسائل العقلية التي استُعملت في النحو القديم، لماذا بقيت محفوفة بالغموض عند بعضهم؟ والحقيقة أن معظم الموضوعات التي عالجها المؤلف ههنا لها صلة قوية بعلم الأصول، وقد لا نبالغ إذا تم إدراجها في فلسفة اللغة واللسانيات الإدراكية[2]. نذكر منها على سبيل المثال: المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي العلمي، النحو العربي ومنطق أرسطو، التمثيل العلمي لمثل العربية وخصائص الاستدلال في علوم العربية، والقياس العربي عند النحاة الأولين وعند الأصوليين والمتكلمين... إلخ. وعموما فإن موضوعات الكتاب تغيَّت إثبات البعد العقلي في التفكير النحوي؛ وبينت أن النحو العربي منطق رياضي خاص، مستنبط أوضاعا ومقاييس من واقع الاستعمال، فهو ثمرة أصول عديدة. وإن وجود هذا الأثر المنطقي دليل على مكانة الجانب العقلي فيه إضافة إلى الجانب النقلي، وقد أصبح هذا الجانب ضروريا في البحث اللساني عند التحويليين، لأنه أداة أصيلة من أدوات بناء العلم، بدونه يتحول علم النحو إلى مجرد جمع وتصنيف.

1 - انظر، د. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2010.

2 - ويطلق عليه أيضا العلوم الإدراكية أو العرفانيات على وزن التركيبيات والدلاليات والتداوليات، وهي كما نعلم حقل معرفي مازال في طور التشكُّل والتكوين، لين العود طري الجانب، موضوعه إدراك الإدراك، وفهم الفهم، ومعرفة كيفية معالجة الذهن للمعلومات وفهم الفضاءات الذهنية، وبنية اللغة وتمثلها بدلا من البحث في القدرة على استعمالها. وبمعنى آخر: كشف الذهني الموغل في التجريد، إنتاجا واستقبالا، تركيبا وتفكيكا. انظر موضوعي اللغة والعقل، واللغة في الدماغ، في الموسوعة اللغوية لـ: ن.ي. كولنج، ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، المجلد الثاني، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض 2000م.

وفي كتاب «السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة»[1] أثبت المؤلف أن تدوين اللغة بالسماع المباشر من أفواه الناطقين بالعربية فكرة سابقة في تاريخ المدونات اللغوية الحية، تؤكد أن العربية قامت على وصف أمين لحالة اللغة كما هي في المناطق التي لاحظ العلماء أن أهلها يستعملون في كلامهم السجل الذي اعتبرته الجماعة اللغوية السائدة سجلا ممثلا للغتها الرسمية، وهو عند التأمل اختيار منهجي يبرره علميا المبدأ اللساني السوسيري القاضي بأسبقية المنطوق على المكتوب، وأولوية الدراسة الآنية على الدراسة التاريخية[2]. ثم حاول المؤلف أن يبين فساد الاعتقاد السائد لدى البعض بوجود لغة مشتركة[3] إلى جانب اللهجات المحلية؛ خطب بها الخطباء، وشعر بها الشعراء، ونزل بها القرآن. ويزعمون أنها (أي اللغة المشتركة) لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم اليومية، ولم تكن سليقة يتكلمونها دون شعور بخصائصها[4]، وحجة المؤلف أن تصفح النصوص، والنظر في المقاييس التي احتكم إليها العلماء في الأخذ عن القبائل زمانا ومكانا، والتحريات الميدانية الواسعة النطاق التي قام بها المتحرون، والأماكن التي تجولوا فيها، وذكر أوصافهم، وتجريح أقوالهم، وعموما منهجية التحري اللغوي الميداني والآليات التي تم توظيفها، تعارض الرأي وتبين فساد هذا الاعتقاد، وتظهر أنه افتراض أو تخليط وأوهاما.

1- انظرد. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007.

2- حسين الواد، ملامح من البحث اللغوي في تونس في الثلث الأخير من القرن العشرين، المجلة العربية للثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 42، مارس 2002م، ص135.

3- انظر، د. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الباب الثاني.

4- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995م، ص43.

وفي كتاب «بحوث ودراسات في علوم اللسان»[1] الذي تضمن دراسات في تاريخ علم اللسان البشري، والتي شكلت مدخلا تاريخيا للسانيات الحديثة، نقف على بحوث معمقة، تُظهر ملامح التفكير اللساني الرصين لدى الحاج صالح. وميزة هذا الكتاب تكمن في التقويم الموضوعي، والقراءة التشريحية الناقدة، أو ما يمكن تسميته بـ: «النقد اللساني»: فقد سعى المؤلف بالاعتماد على المقارنة الدقيقة إلى توضيح قيمة كل مفهوم أو فكرة أو نظرية في التفكير اللساني بذكر ما لها وما عليها. كما تطرق المؤلف إلى لسانيات القرن العشرين، نشأة وتطورا. وكانت اللسانيات الآنية مع فرديناند دي سوسير وأتباعه، الذين أطلقوا على مذهبهم

في النصف الثاني من القرن العشرين اسم « البنيوية»[2]، آخر محطة له في التقويم[3]. وألحق بهذه البحوث دراسات، وبعض التعليقات باللغات الأجنبية الثلاث الفرنسية والإنجليزية والألمانية، تضمنت ملخصا لأطروحة الدكتوراه، وأعمالا مخبرية تبين القيمة العلمية للدراسات الصوتية عند العرب، لاسيما مفهوم الحركة والسكون. هذه نبذة مختصرة جدا عن مؤلفات الدكتور حاج صالح، التي تُظهر بوضوح تنوعا وثراء في الأفكار اللسانية التي ناقشها. ونستشرف أن تشكل موضوعاتها أطروحات وقضايا خصبة للبحث والدراسة، ونتوقع أن تستفيد منها أجيال والأجيال.

1 - انظر، د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007.

2 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2007، ص6.

3 - المتأمل في النقد اللساني لدى الحاج صالح الذي تناول موضوع تاريخ التفكير اللغوي، يلاحظ خصوبة في الطرح، وثراء في المعالجة تذكرنا بالمؤلفات الرائدة التي أرّخت للسانيات مثل: الاتجاهات الكبرى في اللسانيات لموريس لوروا، والتاريخ الموجز للسانيات من أفلاطون إلى تشومسكي لروبنز، واتجاهات البحث اللساني لميلكا إيفيتش، وتاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى القرن العشرين لجورج مونان، واللسانيات العامة مدخل إلى اللسانيات النظرية لجون ليونز... إن انشغال الدكتور بجمع أبحاثه ودراساته حتى آخر يوم من حياته حالت دون مواصلة المدخل التاريخي النقدي للسانيات الحديثة ليشمل كل النظريات وخاصة مجال الدلاليات والتداوليات.

3 – نماذج من التفكير اللساني عند الحاج صالح:

أما عن ملامح الفكر اللساني وما يتميز به خطاب المؤلف من خصوصيات في النظر، والتفكير، والتعبير، والتقويم، فسنكشف عن كفايتها المعرفية والمنهجية والتفسيرية، وعن مدى ما تحمله من بصمة الأصالة والجدة والروح العلمية، وذلك من خلال التطرق إلى عديد القضايا التي ناقشها في أبحاثه ودراساته، والتي استلهمت أصالتها من التراث العربي، واستمدت معاصرتها مما توفر للأستاذ من اطلاع واسع عميق على أحدث المذاهب والنظريات، نتناول منها تحديدا العناوين الآتية:

3 – 1 – هناك تراث وتراث[1]: رغم وجود تيار أو اتجاه يدعو إلى التخلص من النظرة التجزيئية الشائعة والمنتشرة بين الباحثين عن التراث النحوي والبلاغي والأصولي...والتخلي عن تقسيمه إلى «مناطق» أو «قطاعات» متمايزة؛ قطاع مقبول يستحق الدرس، وآخر مردود لا يستحق الدرس، قطاع حي نربطه بحاضرنا، وآخر ميت نقطع صلاته، لأنها نظرة خالية من القيمة العلمية، وتتخذ مواقف إيديولوجية من التراث في اعتقاد بعضهم،[2] فإن للدكتور الحاج صالح نظرة أخرى في التراث؛ فهناك تراث وتراث!

فالتراث الذي تعلق به، ودعا معشر الباحثين إلى الحفر والتنقيب في خطاباته، هو التراث العلمي اللغوي الأصيل، الذي تركه أولئك العلماء المبدعون الذين عاشوا في زمن الفصاحة اللغوية الأولى، وشافهوا فصحاء العرب، وقاموا بالتحريات الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدونة لغوية شاهدها تاريخ العلوم اللسانية. وأما الذين جاءوا من بعدهم فقد كانوا عالة عليهم، فبعضهم ضيق حدود النحو الواسعة، واستبدلوا مفاهيم القدماء الإجرائية النشطة بمفاهيم أخرى جامدة تأملية كما يقر. وينطلق

1 - د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص168 – 172.

2 - انظر الحوار الذي أجراه الدكتور العمري وآخرون مع الدكتور طه عبد الرحمن أستاذ المنطق وفلسفة اللغة بكلية الآداب بالرباط، المنشور في مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، ص 126.

د.عبد الرحمن الحاج صالح في قراءته للتراث، وتأصيل أفكاره من منطلقين أساسيين هما:

أولا – لا يفسر التراث إلا التراث، ومن الخطأ أن نسقط على التراث مفاهيم وتصورات دخيلة تتجاهل خصوصياته النوعية، فلا يفسر كتاب «سيبويه» إلا كتاب «سيبويه»، بمعنى أن نصوص الكتاب يفسر بعضها بعضا، « فالمسند والمسند إليه عند سيبويه غير المسند والمسند إليه عند المتأخرين، وهما غير المبني والمبني عليه...والكلمة عند سيبويه غير الكلمة عند ابن مالك ومن اتبعه، وكذلك هو الأمر فيما يخص لفظة «اللغة» و«الكلام» وغيرهما من الألفاظ»[1]. ويعلق الدكتور الحاج صالح على عبارات سيبويه: (على غير ما وضعته العرب)، (هو من اسمه)، (وليس من اسمه) أو (في موضع ما هو من الاسم) أو (داخل في الاسم)...إلخ بالقول: فقد فهم هذا ابن السراج وشيخه المبرد وتلاميذه مثل السيرافي وغيره، إلا أنهم لم يستنتجوا من هذا ما يترتب عليه من الانتظام بين مستويات اللغة. وأما المتأخرون من النحاة فلم يدرك أكثرهم المقصود من هذه العبارة الأخيرة.[2] وإذا كان الأخفش والمازني والجرمي والمبرد...لم يستنتجوا فإن أكثر النحاة المتأخرين في منظور الدكتور لم يدركوا!

ثانيا – أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللغوية على الخصوص ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، ولذا اتجه الحاج صالح إلى إعادة قراءة التراث الأصيل والبحث عن خباياه، لاحبا للقديم في ذاته، ولا محافظة من أجل المحافظة، ولكن وعيا بقيمة المنجز، وبطبيعة الطفرة التلقائية المفاجئة التي أحدثها «سيبويه» وشيوخه وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان، والتي أظهرت لنا القديم جديدا والجديد قديما[3].

1 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص183.

2 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية، ص17.

3 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1، دار الفكر الإسلامي، المغرب 1987.

وفكرة التقسيم النحوي والبلاغي إلى مناطق أو قطاعات متمايزة عند الدكتور الحاج صالح، الاعتبار فيها بالنظر إلى الأصالة والإبداع، لا بالنظر إلى قطاع مقبول يستحق الدرس وآخر مردود لا يستحق الدرس، فكل التراث في الواقع حقل للفحص وقابل للدراسة ولكن هناك فرق بين دراسة النسخة الأصلية ودراسة نسخة شارحة أو مصورة أو محرفة. وفي هذا السياق يرى الدكتور الحاج صالح أن أكثر المفاهيم اللغوية لم يتغير لفظها عند المتأخرين، وإنما تغير محتواها، ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح: «لفظة» و «كلمة» و «قياس» و «باب» و «حد» و «مثال» و «بناء» و «أصل» و «كلام» و «لغة»... إلخ.[1]

3 – 2 – المعجم الاصطلاحي وكيفية تحديده للمفاهيم:

ليس من السهل إجراء عملية مسح للثبت الاصطلاحي الذي وظفه الدكتور الحاج صالح في مناقشة القضايا المختلفة المبثوثة في ثنايا مؤلفاته، والمتأمل في أبحاثه ودراساته يعثر على جهاز مفاهيمي ثري ومتنوع، يوحي أن التفكير العربي أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية، مست مفاهيمها جميع المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية... ومن دون شك فإن هذا الجهاز يتشكل من مادة خصبة، تصلح لإعداد دراسة أو أطروحة مستقلة تكشف عن خصوصياته. ولعل أبرز ما يتميز به الدكتور الحاج صالح في تعامله مع المفاهيم اللسانية التراثية والمستحدثة فهما وتقويما ما يلي:

- أن تحديده للمفاهيم له وجهة علمية تَنْفُر من التعميم وتغرق في التدقيق والتأصيل.

- أن أسلوب عرضها في الكتابة اللسانية يتأسس على فكرة حمل مفهوم على مفهوم آخر على شكل ثنائيات متقاربة أو متقابلة أو متضادة، ونجاعة

1- د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 178، 183.

هذا النوع من العرض في عمليتي التوصيل والترسيخ معلومة لدى الدارسين والمدرسين.

ومن ينظر في أبحاثه يلاحظ أن للحاج صالح طريقة متميزة في ضبط المفاهيم وتحديد ماهيتها، يبدو ذلك من خلال عينة من النماذج، نذكر منها على سبيل المثال كيفية تحديده لمفهوم «الكلام»، و «الأصل في مقابل الفرع» و «الحركة في مقابل السكون». فقد كشفت عملية الاستقراء للأمثلة التي ورد فيها مفهوم الكلام عن وجود ثلاثة معاني، ترد في أسيقة متنوعة، تضمنت عبارات متقاربة ومتباينة منها قول القدماء: «هذا من كلام العرب» أو «ليس من كلام العرب»، و«كلام العجم»، « وكثير في كلام طيء»، «لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس»، «فهو قبيح لا تكلم به العرب»، «لا يكون الكلام إلا من أصوات تامة لتفيد معنى»، و «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه» فهو كلام و» كُلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم» و «الكلام المستغنى الذي يحسن السكوت عليه»[1]... يفكك الدكتور الحاج صالح هذه العبارات، ويستنبط منها ثلاثة مدلولات متقاربة:

أولها – الإشارة إلى مجموع ما يتكلم به قوم، أو الطريقة الخاصة بقوم في الكلام، وهذا التحديد يقابل مفهوم اللسان أو اللغة بمعناها الحديث.

ثانيها – وهو أهم هذه المعاني، كما يقر الدكتور، ويعني الخطاب أو الحديث أي الكلام الحاصل بالفعل بين المتخاطبين، ويقابل Discours، ويطلق عليه أيضا Enonce بالفرنسية، وهو موضوع تختص به البلاغة، ويدخل في جزء كبير من النحو. وجوهر كتابه الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية قائم على هذا المعنى كما يشير المؤلف.

ثالثها – الكلام كوحدة خطابية يتوفر فيها شرطان هما: التركيب والإفادة، وهو الكلام «المستغني» عند سيبويه، والجملة المفيدة عند من جاء بعده،

1 - لمزيد من المعلومات انظر د، عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص12، 13.

وهي وحدة خطابية مفيدة يقف النحو عندها، ولا يتجاوز مستواها التركيبي مع ما تدل عليه من معان[1].

وعند تحديده لمفهوم «الأصل» يربطه الدكتور الحاج صالح بكلمة نظير أخرى ظهرت بعد سيبويه، وتكثر في حديث النحاة، وتكوّن مع مصطلح «الأصل» زوجا متضادا، هي لفظة «الفرع»[2]، ثم يشير إلى ضروب من الكلام والعناصر اللغوية التي قسمها القدماء إلى أصول وفروع. وتعد هذه الثنائية اللغوية، في نظر المؤلف، من المفاهيم المنهجية في النظرية اللغوية العربية، لأن وجودها يطّرد في أبواب الصرف والنحو والدلالة والأصوات والبلاغة... ومن خلالها يظهر أن للغة مراتب عند النحاة، وبعض عناصرها يبدو أنه أسبق من بعض. فالمفرد أصل والجمع فرع عليه، والمذكر أصل والمؤنث فرع عليه، والنكرة أصل والمعرفة فرع عليها، والمبني للفاعل أصل للمبني للمفعول...إلخ[3]، قال سيبويه: «واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول» وقال أيضا: « وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم يختص بعد...فالتذكير أول وهو أشد تمكنا كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَّف، فالتذكير قبل...». ويستنبط الحاج صالح من هذه الأقوال وغيرها أن الأصل هو:[4]

1 - المرجع نفسه، ص 13، 14.

2 - لمزيد من المعلومات انظر، عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 139، 140.

3 - ما يلاحظ أن فكرة الأصلية والفرعية معطى لساني كوني، يتوزع على جميع مستويات التحليل اللغوي، ويرد في جميع أبواب النحو، فللعمل النحوي أصل، وللإعراب أصل، وللبناء أصل، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة تسمى الأصل، وللأدوات النحوية المتفقة في العمل أصل واحد يسمى أصل الباب... لمزيد من المعلومات حول فكرة الأصل والفرع انظر، د. حسين الملخ، نظرية الأصل والفرع للنحو العربي.

4 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 144.

أ- العنصر أو الوحدة أو الصيغة أو الحدث... الذي يُؤخذ منه عنصر آخر بزيادة علامة تُحَوِّله إلى وحدة أخرى، وتكون بذلك فرعا عن الأول، وهذا هو معنى التفريع.

ب- العنصر اللغوي العاري من كل زيادة، وكلما كان كذلك كان أخف وأقل كلفة على المتكلم، والعكس صحيح.

ج- دائما ما استمر وجوده لفظا و/ أو معنى إما في فروعه أو كقانون ولا يتخلف.

د- ما يكون أصلا مفترضا لفروعه الموجودة في الاستعمال نحو (بَيَعَ من باع، وقَوَلَ من قال)، أما هو فوجوده افتراضي، ولم يُسمع في الاستعمال. وقد يكون الأول في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرعة عنه لفظا مثل الاسم بالنسبة للفعل.

وتظهر فكرة الثنائيات اللغوية، وحمل مفهوم على مفهوم آخر يجاوره أو يقابله أو يناقضه لدى المؤلف في وصفه للنظرية الصوتية العربية، حيث يستنبط بعد تشريح مُطَوَّل لأقوال العلماء وعلى رأسهم، الخليل وسيبويه وابن سينا والفارابي والرماني وابن جني...إلخ، أن الرؤية الصوتية العربية في منظور الحاج صالح رؤية حركية، نستطيع من خلالها تبين لماذا سميت الحركة حركة، وتَفَهُّم كثير من الظواهر اللغوية؛ فللحركة، في منظور عبد الرحمن الحاج صالح، وظيفتان تنفرد بهما دون الحروف الجامدة واللينة: أولهما تمكين الناطق من إحداث الحرف والنطق به، وثانيهما تمكينه من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر. ويدعم المؤلف نظرية الحركة في الكلام العربي، القائمة على الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي تهيئ المتكلم لما بعدها، إذ يحتاج إليها للانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر، ومن كلمة إلى كلمة أخرى؛ فهي إطلاق بعد حبس بعكس السكون الذي هو وقف، لا يستلزم الانتقال إلى حرف آخر، يدعم ذلك بأقوال غاية في الدقة والوضوح للرماني منها: «...الحروف تتقوم بالحركة على ما يمكن النطق به

ولا تتقوم بالحرف من الياء ونحوها، ويُتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف»، وفي مقابلة للحركة بالسكون يقول: «... لأن الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك»[1].

إن سرد مزيد من الأمثلة عن الجهاز المفاهيمي الشائع في مؤلفات الدكتور الحاج صالح، ومنه: (الإبدال والتعاقب، والاطراد والشذوذ، والباب والأصل، والصورة والمادة، والعامل والمعمول، واللفظة الاسمية والفعلية، والوضع والاستعمال، والنحو العلمي والتعليمي، والمشافهة والتحرير، والوضع والموضع، والتحليل الأفقي والعمودي...) لا يزيد الباحث إلا قناعة بأن فكرة الثنائيات اللغوية آلية مركزية لأمن اللبس وعدم التخليط بين المفاهيم، وقد لا أكون مبالغا إذا توقعت أن عددها المتناثر في أبحاثه ودراساته يمكن أن يشكل معجما لسانيا مستقلا متخصصا في الثنائيات اللغوية.

3 – 3 – نظرية الموضع:

تعد فكرة الموضع أو المواضع أو المواقع، كما يطلق عليها بعض من جاء بعد سيبويه، القلب النابض للنظرية النحوية العربية[2]، ومن يدرك فحواها يفهم الأبعاد العلمية لنظرية العامل النحوي. وعين الموضع كما استنبطه الدكتور الحاج صالح من أقوال الرماني والمبرد وابن جني وأبي علي الفارسي... يشير إلى[3]: موقع الوحدات أو العناصر اللغوية في تسلسل الكلام ومحيط خاص، حيث تتوالى على ترتيب وهيئة معينة، وبتعبير آخر: الحيز المكاني أو المواقع التي يمكن أن يشغلها كل واحد من العناصر اللغوية، أو فئة العناصر أو الوحدات التي يمكن أن تحتل الموقع نفسه. فبعض العناصر قابل للوقوع

1 - لمزيد من المعلومات انظرد، عبد الرحمن الحاج صالح، موضوع الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، ص 175 – 201.

2 - لمزيد من المعلومات حول نظرية المواضع انظر الأطروحة القيمة الموسومة بنظرية المواقع في النحو العربي، إعداد د. على المعيوفي، إشراف العالم أ.د.أبو أوس إبراهيم الشمسان، نوقشت بقسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، سنة 2009.

3 - د. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 61 – 68.

موقع عناصر أخرى من نفس الجنس، وتأدية ما تؤديه، وبعضها غير قابل، ولو وضعتها موضع فئة ليست من نفس القبيل لم يجز. وما يسميه الرماني بقسمة المواقع يطلق عليه في اللغات الأجنبية **Distribution**، وهو، كما يقر المؤلف، مفهوم منهجي لجأ إليه «بلومفيلد» لاستخراج الوحدات الدالة الصغرى بطريقة موضوعية، وإثبات هويتها وتصنيفها. «ومن خصائص هذه المواقع، عند العرب، أن اللفظ الواحد قد يتغير مجراه بانتقاله من موضع إلى موضع آخر، فيصير بذلك فردا من جنس آخر». ويؤكد ابن جني هذه الفكرة بقول أبي علي الفارسي: «يجوز أيضا أن تُخرجه [أي اللفظ أو العنصر] من جنس إلى جنس آخر إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره». وواضح أن هذه الفكرة التراثية تتقاطع مع مبدأ من المبادئ التي أعلن عنها سوسير لاحقا في تحليله المشهور لثنائية المحورين: التركيبي في مقابل الاستبدالي عند نسيج النص وإنتاج الكلام.

وبعد المقارنة والتحليل لمدلول الموقع في الكلام كما ورد في اللسانيات الأمريكية (عند بلومفيلد وتلميذه كينيت بايكK.Pike) يستنتج الدكتور الحاج صالح أن للفظة «موضع» عند سيبويه مدلولا أوسع وأدق من مجرد الموقع المحسوس؛ فليس بالضرورة أن يكون الموضع موقعا محسوسا للوحدات اللغوية، فقد يكون موضعا في البنية لا في تسلسل الكلام، ومحتوى الموقع قد يكون خاليا. فالموضع إذا «هو الفضاء الاعتباري الذي لا يظهر في درج الكلام إلا إذا دخلت فيه، وشغلته وحدة لغوية مهما كان محتوى الكلام المنطوق، وبشغلها لهذا الفضاء تكشف هذه الوحدة الملفوظة عن وجود الموضع في بنية من الكلام.

وقد لا تدخل فيه، ولا تظهر فيه أحيانا أخرى، ولهذا يضطر اللغوي إلى تقديرها لإظهار الموضع»[1]. كما يتبين من الرسم البياني الآتي:

1 - د، عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص68.

زيادة قبل الأصل		الأصل		زيادة بعد الأصل	
بـــ	الـــ	كتاب	ـــُ / ـــ ـــُ	زيد	المفيد
←	←	↔	←	←	←
2	1	0	1	2	3
حرف جر	أداة التعريف	نواة اسمية	علامة إعراب	مضاف إليه	صفة

وللإشارة فإن المواضع المثبتة حول النواة يمينا وشمالا تدخلها الوحدات أو العناصر اللغوية الزائدة، وتخرج منها بعمليات الوصل، وقد تكون فارغة أو خالية من العنصر لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر (الموقع) وهذا الخلو من العنصر مع بقاء أو ثبات الموضع الاعتباري (الافتراضي) هو ترك للعلامة وخلو منها، ويطلق عليها الدكتور الحاج صالح مصطلح العلامة العدمية (أي غير الظاهرة، أو الموضع الصفر)، ويرمز لها بالرمز ∅

3 – 4 – في النقد اللساني:

للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مشروع قراءة التراث وتقويم المنجز اللساني الغربي روح علمية لا تقنع بالشرح والوصف، وتكمن ميزة دراساته وأبحاثه عن غيرها من الكتابات اللسانية العربية الحديثة في ملازمتها للنقد البناء، والتقويم الموضوعي للقديم والحديث، وذلك بالاعتماد على المقارنة الدقيقة لكل مفهوم، أو فكرة، أو منهج، أو نظرية؛ فكل مقولة لسانية لا

يتم إقرارها إلا بعد اختبار استدلالي، يمعن في التقصي، ويدقق في الائتلاف والاختلاف، ويُثَبت في الوجوه والفروق. وللمؤلف موهبة خاصة في الكشف عن الجدة والتنوع لدى القدماء، ومواطن الخطأ والتبعية عند المتأخرين والمحدثين. وتحمل مستخلصاته عن التراث دلالة علمية تجدد الاعتبار للمنجز اللساني التراثي، وتثبت التفوق النظري والمنهجي للنحاة القدامى مقارنة باللغويين العرب المحدثين. وتتجلى الروح النقدية والتفتح الذهني عند الحاج صالح من خلال عديد الأمثلة المتناثرة في ثنايا أبحاثه ودراساته، والتي تتميز بلغة علمية خاصة، وبصمة أسلوبية تتخللها أحيانا هزة إنشائية مقصودة، لا يسع المقام لذكرها تفصيلا، ولكن سنكشف عن شيء منها من خلال بعض النماذج.

ففي حديثه عن مفهوم التفريع في النظرية النحوية العربية يصرح المؤلف أن قيمته قلَّما انتبه إليها اللغويون المحدثون؛ فقد تناوله النحاة بعمق لأنه مركزي في التأسيس للنظرية، بُني عليه لا النحو فحسب بل علوم العربية كلها، وهو مرتبط، كما يقول، بالحدود الإجرائية أو المثل أو الأنماط كما يطلق عليها البعض. « والعجيب أنه قد ظهرت في العشريات الأخيرة نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع أو التوليد، وردوا على القائلين بأن الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل. وقد توصل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأولون ولم يدرك فحواها المتأخرون»[1].

وفي قراءة ناقدة لمستويات التأدية اللغوية، وعفوية المنطوق مقارنة بالمكتوب يصرح بلغة فيها شيء من التهويل التنبيهي فيقول: «ابتلينا معشر العرب بكارثة عظيمة منذ أن قرر البلاغيون المتأخرون أن ما كثر على ألسنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا، فهذا يقبح استعماله لابتذاله. فهكذا أصبحت الفصحى لغة خواص، وأميت المئات

1 - د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص171.

بل الآلاف من الألفاظ والتراكيب الفصيحة التي نطق بها فصحاء العرب أنفسهم، لا لشيء إلا لاستعمال العوام لها واستغناء الخواص عنها»[1].

وفي سياق آخر يتعلق ببعض الدعوات التي تريد استبدال النحو التراثي بنحو جديد يعقِّب قائلا: «وقد أدت ببعض معاصرينا إلى الطعن فيما تركه لنا العلماء العرب، حتى الأولون الفطاحل منهم. فحاولوا أن يستبدلوا أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي الأوربي، وما استبدلوا في الواقع إلا مصطلحا بآخر يقل عنه قيمة ومدلولا»[2].

وفي حديثه عن أهم الفوارق بين البراقماتيك والرؤية العربية للخطاب يلاحظ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح «أن الكثير من العلماء الغربيين يجعلون البراقماتيك ميدانا قائما بنفسه، ومن ثم جعلوه دراسة علمية تقابل التراكيب والدلالة [التركيبيات والدلاليات]. وهذا صحيح من حيث إن الأدلة ومدلولاتها شيء واستعمالها شيء آخر، إلا أنهم جعلوا أيضا كلا من التراكيب والدلالة ميدانا قائما برأسه كما جاء في ثلاثية موريس. ولعلماء العرب نظرة أخرى هي أدق وأجمع لأنها لا تفصل بين الأركان الثلاثة...بل يجمعون بين التراكيب والدلالة، أي اللفظ والمعنى، وينظرون فيهما معا من جهتين: في الوضع وفي الاستعمال»[3]. وعلى هذا المنوال الذي جمع بين التحليل والتفسير والمقارنة والنقد جاءت قراءته للتفكير اللساني العربي والغربي. فهي من صميم «النقد اللساني».

ويدخل في هذا التوجه النقدي اللساني حديث الدكتور الحاج صالح عن أزمة اللسانيات العربية الحديثة؛ ففي أبحاثه لا نعثر على عنوان صريح ومستقل يناقش من خلاله أزمة اللسانيات العربية الحديثة كما هو الحال عند بعض اللسانيين العرب[4]، لكن القارئ المتتبع لبحوثه ومؤلفاته يستشف

1 - د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 187، انظر الهامش رقم 14.

2 - المرجع نفسه، ص 178، الهامش رقم 1.

3 - د. عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص215.

4 - مثل «عقبات البحث اللساني العربي» لعبد السلام المسدي، و«أزمة اللسانيات واللسانيين في

وعيا واضحا بواقع البحث اللساني العربي وسلبياته. ومن مظاهر ذلك إشارته إلى أن كثيرا ممن كتب أو يكتب في اللسانيات ليسوا من فرسان الميدان، فبعضهم يمرق من اللسانيات؛ يَدْرُسها اليوم، ثم يتجرأ في اليوم الموالي على نقد كتب الأئمة والفطاحل من النحاة والبلاغيين كما ينتقد أي كتاب مدرسي لتعليم الصبيان؛ يفعل ذلك وهو قليل المؤونة، جاهل بالتراث، غير مدرك لمقاصد القدماء. وبعضهم يعرض اللسانيات الغربية على المثقف العربي وكأنها حقائق أو مسلمات، فلا يتنبه إلى أخطائها النظرية والمنهجية. وبعضهم يتعصب لمدرسة أو مذهب أو نظرية، فينظر في أبواب العلم وموضوعاته بنظارات أحادية اللون، صنعت في معامل البنيويين أو الوظيفيين أو التوليديين...ويتجاهل بقية الاتجاهات ويصادر أفكارها. ومن مظاهر الواقع اللساني السلبي أيضا الخلط بين المصطلحات الأصيلة ومصطلحات النحاة المتأخرين. وإن أي مجهود يبذل، في اعتقاده، لترقية لسانيات اللغة العربية، وتطوير البحث فيها يتجاهل التفكير اللساني في الحضارة العربية فمآله الفشل[1]. ومما سبق ذكره نستنتج أن النظرية النحوية العربية مرجعية أساسية في النقد اللساني العلمي عند الدكتور حاج صالح.

3 – 5 – الانشغالات التعليمية للنظرية الخليلية:

تعد اللسانيات التطبيقية في تعليم اللغات انشغال مركزي في أبحاث الدكتور الحاج صالح ودراساته، وقد اتضح له من خلال الخبرة الطويلة، والبحوث العلمية التي أطَّرها في هذا المجال، أن تطوير تدريس اللغة العربية ومضاعفة مردودها في الجانب التربوي، وترقية استعمالها في المجالات الحيوية رهين بتحديث مناهجها، وطرق تعليمها في ضوء المفاهيم الأصيلة للنظرية اللغوية العربية القديمة، مع ضرورة الاستفادة من المبادئ المستنبطة من

الوطن العربي» لمازن الوعر، «واللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية» لمصطفى غلفان، و«اللسانيات العربية المعاصرة، حصاد الخمسين» لسعد مصلوح...إلخ.

1 - د، محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، مجلة اللغة العربية وآدابها، المجلد 4، العدد 4، جامعة مؤتة، الأردن، تشرين الأول 2008.

النظريات اللسانية وتطبيقاتها المفيدة في التعليميات. فقد ظل يحث معشر الباحثين في اللسانيات التربوية، وأنصار النظرية الخليلية، على ضرورة إجراء بحوث ميدانية للكشف عن الوضعيات التعليمية، وتحليل الفعل البيداغوجي، وتفسير ما يحدث في الصفوف الدراسية؛ فلا تحديث للمناهج، ولا تطوير للطرائق، ولا تحسين في مضامين التدريس دون رصد موضوعي وتشخيص للواقع الذي هو عليه تعليمنا للغة العربية[1].

ومن أبرز المشاكل التي ظل الدكتور الحاج صالح ينبه إليها، هو وجود مستوى واحد من التعبير في تعليم العربية لجميع الفئات، أطلق عليه مصطلح التعبير الترتيلي أو الإجلالي، وهو تعبير يقتضيه المقام الرسمي كما هو الشأن في المحاضرات والندوات والخطب...إلخ. ويشير الدكتور ههنا إلى أن المعلمين والذين يشرفون على تكوينهم لا يعرفون من المستويات اللغوية إلا هذا الأسلوب الترتيلي الأدبي، وعليه فقد أهدروا المستوى العفوي وما يحتويه من إمكانات أدائية تتميز بالخفة والاقتصاد، مما أدى إلى تقليص استعمال العربية وابتعادها شيئا فشيئا عن الحياة اليومية، التي تحتاج إلى مستوى مستخف وعفوي من التعبير، يكثر فيه الحذف والإضمار والاختلاس للحركات، وغير ذلك مما هو ضروري في التخاطب اليومي. وفي هذا الصدد يقول: «لقد أصبح هم المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي، وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة، وإدغام الكثير من الحروف بين كلمتين، وإخفاء الحركات واختلاسها، وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغنى عنه في الخطاب المرئي، وتَجَاهَل هؤلاء هذا المستوى المستخف من التعبير لشدة غيرتهم على الدقة اللغوية وصحتها، حتى أداهم ذلك إلى اللحن»[2]. وبناء على القول ينبه الحاج صالح على ضرورة إجراء بحوث ميدانية تكشف عن حقيقة المستوى العفوي المستخف وضبطه، ثم

1 - لمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 190 – 204.

2 - لمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص 64 – 81.

إعطاء المربين الفرصة لدراسته وتدريسه لكي لا يقتصر تلقينهم على صحة التعبير وجماله، ويهدرون بذلك ما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير.

وفي ضوء النظريات اللغوية المتصارعة يدعو الحاج صالح إلى الحذر من التفضيل المطلق لمنهج أو اتجاه على اتجاه آخر، فالنظرية الخليلية لا تقف مع أنصار البنيوية في القول بأن السلامة النحوية أي الجانب الشكلي للغة هو المبدأ العام في تدريس اللغة العربية، ولا مع الوظيفية باعتبارها الملكة التواصلية **Compétence communicative** هي الشغل الشاغل، بل إنها تدعو إلى التركيز على الملكة التواصلية التي تتعلق بما تتيحه اللغة للمتعلم من طرق متنوعة للتعبير عن المعاني المقصودة، أي الجانب الوظيفي الإبلاغي، وعدم إهمال الملكة اللغوية **Compétence linguistique** التي تخص الصحة أو السلامة النحوية، لأن الملكة اللغوية التامة ملكة مركبة، تتشكل من القدرة على التصرف في بنى اللغة، والقدرة على الربط الوثيق بينها وبين الأغراض[1].

ويظهر تميز الحاج صالح وتفرده بآرائه النقدية السديدة من خلال حديثه عن إشكالية تيسير النحو مقارنة بالبدائل المقترحة التي تطرحها بعض النزعات في العالم العربي، فالآراء التي ذهب إليها بعض القدماء وكثير من معاصرينا أمثال: ابن مضاء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، ومحمد عيد، وشوقي ضيف ومن دار في فلك أفكارهم، يعدها الدكتور الحاج صالح تشويها للروح التي بني عليها النحو العربي، وحطا من قيمة تصور علمائه، وطعنا فيما تركه المبدعون من النحاة الأوائل. وأزمة النحو التي تشكلت في الميدان التربوي التعليمي، في منظور الحاج صالح، لا تكمن في النحو ذاته من حيث هو علم، وإنما في تجاهل المناهج المدرسية للطرق الحديثة في الانتقاء والتخطيط والعرض والتوصيل، وإهمال التمرس

1 - لمزيد من المعلومات انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص174 – 189..

اللغوي والجانب الترسيخي المنظم في تعليم العربية، واقتصار أكثر المربين والمعلمين على الأنواع القليلة من التمارين، لاسيما التحليلية منها القائمة على التعيين والتبيين والإعراب. والأكثر من ذلك كله هو اتخاذ النحو والصرف في صورتهما النظرية البحتة، وسيلة مجردة من كل تكييف لإكساب المتعلمين الملكة اللغوية، وإعطاء هذا الجانب من القواعد النظرية والتعليق عليها حصة الأسد[1].

ومهما تعددت الأسباب فإن الخطأ قائم إذ لا يميز هؤلاء المصلحون والمجددون بين التعليم بهدف تأسيس معرفة علمية متخصصة، والتعليم بغرض خلق مهارات وكفاءة الأداء اللغوي. والذي يقصده الدكتور الحاج صالح من تعليم اللسان العربي بشكل عام هو إكساب المتعلم القدرة العملية لا النظرية على استعمال اللغة، وليس أن نجعل منه عالما متخصصا في علم النحو. ثم يدعو إلى ضرورة التمييز بين منهجين متباينين في الوسيلة والغاية، أحدهما نظري تجريدي محض يتمثل في النحو العلمي، والآخر وظيفي تداولي يتمثل في النحو التعليمي.

3 – 5 – 1 – النحو العلمي والنحو التعليمي:

نبه الدكتور الحاج صالح إلى الخلط الذي يحدث بين المفهومين وما يترتب عنه من تدهور في تدريس لا النحو فحسب بل العربية عموما[2]، للناطقين بها وللناطقين بغيرها. ومع ذلك يبقى اللبس قائما لدى البعض، حيث يقول وهو بصدد الحديث عن بعض معاصرينا الذين حاولوا استبدال أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي الإغريقي واليوناني: «...كما حاولوا أيضا تبسيط النحو، وهذا دليل واضح على التباس المفهوم! إذ كيف يُبَسط النحو وهو القانون الذي بني عليه اللسان! ولا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم. فعلى هذا ينحصر التبسيط

1 - المرجع السابق.

2 - د، عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 273 – 287.

في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه، لأنه علم محض، وهل يُعقل أن يُجحف بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله»!؟ فرؤية الحاج صالح لفكرة التيسير من خلال مضمون القول تشير إلى:

أ - أن النحو في حاجة ماسة إلى من ييسر أساليبه ويوضح طرق عرضه، وليس في حاجة إلى من يغير قوانينه الثابتة من حيث هي علم، أما التصور العلمي فهو قابل للتطوير لكن وفق الشروط التي يتطلبها العلم.

ب - أن النحو جهاز كامل، وأن حذف أي جزء منه يؤدي إلى تعقيده وربما إفساده. وما يلاحظ على فكرة الدكتور أنها تتقاطع مع رأي مشهور لـ «يلمسلافHjelmslev» يقول فيه: «إذا كنا نريد نحوا سهلا فلا توجد سهولة في النحو (بالطبع من حيث هو علم)، فالنحو هو النحو، وإن أي مجهود يبذل لجعله أكثر سهولة مما هو عليه، سوف يقود لا محالة إلى تحريف القواعد والقوانين، وهتك مبادئ ثابتة لها مصداقية في العلم»[1]. لأن النحو في أساسه صناعة تعين على اكتساب اللغة بعد أن ضاعت السليقة، ونجاحه في هذا المركب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيدا من النجاح[2].

4 – خاتمة:

هذه لمحة موجزة عن طبيعة الفكر اللساني وبعض خصوصيات الخطاب عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، دفعنا سياق الحال إلى الكشف عن ملامحه من خلال مسيرة علمية حافلة بالخصوبة والتنوع، كان لها الفضل في إغناء المعجم اللغوي بمفاهيم لها وزنها في لسانيات اللغة العربية، وفي تقويم التفكير اللساني البشري. فقد كشفت دراساته أن جهود علماء العرب على غير ما كان البعض يتصور ويتوقع؛ حيث أظهرت أن بدايات التفكير

1 - Louis Hjelmslev, Prolégomènes a une théorie du langage, les éditions de minuit, Paris1971, P179 .

2 - عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، ط2، القاهرة 1970، ص 50.

اللساني التراثي لا تختلف عن نهاياته معرفيا ومنهجيا، وبدا لنا الفكر القديم، في ضوئها جديدا، بل ومحتويا على ما ليس في الحديث[1]. وبصورة عامة، فإن أبحاث الدكتور الحاج صالح أثبتت أن وَضْع الفكر اللغوي التراثي على محك أحدث المناهج اللسانية لا يزيد البحث اللساني العربي في الواقع إلا وعيا بأهمية المنجز، وقناعة بالمقدرة المنهجية والمعرفية والتعليلية للذين أبدعوه. فقد كان لأفكاره الثورية فضل جلي في:

- إسهامها في التعريف بالتراث اللغوي الأصيل وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه لاسيما تراث الخليل وشيوخه وتلاميذه، وبالتالي إثبات الحلقة المفقودة التي تجاهلها الغربيون عندما أرخوا للفكر اللساني البشري.

- حث معشر الباحثين العرب على ضرورة الاهتمام بشخصيات علمية عربية رائدة، وإجراء مراجعات لسانية للمنجز اللغوي التراثي بعد التحكم في مناهج القدماء والتمكن من نظريات المحدثين.

- إثبات أن المقدرة النظرية والمنهجية التي كانت للنحاة العرب القدامى تفوق بكثير مقدرة اللغويين العرب المحدثين رغم طول المسافة بيننا وبينهم.

- تحسيس الباحث العربي في علوم اللسان بالكفاية الوصفية والتعليلية والتعليمية للنظرية النحوية التراثية، وإقناعه بتطبيقاتها المفيدة في حل مشكلات لغوية وتربوية راهنة.

- تفسيرها لكثير من المفاهيم النحوية والبلاغية القديمة، واقتراحها لمصطلحات جديدة، وإحيائها لمصطلحات لسانية تراثية.

- إثبات أن المفاهيم التي تأسست عليها النظرية اللغوية العربية القديمة ليست غريبة أو دخيلة أو ملفقة على الدرس اللغوي كما يزعم كثير من المفتونين بالمناهج اللسانية الغربية.

---

1 - محمد الشاوش، تركيبية النص، العلاقات النسقية بين الجمل، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، إشراف د. عبد القادر المهيري (انظر خاتمة البحث)، وقد تم طبعها تحت عنوان: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص.

- تنبيه الباحثين العاملين في حقل التربية والتعليم إلى ضرورة التمييز بين النظرية النحوية العربية الشمولية وتطبيقاتها التربوية.

المصادر والمراجع:

1 - د. عبد الرحمن الحاج صالح:

2 - المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1، دار الفكر الإسلامي، المغرب 1987.

3 -السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري،2007.

4 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2، منشورات المجمع الجزائري 2007.

5 - بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007.

6 -منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2010.

7 -الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري 2012.

8 - البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2016.

9 -د، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995م.

10 - جان لوي كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008م.

11 - د، حسين الواد، ملامح من البحث اللغوي في تونس في الثلث الأخير من القرن العشرين، المجلة العربية للثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 42، مارس 2002م.

12 - عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، ط2، القاهرة 1970.

13 - د، محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة.

14 - قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، مجلة اللغة العربية وآدابها، المجلد 4، العدد 4، جامعة مؤتة، الأردن، تشرين الأول 2008.

15 - ن.ي. كولنج، الموسوعة اللغوية، ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، المجلد الثاني، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض 2000م.

16 - Abderrahman Hadj-Salah, Linguistique Arabe Et Linguistique Générale, essai de méthodologie et d épistémologie du ilm-arabia; Tome 1,2, publication de l'académie algérienne de la langue arabe, 2011.

17 - G. Mounin : Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers 1968.

18 - Louis Hjelmslev, Prolégomènes a une théorie du langage, les éditions de minuit, Paris1971.

مصطلح "الكلام" عند الحاج صالح
من منظور نظريته الخليلية الحديثة

د.محمد بن حجر
جامعة المدية/ الجزائر

1. تمهيد:

كنا ونحن صغار قد لُقِّنَا في الكُتَّاب شيئا من متن الآجرومية، من ذلك قول ابن آجروم:

" الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"،[1] ولم نكن آنذاك نعرف بدقة ووضوح معنى قوله (بالوضع) إلا قول الشراح بالوضع العربي، ولم نكن نعرف خطورة هذا التعريف، إلى أن كبرنا ودخلنا الجامعة وقرأنا شيئا من اللسانيات وبخاصة في كتب أستاذنا العلامة الحاج صالح رحمه الله تعالى.

ومن ذلك أنه بعد إشادته بأفكار دي سوسير، وبخاصة في لفت الانتباه إلى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وذكر انتقاد تشومسكي له في إهمال الجانب الإبداعي في اللغة، وبعد أن نوه بانتباه العرب لهذا الجانب، وأنهم صرحوا بأن الواضع وضع المركبات كما وضع المفردات قال:"ويا حبذا لو استطاع سوسور في وقته أن يطلع على هذا الكلام".[2]

ومصطلح الكلام من المصطلحات التي تشاركت في استعمالها عدة علوم (النحو والبلاغة والأصول والمنطق)، والتي تعددت تعاريفها وتنوعت، ولم يقع الاتفاق على تعريف واحد له، وللحاج صالح رحمه الله تعالى في معالجة هذا

---

1 متن الآجرومية، ابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ.1949م، ص288.

2. بحوث ودراسات في علوم اللسان.عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص166- 167.هامش103.

المصطلح – في إطار النظرية الخليلية الحديثة – كلام كثير في عدة مقالات وفي كتابيه الأخيرين:(الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) و(البنى النحوية العربية)، انتهى فيه إلى أن للكلام بنيتين، بنية لفظية أو نحوية أو عاملية، وبنية خطابية أو إعلامية، زيادة على ما استدركه على تعريف القدماء وتعقبهم به في قولهم:**"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"**.

وهذا البحث هو محاولة لبيان معنى أن يكون للكلام بنيتان، وعلى أي أساس وجدتا، وما الذي استدركه الحاج صالح على تعريف القدماء وتعقبهم به وهو – بادي الرأي- التعريف الذي لاقى رواجا عند المتأخرين وكان الأستاذ نفسه قد نوه بصحته، وكيف اعتمد الأستاذ - في تأصيله ونقده واستدراكه وتعقبه - على كتاب سيبويه على الخصوص، إذ كان منه يستنبط وعليه يعول، ليس فقط في موضوع مصطلح الكلام، بل في كل ما قاله في نظريته الخليلية الحديثة.

2. التحليل:

لا شك أن الرواد من علماء الإسلام – نحاة وغيرهم - قد اعتنوا بمصطلح الكلام تأثيلا وتعريفا، ولا شك أنهم قد وصلوا في ذلك إلى حقائق قيمة جديرة بالإكبار، غير أن البحث في هذا المصطلح لم يصل إلى كلمة إجماع، ولم ينته إلى قول حاسم، فبقي النزاع والاختلاف فيه إلى يوم الناس هذا، وعليه فقد وجدت للكلام تعاريف كثيرة، ما منها إلا ما اعترض عليه، خصوصا بعد أن انتشر المنطق اليوناني في العالم العربي واستشرى أمره في علوم العربية والعلوم الشرعية، وصار العلماء يتكبدون مشقة الحد المنطقي لكل مصطلح في كل علم، ومعروف أن الحد المنطقي يقوم على التعريف بالجنس والفصل، بقصد الإحاطة بماهية المعرَّف، والماهيات باعتراف علماء المنطق أنفسهم لا يمكن الإحاطة بها، أو على الأقل يصعب الإحاطة بها أيما صعوبة.

ثم إنه لا بأس أن ننبه إلى أن من العلماء من لم يفرق بين الكلام والجملة، ومنهم من فرق بينهما، وغالب من فرق بينهما فعلى أساس أن من شرط الكلام الإفادة، وليس كذلك الجملة، أما سيبويه فإنه لم يستعمل مصطلح الجملة في كتابه كله، واقتصر على مصطلح الكلام فقط،"وإذا دقق – كما قال الأستاذ –قال:"الكلام المستغني"،[1] وهو: "الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه، لأنه قد استقل لفظا ومعنى، وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب، أي يستفاد بها".[2]

1.2. الكلام:-

قال ابن مالك في (التسهيل):"الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته"،[3]

وقال في شرحه:"وزاد بعض العلماء في حد الكلام:" من ناطق واحد".[4] وناقشه أبو حيان في هذا

التعريف وقال:"وقد حد أصحابنا الكلام بحدود:

قال أبو بكر بن طاهر: **"الكلام مفيدٌ مؤلفٌ من الكلم".**

وقال أبو إسحق بن ملكون:**"الكلام ما ألف من مفرد الكلم، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم إليها".**[5]

وقال ابن هشام: "الكلام ما قام من مسند ومسند إليه واستقل بمعناه".

وحده الجزولي وتبعه ابن عصفور بأنه:**"اللفظ المركب المفيد بالوضع".**

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م. ص291.

2- المرجع نفسه.

3- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ، 1967م، (د. ط.د.د)، ص3.

4- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.1/ 8.

5- لكن في (شرح المقدمة الجزولية الكبير:1 /198) للشلوبين:»الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها وأفاد من المعاني التي ألفت الكلم لها».

قال:"وهذا أجود ما حدوه به".[1]

ومن تحليل هذا التعريف الأخير الذي استجاده أبو حيان والحاج صالح يمكن لنا أن نلم بأهم القضايا اللسانية التي دارت حول موضوع الكلام، وكيف عالجها أستاذنا الكبير الحاج صالح رحمه الله تعالى في ضوء نظريته الخليلية الحديثة فنقول:

كل التعاريف السابقة - وغيرها مما لم نذكره - لم تفرق بين الكلام كبنية نحوية والكلام كبنية خطابية، فهي تعاريف تدمج بين الكلام من حيث هو لفظ له بنية عاملية والكلام من حيث هو معنى تام أي علم أو فائدة، ولذلك كثرت الاعتراضات عليها، والوحيد الذي نبه إلى وجوب التفرقة بين الحيثيتين هو أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح، ففي حديثه عن معاني الكلام الثلاثة بين أن الكلام يأتي بمعنى قريب مما تدل عليه لفظة لسان، أي أنه:**"مجموع ما يتكلم به قوم وطريقتهم في الكلام"**، - وهذا لا يهمنا في بحثنا هنا- ويأتي بمعنى:"الخطاب الحاصل بالفعل بين المتخاطبين"، وبمعنى الكلام المستغني عند سيبويه أو الجملة المفيدة كقول ابن جني:**"كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"**.[2]

هذا وكثيرا ما نبه الأستاذ إلى خطورة الخلط بين الجانب اللفظي للكلام والجانب المعنوي، لما انجر عن ذلك من سوء فهم لظاهرة الكلام، وعليه فهو دائما يركز القول على أن الكلام له بنيتان، إحداهما لفظية أو نحوية، وذلك من منظور وضعي، هَمُّ النحوي فيها معرفة العامل والمعمول وما زاد عليهما من مخصصات، والأخرى معنوية خطابية من منظور استعمالي همه

1- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.1 38/|

2- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، عبد الرحمن الحاج صالح،.منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ص 12 - 14.

فيها معرفة عناصر الخطاب وقرائنه والمتكلم وأحواله وغرضه من كلامه والمخاطب وأحواله أيضا.

قال الأستاذ عن نظرية الخليل وسيبويه تحت عنوان **(التمييز الصارم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية)**:" من أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته، بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى (انظر في ذلك الخصائص ودلائل الإعجاز)".[1] قال:"وقل من نبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين هذين الجانبين من التحليل، فكل منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمت إلى الجانب الآخر".[2]

وإذا كان الأستاذ قد اعتمد - في التعريف بالبنية الخطابية للكلام - على قول سيبويه في المسند والمسند إليه:"هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا".[3]

فإنه فيما أرى اعتمد – في التعريف بالبنية النحوية - على قوله:"وأما قولهم(دَارِى خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً) فانتصب لأنَّ(خَلْفَ) خبر للدار، وهو: **كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى**»[4].فقوله في صفة الكلام (قد عمل بعضه في بعض واستغنى) هو البنية العاملية للكلام كخطاب، أو كما قال الحاج صالح عن البنية العاملية: «فهي كالهيكل العظمي للجملة»[5].

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية:1 /292

2- المرجع نفسه.

3- الكتاب:1 /23.

4- الكتاب:1 /417.

5- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.1 /312.

2.2. اللفظ:

أما اللفظ فهو: «في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي، فهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا، وما هو حرف واحد أو أكثر، مهملا ومستعملا، صادرا من الفم أولا، لكن خص في عرف اللغة ثانيا بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج، حرفا واحدا أو أكثر، مهملا أو مستعملا، فلا يقال لفظة الله.

وفي اصطلاح النحاة: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف، واحدا كان أو أكثر، أو تجري عليه أحكام اللفظ، كالعطف والإبدال، فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى، وكذا الضمائر التي يجب استتارها».[1]

وفي التركيز على ماهية اللفظ الصوتية يمكن أن نسوق تعريف ابن حزم للكلام فإنه بعدما عرف اللغة بأنها:«**ألفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها**»، [2]قال: «واللفظ هو كل ما حرك به اللسان، قال تعالى:{**مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**}[ق:18]، وحدُّه على الحقيقة أنه: **هواء مندفع من الشفتين والأضراس والحنك والحلق والرئة على تأليف محدود**»، **ثم قال: «وهذا أيضا هو الكلام نفسه»**.

وفيه أيضا يدخل تعريف التهانوي فإنه قال نقلا عن بعض الأصوليين: «الكلام ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد»،وحلل هذا التعريف قائلا: «و(الحروف) فصل عن الحرف الواحد، فإنه لا يسمى كلاما، و(المسموعة) فصل المكتوبة والمعقولة، و(المتواضع عليها) من المهمل، و(الصادرة... الخ) عن الصادر من أكثر من واحد».[3]

1- شرح الرسالة العضدية، أبو الليث السمرقندي،(وعليها حاشية الدسوقي والحفناوي)، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ،1929م. ص59-55.

2- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تح :مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ،1997م.1 /39.

3- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تح: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.2 /1371

ومنه قول أبي الحسين في (المعتمد): «**الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع على استعمالها في المعاني**»،[1] وأخرج بقوله (المتميزة) أصوات البهائم، وأخرج التفتازاني أصوات الطيور على الخصوص، ولكن التهانوي تعقبه بقوله: «لكن في إخراج أصوات الطيور بقيد (المتميزة) نظر، إذ أصوات الطيور غير داخلة في الحرف، لأن التمييز معتبر في ماهية الحروف على ما مر في محله».[2]

يشير بقوله (على ما مر في محله) إلى ما نقله عن ابن سينا في تعريف الحرف بأنه: «**كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله، في الحدة والثقل، تمييزا في المسموع**»،[3] وفي تحليل التهانوي لهذا التعريف قال: «والحق أن معنى التمييز في المسموع ليس أن يكون ما به التمييز مسموعا، بل أن يحصل به التمييز في نفس المسموع، بأن يختلف باختلافه ويتحد باتحاده».[4]

وقال الأستاذ الحاج صالح بعد ما نقل نصين من كلام الرماني وابن جني: «فمن هذا يتبين لنا أن الحرف هو أصغر مكون للكلام، وأن الكلمة التي هي مكون آخر للكلام يمكن أن تتكون من حرف واحد (على الأقل مثل المد في «خرجا»)...أما تحديد الحرف من حيث هو صوت فاتفق الجميع على أنه ناتج عن تقطيع الصوت الحنجري (أو النفَس) في جهات معينة من الجهاز الصوتي أي باعتراض عضو على هذا الصوت جزئيا أو كليا في زمان وجيز، فيكون له بذلك جرس خاص...».[5]

1- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي، تح: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403 هـ 1 / 10.

2- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.1 / 644.

3- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.1 /644

4- المرجع نفسه.

5- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم، الجزائر، 2007م.2/177 -178.

ثم قال: «أما الحكماء فإن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به الفنولوجيين بقرون، يقول: «الحرف هيئة للصوت عارضة يتميز بها صوت عن صوت آخر في الحدة والثقل تميزا في المسموع (أسباب حدوث الحروف60)».[1]

وعلق في الهامش قائلا:«هذا التحديد يؤكد أن وظيفة الحروف في الخطاب هو التمييز بين المعاني بتمايز بعضها عن بعض»، يشير بهذا إلى أن العرب سبقوا البنويين الوظيفيين إلى معرفة أن الحروف يتميز بعض عن بعض بالصفات الذاتية، إلا أن الوظيفيين يعتبرون هذا التمايز بنية ويعممونه على اللغة كلها بمختلف مستوياتها الصوتي والصرفي والنحوي، ولذا قال الأستاذ:» يدعي الوصفيون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر من العناصر الأخرى، فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي محض، (Oppositional System)».[2]

وبعد أن نقل الأستاذ تعريف الفونيم عند ياكوبسون: **«مجموع أو حزمة من الصفات المميزة»**،**وتروبتسكوي: «وحدة وظيفية قبل كل شيء»**، وخلص إلى أن الوحدة الصوتية أو الحرف الصوتي (الفونيم): «ليست في ذاتها صوتا، إنما هي كيان مجرد»، وأن هذا: «ناتج عما أثبته سوسور من الفصل الصارم بين اللغة فيما يخص الأصوات مثلا كنظام وكصورة وبين الكلام كتأدية لهذا النظام في واقع الخطاب»، قال معلقا: «ومن البين أن هذا التصور ناتج عن تصور الفلاسفة ولاسيما أرسطو في تقسيمهم لكل محسوس إلى مادة وصورة، فلا غرابة أن نجد عند الفلاسفة العرب تحديدات قد تفاجئ اللغوي الأروبي، لأنها سبقت تروباتسكوي بعشرة قرون، وذلك كتحديد ابن سينا للحرف، فهو عنده (هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر في المسموع... (حدوث الحروف، طبعة دمشق،ص.60).

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.2/33.

أما القراء فقد نجد عندهم أيضا هذا التمييز واضحا - وهم لا يدينون بشيء من ذلك للفلاسفة- والدليل على ذلك عدم استعمالهم في الأكثر للتقابل بين الصورة والمادة، جاء مثلا في (النشر) لابن الجزري ما يلي: «أما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام..فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا»،(1 /62).وقال أيضا: «وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي»،(1 /30)».[1]

3.2.المركب:

والمراد به المركب تركيبا إسناديا، كقول الزمخشري في (المفصل): «**الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى**»،[2]وقول ابن الحاجب في (الكافية):«**الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد**»،[3]وقول ابن مالك: «**الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مقصودا لذاته**»، وإلا فأنواع التركيب كثيرة، قال الجرجاني في (التعريفات): «المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة:مركب إسنادي ك (قام زيد)، ومركب إضافي ك(غلام زيد)، ومركب عددي ك(خمسة عشر)، ومركب مزجي ك(بعلبك)، ومركب صوتي ك(سيبويه)».[4]

قال ابن مالك: «الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»، ولكن قال أبو حيان: «ليس بحاصر لأنواع الإسناد»، ثم قال: «وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة

1- المرجع نفسه.2 /243، هامش:9.

2- المفصل، الزمخشري، تح:د.علي أبو ملحم، داروكتبة الهلال، بيروت، لبنان،2003م.ص23

3- الكافية، ابن الحاجب، ضمن مجموع مهمات المتون، دارالفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.ص381.

4- التعريفات، الجرجاني، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م. ص210

أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة أو يكون أصله ذلك».[1] وهو قريب من قول الجرجاني إن الإسناد:»في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه».[2]

وقد انتقد الأستاذ الحاج صالح النحاة في تعبيرهم بالتركيب لتعريف الكلام، وبين أن سيبويه إنما كان يستعمل مصطلح الوضع أو البناء، قال:» ويعني سيبويه بوضع الكلام تأليفه، ولا يستعمل لهذا المدلول هووأصحابه إلا كلمة بناء ومشتقاته».[3]قال:»ولفظ البناء عند قدامى النحاة – وهو أساسي عندهم – فيه معنى التأليف المقابل لمجرد الضم، وبذلك يكون أخص من التنظيم، لأنه صياغة، فكل بناء في استعمالهم نظام، وليس كل نظام عندهم بناء».[4]

وكفذلكة تاريخية لهذا المصطلح قال الأستاذ:»هذا وعلى الرغم من كثرة مجيء لفظة (الوضع) عند سيبويه بمعنى الانتظام والتأليف وكثرة مجيء لفظة (البناء) بجميع مشتقاتها لهذا المعنى فإنهما سيختفيان في العصور التي تلت، وستقوم مقام (البناء) لفظة (التركيب)».[5]

قال:»وبدأ ذلك في القرن الثالث، فقد استعمل الجاحظ كلا من الوضع والتركيب في جملة واحدة، قال:»فإذا وضع/على/غير هذا الوضع، وركب/ غير/هذا التركيب (الحيوان: 3 /347)».[6] ثم قال: «فيتضح من هذا التناظر أن كلمة (التركيب) صارت عنده تساوي (الوضع)، وحصل هذا التحول بعد وفاة سيبويه بقليل، ولم يأت ذكر التركيب على الإطلاق في كتابه (وكتب

1- التذييل والتكميل:1 /32.

2- التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ 1983م. ص7.

3- البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2016م.ص24.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.ص25.

6- المرجع نفسه.

معاصريه فيما نعلم)، وكان سيبويه يستعمل لفظة البناء بمعنى التركيب مع زيادة في المعنى، وقد تغلبت كلمة التركيب ومشتقاتها -كما قلنا- على لفظة البناء بعد سيبويه، حتى اختفت في كتب النحو عند أكثر المتأخرين، إلا في مادة التصريف».[1]

ومعنى زيادة البناء عند سيبويه على التركيب هو ما ينتج من حمل الاسم على الفعل أي بنائه عليه، كما في الجملة الفعلية (ضربت زيدا) من تبعية، و(زيدا) يقابله في الجملة الاسمية المبتدأ، الذي لا يحمل على شيء، وإنما يحمل عليه الخبر أي المبني عليه. قال الأستاذ: «فهذه التبعية في بناء الكلام هي المعنى الزائد على معنى التركيب الأصلي»،[2] وهذا طبعا بخلاف الفعل فإن علاقته بالفاعل هي: «اللزوم المطلق كأنه جزء منه واستحالة تقدمه عليه، فلا يمكن أن يكون مبنيا على الفاعل...أما معنى التركيب عند غيرهم من النحاة فلا يلزم منه هذه التبعية التي يقتضيها البناء النحوي القديم، وهذا يدل على ضياع مفهوم مهم وهو من المفاهيم الأساسية للنحو العربي الأصيل».[3]

4.2. المفيد:

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): «صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: (واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا) عنى بالكلام الجمل وبالقول المفردات».[4] ثم قال:«وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام، مفردا كان كـ(زيد)، أو مركبا دون إسناد كـ(عبدك) و(خير منك)، أو مركبا بإسناد مقصود

1- المرجع نفسه.ص26-25.

2- المرجع نفسه.ص26.

3- المرجع نفسه.ص27.

4- شرح التسهيل.1/5.

لغيره نحو (إن قمت)، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره، لكنه مما لا يجهله أحد نحو (النار حارة)».[1]

فالمفيد على رأي ابن مالك هو ما يحمل معنى لا يعرفه السامع، وعليه فلا يكفي أن يكون الكلام له معنى، بل لا بد أن يكون معناه مما يجهله السامع، وهذا كان سيبويه يسميه علما لا فائدة، وأول من استعمل مصطلح الفائدة هو الأخفش، وبه جرى عرف النحاة بعده.

قال الأستاذ الحاج صالح: «فمعنى هذا الكلام أن الفائدة هي ما يستفيده المخاطب من علم لم يكن تحصل عليه إلا بهذا الكلام الذي سمعه، ولا بد أن يكون قد جهل هذا الذي بلغه بهذا الكلام، أما إذا احتوى على شيء كان علمه من قبل فلا تكون هناك فائدة، فالفائدة إذن كمية من المعلومات قد تكون إيجابية أو مساوية للصفر، فالخطاب يتحصل به المخاطب على علم أو لا يتحصل على شيء من ذلك، فيقال – عند النحاة- في الحالة الأولى بأنه «مفيد»، وفي الثانية أنه «غير مفيد».[2] فالكلام إذن له مضمونان اثنان:» مضمون دلالي ومضمون إعلامي، أو إفادي، وفقدان أحدهما لا يؤثر في المضمون الآخر أبدا، إلا في حالة المحال من الكلام، فلا يمكن أن يفيد».[3] قال الأستاذ:»فالإفادة (أو الإعلام) لا تتحقق إلا في الاستعمال، ولا خطاب إلا بإفادة، فهي الوظيفة الأساسية للكلام، فكل ما هو معنوي أو إفادي فهو وظيفي بهذا المعنى، والجانب الإعلامي يقابل الجانب الدلالي في التخاطب، أي كل ما يخص الدلالة على المعنى أو على المراد».[4] غير أن النحاة - بعد سيبويه –حصروا فائدة الكلام في أحد عنصري الجملة، الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية، فاعتبروا المسند معتمد الفائدة والمسند إليه معتمد البيان، إلا الرماني فإنه اعتبر الصفة والحال والمفعول الثاني من

1- المرجع نفسه.1 /7.

2- البنى النحوية العربية.ص70.

3- الخطاب والتخاطب.ص72.

4- المرجع نفسه.ص73

(حسب) وأخواتها معتمد الفائدة أو محط الفائدة أيضا، ولكنه لم يُتبع. فإذا قلت مثلا: (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ خلفَ المسجدِ ضربًا شديدًا تأديبًا له)، كان الفعل وحده محط الفائدة، وكان المعنى:»إسناد الضرب المقيد بهذه القيود إلى زيد»،[1] بينما عند سيبويه يمكن أن يكون محط الفائدة أي قيد من هذه القيود، لأن العبرة عنده بما يجهله المخاطب،» فقد يجهل المخاطب في الجملة...أن هذا الحادث حصل في هذا اليوم، أو في هذا المكان، أو يجهل أن عمرًا هو المضروب، فكل ما يذكر في الكلام يمكن أن يجهله المخاطب، وربما يكون له علم بوقوع حادث الضرب فقط ولم يكن له علم بشيء آخر».[2]

قال الأستاذ: «فهذا كله تركه النحاة وجمدوا صورة التخاطب، فاقتصروا فيها على حالة واحدة هي حالة استفادة المخاطب بما يأتي به الفعل أو خبر المبتدأ من علم، مع أنهما قد يخلوان من ذلك، وذلك على الرغم من أن ما يأتي به من المسند من علم قد يكون معلوما عند المخاطب».[3]

ومع ذلك فقد أشاد الأستاذ بعمل النحاة الرواد بقوله:»هذه نظرة النحاة العرب، فإنهم ميزوا بين المعنى والفائدة، فقد قالوا بأن لا بد لكل كلام غير محال من معنى يدل عليه، ولكنه لا ينبغي أن يفيد في الأصل، فقد يكون غير مفيد، أي غير حامل لفائدة = لخبر يجهله السامع، وذلك مثل «النار محرقة» (مثال مشهور في النحو العربي)، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإن هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلا أنه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة إلى المخاطب».[4]

قال:«ولهذا أهمية عظيمة جدا، لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة (**Théorie de L'information**)».[5]

1- الخطاب والتخاطب.ص146.

2- الخطاب والتخاطب.ص146- 147

3- المرجع نفسه.ص147

4- بحوث ودراسات في علوم اللسان.ص101، هامش87.

5- المرجع نفسه

لكن لا بأس هنا من التنويه بما قاله أبو حيان في مناقشة ابن مالك حول هذا المثال المشهور (النار محرقة) بعد أن نازعه في اشتراط الإفادة في الكلام:»وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكل أكثر من الجزء، والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد منه شيئا، ثم طرقه ثانيا، وهو قد علم مضمونه أولا، أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية، لأنه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء كلاما غير كلام، بحسب إفادته السامع، هذا خلف».[1]

وحقا فقد كنت أنا شخصيا أستشكل أن يكون مثل هذا الكلام لا فائدة فيه، ولعل حل المسألة هو فيما قاله علماء البلاغة ومنهم القزويني في (تلخيص المفتاح): «لا شك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما الحكم، أو كونه عالما به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم».[2] فقول القائل (النار محرقة) لمن اختبر النار وعرف أنها محرقة قد يكون لمن يتعاطى أمرا خطيرا يعود عليه بالضرر وهو لا يعرف خطورته، كمن يتلبس بفتنة، فيقال له ذلك على وجه التحذير، كقولنا فلان يلعب بالنار.

ثم على رأي الأستاذ فإن الكلام وحده لا يفيد إلا بما يحتف به من القرائن، ولا شك أن قول القائل (النار محرقة) لا يكون إلا في سياق تدل عناصره على مراد المتكلم، وإلا لكان القول عبثا لا جدوى منه، وهو ما لا يتصور وقوعه من عاقل.

1- التذييل والتكميل:1 /34- 35.

2- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ2003م.1 /112- 117.

5.2. بالوضع:

« الوضع اصطلاحا فيه مذهبان: الأول: أن المراد به الوضع العربي، وعرفوه بأنه جعل اللفظ دليلا على المعنى، وهذا تعريف لمطلق الوضع، لا بقيد كونه عربيا، الثاني: أن المراد به القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع».[1]

وبالقصد شرح الشلوبين تعريف الجزولي فقال: «أي بوضع المتكلم له للإفادة، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم، ويمكن أن يستفاد منها فائدة، وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك، كأن يقول النائم: كان كذا وكذا، فربما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال».[2] وفي تعريف ابن مالك السابق للكلام قوله فيه (مقصودا لذاته)، وشرحه بقوله: «واحترز بـ(مقصود) من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام».[3] وذكر أبو حيان بأنه أخذه من ابن عصفور لأنه القائل:»معنى بالوضع بالقصد»، ونقل في الرد عليه عن شيخه ابن الضائع أن قول المتأخرين إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال، لأنه وإن وقع الأمر كالذي قالوه فإنما الدال على الفائدة هو حصولها لا إخبارهم.

قال أبو حيان: «وفهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب».[4]

أقول: وهذا هو الحق، وهو مذهب الجمهور من النحاة والأصوليين والبلاغيين، وعليه أقام الأستاذ الحاج صالح كتابه (الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) وأفاض القول في معنى الوضع لغة واصطلاحا، وتتبع المصطلح وتاريخه، واستعرض أنواع الألفاظ الموضوعة

1- تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ، 2005م.ص18.

2- شرح المقدمة الجزولية الكبير:1/199.

3- شرح التسهيل.1/7

4- التذييل والتكميل:1/36

وفصل فيها القول، وناقش منكري الوضع في المركبات، وأعطى – وهو مما جادت به قريحته ولم يسبقه إليه أحد بذلك التوسع والوضوح والدقة- الحكمة من انبناء الأوضاع اللغوية على الإبهام وعدم التعيين.

وللحافظ عبد الله الغماري في شرحه على الآجرومية كلام جيد عن سبب الاختلاف في الوضع في المركبات يليق بنا سوقه كله لفائدته، فإنه قال: «ومنشأ الخلاف هنا هو الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية ؟ والأصح الذي عليه جمهور النحاة الأول، إلا أن الوضع قسمان: شخصي ونوعي: أما المفردات فوضعها شخصي، وهو أن يضع الواضع لكل ذات مخصوصة اسما يخصها، بحيث إذا أطلق ذلك الاسم انصرف لتلك الذات وميزها من أفراد جنسها، وقد اتفقوا على وضعيته. وأما المركبات فوضعها نوعي، وهذا النوعي عبارة عن الوضع للأمر الكلي، وهو أن يضع الواضع الفعل مع فاعله للدلالة على ثبوت الفعل لمن صدر منه أو قام به، فنحو (قام زيد) مثلا، وضعه الواضع لكل من صدر منه القيام، فتدخل تحته أفراد كثيرة،

كما هو شأن النوعي في الشمول».[1]

قال: «وهذا القسم هو المختلف فيه، لكن الراجح ما تقدم آنفا، وأما قول الأزهري بعد حكايته الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟: «والصحيح الثاني»، فباطل، وإلا لكان كل كلام سمع فهم، واللازم باطل، وقد تبعه السوداني على ذلك حيث قال بعد كلام ما نصه: «لأن الصحيح اختصاص الوضع بالمفردات، والكلام مركب»، وقد علمت بطلانه».[2] ثم قال: «ولعل القائل بالدلالة العقلية جعل الوضع شخصيا فقط، وبالضرورة إذا كان شخصيا كانت الدلالة عقلية، والصواب كما علمت أنه نوعي في المركبات، شخصي في المفردات».[3]

1- تشييد المباني.ص18

2- المرجع نفسه.

3- تشييد المباني.ص19

لكن ينبغي التنبيه إلى أن من شرط الوضع المعتبر في اللغة هو أن يكون مما وقع عليه اتفاق الناطقين بذلك اللسان، ويسمى هذا الاتفاق مواضعة، ولذلك لما عرَّف الرضيُّ الوضع قال: « والمقصود من قولهم وضع اللفظ: جعله أولا لمعنى من المعاني، مع القصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه، إذ ليس جعلا أولا، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه، كما إذا سميت بزيد رجلا، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ عليها».[1]

وذكر الأستاذ ما وقع للمتأخرين من النحاة من تساؤل عما إذا كانت المركبات موضوعة أم لا ؟ وذكر من أولئك الرازي وابن مالك، وتعجب من ابن مالك كيف خلط «بين الفهم لمعنى الكلام وبين الانتظامات التركيبية التي يقتضيها النحو في لغة من اللغات»،[2] وكيف لم يتفطن: «إلى أن الموضوع من المركبات ليس هو ما يركبه المتكلم من التراكيب، فهو حر في اختيار ما يريد منها ليعبر عن مراده، فالإبداع يكمن لا في التراكيب، أي في الوضع، بل في« توخي معاني النحو» كما قال عبد القاهر الجرجاني، أي في اختيار المتكلم لما يعرفه من أنواع التراكيب، فالبلاغة أي الإبداع في الكلام هي من «وضع المتكلم»، وليست من الأوضاع اللغوية، بل ما وضع من المركبات هو هذه المركبات كأبنية وصيغ خاصة هو شيء، واستعمال المتكلم لها هو شيء آخر، وهذا لم يدركه ابن مالك على ما يبدو من كلامه».[3]

ثم إن الأستاذ -كما أشرنا سابقا - توسع في معنى انبناء الأوضاع على الإبهام وعدم التعيين، فعقد لذلك بابا في كتابه (الخطاب والتخاطب) تحت عنوان (الإبهام كصفة لازمة للأوضاع خاصية تنفرد بها اللغة عند النحاة)

1- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م. 1/3.

2- المرجع نفسه.

3- الخطاب والتخاطب.ص29.

وبين كيف يمكن الجمع بين أن تكون أوضاع اللغة مبنية على الإبهام وعدم التعيين وبين أن تكون وسيلة بيان وتبليغ. وذلك قوله: «فجميع أوضاع اللغة هي بالضرورة مبهمة بهذا المعنى، ولكن على درجات في أصل وضعها، لسبب مهم جدا، وهي ضرورة صلاحها أن يُعبّر بها المتكلم كيفما يشاء عن المعين وغير المعين عامة، والمعين وغير المعين من الجنس الواحد أو أكثر من جنس خاصة.

فلو دل كل لفظ في أصل وضعه وفي الكلام على معين في جميع الأحوال لتعذر التعبير عن أكثر المعاني المعروفة (والتي ليس يعرفها الناس وسوف تظهر على ممر الأيام) وهذه هي قدرة عظيمة منحها الله سبحانه وتعالى للآدميين».[1]

وفصل الأستاذ القول في إبهام العلم (العلم أو الاسم الخاص عند سيبويه)، والاسم المعرف بالألف واللام، واسم الجنس، والمضاف إلى العلم وما فيه الألف واللام، واسم الإشارة (الاسم المبهم عند سيبويه)، والمنادى، وظروف الزمان والمكان، والفعل وصيغة الفعل وحروف المعنى.

كل هذا تناوله الأستاذ بالشرح والتأصيل اعتمادا في غالب الأحيان على كتاب سيبويه، وكتب من فهم كتاب سيبويه من النحاة أمثال ابن جني والرضي، وهو ما لم يفعله أحد قبله.

وكان قد لخص كل ذلك عضد الدين الإيجي (756 هـ) في رسالته في علم الوضع فقال:

« اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص، والأول إما ذات وهو اسم جنس، أو حدث وهو المصدر، أو نسبة بينهما، وذلك إما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق، أو من طرف الحدث وهو الفعل، والثاني، فالوضع إما مشخص أو كلي، فالأول العلم، والثاني مدلوله إما أن يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف أولا، فالقرينة إن كانت في الخطاب

1- الخطاب والتخاطب.ص79.

فالضمير، وإن كانت في غيره فإما حسية وهو اسم الإشارة، أو عقلية وهو الموصول».[1]

وقد شرح رسالة العضد هذه جماعات من العلماء لعل أشهر شرح هو شرح المحقق أبي الليث السمرقندي وعليه حاشيتان لكل من الدسوقي والحفناوي،[2] وشرح شقيق الأمير عبد القادر محمد سعيد المسمى (إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع)،[3] ولكن هذان الشرحان وكل الشروح تغلب عليها طريقة المناطقة في المعالجة والمناقشة والتقسيم. «هذا – كما قال الأستاذ الحاج صالح – وتدخل في المواضعة اللغوية أيضا حدودها وضوابطها النحوية الصرفية، لأن أبنية الكلم والكلام هي أيضا موضوعة في ذاتها وإزاء معانيها الوضعية».[4] قال: «وتتصف بالإبهام أيضا أصول الكلم وأبنيتها وأبنية الكلام، وهي أوضاع لغوية، وإن كانت لا تظهر في الكلام إلا كصورة للكلم أو للكلام، إلا أن لكل واحد منها معاني في ذاتها، وهي مجردة».[5]

وفي كتب علم الوضع كشروح الرسالة العضدية تفصيل القول في ذلك بالأمثلة، كقول الدجوي وهو يتحدث عن الوضع النوعي في مقابل الوضع الشخصي: «فأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا، وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه، بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية، بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعة كلها بوضع واحد في وقت واحد، بمقتضى تلك القاعدة الكلية، كما في وضع المشتقات».[6] قال: «فإن الواضع لم يضع

1- الرسالة الوضعية العضدية، عضد الدين الإيجي، ضمن:مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.ص738.

2- حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي ومعها حاشية الحفناوي، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

3- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع، السيد محمد سعيد بن محي الدين الحسني الجزائري، طبع في مطبعة جريدة بيروت في بيروت.

4- الخطاب والتخاطب.ص28

5- المرجع نفسه.ص256.

6- خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.(د.ط، د.د، د.ت).ص4.

(ضاربا) بخصوصه و(أكلا) بخصوصه، و(قائما) بخصوصه، إلى غير ذلك، بحيث يكون منه أوضاع كثيرة، بعدد أسماء الفاعلين مثلا. بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال: وضعت كل ما كان على زنة (فاعل) للدلالة على ذات وحدث منسوب إليها، قائم بها، أو صادر عنها، ووضعت كل ما كان على زنة (مفعول) للدلالة على ذات وحدث واقع عليها، إلى آخر المشتقات».[1] ثم قال هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المشتقات كلها...ووضع المجازات، والكنايات، والمركبات، إذ لا حاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها، فإنها لا تختلف من تلك الحيثية....».[2] إلى أن قال: «ويقول الواضع في المركبات على ذلك النحو: وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل على وجه قيامه به أو صدوره عنه، وكل مبتدأ وخبر ليدل على ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك، وكل فعل غُيِّرَ إلى صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على إسناده إليه على وجه الوقوع منه».[3] قال: «وإن شئت اعتبرته وضعا واحدا بحيث يقول: وضعت كل مركب إسنادي ليدل على ثبوت المسند للمسند إليه».[4]

هذا وإن الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان أن علماء العربية وغيرهم من علماء البلاغة والأصول والكلام كانوا جميعا على وعي بفكرة وضع المركبات، وقل فيهم من أنكرها، وهو الشيء الذي جعل الحاج صالح رحمه الله تعالى يقول: «لم يلتفت سوسور ولا البنويون الذين جاؤوا بعده إلى هذا المظهر الهام، والذي منعهم من ذلك اعتقادهم بأن كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها فهو راجع إلى المفرد، فالجملة مثلا بما أنها تركيب لوحدات اللغة يقوم به الفرد فليست عنده «لسانية»، أي وضعية بل «كلامية» (أي من جنس الأفعال الفردية، ولم يكن متأكدا من ذلك)، ولذلك قال سوسور

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.ص6

3- المرجع نفسه.

4- المرجع نفسه.

بأن اللغة تنحصر كلها في اصطلاح التخاطب، فهي بذلك أثر يسجله الأفراد في ذاكرتهم بكيفية سلبية».[1]

قال الأستاذ: «وهذه عثرته حسب ما يزعم تشومسكي، ونحن نوافقه على هذا».[2] ثم قال: «وقد تنبه إلى ذلك لغويونا قديما، وأجروا عليه أبحاثهم، ولما صار المتأخرون لا يدرك أكثرهم فحوى كلامهم، اختلفوا في: «هل وضع الواضع المفردات والمركبات الإسنادية أو المفردات خاصة دون المركبات ؟».[3] قال: «والذين اهتدوا إلى وجه الصواب منهم هم النحوي المغربي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (توفي في 606 أو 607 هـ، وقل من يعرف فضله،[4] فإنه ممن أدرك جيدا مقاصد المتقدمين، ولا نظن أنه كان يدين في ذلك كله لما سمعه من شيخه ابن بري.

وهو صاحب القول الذي استهل به ابن آجروم مقدمته: «**الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع**»، وكثيرا ما يردده معاصرونا دون أن يشعروا بأهميته بالنسبة للبحوث الحديثة، وتلميذه ابن معطي النحوي الجزائري...[5] ثم ابن الحاجب **(570 - 646هـ)**، ثم أبو حيان الأندلسي.

ثم قال: «ونقل الزركشي ملخص أقوالهم، قال: «...والحق أن العرب (المتكلمين السليقيين) إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا...».[6]

1- بحوث ودراسات في علوم اللسان،.ص166.هامش103.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

4- وقد طبع الكتاب بعنوان:شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تح: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ، 1993م.

5- وذلك في كتاب:الفصول الخمسون، لابن معطي، تح: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي وشركاه، ص149.

6- المرجع نفسه.

قال الأستاذ: «ويا حبذا لو استطاع سوسور في وقته أن يطلع على هذا الكلام».[1]

3 . **وأخيرا:** فإن من أهم ما استدركه أ.د.الحاج صالح على تعريف الكلام للجزولي رغم استحسانه له، هو ما من أجله ألف كتابه (الخطاب والتخاطب) أعني أن اللغة وضع، لكنه لا يظهر إلا في الاستعمال، أي أن أوضاع اللغة المبنية على الإبهام وعدم التعيين، إنما يتم ضبط مدلولاتها على وجه التعيين في الاستعمال. والذي يضبط مدلولات الأوضاع اللغوية على وجه التعيين في الاستعمال هو القرائن التي تكون مع الكلام، إذ لا يخلو الكلام في واقع الاستعمال من قرائن، وهي تلك التي يعنى علم التخاطب بدراستها. قال الأستاذ: «ثم إن الكلام بدون قرائن هو شيء توهمه العلماء، ونظروا فيه قديما وحديثا، وقد صار عند المتأخرين من النحاة هو أهم شيء في ظواهر الكلام، بل الجانب الوحيد الذي يلتفتون إليه».[2] وعلل الأستاذ دراسة النحاة للكلام بمعزل عن محيطه الذي يستعمل فيه فقال: «وهذا يفسره اختفاء اللغة الفصيحة من التخاطب العفوي، وبالتالي تعذرت المشاهدة المباشرة لظواهر التخاطب بالعربية الفصيحة، كما كان الحال في زمان البحوث الميدانية وتدوين اللغة في العصور الأولى».[3]

وقد أفصح ابن جني في (الخصائص) أيما إفصاح عن دور المشاهدة، وكيف بها تتحدد المعاني ويعرف السامع أغراض المتكلم وقصوده، وأن مما تميزبه العلماء القدامى مشاهدة أحوال العرب في خطاباتها، وذلك قوله: «ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها».[4]

1- بحوث ودراسات في علوم اللسان.ص166- 167.هامش103.

2- الخطاب والتخاطب.ص63.

3- المرجع نفسه.

4- الخصائص، ابن جني، تح:.1/246.

بل بلغ الأمر بابن جني أن يقول في هذا الموضوع: «وبعد فالحمالون والحماميون والساسة (أي ساسة الدواب، القائمين عليها والخادمين لها)[1] والوقادون ومن يليهم ويعتد منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده».[2] وواصل الأستاذ كلامه السابق قائلا: «فاقتصر المتأخرون في النحو العربي على تحديدهم المشهور للكلام (الصحيح إلا أنه ناقص) وهو قولهم: «**الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع**»، (شرح المقدمة للشلوبين ص1، وبداية نص الآجرومية)».[3] فكأن الأستاذ يريد أن يقول: كي يكون هذا التعريف جامعا مانعا ينبغي أن نقول: « **الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع والقرائن**»، لأنه قال بعد ذلك مباشرة: «فكما أن الوضع لا يكفي أبدا لحصول الإفادة بالفعل، فكذلك الكلام المقطوع عما هو بيئته الطبيعية، وهي القرائن، ولا يمكن أن يفهم الغرض منه».[4]

1- من تعليق المحقق.
2- المرجع نفسه.
3- المرجع نفسه.
4- المرجع نفسه.

4. الخاتمة:

وخلاصة الكلام أن أ.د.الحاج صالح -كما عودنا في سائر بحوثه – لا يكتفي في قراءة التراث اللساني لعلماء العربية بالإشادة بكل ما هو أصيل، بل يعمل جاهدا على تبيين وجه الأصالة في الأصيل، والمقابلة بينه وبين أحدث ما وصل إليه البحث اللساني الغربي، ويعمل في نفس الوقت على تبيين وجوه القصور والنقص فيما وقع فيه ذلك، قصد تقويمه وبيان وجه إصلاحه.

ومن ذلك ما عالجناه في بحثنا هذا من قول الجزولي: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»، فقد تناول الأستاذ في بحوثه كل عنصر من عناصر هذا التعريف بالإشادة مرة وبالنقد أخرى، مساهمة منه في إثراء البحث اللساني العربي في ضوء النظرية الخليلية الحديثة التي وضعها وأسس هولها بجهوده الخاصة، وجهود بعض تلاميذه النجباء المخلصين.

المصادر والمراجع:

1 - الأستراباذي (رضي الدين)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ،1985م.

2 - الإيجي (عضد الدين)، الرسالة الوضعية، ضمن:مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.

3 - ابن آجروم (محمد بن محمد بن داود الصنهاجي)، متن الآجرومية، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ،1949م.

4 - ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الرويني)، الكافية، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ،1949م.

5 - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد)، الإحكام في أصول الأحكام، تح:مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط1، 1417هـ،1997م.

-6 ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الطائي)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ،1967م.(د.ط ، د.د).

- شرح تسهيل الفوائد، تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.

7 - ابن معطي (أبو الحسين يحي بن عبد النور)،الفصول الخمسون، تح:محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

8 - أبو حيان (جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

9 - التهانوي (محمد بن علي الفاروقي)، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون،تح:د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.

10 - الحاج صالح (عبد الرحمن)

- بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم، الجزائر، 2007م.

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، جزآن، موفم، الجزائر، 2007م.

- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع، موفم.(د.ت).

- البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م.

11 - الجزائري (محمد سعيد)، إتقان الصنع شرح رسالة الوضع، طبع في مطبعة جريدة بيروت، في بيروت.

12 - الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز)، المقدمة الجزولية في النحو، تح:د.شعبان عبد الوهاب محمد.(دون معلومات عن الدار أو الطبعة أو التاريخ)

13 - الدجوي (يوسف)،خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.(دون معلومات أيضا)

14 - الدسوقي (محمد المالكي)، حاشية على شرح أبي الليث السمرقندي ومعها حاشية الحفناوي، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

15 - السبكي (بهاء الدين)،عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ،2003م.

16 - السمرقندي (أبو الليث)، شرح الرسالة العضدية، (وعليها حاشية الدسوقي والحفناوي)، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

17 - سيبويه (عمرو بن قنبر)، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م.

18 - الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح:د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ،1993م.

19 - الزمخشري (جار الله)، المفصل،تح:د.علي أبو ملحم، دار وكتبة الهلال، بيروت، لبنان،2003م.

20 - الغماري (عبد الله)، تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ،2005م.

شيخ اللسانيات

المغفور له عبد الرحمن الحاج صالح

الدكتور صالح بلعيد
رئيس المجلس الأعلى للغة العربية
- الجزائر-

.كلمة وفاء:

* يقول تعالى ﴿ **يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضيةً مرضيةً فادْخلي في عبادي وادْخلي جنتي**﴾ نعظّم الأجر لأنفسنا وللجزائر التي فقدت قامة سامقة في ميدان اللسانيات وهذا التعظيم لا يعني أن يكون لنا موقفٌ من ردّ القضاء، وإنّما نقول: هذا ممّا كتبه الله على البشر، فلا خلودَ في هذه الدنيا، ولا رادّ لقضائه، وكما يقول الشاعر:

وإذا خشيتَ من الأمورِ مُقدّراً وفرَرتَ منه فنَحوَهُ تتوجّهُ

وانطلاقاً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اذكروا محاسن موتاكم» فكلمة وفاء أقولها في حقّ شيخي الذي لولاه لما كنتُ في العلم ما كنتُ عليه، وهو من بين المسهمين في أن تعلّمت وأخذت عنه، ومما أخذت أعطي منه، وكما يُقال: الوعد وجه، والإنجاز محاسنة، والوعد سحابة والإنجاز مطره. هي رشفات من تلك الينابيع التي نهلتُ منها، وهي نظرات في المؤلّفات التي صنّفها، فلقد عثرت في أعماله على فجّ من فجاج البحر، وعلى عرصة من العرصات المليئة بالجواهر، وقد أفادتني في حياتي المهنية. ويبقى الوفاء لشخص أستاذنا كما كان حياً، ويتواصل وهو من الرموس مع أعماله وطلابه وأبحاثه ومنجزاته. أستاذنا من العقول الراقية التي تتكلّم في الأفكاروفي بناء

المشاريع، ويبتعد في الكلام عن الأحداث، فهو الذي ينصح ويقول: انزلوا الناس منازلهم، وابتغوا للنفوس مقاماتها، واهتموا بالأبدان، وابتغوا لها الطرائف فإنّ النفوس ملال، والآذان مجابة، وفي السكوت والانتقال تطييب وتنشيط، وابتغوا لها الحكمة في التعليم فإنّ تدمير الأمّة يكمن في تخفيض التعليم، ولن تقوى الأمّة دون أن تتعلّم، ولا تتعلّم دون أن تخطئ، ولن تنجح دون أن تفشل، وسيروا على قدر علمائكم، ولا تكونوا مع الذين يقولون: سيروا على قدر الضعاف فالزمن لا ينتظر، وإنّ عدم معالجة أوضاع التحسين يؤدّي إلى التدجين.

. الحاج صالح واللسانيات: إنّه شيخ اللسانيات؛ فهو الذي فتح هذا المجال أواخر الستينيات ويومها لم يظهر هذا العلم في صورته المعاصرة، وكان الباحث يلقي دروسه في هذا العلم الجديد ويربطه بالبحث في فقه اللغة، وكان يسميه آنذاك (علم اللسان) باعتبارها يعالج الظواهر اللسانية من عدة جوانب، وأهمّها الرياضيات والمنطق الرياضي في قسمة التراكيب الخاصّة **Combinatoire**. وبالحقّ كان الأستاذ المؤسّس لهذا العلم الذي نظر إليه من خلال علم المعلوميات؛ حيث تحدّث آنذاك عن العمل الجادّ لتقليص الفجوة الرقمية بعاملين:

1. تعميم استعمال الحاسوب.

2. انتقاء المتميّزين من التلاميذ ويخصّص لهم تكوين عالٍ في الحاسوبيات، ثمّ العمل على تعميم العمل بالحواسيب لتحصل النقلة المطلوبة.

وفي هذا المجال، فقد طُرح عليه سؤال «ما هي السبل الكفيلة في نظركم بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؛ نقصد تحديداً أهمّ القضايا التي يجب أن ترتكز عليها البحوث اللسانية العربية إن أرادت مسايرة الركب، والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟ فأجاب: «سبق أن قلت هنا أنّه يجب أن لا نعطي للسانيات أكثر ممّا تستحقّه من الأهمية، فلماذا نريد أن يكون دورها أهمّ من أخواتها في العلوم الإنسانية، ثمّ قد تكون اللسانيات

الغربية عائقاً؛ ونعني النظريات الكثيرة والمتضاربة، وتصبح مثل المذاهب الدينية تبنى على الإيمان والاعتقاد أكثر ممّا تبنى على التجربة والاستدلال».

.الحاج صالح والبحث العلمي: لا يمكن الحديث عن الحاج صالح إلاّ وتجد له موقعاً ضمن البحث العلمي المضيف في إطاره المنيف، من حيث السمات التي يتّصف بها، وهي:

.الصرامة الأكاديمية والوقار العلمي؛

.المتابعة المستمرّة للوصول إلى النتائج المضمونة؛

.البحث في التراث العربي القديم؛

.البحث في الفكر اللغوي الغربي؛

.إجراء الدراسات التقابلية؛

.الوصول إلى نقد النظريات الغربية، وكشف بعض النقائص في بعضها من حيث خلوّ بعضها من المنطق الرياضي: ضعف منطق لغوي في البنوية+ اقتصار الوظيفية على اللغة الفرنسية، وافتقارها إلى صفة الشمول؛

.استخلاص نظرية تراثية حديثة تراعي الخصائص الطبيعية للغات، وما يمكن أن يدخل في التكييف اللغوي حسب مقتضيات العلم المعاصر. وهي **النظرية الخليلية الحديثة.**

.الحاج صالح والنظرية الخليلية الحديثة: وهي نسبة إلى الشيخ الكبير (الخليل بن أحمد) مُنظّر العربية، وصاحب ثُلث اللغة، فهو الرياضي الأوّل الذي أعطى تشجيرات نحوية في صورة منطق اللغة حسب ما كان البدوي يتلاغى بهذه اللغة التي قامت في ذهنه أنماطها التجريدية. ويأتي أتباعه من مثل (سيبويه) لمواصلة درب بناء مسار المنطق الرياضي اللغوي، في مدرسة سمّاها مدرسة الخليل بن أحمد. والحاج صالح استخلص منها منهج نظرية قائمة بذاتها لما لها من صفات النظرية المبنية على القواعد المعتدّ بها في الدرس اللساني المعاصر، وهي:

1 - الاتّساق والمنطق.

2 - الشمول.

3 - الامتداد في الزمان+ المكان.

4 - تكوين المريدين.

5 - قبول النظرية للتكيّف.

وأمام هذا، فلا مندوحة بأنّ الشمول للنظرية اللغوية يُعطي لها أبعادُ النظرية التي لا تموت، بل يكون لها صفة الديمومة، وخاصّة عندما يعمل المُريدون على تطويرها وفْق المُستجدات، وتنال التطبيق في الواقع، وهذا ما هو حاصل في النظرية الخليلة الحديثة. وهو الذي يقول عن هذه النظرية بأنّها العلاج التحليلي للغة العربية، ولكن يجب أن تنال النقد الذي يعمل على تحسينها «... فنريد أن يكون نقداً بناءً لكلّ ما ظهر إلى الآن من النظريات ومشروعاً –لا مذهباً- أساسه الاختبار بكلّ الوسائل العلمية والاختبار عندنا هو أكثره تطبيق، فكلّما نجحت فكرة في التحليل بأن شملت عدداً كبيراً من الظواهر واقبل عليها المهندسون من أهل العلاج الالي للغة استبشرنا بها، فإن لم يكن هذا معمولاً به في جميع البلدان العربية، فهو على كلّ حال شيء منه عندنا في مدرستنا الخليلية الحديثة، وهو يوجد أيضاً في البحث في جهات كثيرة من الوطن العربي، والحمد لله دون أن تكون الأفكار هي هي، فالذي أنتقده وأنفرُ منه هو التهجّم الشديد على نحاتنا دون أن يجرى بحث دقيق في ذلك يدوم السنين، كما أنفرُ من الاعتماد الكلي المطلق على مذهب واحد أو على نظرية واحدة، ونبذ سواها نبذاً مُطلقاً».

ويمكن التركيز على معالم هذه النظرية الخليلية الحديثة وفق دراستنا لها من حيث معالمها الكبيرة وهي:

. اللغة وضع واستعمال؛

. مفهوم الباب؛

. مفهوم المثال؛

.مفهوم القياس؛

.مفهوم الأصل والفرع؛

.مفهوم الانفصال والابتداء؛

.مفهوم اللفظة والعامل.

.عالمية الأستاذ الحاج صالح: تكمن عالميةُ الأستاذ الحاج صالح في ما يلي:

- دراساته في الجامعة الفرنسية، ثمّ في الأزهر الشريف؛

.تدريسه في المغرب، ومروره على مختلف المراحل التعليمية؛

- إتقانه الفرنسية والإنجليزية؛

.حصوله على جائزة الملك فيصل للغة العربية؛

- مشاركاته العالمية؛

- إشرافه على طلاب من سوريا، أمريكا، فرنسا؛

.إشرافه على مئات الطلاب من الطلبة الجزائريين في الماجستيروالدكتوراه؛

- تنقّلاته العلمية في الداخل وفي الخارج؛

- عضويته في أربعة مجامع عربية؛

- مشاريعه العالمية التي تعدّت حدود الوطن؛

- ما تركه من تنظير عالمي.

.الحاج صالح والمشاريع الكبرى: إنّه صاحب المشاريع الكبرى، وأذكر معالمَها الكبرى:

1. حوسبة العربية: وكان ينادي لهذا المشروع منذ 1969 باستخدام الحاسوب في صورته الكبيرة آنذاك، وكان يعتمد على الجُذاذات في البداية، واستطاع من خلال ذلك حصرَ القرآن الكريم، وحوسبة المدوّنة الأولى في التراث العربي بمسح العصر الجاهلي إلى نهاية عصر الفصاحة.

2. تحديث النظرية العربية: وهذا بالربْط بين الأصالة والحداثة من خلال التأسيس للحوسبة والرقمنة وهذا منذ أوائل السبعينيات.

3. جمْع الرصيد الوظيفي المغاربي: بمعية (أحمد العايد) من تونس، و(لخضر غزال) من المغرب وأُنجز هذا العمل سنة 1979، وكان غرضه توحيد الألفاظ والمصطلحات التي يستعملها التلميذ في البلاد المغاربية؛ وصولاً إلى لغة مشتركة. وكان هذا العمل يدخل في إطار توحيد الجهود المغاربية لإحلال العربية المقام الأولي في التعريب.

4 . جمْع الرصيد اللغوي العربي: وانتهى العمل منذ سنة 1984، وكان مسح هذا الرصيد على مستوى 16 دولة عربية، وغرضه الدفع بهذه المصطلحات إلى وزارات التربية في الوطن العربي وإدماجها في الكتاب المدرسي، بغية توحيد لغة التلميذ، باعتبارها لغة القاعدة، فإذا توحّدت القوالب القاعدية يحصل الانسجام اللغوي بقواسم مشتركة. وكان هذا العمل القومي يدخل في مواصلة التعريب الذي كانت الأمّة العربية تستهدفه من خلال الدفع بمشاريع التعريب أن تبدأ من تهيئة المدرسة.

5 . الذخيرة اللغوية: وهو مشروع عربي كبير، غرضه جمع كلّ التراث العربي من مرحلة ظهور اللغة العربية في صوَرِها الأولى، من أرومة اللّغات الحامية السامية، وكيف تطوّرت الألفاظ والمسكوكات والأمثال والحِكَم، وهذا على مستوى الاستعمال بالفعل في البداية؛ لأنّ اللغة وضع ثمّ استعمال. وهذا المشروع هو شابكة عربية، غرضه أن ينتفع به كلّ باحث متقص علم حيث يُفيده سريعاً بكلّ ما يخطر على بال المستعمِل للغة العربية، ومهما كان مُستواه، بل يُجيبه الذكاء الصناعي عن كلّ ما يخطر في البال من أسئلة بخصوص العربية في كلّ حقولها. وهذا المشروع ليس من الهيّن بلب هو عمل قومي جبّار يحتاج إلى أرمادة من الوسائل والإمكانيات المادية، وإلى المناطيق المعاصرة التي تعمل على حوسبة التراث العربي الكبير والمتوزّع في كثير من اللغات.

إنّ الحديث عن هذا العالم الكبير، الحاج صالح، حديث عن الأفكار التي زرعها فينا، وعن تلك الطرائق العلمية التي كان يوصينا بها، وهو الذي يفصل

بين العلم كعلم له أطره التي لا تسامح فيها، لأنّ العلم له مُحدّداته الغائبة التي لا بدّ أن تتحقق عند الخاصّة من الباحثين، وعليه فإنّ المحددّات التي كان يوصينا بها هي:

ـ التحكّم في الأصالة في ظلّ الانفتاح على الحداثة: فمن تحكّم في المتن اللغوي القديم يسهل عليه التحكّم في الممارسة المعاصرة. وأما العكس بيصعب أن يحصل ذلك. وهذا ما كان يقوله بأنّ ما أخذه من جامعة Bor-deaux/ بوردو لم يمكّنه التمكّن الجيّد إلاّ بعد أن درس بالأزهر، واستوعب آمالي الخليل؛ وبخاصة كتاب سيبويه، وخرج بنظرية سمّاها (النظرية الخليلية الحديثة).

ـ الانتقال بالعربية من وضعها النحوي إلى وضعها الاستعمالي: وهو ما كان العرب المؤسّسون يسمّوه الوجود بالقول يكون عن طريق الوجود بالفعل، وهو ما يجب أن يكون عليه (القول) إلى وضعه الفعلي (الاستعمال) في صورة تكاملية تدريجية، حيث اللغة وضع واستعمال؛ فإذا تعارضَ القانونُ اللغوي يُلتجأ إلى الاستعمال؛ يعني المزج بين التمكين بالفعل، وصولاً إلى الاستعمال اللغوي العفوي الطبيعي بمراعاة المستويات اللغوية. ولكلّ لغة أكثر من مستوى. وشيخ اللسانيات يجسّد دلك في أنّ العربية لها مستويين يتقاربان في المواقف، وهما:

1 – مستوى خطاب الانقباض: ويستعمل في الخطاب الرسمي، وعندما يرفع إلى من هو أعلى حيث يتشخص المتحدّث؛ بالرفع من خطابه باحترام حُرمة المقام والمتحدّث إليه.

2 - مستوى خطاب الأُنس: وهو مستوى أدنى من المستوى الانقباض، وهو يميل إلى الاختلاس والحَدْر، وهذا موجود لدى العرب في مرحلة التدوين، واستعمل هذا الخطاب في القراءة الحَدْرية للقرآن الكريم. وهذا المستوى يحصل عندما يأتي الخطاب من أعلى إلى منْ هم أدنى. أو لمن هم في نفس المستوى =

.مُرسِل ←——— مُتلَقٍ.

.مُتلَقٍ ←——— مُرسِل.

فالخطاب بصفة عامّة له هذان المستويان، وفيهما يحصل الإبداع البلاغي في توظيف نوع الخطاب والاختيار بين مُحسنات فنّون القول. وفي هذا المجال تعيشُ العربيةُ مجموعةً من المشكلات، ويمكن علاجُ هذه المشكلات باقتراح أفكار التحسين، وهذا ما رآه عندما أجاب عن السؤال التالي: «ما هي الإشكالات التي يمكن أن تطرحها العربية بوصفها لغة الإنتاج الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب، لا لغة التداول اليومي؟ فقال: «سبق أن قلنا بأنّ لجميع لغات البشر مستويين من التعبير المُسترسِل والمنقبض، وقد يبتعدان كثيراً أحدهما عن الآخر بأسباب تاريخية (تأثير لغة على أخرى باختلاط الناطقين بها) فيكون ردّ الفعل لأصحابها غالباً بإقصاء المستوى المُسترسِل عن التكوين والاستعمال الكتابي؛ وذلك بنفي صفة الإدراج من التعليم وإزالة صفة الاقتصاد الذي يتّصف به التخاطب اليومي، فتفقد بذلك لغة الثقافة بالنسبة إلى العربية عفويتها. وقد بدأ ذلك في أداء النصّ القرآني (وتقليد الأعراب في زمان الجاحظ والتشدّق الذي حاربه) فأصبح المُعلّمون يُبالغون في مدّ الحركات الإعرابية أكثر من اللازم في تلقينهم إياها لتلاميذهم. ولكي تقترب الفصحى من لغة التخاطب في عصرنا هذا يجب أن لا نكتفي بتفصيح الملحون العفوي؛ بل أن نعيد الاعتبار الاستعمالي للأداء الذي يستلزمه التخاطب العفوي صفاته العفوية كما وصفها العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب. وهذا يحتاج إلى إقناع المسؤولين على التعليم، وعلى تعليم العربية في المدارس الآن ألاّ يقتصروا على تعليم المستوى المنقبض وحده في المدارس. فقد تمّ إهمال المستوى المُسترسِل من الفصحى منذ زمان بعيد؛ وهولا يقلّ عن أهمية عصر المشافهة الذي نحن فيه، فالفصحى العفوية وهي عربية قد وصفها النحاةُ الأوّلون ويقرأ بها القرآن (ويسمّى بالحَدْر، ويقابله الترتيل) ويتّصف خاصّة باختلاس الحركات وكثرة الإدغام (بين آخر كلمة وبداية أخرى مثلاً) والتسكين حيثما جاز وقَصْر المدّ، وغير ذلك

مما تمتاز به لغةُ المشافهة... وعلى هذا، فسنقترح على الهيئة العليا المُشرفة على مشروع الذخيرة العربية مشروعاً فرعياً لتهيئة الظروف لإدماج المستوى المُسترسِل في تعليم العربية (إعداد كتاب خاصّ في الأداء بتمارين شفاهية) وإعداد كتاب خاصّ بالمعلّم في هذا الإطار، وإدخال ذلك قبل كلّ شيء في مدارس تكوين المُعلّمين والمُذيعين في الإذاعة والتلفزة».

. **التحكّم في اللغات الأجنبية:** باعتبارها نافذة على التقانات والعلوم، ومختلف أنواع السلوكات اللغوية وكان يقول: «على الجيل الجديد أن يتفتح على اللغات المتقدّمة للإفادة من متنها، والعمل بها في تطوير العربية. فالمتحكّم في لغة واحدة عبارة عن أعرج هذا الزمان». ويشيد بأهمية التحكّم في اللغات الأجنبية بصورة تدريجية؛ بدءًا من المرحلة الثانوية إلى الجامعة التي يجب أن يحصل التمكين للغات الأجنبية حسب أقطابها، ولا يجب أن تنقطع الجامعة عن توظيف نفعي للّغات الأجنبية. وهو الذي يقول: «من الخطأ أن ندرّس كلّ المواد العلمية في مساقات البحوث الجامعية بلغة واحدة، بل أن تدرّس العلوم الأساسية باللغة الرسمية (العربية) ثم تكون هناك مادتان في كلّ سداسي تُدرّس بلغة القطب، حيث العلمُ لا يتواجد في لغة واحدة، وكان على الجامعة خوضُ غمارهذه اللغات كي يحصلَ التحكّم فيها».

. **التعلّم الناجح:** يقول قدماء اللغويين العرب: اللغة وضع واستعمال، ويرى أستاذنا بأنّ اللغة يحفظها اللّغوي وأحياناً يحنّطها، والذي يطوّرها هو المُبدع والمستعمل العفوي، فاللغة استعمال جماعة وفق نمط وراثي احتياطي، ووفق قواعد مبنية على عُرف استعمالي حازَ على الكثرة (التواتر) وتلك هي الفصاحة. ومن هنا يقول: «اللغة استعمال وعبّر عنها بـ (الحمام اللغوي)» فاللغة تُؤخَذ من الاستعمال؛ وبخاصّة الاستعمالَ العفويَ، وكان يقول: «إنّ عدم تحكّم الأجانب في اللغة العربية يعود إلى أنّهم لم يعيشوا حدَثَ الاستعمال العفوي» وكما كان يقول: «كان علينا إيجاد حَمام لغوي مصطنع، ووضع المتعلّم في هذا الحَمام؛ حتى يعيش أحداث اللغة بمختلف مقاماتها، ولما ترسّخ فيه تلك الاستعمالات العفوية يستطيع وحده الانقال

من كلام الأُنس إلى كلام الانقباض، أو العكس، ثم سيُراعي المتحدّث مختلف ما يُحيط بالخطاب من: مَقام- حال- مُتحدّث إليه- مُقتضيات الخطاب». ومع هذا لا ينكر ضعف المستوى العامّ لأداء مؤسّسات التعليم. وفي إجابة عن سؤال حول الموضوع يقول: «نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسّسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة» وهذا ما يُلمس في الوقت المعاصر الدي تفرض فيه مُعطيات الاستعمال صُوَراً معكوسةً تماماً، ولا يرى هذا إلاّ الخطر في الوضع اللغوي إن لم يعالج في القريب. وطُرح عليه سؤالٌ حول تشخيص النظرية التي تقوم على حراسة ثغور العربية، فأجاب: «ما نلاحظه من ضعف المستوى في اللغة العربية لا تختصّ به العربية؛ بل هو يعمّ عندنا في الجزائر كلّ اللغات، وحتى المستوى العلمي. وقد يمتاز تعليم العربية بشيء من الضعف وهذا راجعٌ للمستوى الضعيف لا للمعلّم وحده؛ بل حتى الأُطر التي فوقه. والمشكل يعمّ كلّ البلدان العربية بحسب ما رأيتُه وسمعتُه، والله أعلم». ومن خلال هذا الردّ نعلم ما كان يُرافع عنه في مختلف المحافل العلمية والتربوية الوطنية من ضرورة الاهتمام بالمدرسة، وهو ما جعَلَ أولي الأمر يُسندون إليه أمرَ إصلاح المنظومة التربوية، بغرض الانتفاع من أفكاره.

.الإبداعية اللغوية: يقول اللغة في ذاتها تحمل التجديد، وهذا التجديد يأتي وفق مُقتضيات النحو ومِعيارية اللغة. فالإبداع يحصل من خلال ما يبدعه المستعمل للغة ضمن التواتر الجمعي، وهنا يلتقي مع (نعوم تشومسكي) في أنّ اللغةَ بحدودها الحَرْفية ضيّقة، ولكنّها لا تنتهي في استعمالات أساليبها، فهي لا نهائية، وهذا هو التميّز بين لغة البشر التي يتغيّر أسلوبها وثابتة في حروفها وكذلك يميل متنها النحوي إلى الثبات، ولكنّا تحمل صفة الإبداع، وبين لغة الحيوانات مثلاً فهي محدودة ولا إبداع فيها؛ فهي لغة غريزية. فالمتكلّم المثالي هو المُستعمل العفوي للغة؛ والذي يجعلها تتضّخم في مناويلها، وتسير دائماً إلى الإبداعية؛ دون التنازلِ عن نحوها العُرْفي الذي تحميه الجماعة الناطقة بتلك اللغة.

جهود الأستاذ الحاج صالح
في اللسانيات والنحو العلمي

أ.بوخلخال عبد الله
جامعة الجزائر-2

المقدمة:

بدأ الأستاذ الحاج صالح تدريسه للسانيات ولأول مرة في المغرب الشقيق، وبذلك يُعد أول من أدخل علم اللسان الحديث إلى هذا البلد. وبعدما نالت الجزائر استقلالها،عمل مدرسا للسانيات في الجامعة المركزية بحكم دراسته في فرنسا ثم حيازته للدكتوراه من جامعة السوربون، ولكن شغفه بالخليل لم يبرح قلبه نتيجة للتوافق العلمي الكبير بينهما في الرؤيا والمنهج، وكأني الأستاذ الحاج صالح لم يشغف إلاّ بنفسه، إذ رآها في صورة الخليل، ذلك أنه اشتغل بأمرين هما من الدقة بمكان، جراحة الأعصاب والرياضيات، فانعكس ذلك على دراساته اللسانية، لذلك يقطع كل من أمعن النظر في ما كتب، مدى الدقة التي تمتع بها، لا سيما وأن العديد من المفاهيم أسيء فهمها من زمان بعيد، ثم إن الدرس اللساني استحال إلى شيئين، ممجد لما مضى وانقضى من الدرس اللغوي العربي العتيق جاثم عنده لا يبرحه، ودرس متلقف لكل ما جادت به اللسانيات الحديثة من غير تمحيص، لأجل ذلك حمل لأستاذ الحاج صالح على عاتقه أن يعرف باللسانيات الحديثة المتنامية يوما بعد يوم، وأن يُسقط أحسن ما فيها على النظرية الخليلية الحديثة التي أسس لها، مع مقارنة محققة مدققة بينهما، ثم هو ليس معجبا بالدرس اللساني الحديث برمته، وإنما ينقده نقدا علميا موضوعيا واعيا، كلما بدا له ما يستدعي ذلك، لذا كان لزاما علينا أن نكشف للقارئ النبيه عن أهم

الجهود التي بذلها الأستاذ الحاج صالح في سبيل النهوض بالدرس اللساني بعامة، والدرس اللغوي العربي الأصيل بخاصة، في العناصر التالية :

1 - أوهام سقطت فيها اللسانيات الحديثة :

- قصور اللسانيات في تفريقها بين الوضع والاستعمال عن تمثُّل المعنى فيهما.

- وصم الدرس النحوي الأصيل بالمعياري .

- اختزال البنية في التباين بالصفات على مستوى المفردة وإغفال البنية الإفرادية والتركيبية .

2 - مفاهيم في الدرس اللغوي وقع فيها اللبس فكشف الحاج صالح عن حقائقها :

-الخلط الجسيم في مفهومي علم اللغة و فقه اللغة، بالفيلولوجيا واللسانيات .

- النادر و الغريب.

- توافق البنية في كل من الشعر والقرآن والخطاب اليومي لدى الفصحاء.

3 - القياس النحوي الأصيل.

1 - أوهام سقطت فيها اللسانيات الحديثة :

أ- قصور اللسانيات في تفريقها بين الوضع والاستعمال عن تمثُّل المعنى فيهما.

لقد نبِه الأستاذ الحاج صالح إلى صحة ما جنح إليه فردنان ديسوسير في تفريقه بين اللسان والكلام، وهو ما عبر عنه بنظرية الوضع والاستعمال، أي أن ديسوسير شابهَ إلى حد كبير ما كان قد نبِهَ له المتقدمون من الدارسين العرب في تفريقهم بين ما هو صوري، أي نظام اللغة المختزن في أذهان الناطقين من المجموعة اللغوية لشعب من الشعوب، وبين تطبيق ذلك النظام في شكل مادي، وهو الكلام، ولم يكن أحد من الدارسين الغربيين متفطنا لهذا -وهي نظرة صائبة من وجهة نظر الحاج صالح – قبل ديسوسير غير أنه أغفل جانب

المعنى، على اعتبار أن الدراسة عنده موضوعية وذلك ما يستدعي التعاطي مع ما هو محسوس، أي الأدلة اللغوية (في صورتها الخطية أو المسموعة)، مع تبيانه ما للمعنى من أهمية بالغة في الحقل الدراسي، وألمعية الحاج صالح تُلمح في فهمه الجيد لمقاصد ديسوسير ومقارنته بما كان قد اهتدى له العرب القدامى بأزيد من 1000 سنة، وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح: «إن وضع اللغة ما يسميه (سوسير) باللغة أي نظام من الأدلة (système de signes) متواضع عليها في المجتمع، أما الكلام حسبه فإنه فعل كلامي ملموس له صورتان ، صورة صوتية وأخرى خطية.»[1]

ثم إن الأستاذ الحاج صالح لم يكتف بما أورده سوسير ليبين مدى صحته ومدى مطابقته لما نظّر له الأقدمون من العرب، على اعتبار أن سوسير لم يول العناية الكافية بجانب المعنى، بل إن اللسانيات الآنية الوصفية في أول أطوارها لم تكن مهتمة بالدلالة إلا على المستوى الإفرادي، أي دلالة الكَلِم لا الكلام مصنفين إياها في حقول دلالية بحسب المعنى الذي تنتمي إليه،ومرد إغفال الدلالة بمفهوم أرحب عند الغربيين إلى تخلف النظرية السياقية إلى غاية ثلاثينيات القرن الماضي ،ذلك أنه لا كلام من دون سياق، والسياق دوما هو الذي يهدي السامعَ أو القارئ إلى مقاصد المتكلمين، ولئن كانت الدلالة موجودة في الكلمة بمعزل عن السياق بنوعيه، غير أنها نسبية ومبهمة، لكنها ليست غامضة كما أشار إلى ذلك الحاج صالح[2].

هذا وقد أشار الأستاذ الحاج صالح إلى أن البراغمتيك قد فرقت هي الأخرى بين الوضع والاستعمال من لدن بيرس، ثم موريس المتأثر ببيرس ،إلا أن الأستاذ الحاج صالح بيَّن غلطهم في مقابلتهم كل من الوضع والاستعمال والدلالة ، صحيح أن الوضع يقابله الاستعمال، لكن الدلالة لا تنفك عن الوضع والاستعمال على حد سواء،فليست مقابلا لهما،وفي هذا يقول : «..فلا

1- عبد الرحمان الحاج صالح ،الخطاب والتخاطب ، موفم للنشر،الجزائر ،دط، 2012م ،ص201.
2- المرجع السابق ص81.

ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال، ولا يوجدان إلا فيهما «[1] ،فما من كلمة قابعة في مستواها المعجمي (الجانب النظامي الصوري للغة) لم تبرحه إلى الاستعمال. إلا ولها دلالة أو أكثر، غير أنها نسبية تتسم بالشيوع ،وخروجها إلى واقع الاستعمال يلبسها لباس الخصوصية والدلالة التعيينية .

فمن خلال ما أوردناه يتبين لنا أن الأستاذ الحاج صالح يفيد من اللسانيات الحديثة بوعي، ثم يعود إلى التراث فيبرز أسراره، ويقف على خباياه، ويكشف عن مفاهيم أساء فهمها علماء عصور الانحطاط وكثير من المعاصرين، وفي هذا الشأن يقول : «...وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة انعكست هذه الأشياء في البحث فأصبحنا نستضيء في الكثير من الأحيان بالمفاهيم الخليلية الأصيلة (ولم تهتد اللسانيات بعد إلى إيجاد ما يماثلها)» [2] .

ب-وصم الدرس النحوي الأصيل بالمعياري :

لقد أثقلت أسماعنا أصواتُ المنادين إلى ترك المعيارية ونبذها، والتحلي في مقابل ذلك بالدراسة الموضوعية الوصفية، والأدهى من ذلك رمي اللغويين الأوائل ومن دون قيد بالمعياريين، ثم وفوق هذا كله ذم المعيارية بالمطلق، **فما صحة هذا الرأي وما تفصيل القول فيه؟.**

تعالت الأصوات القاضية بأن الأوائل من علمائنا اللغويين كانوا معياريين، ومن جملتهم عبده الراجحي فلئن كان قد أحسن في وضع كل مصطلح فيما يليق به من المفاهيم (لسانيات ،علم اللغة ،فقه اللغة الفيلولوجيا)،غير أنه لم يفلح في وصمه الدارسين العرب الأوائل بالمعياريين بإطلاق، على نحو فيه انتقاص لجهودهم الرامية لوصف اللغة، وتحليلها، والتقنين لها، يقول عبده الراجحي مبينا الفرق بين النحو التقليدي والنحو الوصفي: «الفرق (بينهما)،

1- المرجع نفسه،ص212.

2- المرجع نفسه،ص215.

هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية، ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم اللغة أولا، ومعنى ذلك أن القواعد تتحدد وفقا للدارس نفسه (ذاتي) ، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، ومن ثم يتقدم على منهج موضوعي «[1] وما يقضي بتعميمه للنحو التقليدي عامة، وليس الأمرُ منصرفا للنحو الغربي فقط، قوله: «وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب»[2] وكأن الخليل وسيبويه ومن نحا نحوهما من الدارسين وهم كثر، خصوصا في عصور الإبداع من أمثال الفراء (الكوفي)، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، وابن جني، فكل هؤلاء وغيرهم كانوا وصّافين تأسست دراستهم على مناهج علمية صارمة، تقوم على المسح الكامل للجغرافيا العربية ودون استثناء في البدو والحضر، ثم في منتجعات البوادي بعد فساد الألسُن في القرى، وتسجيل كل ذلك وتصنيفه تحت أبواب ومداخل، ثم إخضاعه للعمل العقلي بعد استقراء استغرق ما يزيد عن القرن، فأحصوا المفردات والأبنية واستخرجوا القواعد بالنظر فيما استطرد من النُّحُو اللغوية ولم يتخلف، وفسروا ما شذ منها، وتفريقهم بين الشاذ في الاستعمال وبين الشاذ في القياس، والاقتصار في كل ذلك على المسموع دون زيادة أو تحكُّم، فالنحوي كسيبويه يصف ما كان أكثر دورانا على الألسنة بأنه كثير أو أكثر، وما خالف الأكثر ونطق به فصيح من الفصحاء أشار إليه ، وإن شذ عن الاستعمال وخالف القياس ولم يكد يُعرف، نبَّه على قبحه، لذلك كثرت في توصيفاتهم: « سمعنا العرب الفصحاء»، «وهذا لا تتكلم به العرب»، «كل العرب تقول».

وإذا كانت التأدية لهجية نبّهوا إلى ذلك من غير تعميم، كـ«ما» الحجازية أو التميمية،وإذا كان تنوعا لغويا لا ينتمي لقبيلة محددة لم يشيروا، لأنه تنوع

1- عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في علوم اللسان،دار موفم للنشر ، الجزائر، 2007م،ص184.

2- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، 1979م، ص46.

في ذات اللغة لا يختص به إقليم دون إقليم، مع قبولها جميعا، والاحتكام قبولا ورفضا إلى سلم الكثرة أو القلة ليس غير، والتنبيه على الشاذ المسموع من الفصحاء بأنه كذلك، ومع ذلك فلا يجوز مخالفته (الشاذ عن القياس)، فأين هذا من المعيارية وفرض الأحكام والقواعد، (جميع هذا قد أشار إليه الحاج صالح باستفاضة) [1].

وقد عرض للمعيارية أو بالأحرى للمذهب الإيجابي في غير ما كتاب، مبينا أنه ظهر في القرن19م [2]كردة فعل على النزعة المعيارية التي سادت أوربا،إذ كان يعتقد «بأن اللجوء إلى الوصف المجرد من كل تعليل هو وحده يكفل نجاح البحث»[3]،فنتيجة لهذا الوهم تعسفت الفيلولوجيا الأوربية المقارنة ذات النزعة التاريخية(linguisticsl نفسه) في الحكم على كل منهج لغوي ينأى عن هذه المناهج التطورية بأنه منهج علمي[4]،ومن ذلك قولهم «لا علم إلا في المنهج التاريخي»[5]، وهذا القول هو الذي أدى إلى استياء الباحثين الشباب في هذا القرن بالإضافة إلى اهتمام الباحثين في هذه الأثناء باللغات المنطوقة في جغرافيا معينة، أي تحديد مجموعة الناطقين من خلال البيئة المكانية و الزمنية التي رافقت تلك الجهود، فأدى كلُّ هذا إلى انفصال الفيلولوجيا من ال**linguistics** لأن موضوعها هو النصوص القديمة [6].

ويبين الأستاذ الحاج صالح أنه ما من لغة إلا ولها معيار معين، أي نمط ومنحى ينتحيه كل من أراد أن يُلحق بأصحابها،فمن أراد أن يتكلم اللغة العربية، فالمعيار الأساس والمسلك الذي يُحتذى، هو طريقة العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلغتهم، ولم تتغير لغتهم بالاختلاط ونحو ذلك، ولا يتأتى لك

1- المرجع نفسه، ص48.

2- عبد الرحمن الحاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان ،دار موفم للنشر ،الجزائر، 2012م، ص245

3- عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في علوم اللسان ،ص17.

4- المرجع نفسه،ص17.

5- المرجع نفسه،ص140.

6- المرجع نفسه،ص140.

أن تهتدي بهديهم في تأديتهم للكلام العربي، إلا بموافقة المسموع الذي تحصل عن طريق الجمع والتدوين، فترفع حيث رفعوا، وتجر حيث جروا، وتفخم ما فخموا، وتضع الألفاظ وفق ما وضعوه له من المعاني ،وتأتي بالمباني الإفرادية والتركيبية على هيئة ما أتوه، وكل ما كان مطردا لا يتخلف تجعله مقاسا تنسج على منواله، وفي هذا الشأن يقول الأستاذ الحاج صالح : «وقد تأثرت العلوم الإنسانية بهذا المذهب تأثرا عميقا ...، ومن تلك العلوم علوم اللسان في أوروبا وأمريكا، فدعوا إلى التمسك المطلق للظواهر اللغوية، والرفض البات لكل تناول يعتد بالمعيار اللغوي في هذا الوصف، وحجتهم أن العلم الموضوعي لا يحاول أن يفرض أي معيار، وإنما يصف الظواهر دون أي حكم في كونها جيدة أو قبيحة»[1].

ثم يطرح الحاج صالح سؤالا وجيها يحمل في طياته جوابا شافيا، مُفاده: هل من لغة في الدنيا لا يخضع الناطقون بها لما تواضع عليه المجتمع الذي ينتمي إلى هذه اللغة؟وهل هذا المتواضع عليه من نظام نحوي صرفي ونظام معجمي إلا المعيار الذي اختاروه وتوارثوه ؟[2].

وفي رده على من نعت النحو العربي الأصيل بالمعياري، لأجل أن سيبويه كان يقول هذا **حسن** وذاك **قبيح**، ومن ثم كان حسبهم يريد فرض معيار معيّن، يقول : «فأما وصفهم بالحسن أو القبح أو الجواز وعدم الجواز، فليست أحكاما ذاتية أبدا ولا تحكمية، بل هي جد موضوعية، لأنها صادرة من مشاهدتهم وتتبعهم للاستعمال الفعلي للناطقين أصحاب هذه اللغة السليقية ،فكل حكم من ذلك مرجعه **سلم الكثرة والقلة** الذي اعتمدوه،وعلى هذا فإن الذي كان يهدف إليه النحاة ليس هو تفضيل طريقة في الكلام على أخرى بل إثبات الطريقة التي اجتمع العرب على استعمالهم إياها ...» [3].

1- منطق العرب ،ص248.

2- المرجع نفسه،ص246.

3- المرجع نفسه،ص249.

ج-اختزال البنية في التباين بالصفات على مستوى المفردة وإغفال البنية الإفرادية والتركيبية :

1 -البنية في المفهوم الغربي:

تزعم البنوية فيما تجنح إليه من وصف الظواهر والأحداث اللغوية بعيدا عن فرض الأحكام المسبقة الذاتية على أنها دراسة وصفية موضوعية، معتبرة هذا المنزع هو المنزع العلمي الوحيد، كنظيرتها التاريخية في رؤيتها أنه لا علم إلا في المنهج التاريخي.

هذا و إن البنوية الغربية لها بعض الخصائص المشتركة التي تتقاطع فيها مع الدرس اللغوي العربي القديم، **فما هي أهم الركائز التي ارتكزت عليها الدراستان ؟و فيما اختلفتا ؟**

البنية عند دوسوسير لا يمكن لها أن تتجسد إلا من خلال «تركيب عناصر بأخرى مثل تركيب الجملة أو المضاف مع المضاف إليه» [1]،وهي كذلك عند هاليداي لا تخرج عن محور التراكيب[2]. بينما المدرسة الوظيفية البنوية (أتباع سوسير) فيدّعون أن « بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز (تباين واختلاف) كل عنصر من العناصر الأخرى ،فهي إذن نظام تمايزي أو تقابلي محض»[3].

فالبنية عندهم هي النظام التمايزي الجزئي التصنيفي(الانتمائي) الاندراجي، (وفي هذا التحديد يتجلى الأثر الأرسطي)، وقد مثّل لذلك الأستاذ الحاج صالح بمشجر مُفاده أن حروف الشفاه وهي الميم والباء والواو والفاء، لكل منها صفات تتمايز بها عن أفراد فئتها، وهي من حيث المخرج تنقسم إلى قسمين:من الشفة السفلى (الفاء)، ومن الشفتين (الواو ،الميم، الباء)،وهي أيضا على قسمين: لين (و)وجامد (م،ب)،وهما مختلفان، أغن (م)، غير

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص208.

2- المرجع نفسه،ص208.

3- عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2،دار موفم للنشر ، الجزائر، 2007م،ص33.

أغن(ب)، فهذا النظام التقابلي (التقابل عنده ليس مفهوما رياضيا، يعني به التباين لا التكافؤ)[1]. هو الأساس الذي تتحقق به البنى و يتحقق به الإفهام ويندفع به الالتباس، فلو أن الأصوات كلَّها من جنس واحد، وعلى صفات متطابقة، ومخارج متحدة، لما أمكن لها أن تدل على المعاني المختلفة، فالاختلاف في الأصوات المتسلسلة يفضي إلى اختلاف الألفاظ الدالة على مدلولات مختلفة .

ولمّا يتوجه الأستاذ الحاج صالح إلى المستوى الأعلى لما تواضع عليه الناطقون وهو الجملة، يشيد بما اضطلعت به المدرسة الأمريكية المسماة بالقرائنية (وهو ما يرتضيه)،أو التوزيعية (وهو ما يحتمله ظاهر اللفظ في لغته الأصلية)**distribution**، ويبين أنهم عمدوا بهذا التحليل الذي اهتدوا إليه، أن يكشفوا عن بنية الكلام، ويتلخص عملهم التحليلي الاستكشافي في التعرض للجملة التامة، وتبيان مكوناتها الكبرى ثم الصغرى عن طريق التقطيع متبوعا بالاستبدال، فيستبدلون ما أمكن مما احتمله التقطيع بوحدات لغوية ثبت سلفا أنها دالة، فإن قامت مقامها وأدت دورها، حكموا على المستبدلة بأنها وحدة لغوية دالة[2].

2 - البنية عند علماء العرب:

بيّنا سلفا أن دوسوسير يذهب في تمثّله للبنية، على أنها تقع في شكل تركيبي لا إفرادي،على أن النظام عنده (**système**) الذي عُني به واسترعى اهتمامه، يتمثل في الوحدات اللغوية بمعزل عن وضعها التركيبي، وحصره النظام اللغوي كله في الأدلة (الكَلِم)، يرتد إلى تحيره إن كان التركيب النحوي يعود إلى وضع اللغة أم إلى استعمالها[3]. وإن كان يميل إلى كونها تمثل الجانب الوضعي، وموضوع الدراسة عنده هو **اللغة**، أي **الوضع** الذي يقابله

1- المرجع نفسه،ص35.

2- عبد الرحمن الحاج صالح / بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2،دارموفم للنشر ، الجزائر ،ص35.

3- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص204.

الاستعمال(استعمال ذلك النظام)، بينما العرب اهتدوا فيما يخص وضع اللغة إلى أن التباين بالصفات لا يكون كافيا حتى يضاف إليه التباين بالتراكيب والأبنية [1]، لذا كان لزاما علينا أن نحيط علما بالبنية الإفرادية والتركيبية، وأن نلم بنظرية الوضع والاستعمال العربية لنتبيَّن البنية، و لا نخلطها بما هو راجع إلى الاستعمال .

الجانب الوضعي من اللغة لا يراد به فقط ما تواضعت عليه الأمم من **دلائل** لتعبر عن مدلولاتها وهو ما يسمى في اللسانيات بـ**code**، بل هناك تواضع آخر يلحق مستوى **البنية الإفرادية** للكلم، أي هيآتها وأشكالها، ومستوى **البنية التركيبية**، والآية على عدم تفريق النحاة بين الوضع فيما هو راجع إلى التراكيب، والتواضع على الأدلة اللغوية (الكلم) ما رام إليه السيوطي : «ومن قال:**إن قائمٌ زيدا**، فليس من كلامنا ...وذلك يدل على تعرضهم بالوضع للمركبات»[2] وقال في معرض رده على أبي حيان الأندلسي: «فهل التراكيب اللغوية،إلا كالمفردات اللغوية ؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب، لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع»[3]. فالنحاة الأوائل فرقوا بين جميع هذه الأوضاع، ودرسوا بنياتها ودلالاتها،على أن الدلالة فيها مبهمة لافتقارها للتعيين، حتى يأتي الاستعمال فتتحدد به معانيها، لذلك يُعد كل من التعريف أو التنكير، والإظهار أو الإضمار، والبناء للمعلوم أوللمجهول، والتقديم أو التأخير، ونحو ذلك من معاني النحو، مواضعاتٍ نحويةً،أما توخي المتكلم لإحداها فمجاله الاستعمال، فتوخي معاني النحوليس هو معاني النحو.[4]

وفي الاستعمال يظهر الاتساع بمعنييه اللفظي والمعنوي: فاللفظي، من حذف واختلاس و إدغام وتحريك ونحوها، يكون بسبب كثرة الاستعمال، وعلم المخاطب، وتقدم الذكر، وقرائن الأحوال، والعوارض.

1- المرجع نفسه،ص143.

2- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص29.

3- المرجع نفسه،ص29.

4- المرجع السابق ص124.

أما المعنوي، فيكون بالخروج عن اللفظ عما وضع له، وشحنه بدلالات ليست له على سبيل المجاز، فكل هذا وذاك يعود إلى الاستعمال، إذ الأصل من حيث اللفظ هو الذكر لا الحذف،ومن حيث المعنى التعبيرعن الشيء بما وضع له لا العدول عنه إلى معنى مجازي.

وما يزيد ما عرضنا له تأكيدا و وضوحا، قول الجرجاني : «الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي **للمتكلم** دون **واضع اللغة**»[1] .

هذا و إن المعرفة بمثُل العربية وأوزانها وبناها ونظامها يرشد المتكلم إلى أن يواطئ الأوضاع اللغوية فلا يخطئها إلا فيما تجيزه قوانين الاستعمال، «وعلى هذا فلكل كلمة بنية ، و لكل جملة مفيدة بنية، ثم بنية الكلمة أو الكلام هي هيكلها العظمي، وتقع دراستها هي بالذات، وهو جانب هام مما اهتم به العرب»[2].

يدور كلام الحاج الصالح عندما يعرض للبنية الصرفية حول مفهوم رياضي، وهو أن تعمد إلى كلمة ثلاثية (فعل)، وتجعل الحركات الثلاثَ، تتعاقب على كل من فاء الفعل وعينه مضافا إليه إسكانه، فيتحصل لديك 12وزنا، تحت كل وزن مجموعة من الكَلِم، الجامع بينها اتحاد الوزن، ترتيبا، وهيئة، وعدد حروف، وتوافق حركات، مع اعتبار الزيادات، فالتضعيف مثلا لا يهمل (غلّق =فعّل)،وبالتالي يدخل في هذا الباب كل النظائر المتكافئة البنية، والتكافؤ لا يقتضي التطابق ضرورة.

و وزن **فِعِل** من ذلك أحادي العنصر(إبِل) فقط .أما **فِعُل** فمجموعة خالية بتعبير الحاج صالح، لأن هذا الوزن اقتضته القسمة التركيبية، ولكنه خواء من المثُل العربيةِ ومع ذلك لم يغفله النحاة الأوائل، ما يدلنا على أن طرائق الاستدلال عندهم من جوهر رياضي بحت، فهي طرائق استكشافية معطاءة .

1- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب، ص125.

2- المرجع نفسه، ص104.

وفيما يخص البنى التركيبية يقول الحاج صالح : «ومثل ذلك في بنية الكلام :مبتدأ +مبني عليه وفعل +فاعل +- مفعول فهما الهيكل العام لكل كلام عربي»[1]، وتأسيسا على ما أورده، نخلص إذا أردنا أن نزيد على ما قال على اعتبار أن كلامه ارتكز على الهيكل العام فقط، إلى البنى التركيبية الآتية، لكننا لا نهدف إلى إحصائها والإتيان عليها جميعها:

ف +فا+مف ، ف+مف+فا ، مف +ف+فا ، ف+فا+مف+صفة...

مبتدأ +خبر، مبتدأ +ج إ، مبتدأ+ج ف ، مبتدأ +شبه ج ، ناسخ +ج إ...

3 -مفهوم الموضع وعلاقته بالبنية :

يبين الحاج صالح أن **الوضع** كمصطلح لدى النحاة يأتي في مدلولين: المدلول الأول نبّهنا عليه وهو ما تواضع عليه الناطقون «يقابله **code** في عصرنا، وهو عند النحاة ابتداء من ق.4هـ هو هذا النظام الاصطلاحي في حد ذاته في مقابل استعمال الناطقين له»[2] ويقابله مدلول آخر كثيرا ما كان يقع في «الكتاب» ويأتي بمعنى الموضع والمكان، أو هو وضع الشيء على وضع معين، أي على بناء وتأليف معين، يقول سيبويه في نحو: «قد زيدا لقيت» وهو من ضرورات الشعر ولا يجوز ذلك في غير الشعر، وقال في هذا الصدد: هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه في غير ما وضعت العرب»[3]،يضيف الحاج صالح إلى ما سبق أن سيبويه يعني بالوضع أو الموضع في هذا السياق أحدَ أمرين، مكان وموقع المفردة، أو وضع الكلام برمته، وهو تأليفه، «ولا يستعمل لهذا المدلول إلا كلمة بناء ومشتقاته»[4]، نخلص إلى أن الوضع من معانيه،التأليف والبناء والصياغة، يقول الحاج

1- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص104.

2- عبد الرحمن الحاج صالح/ البنى النحوية العربية ، موفم للنشر : الجزائر ، 2016م،ص23.

3- المرجع نفسه،ص24.

4- المرجع نفسه،ص24.

صالح : «وفيه معنى التأليف المقابل بمجرد الضم وبذلك يكون أخص من التنظيم لأنه صياغة، فكل بناء في استعمالهم نظام وليس كل نظام عندهم بناء»[1].

وهذا البناء ليس خاصا بالجملة، بل أيضا خاصا ببناء المفردة على هيئة ما، وتلك الهيئات أحصاها النحاة الأوائل في مئات الصيغ، وكل كلمة خرجت عن تلك الأوضاع في أشكالها وصيغها الإفرادية عُدت دخيلة، فالأبنية الصرفية تأخذ صيغا عديدة متواضعا عليها (الأوزان)، فوزن «فعّال» مثلا، له دلالة المبالغة التي لا تنفك عن كل الكلم التي تجيء على هاته الصيغة، وهو المعنى العام الجامع لكل أفراد باب فعّال نحو:علّام، فهّام، ضرّاب، خوّار،وينفرد كل منها علاوة على ذلك بمعنى خاص، يعود إلى أصل الاشتقاق فلا فرق بينهما(الأوزان) وبين الألفاظ المفردة(متون اللغة وأدلتها)التي وضعت لمعان معينة:فالبناء في اللغة هو نفسه متواضع عليه»[2]، أما تأليف الكلم ووضعها المواضع التي ارتضاها العرب الفصحاء فأضحى بذلك قانونا يحتذى، فأحسن تحديد له هو ما أوضحه الحاج صالح نفسه بقوله :" ...فقد رأينا أن الأبنية هي أيضا متواضع عليها، فهي أيضا اصطلاح ،ونعني بذلك مثل تقديم الفعل على فاعله وإفراده ليس المتكلم مخيرا فيه...، وإن خالفه يكون كلامه خرج عن حد كلام العرب. "[3]

و من خلال ما عرضنا له من توصيف للبنى النحوية (الإفرادية والتركيبية)،يتكشف لنا مدى أهمية العناية بقسمة المواقع، وتحديد البنى اللغوية، واستقرائها،و إحصائها، وتبيان ما كان منها موافقا للنظام اللغوي الذي اختارته العرب معيارا لها، ومن ثم يُلحق بها كل من التمس سمتها في الكلام، وكل تموقع تأخذه الكِلم في تأليف الكلام لم يأت به الفصحاء، ولم يجر على نظامهم، لم يكن بناء نحويا عربيا، بل يعد لحنا مرفوضا، فالبنية

1- المرجع نفسه،ص24.

2- المرجع نفسه،ص25.

3- المرجع السابق، ص25.بتصرف يسير.

من وجهة نظر الحاج صالح أن تنتظم البنى الإفرادية والتركيبية على وفق ما تكلم به الناطقون، دون الاكتفاء بالتمايز والتباين الحاصل على مستوى أصوات الكلم، بل التباين والتمايز على مستوى الصيغ كذلك (صيغ الكلم بمعزل، والصيغ الناجمة عن التأليف فيما بينها)، وفيه بدائل عديدة تواطأ عليها الناطقون المعتد بكلامهم، فأصبحت بذلك قانونا يُتّبع.

2 - مفاهيم في الدرس اللغوي وقع فيها اللبس فكشف الأستاذالحاج صالح عن حقائقها:

أ-الخلط الجسيم في مفهومي علم اللغة وفقه اللغة، بالفيلولوجيا وال لسانيات:

نظرا للخطوات الحثيثة التي خطتها اللسانيات الحديثة وما رافق ذلك من انعكاساتها على ساحة الدرس اللساني، حدث أمر خطير،أدى إلى خلط جسيم بين عديد الدارسين في كثير من مفاهيمها و مصطلحاتها، من ذلك :فقه اللغة، علم اللغة، الفيلولوجيا واللسانيات، فانقسم المهتمون العرب بالدرس الغربي حيالها إلى من نظر إلى جميعها نظرة واعية، فحدد المفاهيم بوعي وأعطى كلا منها مصطلحها اللائق بها من غير لبس،ومن اختلطت عليه المفاهيم فلم يُوفق في وضع المصطلحات في مواضعها.

إذ نجد من يجعل فقه اللغة وعلم اللغة سيان، وإن منهم لمن يجعل فقه اللغة شيئا مختلفا عن علم اللغة، وفهم من يجعل علم اللغة مرادفا للسانيات، فإما أن يوردها كما هي (علم اللغة) وفي أحسن أطواره يلحق بها كلمة عام أي **علم اللغة العام**، كما نجد خلطا بين فقه اللغة والفيلولوجيا واللسانيات المقارنة،ويعد كل من الشيخ أحمد بن إبراهيم الحمد[1]،بلعيد

1- محمد الحمد /فقه اللغة ،ص20.

صالح [1]،صبحي صالح [2] ممن التبست عليهم مصطلحات هذه المفاهيم، ولعلي عبد الواحد وافي كتاب تحت اسم"علم اللغة" لكن علم اللغة بالنسبة إليه يدل على مفهوم اللسانيات العامة .

وفي مقابلهم نجد كلا من عبده الراجحي، والحاج صالح،على قدر كبير من الواعي بهذه المفاهيم و مصطلحاتها،ففي حديث الحاج صالح عما يقصده علماء **linguistics**المعاصرون بهذه التسمية يقول : يعنون بها «علم اللسان»[3]وهو الدراسة العلمية للسان،والمقصود باللسان هاهنا اللسان بمفهومه العام لا الخاص، المختص بلغة بعينها، يبينه قوله في موضع آخر : «لقد عرفنا بما سبق أن **مفهوم linguistics** كعلم موضوع للسان البشري»[4].

هذا وإن الأستاذ الحاج صالح ينظر إلى كل من الدراستين اللغويتين، التاريخية والآنية، على أنهما من اللسانيات، ذلك أنهما دراستان تنهضان على أسس علمية بحتة أشمل من الدراسات التقليدية، ومنها الفيلولوجيا الكلاسيكية التقليدية التي كانت تعنى باللغات القديمة، وخصوصا اللاتينية واليونانية، قبل أن تدمج في اللسانيات المقارنة التطورية، ولئن أدمجت فلم يبرح بعضهم تقليديا معياريا صرفا ،فلا يعني ظهور منهج ،زوال منهج آخر «وتعد سنة1816م عند عامة اللغويين الأوروبيين من الجيل السابق سنة ميلاد اللسانيات كعلم لصدور كتاب تحلل فيه لأول مرة في التاريخ عدة لغات من الوجهة التاريخية، وعلى أساس المقارنة العلمية لغرض علمي بحت» [5]، وهذا الكتاب يعود **لفرنتس بوب**. ولم يكن الأستاذ الحاج صالح ممن يلتبس عليه علم اللغة بفقه اللغة، أو فقه اللغة بالفيلولوجيا، فعلم اللغة عنده له أصل في التراث، ولقد أورد تعريفا له عن كل من ابن خلدون والرضي

1- بلعيد صالح /فقه اللغة العربية ،دار هومه ،الجزائر، ص10.

2- صبحي صالح /دراسات في فقه اللغة ، ص19.

3- عبد الرحمن الحاج صالح / بحوث ودراسات في علوم اللسان.- موفم للنشر: الجزائر، ص21 .

4- المرجع نفسه،ص139.

5- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب، ص117.

الإستربادي، فهو عند ابن خلدون: علم الموضوعات اللغوية[1] ويشرحها الحاج صالح هكذا : «أوضاع اللغة ما يخص المفردات، أي الكلمات من حيث وضعها، وهذا يقتضي أن علم اللغة (عند القدامى وعندنا أيضا)، يعالج مفردات اللسان من حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية»[2] ،ويَعُدُّ المعجميةَ أهم فروع علوم اللغة، أما فقه اللغة، فالحاج صالح ينظر إليه بمنظار ابن خلدون على أنه فرع وامتداد للعلم اللغة، ويُعَد كتاب الثعالبي ت429هـ «فقه اللغة»- الذي لم يضمنه إلا مباحث قليلة ارتبطت بفقه اللغة- أول كتاب حمل هذا العنوان، ويُعَد الترادف والاشتراك والتوليد والتعريب والنحت وغيرها من أهم مباحثه، وفي هذا الصدد يقول :» أما فقه اللغة الذي بدأ يستخدمه العلماء في ق.5هـ فهو لا يدل أبدا عندهم على ما يدل عليه اللسان الحديث (وإن كان آثره بعض إخواننا فأطلقه عليه)، فإن العلماء العرب في القديم ما أرادوا بهذا إلا ما هو متعلق بالدراسة المتعمقة للغة فقط لا للسان كله»[3] .

ب- اللغة ، النادروالغريب :

قبل أن نستعرض بعضا مما عرض له الحاج صالح من المفاهيم التي أسيء فهمها، يحسن بنا قبلا أن نكشف عن طريقتين ناجعتين في الوقوف على حقيقة المفاهيم، أفادهما فيما يبدو من اللسانيات الحديثة في ديارها.

-الطريقة الأولى هي المقايسة الدلالية، فبعدما بين الحاج صالح أن النحو يقع بمعنى مِثل، كقولك على نحو كذا، أي مثله، أورد أمثلة جسَّد فيها المقايسة الدلالية، ليتبيَّن معاني النحو على وجه التحديد في استعمالات سيبويه :

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص25.

2- المرجع نفسه، ص26-25.

3- محمد الحباس، محاضرات في فقه اللغة،دار غبريني،الجزائر،ط1، 2006م ،ص21.

وهذا النحو	كثير في القرآن
وهذا الضرب	في القرآن كثير
وهذا النحو	في كلامهم كثير

من هذا التقابل بيْن العبارات المتجانسة يمكن أن نستنتج أن النحو في هذه الأمثلة هو ضرب من الكلام»[1]

- الطريقة الثانية تنهض على الاستقراء الزماني فيما يخص ألفاظا أخذت أكثرمن دلالة، لا في وقت واحد وإنما أصابها من التطور ما عرفته كلُّ اللغات، وأعني هنا لا التطور الذي يمس الألفاظ، بل الدلالة، وقد يحافظ اللفظ بجانب ذلك على أصل معناه،فلا مناص عندئذ من الاحتكام إلى السياق في الوقوف على قصدية المتكلمين في إيرادهم للفظ،ومن جملة ما تنازعت على دلالته دلالات معينة ولم يهتد إلى ذلك بعض الدارسين لفظة»**اللغة**".

لم يكن العرب على عهد الجاهلية وصدر الإسلام يستعملون كلمة اللغة للدلالة على لسان قوم من الأقوام، وإنما كانوا يصطنعون لفظة **اللسان**، لذلك ما من آية أنزلت للدلالة على هذا المعنى إلا و استعمل فيها "اللسان"،والذي يهمنا في هذا الموضع بالذات هو الوقوف على دلالات هذه المفردة (**اللغة**) قبل حلول ق2هـ، لأنها صارت مرادفة للسان، وكلما استعملت كلمة لغة في الاستعمالات القديمة يقول الحاج صالح فهي:" للدلالة على الكيفية الخاصة التي يمتاز به قوم عن قوم في تأدية لفظ معين،إما في النطق أو صياغته أو تركيبه"[2]. في النطق (صقر،زقر،سقر) في الصياغة (حسَب،حسِب)، في التركيب (ما الحجازية ،وما التميمية).

وبعد أن كانت اللغة تدل على التنوعات الإقليمية في تأدية الكلام صارت تدل أيضا على مجموعة الألفاظ الموضوعة،أي المادة اللغوية المستقراة التي تلقاها الناس من أفواه اللغويين .

1- عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر، الجزائر، ص27.

2- بحوث ودراسات في علوم اللسان،ص82.

-اللغة في مقابل الاصطلاح، أي قول كل أهل اختصاص في مفهوم معين عند تحديده: لغة، اصطلاحا

-لغة في مقابل الأفصح، وقد كان هذا في ق3هـ في زمان ابن السكيت، إذ أكثر منه في كتابه إصلاح المنطق،من ذلك قوله :"فَكاك الرقبة وهو الكلام المستعمل (أي الأفصح)،وفِكاك الرقبة بكسر الفاء لغة، ويعني باللغة: المفردة الفصيحة التي تداولها الفصحاء بشكل أقل من نظيرتها المفتوحة الفاء"[1]

النادر و الغريب : هما من المفاهيم التي أسيء فهمها أيضا ، وقد سألت الحاج صالح عن النادر فأجاب :»النادر هو ما شذ عن القياس وكان أكثر استعمالا»[2]، فالنادر إذن هو ما شذّ عن القياس واطرد في الاستعمال، ثم صار فيما بعد هو الشاذ في الاستعمال ، بينما الغريب هو ما استغلق على معظم الناطقين باللغة العربية، في أية فترة زمنية كانت مثل لفظة «التخوُّف» استغلق معناها على ابن عباس وهو من الفصحاء السليقيين، ثم صار الغريب هو ما يأتي به الأعرابي عند الحضري بعد فساد اللسان في القرى(المدن).

ج -توافق البنية في كل من الشعر والقرآن والخطاب اليومي لدى الفصحاء:

لقد ذهب عبده الراجحي وغيره من الدارسين المحدثين (ومنهم إبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني ،ومحمد عيد)،إلى أن النحو العربي لم يقعِّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لعربية خاصة (القرآن ، شعر،والأمثال) في الأغلب، وقد كان منهم ذلك تأثرا بالمستشرقين عندما زعموا أن اللغة العربية المقنن لها هي الخطاب الفني، بينما حديثهم اليومي لم يكن سوى لهجات مختلفة، وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح في جوابه لي : ..وهذا غير صحيح، لأن المدونة التي دونها الأولون(لا الشواهد، لأن الشواهد أمثلة قليلة من

1-عبد الرحمن الحاج صالح /السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر، 2007 ، ص44-43.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، 24جوابا في النحو العلمي، للمجمع الجزائري اللغة العربية، 2017، ص2.

المدونة) تحتوي على نثر كثير أخذ من الحديث اليومي العادي عند العرب، ولا فرق بينه من حيث النحو وبين ما جاء من الشعر أو من الخطب وغير ذلك من مستوى الفصيح [1].

هذا وقد فرق الحاج صالح بين مستويين من الخطاب كانا موجودين في زمان الفصاحة السليقية، مستوى التفخيم والتدقيق، وهو عندما يكون المتكلم في حالة انقباض، في مقام إلقاء خطبة أو قصيدة أو أي كلام ذي قيمة، ومستوى التخفيف والقفز على الإعراب و الدرج و الاختلاس، ويكون في مقام الأنس والاسترخاء، وعادة ما يكون موجها إلى الأقارب والخلان من الخطاب اليومي المتكرر، فكل هذا وذاك، عُني به المهتمون النحويون، وهو موجود في الطبقة العالية من البلاغة كالقرآن متمثلا في بعض أوجه القراءة (الروم ،الاختلاس ، الإشمام ، الإسكان)،والشعر، إذ وردت فيه وجوه كثيرة، و حذوف لا تحصى (لا الضرورات الشعرية ، لأنها خروج عن نظام التخاطب في مستويه ، طلبا لاستقامة الوزن، ويكون في ساعة لا تسعف الشاعرَ قريحتُه إلى بديل فصيح)، وإلى مثل هذا يشير الحاج صالح فيقول:»وقد فرقوا بين لغة الشعر ولغة التخاطب،و وصفوا هذه الفوارق بدقة،ولكن الغريب بالنسبة لنا هو أنهم لاحظوا أن أكثر ظواهر التخفيف التي لاحظوها في لغة التخاطب هي موجودة أيضا في لغة الشعر، إلا في الظروف التي يحصل فيها تفخيم وتفهق» [2].

ثم إن هذا الشعور بوحدة اللغة خطابا وشعرا وقرآنا كان مسلما به عند الجميع، إذ لم يشر أحد من العلماء في تلك العصور على كثرتهم وتلاحقهم إلى غير ذلك، ويزيده وضوحا قوله تعالى: « بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿195﴾» الشعراء: ١٩٥، أي هو بيّن و واضح لدى عرب سكان الجزيرة العربية دون استثناء، إلا ما كان من سكان أقاصي اليمن فقد قال أبو عمرو بن العلاء في شأنهم :»وما لسان

1- عبد الرحمن الحاج صالح، 24جوابا في النحو العلمي، للمجمع الجزائري اللغة العربية، 2017، ص1.

2- السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر،دط، 2007،ص185.

حمير وأقاصي اليمن بلساننا و لا عربتهم بعربيتنا «[1] ومفهوم القول الذي سكت عنه منطوقه، أن باقي العرب في جميع القبائل العربية كلّها على لسان واحد، وعربية واحدة، تتواصل فيما بينها دونما إشكال.

جدير بالذكر أن نقف على قضية ذات بال، وهي إن كان النحاة حقا قد استشهدوا بجميع مستويات الخطاب العربي في استنباطهم للقواعد، أم أنهم قصروا ذلك على اللغة العربية الأدبية المشتركة التي تصورها المستشرقون، بناء على حالة كانت موجودة في الحقبة اليونانية القديمة، أو ظنوها كذلك koinèوالحالة التي نحن عليها الآن(مستوى فصيح تقابله لهجات محلية)، وتابعهم عليه لفيف من الدارسين المعاصرين ،ولئلا نذهب في هذا بعيدا نكتفي بتمثيل واحد أشار إليه الحاج صالح بعد بيانه أن هذه الأمثلة تبين :»التوافق التام من حيث البنية بين لغة الشعر ولغة التخاطب وما احتوى عليه الكتاب العزيز»[2]، والتدليل من استدلال الحاج صالح على ما ذكرناه هو إيراده الآتي، المبين لجمع سيبويه بين جميع المستويات في جميع الأبواب :

«باب الفعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين بحرف جر أو بدونه»

	الفعل والفاعل	مفعول1	مفعول 2		
توافق	وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ	قَوْمَهُۥ	سَبْعِينَ رَجُلًا	الأعراف: ١٥٥	أي من الرجال
البناء	أستغفرُ	اللهَ	ذنبا	(شعر)	أي من ذنب
	سميتُ	هُ	زيدا		أي بزيد

1- المرجع نفسه،ص163.

2- المرجع نفسه،ص216.

وقال سيبويه: «وليست أستغفر اللهَ ذنبا وأمرتك الخيرَ أكثر في كلامهم جميعا إنما يتكلم به بعضهم»[1] ،ومعلوم أن سيبويه إنما يكتفي بالشاهد، وفي ذهنه شواهد كثيرة تشهد لما هو بصدد التقنين له و وصفه، فهو لا يبني قواعده على الشاهد الواحد كما توهمه بعضهم، فقد سمع هو وشيوخه ومن جاء بعده بعقود من الزمن، وسجلوا كل ذلك، وأحصوه وبوبوا له ،وبإزاء ذلك، وصفوا وحللوا وقعدوا القواعد وتثبتوا فيما استشكل عليهم .

3 -القياس النحوي الأصيل:

القياس من وجهة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، لا يقتصر على حمل فرع على أصل كما أتى ذلك أبو البركات بن الأنباري، وتابعه عليه السيوطي ومعظم المعاصرين، وإنما هو **حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما**[2]، فليس من شرط القياس أن يكون المقيس فرعا والمقيس عليه أصلا، وإلا فما عسانا أن نقول في تصنيف الكلم التي يُمَثِّل لها باب فَعُل مثلا ؟ أليس هذا التصنيف قائما على التناظر و التكافؤ بين جموع الكلم التي هي من قبيل واحد ؟، ثم إن ابتداع الأبنية في حد ذاته يتأسس على أساس قياسي، أي أن الأوزان التجريدية التي تُوُصِّل إليها عن طريق عمل عقلي صرف، هي التي تحاكي لنا وتجسد الوحدات اللغوية التي هي من بابها، و**الحاج صالح** لا يقف عند هذا الحد وبالاكتفاء، وإنما يتفطن للتمثيلات التي تحاكي الواقع اللغوي وتصوره وليس لها وجود فيه وإنما يؤتى به (و هو عمل معول عليه كثيرا عند سيبويه) لأجل البيان و الوضوح ، خاصة إذا اكتنف الكلام بالغموض والضبابية ،وذلك التمثيل إنما هو ضرب من ضروب المقايسة التي يصار إليها بغية الإيضاح ، و مثال ذلك حمله عبارة: براءةَ الله، على سبحانَ الله بقوله: « فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام...لأن معناهما وحدّهما

1-عبد الرحمن الحاج صالح/ السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر،د.ط، 2007،ص217.

2- عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر،الجزائر،دط، ص159.

واحد»[1]. هذا وقد عمل الحاج صالح جاهدا على تفنيد كثير من الفرى التي أُلصقت قسرا بالقياس والسماع النحويين، ملخصه:

- أن النحو العربي هو نتاج جهود الفلاسفة اليونانيين وبخاصة أرسطو، ويمْثُل ذلك على حد تعبيرهم في القياس الذي يعد عملا بعيدا عن التفكير العربي السطحي الساذج، ويعنون بذلك **السلوجسموس**، وكلُّ ذلك محض افتراض، على اعتبار أن القياس الأرسطي استدلال من قبيل تحصيل الحاصل ، و من ثم غير استكشافي ، بينما القياس العربي-النحوي منه-هو قياس ذو إجراء رياضي استكشافي، وهكذا الاستدلالات اللغوية والنحوية، كمفهوم العاملي، مثلما هو موضح في كتاب العين المنسوب إلى الخليل ، ولا ننسى ما يعرف عند الأقدمين من النحاة بقسمة التركيب، وهي الاحتمالات الممكنة لحركات الحرف الأول والثاني من الوزن ‹فعل› وبفضل ذلك توصّلوا إلى ما يلي : أن وزن فِعْل هو عبارة عن مجموعة خالية تعادل الصفر، وأن باب فِعِل يحوي عنصرا وحيدا وهو إِبِل ، فأدَّاهم ذلك إلى إحصاء 12 تركيبا[2]،وبفضل هذا العمل الإجرائي الفريد من نوعه استطاعوا أن يجيبوا عمَّا أشكل على بعضهم وهو قياس النحويين على شَنئي، ولم يجئ غيره، أي من هذا الباب « فعولة = شنوءة » فكان الجواب من الرماني : **إنه جميع ما جاء**[3]، أي أن هذا الباب ليس فيه ما هو شاذ عنه معاكس لأفراد بابه ، وإنما هي مجموعة وفئة أحادية العنصر.

و من مزاعم بعض المحدثين أن البصريين كانوا أكثر تشبها بإحدى المدارس النحوية اليونانية في إفراطها في استعمال القياس وتغليبه على السماع، خلافا للكوفيين الذين كانوا مولعين بالسماع إلى حد الهوس بالغريب والنوادر، ومن جهة أخرى، فقد ظنوا ظنا جانفوا به الحقيقة والصواب، ومأتى ذلك من سوء الفهم ، وهو ظنهم أن النوادر هي ما شذ

1- المرجع نفسه،ص280.

2-عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر،الجزائر،دط ،ص135.

3- المرجع نفسه،ص197.

في الاستعمال، ومع ذلك فقد كلِف به الكوفيون، وما علموا أن النادر عند سيبويه ومعاصريه قبل أن يتَغيرَّ مفهومه عند من كتبوا في النوادر، هو ما اطرد في الاستعمال وشذ عن بابه، أي شذ عن القياس،[1] وبالتالي هو عنصر مقبول، وربما في كثير من الأحيان لا يجوز غيره، غير أنه ليس أصلا يقاس عليه ، فلا يقاس على استحوذ مثلا، لأن الأصل فيها لو جاءت موافقة لبابها الذي شذت عنه: استحاذ بالإعلال، ولكن العرب نطقتها كذلك، فلا يجوز مجاوزته.

هذا وإن الناظر لمعاني القرآن للفراء (الكوفي) يلفيه لا يحيد عن النهج العام الذي ارتسمته المدرسة البصرية لنفسها في سماعها عن العرب الموثوق بعربيتهم، وفي قياسها كذلك .

وقد خال للبعض من الغربيين ومن حذا حذوهم أنه لا يمكن فرض قواعد للغة على اعتبار أن الشواذ كثيرة في كلامهم، ومن ثم فلا يمكن ادعاء أن اللغة منتظمة على نمط معين لا تعدوه، ونظام تنتظم عليه لا تخطئه، اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التحكم وفرض القواعد. إنْ هو إلا وهم وقع فيه الإيجابيون من اللسانيين، وبعض المحدثين من العرب، فالمراد بالشواذ كما بينا هي المطردة في الاستعمال، وقد لا يكون سُمع غيرها، لكنها شذت في بابها، أي عن نظائر بابها، فعلى كثرتها في نفسها، هي قليلة جدا بالقياس إلى ما اطرد في الاستعمال وفي القياس على حد سواء من نظراء بابها، وقد تكون هذه الشواذ بقايا نظام بائد مثلما أومأ إليه الحاج صالح ، على اعتبار أن اللغة تنتقل من نظام إلى نظام آخر مع تعاقب الدهور وتوالي العصور .

1- المرجع نفسه، ص199.

الخاتمة

ننتهي بعد هذا العرض إلى أن الحاج صالح-رحمه الله- قد لعب دورا بارزا في النهوض بالدرس اللساني العربي.

والعام، فاستطاع أن يشرح كثيرا من مفاهيمهما بوعي كبير، وقد تأتى له ذلك عن نظر فاحص وقراءات متكررة فيما كتب على مدار أعوام، قبل إظهارها للناس كما أخبرني بذلك عن نفسه.

وفي هذا البحث يتكشَّف لنا أن البنوية السوسورية لم تأت بطرح شامل لا تستثني فيه الدلالة، إنْ على مستوى الكلِم بمعزل، وإنْ على مستوى الكلام، ثم إن مفهومه للبنية كان مقصورا على الجانب التركيبي من اللغة، ففاته أن البنية مثلما اهتدى إليه العرب، تمثُل في الجانب الوضعي النظامي من اللغة في مستوياته المختلفة :**أدلة اللغة** وما اضطلعت به من تمايز، **البنى الصرفية** وما اندرج تحت كل منها من مثُل لغوية، **البنى التركيبية** وما تنوعت عليه من بدائل متاحة لدى مستعملي اللغة.

وقد سلط المقال الضياء على مفاهيم عديدة كانت وما تزال ملغزة في فهوم كثير من الدارسين، فتكشّف لنا من خلاله أن النحو العربي العتيق لم يكن معياريا، وما كان ينبغي له ذلك وقد ارتكز على الوصف الدقيق الشامل، والإحصائي الملم بلغة فصحاء العرب بأجمع، ولم يرفضوا أبدا ما قالت به العرب وإن كان شاذا عن القياس، لأن المعتبر عندهم هو وصف لغة العرب، ومن ثم استخراج حدودها التي تمثِّل للغالبية الساحقة، **وأي حرج في تبيان الحدود والمعالم ؟!.**

وفي توافق البنية في كل من الشعر والقرآن الكريم والخطاب اليومي لدى الفصحاء من عدمه، بينا أنه لا فرق فيما بينها جميعا، برهانه أن تلك الظواهر

اللغوية التي وردت في لغاتهم لها وجود في الشعر والقرآن، مثلما لها وجود في أخطبتهم اليومية، ثم إن كثيرا من الدارسين غاب عنهم مستويان فصيحان تتحكم فيهما المقامات والمواقف، مقام يقتضي التفخيم والتحقيق، ومقام يتطلب الدرج والتخفيف.

وفيه بيان لكثير من الأغاليط، من ذلك الخلط الفظيع بين فقه اللغة وعلم اللغة واللسانيات كمفاهيم ومصطلحات، وعدم تبيُّن مدلول النادر، وتوهُّم لهجات في مقابل اللغة الأدبية المشتركة زمان الفصاحة.

ثم يخلص إلى التعرض إلى القياس النحوي العربي الأصيل، فيكشف عن حقيقته الرياضية الجوهر، المفضية إلى استكشاف الظواهر والحقائق اللغوية.

منهج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في البحث اللساني

د. سعاد شرفاوي
جامعة قاصدي مرباح
(ورقلة) الجزائر

إن مؤلفات الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية تصنف ضمن لسانيات التراث[1]، والتي تهدف أساسا إلى قراءة التصورات التراثية اللغوية، وإحيائها وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث، ومحاولة التوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة. وهو ما يعرف بمنهج القراءة، أو إعادة القراءة. ورغم ذلك فقد تميّز كل باحث بقراءته الخاصة. وما يمكن ملاحظته أن منهج الحاج صالح اللساني فرضته، أورسمت خطاه قضاياه التي اشتغل بها، وهي في عمومها محاولة إحياء التراث اللغوي العربي، وتصحيح الأخطاء التي اعتقدها في فهم الباحثين وتأويلهم لآراء النحاة الأوائل. وما صاحب ذلك من نقده لأتباع النظرية البنوية خاصة. وسنقف في هذا البحث على منهجه في بحثه اللساني، وعلاقته بالمنهج اللساني العربي، والمنهج اللساني العام. وسنتتبع هذه الخصائص المنهجية في كتابات الباحث، ونكشف مميزاتها، وقيمتها ومساهماتها في إثراء المنهج اللساني العربي الحديث، وكذلك نقف على بعض نقائصها. وقد قسمت هذه

1 _ في مقابلة جمعتني بالأستاذ الحاج صالح قلت له: إن كتاباتك اللسانية تصنف ضمن لسانيات التراث، قال لي: « صحيح والدليل أني أحييت تراث الخليل». مقابلة مع الباحث بالمجمع الجزائري، بتاريخ: 29/ 05/ 2012 م، من سا 10 إلى سا 11.

الدراسة على ثلاثة فروع أساسية، فخصصت الفرع الأول للحديث عن منهج الباحث في التأليف، أما الفرع الثاني فكان حديثي فيه عن منهجه في قراءة التراث النحوي العربي، وحاولت في الفرع الثالث رصد أهم خصائص منهج البحث عند عبد الرحمن الحاج صالح.

I _ منهجه في التأليف

1 _ خصائص عامة لمؤلفاته

يمكن استخلاص بعض خصائص منهج الحاج صالح في التأليف، من خلال تصفحنا لكتبه المطبوعة خاصة، بالإضافة إلى مقالته المنشورة، ونذكر منها:

أ _ التكرار في الموضوعات: من خلال تتبعنا لكتابات الباحث، فإننا نلحظ عليها التكرار، وهذه الصفة تشمل تكرارا للموضوعات، وللمعلومات داخلها. وإن كنا نحس أن هذه الصفة سلبية من خلال ما تبعثه من ملل في النفس، وتشويش في الأفكار، إلا أنه قد يكون لها جانبها الإيجابي، ويتمثل أساسا في تيسير ما صعب فهمه، خاصة وأن كتاباته قد يميزها أحيانا بعض الغموض إذا تعلق الأمر بقضايا جديدة. ولذلك وجدنا الباحث يكثر مثلا من المواضيع التي تعرّف بالنظرية الخليلية الحديثة، وبمبادئها الأساسية[1]، لجدتها على القارئ. ومن جهة أخرى قد تكون هذه الصفة في مؤلفاته سببها أن كتاباته في بدايتها كانت في شكل مقالات قبل أن يؤلف الكتب، وقد ألقيت هذه المقالات في ملتقيات. وأكبر موضوعين قد شغلا الحاج صالح، هما: أولا النظرية الخليلية الحديثة، ثم الذخيرة اللغوية العربية. وخاصة مشروع الذخيرة العربية، الذي هو مشروع قومي توجه به للحكومات العربية، وحتى القرّاء العاديين، وسعى إلى الإقناع بجدوى أفكاره. والملاحظ على هذه الأفكار

1 _ وقد عرّف بهذه النظرية في كتابه علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، المطبوع باللغة الفرنسية، وأيضا في كراس المركز الذي يحمل هذا العنوان: «النظرية الخليلية الحديثة»، أيضا، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.

التي جاءت في مقالاته، قد طورها بعد ذلك _في كثير من الأحيان_ في كتبه التي شكل بها سلسلته في علوم اللسان. أيضا كتابه الذي هو في أصله أطروحته في الدكتوراه الذي عنوانه «علم اللسان العربي وعلم اللسان العام»، والذي نشر باللغة الفرنسية، وكان من المنتظر أن يترجم إلى اللغة العربية، وهو لم يترجم بعد، وربما يرجع السبب في ذلك أن أغلب الأفكار والمعلومات التي ضمها هذا الكتاب_ وهي باكورة أعمال الحاج صالح_ قد نشرها بعد ذلك في مقالاته، والتي ضمتها كتبه: بحوث ودراسات في علوم اللسان، وكذلك بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، وأيضا الكثير من الأفكار نفسها أعاد نشرها في كتبه ضمن سلسلة في علوم اللسان. وفي الحقيقة سمة التكرار نجدها تكاد تكون عامة في كتابات اللغويين المحدثين، الغرض الأساس منها التعريف بنظرياتهم، ومحاولة نشرها، فإذا تتبعنا مؤلفات تمام حسان مثلا لوجدنا أغلبها حديثا عن نظرية القرائن، الخاصة به.، ويمكن الحكم بأن التكرار أصبح سمة ظاهرة في الكتابات اللسانية العربية الحديثة، والجدير بالذكر أنها قد ميزت اللسانيات الغربية أيضا؛ مثلما هو الحال في مؤلفات تشومسكي، الذي كان يطور نظريته في كل مرة، ويظهر ذلك في كتبه المتوالية.

ب _ ربط التراث بالتكنولوجيا والعلوم الدقيقة: يقول الباحث: «قال لي أحدهم: وهل الخليل عنده نظريتان حتى تقول الحديثة؟، فقلت له: الحديثة هي ما تأولته أنا، وقد أكون صحيحا، وقد أكون مخطئا . [ويضيف]: أخذت نظرية الخليل وتأولتها بحسب ما تتطلبه المقاييس العلمية»[1]. وقد وجدنا الحاج صالح ربط في عناوين بحوثه بين اللغة العربية وتراثها والتكنولوجيا الحديثة، من خلال العناوين الآتية:

1_ «اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر[2]»

2_ «الإطار التجريبي النظري لنحو الخليل وسيبويه» [3]

1_ مقابلة مع الحاج صالح: بالمجمع الجزائري، 03/ 11 /2013، من سا 10 و30 د إلى سا 11 و30د.

2_ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص125.

3 _المرجع نفسه، ص59.

3_ « المعجم العربي والتكنولوجيا الدقيقة[1]»

4_ «دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية[2]».

5_ «حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي في ذخيرة محوسبة»[3].

6_ « الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة.»[4]

7_ «الأسس المنطقية الرياضية للتحليل النحوي الصرفي عند الخليل.»[5]

8_ « مفهوم وجوه التصرف عند الخليل والعاملي في الرياضيات الحديثة[6]».

ومن خلال هذه العناوين التي ربط فيها الباحث بين التراث اللغوي العربي وميدان التكنولوجيا وبعض العلوم الدقيقة والعصرية كالرياضيات والحاسوبيات، نجد أنها وردت كلها في محور حديثه عن ترقية اللغة العربية. والباحث يكشف عن منهجه اللساني في تصور تحديات راهنة للغة العربية، لبلوغ نضجها العلمي والمناسب لعصرها. ونجده يدعو إلى الاستعانة بالحاسوب لتحديث العمل المعجمي، وما يمكن أن يستفاد منه في سهولة هذا العمل، وسرعته، وكذلك القدرة العظيمة على دمج الآلاف من الكتب، أو أي نوع من البرامج. وكذلك مساهمة الذخيرة اللغوية المحوسبة في تحقيق هذه الأهداف[7]. أيضا قام الباحث بمقارنة الحركة والسكون عند الصوتيين العرب، بتكنولوجيا اللغة الحديثة.

2 _ تطور منهجه في التأليف

أ _ تطور في طبيعة المؤلف ولغته

1 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص167.

2 _ المرجع نفسه ، ص80.

3 _المرجع نفسه، ص148

4 _المرجع نفسه، ص175.

5 _ المرجع نفسه، ص68.

6 _ المرجع نفسه.

7 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص167.

وعبد الرحمن الحاج صالح في بدايته، وقد انتهج ميدان البحث فإنه من الطبيعي أن يتجه إلى تأليف المقالات في هذه المرحلة المتقدمة من مساره البحثي، وقد نشرت هذه البحوث في مجلات عديدة، وألقي البعض منها شفهيا في ملتقيات وندوات، وكان ذلك منذ الستينات واستمر إلى آخر أيام عمره. وقد انتقل بعد ذلك إلى تأليف الكتب في مرحلة لاحقة، ويمكن اعتبار توجه الحاج صالح إلى تأليف الكتب قد تأخر نسبيا مقارنة مع تمكنه العلمي، بينما هذا السلوك سببه قناعة الباحث بضرورة الرزانة والتروي قبل إخراج أعماله، حتى لا يفسدها ما يحتمل من ارتجال أو تسرع، وقد أكد لي ذلك[1]. فبعد أن جمع بحوثه في كتابين، خصص الأول لعلوم اللسان، والثاني للسانيات العربية، وكان ذلك سنة 2007 م. وهو لم يبتعد زمنيا بعد ذلك، بتأليفه لسلسلة علوم اللسان، وكانت حلقتها الأولى، وهو كتابه السماع في نفس السنة، ثم أخرج الحلقة الثانية، والثالثة بعد ذلك، وهما منطق العرب في علوم اللسان، تم الخطاب والتخاطب؛ أي بمعدل كتاب كل ثلاث سنوات من سنة 2007م، إلى سنة 2013 م. و الحلقة الرابعة(البنى النحوية) سنة 2016م.

أما عن لغة التأليف، فإن الباحث ألف باللغة العربية، وباللغات الأجنبية، فقد ألف باللغة الفرنسية، والإنجليزية والألمانية، إلا أن ما هو باللغة العربية كان أكثرها. وكان يغلب عليها في البداية اللغة الفرنسية، خاصة ما نشر منها في مجلة اللسانيات في السبعينات، وربما كان ذلك سببه الجمهور الذي توجه إليه بكتاباته(المغاربة منهم خاصة)، حيث كان معظمهم مثقفا بثقافة فرنسية. ويلاحظ عليه بعد ذلك أنه زاوج بين اللغتين الفرنسية والعربية، وقد وجدنا اللغة العربية هي لغة كل كتبه فيما بعد. وقد استقرت اللغة العربية لتكون وحدها لغة التأليف عنده.

1_ في حواري مع الباحث أخبرته بهذه الملاحظة، فردّ: لم أكن متأخرا، ولكن أجد ما جاء من أفكار في كتبي، كانت لا زالت تتخمر، وقد أخذت الوقت الكافي لنضجها، وإخراجها، وأنا أعطيها بعد اكتمالها في الوقت المناسب: مقابلة مع الحاج صالح، بالمجمع الجزائري للغة العربية، بتاريخ: 03/ 11/ 2013 م. من سا 10 إلى سا 11

ب ـ تطور في الموضوعات: إن الموضوعات اللسانية التي كتب فيها الباحث في بداية اشتغاله بالتأليف في الميدان اللساني، كانت مناسبة للمرحلة التي كتبت فيها وهي اللسانيات التمهيدية المعرّفة بتاريخ اللسانيات الغربية للقارئ العربي. ثم تطور منهجه بعد تأليفه في موضوع النظرية الخليلية الحديثة، وقد ترتب على ذلك إعادة تصنيف الباحث ضمن زمرة المؤلفين في اللسانيات التمهيدية، إلى زمرة أخرى، وهي لسانيات التراث. وهناك من الباحثين من يزاوج بين الاتجاهين. إلا أن الحاج صالح لم يهتم بنقل الثقافة الغربية في اللسانيات، للجمهور العربي، من خلال مؤلفاته، وإن كان لا يمانع في، وليس غافلا عن ذلك، وربما يحتفظ بهذه الثقافة لنفسه، إلا ما قد قدمه عارضا دون قصد أثناء شرحه لمسائل لسانية عربية تستوجب المقارنة، أو محاولة تأصيل بعضها الآخر في التراث اللغوي العربي، خاصة عند تأصيل نظرية الخطاب العربية، وقد وجدنا الحاج صالح يعرّف بنظريات الخطاب الغربية. خاصة ما اعتقده فيها من تقاطع مع نظرية الخطاب العربية في بعض المسائل.

وبالنظر في مؤلفات الحاج صالح، نلحظ عدم استقراره في الاشتغال بمستوى لغوي بعينه، فعند إخراج النظرية الخليلية الحديثة، وفي سلسلة علوم اللسان، كان تركيزه في الحلقتين الأولى والثانية منها على مستوى واحد من اللغة، وهو المستوى النحوي(نحو الخليل ومن تبعه)، أما الحلقة الثالثة فإن تركيزه اتجه إلى المستوى البلاغي من اللغة، ومن هنا يمكن استخلاص تطور الفكر اللغوي عند الحاج صالح من التركيز على الجانب الصوري والعقلي الذي يميز المستوى النحوي عند إخراج النظرية الخليلية الحديثة، إلى الاشتغال بالجانب الدلالي في المستوى البلاغي عند حديثه عن نظرية الخطاب العربية. ولعلنا نستنتج أن تطور منهج الحاج صالح اللساني، من حيث الموضوعات المهتم بها، يعكسها بالدرجة الأولى تطور الفكر اللساني الغربي، والمنتج الأصلي لهذه القضايا. وهي محاولة من الباحث لتأصيل الفكر

اللساني العربي في التراث اللغوي العربي. وفكرة التأصيل في اللسانيات العربية الحديثة يمكن اعتبارها عموده الفقري؛ وقد وجدنا أن عمل اللسانيين العرب المحدثين لم يتجاوز ذلك في كثير من الأحيان.

وبالنسبة للغة العربية، وقضاياها، فقد حاول مسايرة التقدّم (الموضة)[1] على رأي الحاج صالح، فعند تتبعي لمؤلفاته وجدت أنه قد اهتم في بداية مشواره بالقضايا ذات الطابع التاريخي، كنشأة النحو العربي، وأصالة النحو العربي، وغير ذلك. ونجد أن هذه القضايا لها أهميتها للغة العربية، إلا أن اللغة العربية الراهنة لها قضاياها المهمة أيضا، وهي جديرة بأن يلتفت إليها الباحثون واللسانيون، وقد انتبه الحاج صالح إلى هذه الأهمية فيما بعد، وتجاوز القضايا التاريخية في اللغة، ودلالة ذلك اهتمامه الكبير بالتأليف في مشاكل اللغة العربية العصرية، ولعل أهمها مسألة الثنائية اللغوية ومشاكلها مع اللغة العربية، وأيضا قضايا ترقية اللغة العربية. وقد عالج هذه القضايا بطريقة واقعية، موضوعية، بعد أن اجتهد في الوقوف عليها، وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي كميدان إنساني، وصلتها بالميدان التقني والعلوم والتكنولوجيا، كآفاق وتطلعات مستقبلية.

II _ منهجه في قراءة التراث النحوي العربي

الملاحظ على الكتابة اللسانية العربية، أن الغلبة فيها للسانيات التراث، بفروعه المختلفة، الوصفي والتوليدي، والوظيفي. وقد وجدت بالربط بين التراث اللغوي العربي، واتجاه لساني غربي معروف. وسببه اعتقاد اللساني مناسبته للغة العربية ولتراثها، لبناء لسانيات عربية حديثة. غير أن عبد الرحمن الحاج صالح الذي صنفت كتاباته ضمن لسانيات التراث، لم يظهر عليه التبعية المطلقة لاتجاه لساني غربي برمته.

1 _يقول الحاج صالح عن مؤلفه «الخطاب والتخاطب»، لقد أصبح التأليف في موضوع الخطاب هذه الأيام من الموضة، ولذلك كان مني هذا المؤلف، وبحثت بما اختص به اللغويون العرب في ذلك في كتب التراث اللغوية، وهو يخص جانب البلاغة، أكثر من النحو. مقابلة مع الباحث بالمجمع الجزائري للغة العربية، بتاريخ: 12/06/2011 م. من سا 9 إلى سا 10 و30 د.

وإن ما لاحظه مصطفى غلفان، هو أن جل الكتابات المندرجة في إطار لسانيات التراث لا تقدم أي تصوّر للمنهج المتبّع في القراءة، بل لكل باحث طريقته، وأدواته التي يسير عليها في قراءته للتراث اللغوي العربي القديم في ضوء اللسانيات الحديثة.[1] بينما يرى المسدي: « أن قراءة الميراث الإنساني منهج لا يعوزه التأسيس المعرفي في حد ذاته...وما التراث إلا موجود لغوي قائم الذات...وإعادة قراءته تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومته ووجوده. ولكن إثبات الديمومة لا يقف عند حد تمجيد الماضي فحسب، إذ يحتاج إلى بناء مؤسس يناسب الحاضر والمستقبل لدفع البحث اللساني العربي منهجيا ونظريا».[2]

وبعودة عبد الرحمن الحاج صالح إلى التراث اللغوي، واعتباره قاعدة أساسية، ومنطلقا لبحثه اللساني، فمن الضروري أن يكون مسلحا بآليات منهجية لقراءة هذا التراث وإحيائه، متكئا على معارفه العميقة للتراث النحوي العربي، واطلاعه الواسع على اللسانيات الحديثة، والعلوم العصرية. ويمكننا الوقوف على منهج القراءة عنده، من خلال ما وضحه في مقدمة كتابه السماع اللغوي العلمي عند العرب، بالإضافة إلى ما يمكن استنتاجه من قراءة بقية مؤلفاته، فقد ركز على إبراز الجانب العلمي في النحو العربي، والاعتداد به، ذلك أن العلم موجود في كل المجالات الدقيقة، ومنها اللسانيات، فقد اعتمد على مجموعة من الأصول، ودعا العلماء إلى تطبيقها على التراث اللغوي العربي، وهي كما يأتي:

أ _ فيما يخص الرواية ومدى ثقة الباحث فيها:

1 _ اعتماد أقوال القائل نفسه:

يؤكد الحاج صالح على ضرورة الرجوع في النصوص إلى ما قاله القائل نفسه، والامتناع من الاكتفاء بما يروى عنه، ويرى أن الكثير من الأخطاء

1_ اللسانيات العربية الحديثة(دراسة نقدية في المصادر والأسس المنهجية)، ص140.

2 _مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص19.

التي وقع فيها بعض اللغويين المتأخرين، وحتى المحدثين سببها ما قد يقع من زيف للحقائق بسبب عدم تتبع الأقوال الأصيلة، ولذلك فإنه حرص على هذا النهج في التعامل مع النصوص القديمة، ومنها نصوص سيبويه خاصة، وكتب الشروح بعد ذلك، وقد سمع أصحابها منه مباشرة. ويعتبر هذا أصل الأصول؛ إذ هو من الحجج الموثوقة، وهي الحجج القوية الصادرة من المعني بالأمر لا غير[1]. ولقد كان الباحث في استشهاده بالنصوص النحوية، يرجع إلى القائل نفسه، ومثال ذلك قوله: « أما ما قاله ابن السراج عن التساهل في استعمال الكوفيين للقياس، فسنحاول أن نستشهد بما قاله الكسائي، والفراء مما قالاه بأنفسهما لا فيما روي عنهما بعد عدة قرون»[2]، ولا أحد يستطيع أن ينكر ضرورة أن نأخذ من النصوص الأصيلة للقائل، من باب أولى، بدل الرجوع إلى ما نقل عنها، ونرى أن المقصود به ليس الامتناع من الاطلاع على هذا النقل، الذي قد نفعله من باب التعمق في الأفكار، أو حتى الاستئناس. ولكن ذلك لا يجب أن يمنعنا من الانطلاق من النصوص الأصيلة، في إصدار أحكامنا، لا ما قيل عنها.

2 _ الأخذ من روايات متعددة:

من المسلم به أن تعدد وجوه الرواية مع اتفاق محتواها هو مدعاة إلى الجزم بصدقها، ولذلك يرى الباحث ضرورة الاعتداد في التصديق لما يروى من الأحداث، ومن الأقوال بأن يكون من أكثر من وجه؛ أي بالروايات الصادرة من مصادر مختلفة، ولا تكون منقولة بعضها عن بعض، والرفض لكل ما ينفرد به راو إذا خالف بذلك كل الروايات الأخرى، أو خالف المعني بالأمر، أو أفعاله، وكل ما تركه لنا من آثار، ولا سيما إذا كان طعنا صريحا يمس أخلاق القائل وسمعته، أو يحط من قيمته العلمية[3]. ولم يختلف هذا الأصل عن الأصل الذي سبقه، وفيه تأكيد على ضرورة الرجوع إلى أقوال القائل نفسه.

1_ السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص9، 10.

2_ منطق العرب في علوم اللسان، ص266.

3 _السماع اللغوي العلمي عند العرب ، ص10.

ويدل على ذلك تشابه الروايات التي روت هذا القول. وهذا يحيلنا إلى الأصل الذي يليه، وهو ضرورة التخير للمصادر.

3_ التخير في التعامل مع المصادر:

قال لي الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: « وليكن في علمك أني لا أتعامل مع المصادر _أي مجموعة ما ألف من كتب لغوية عربية_ بشكل واحد»[1].

فهو يؤمن بضرورة الاصطفاء للمصادر، وتخيّر ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته، وعدم التخليط بين الكتب العلمية التي شهد لها بذلك جميع الاختصاصيين، وبين الكتب شبه العلمية التي ألفت في الغالب للتسلية، وهي التي احتوت على الكثير مما يسلو به القارئ، كالحكايات، والمسامرات، فاختلط فيها الصحيح بالزائف، والحوادث الحقيقية بالخرافات، والأساطير، وكان لا بد من التحفظ الشديد مما ترويه، ومما تنفرد به من الأخبار. وإن المتتبع لمؤلفات الحاج صالح يلحظ أن المصدر الأساس له في أغلب بحوثه، هوكتاب سيبويه، لمكانته الخاصة عنده، وعند غيره أيضا، لعدة مزايا توفرت في هذا الكتاب[2] ، وقد أبدى رأيه في عدم الوثوق ببعض المصادر، ككتب الطبقات[3]، أيضا كتاب الأغاني للأصفهاني، والموشح للمرزباني، وقدّم أدلة يثبت بها هذا الاعتقاد في عدم صحة الأخبار فيها. ونجد أنه لم يكشف عن مصادره الحديثة، وما تعلق منها باللغات الأجنبية خاصة، أما المراجع العربية الحديثة، فلا يستشهد بها إلا نادرا، مع أننا لا نستبعد اطلاعه على أكثرها. وهو لم يسم بعضها إلا للرد عليها، وتصحيح ما عدّه أخطاء فيها، وعدم فهم لأغراض النحاة الأولين.

1 _ مقابلة مع عبد الرحمن الحاج صالح بالمجمع الجزائري، بتاريخ:29/05/ 2012 م. من سا 10 إلى سا 11.

2 _ فكتاب سيبويه هو أول كتاب في النحو العربي، وهو يعكس نشاطا مكثفا لعصره، وهو يمثل مرحلة متقدمة وناضجة من التفكير اللغوي، هذا التفكير ظهر بالموازاة مع نضوج العلوم الدينية، بما فيها علم الأصول (الحديث، والكلام) Basset. L et Pérennec. M, *Les classes de mots traditions et perspectives*, presse universitaire de Lyon, 1994,p.93

3 _ السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص 10.

ب _ فيما يخص لما قصده بالفعل أصحاب النصوص

4 _ ضرورة التصفح الكامل للنصوص:

التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدة نصوص ليتمكن الباحث من إدراك المقصود الحقيقي في استعمال صاحب النص لألفاظ خاصة، أو التعليق أو الحكم على قول من أقواله. ولا يكتفي في ذلك بالرجوع إلى بعض ما يوجد في نصوصه وترك البعض الآخر، وقد يكون مهما[1].

5 _ طريقته الاستكشافية:

الاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية ترمي إلى استخراج لا المعاني الوضعية لألفاظ النص بل المعنى المقصود من كل لفظة، وفي كل النص إن كان المقصود واحدا، أو في مواضع مختلفة منه إن تعددت المعاني المقصودة من الكلمة الواحدة. وهذا لا يبينه بكيفية دقيقة إلا مجموع السياقات التي ترد فيها الكلمة. والطريقة التي استخدمها الباحث لهذا الغرض سماها بالمقارنة القياسية الدلالية.[2] ويقول عنها أيضا: إنها منهج للاكتشاف، والذي يسمح لنا بمعرفة المعنى أو إلغائه، ومن المفترض أن يكون منهجا للعرض في نفس الوقت من خلال الموضوعية والصرامة المكتسبة، وتتركز أساسا على مفهوم التوزيع، كما نفهمه نحن. والمهم في هذه الطريقة التحليلية ليس الوقوف على الآثار الدلالية فحسب، لكن من المهم الوقوف على المعنى الدقيق المستهدف من قبل الكاتب في استخدام عبارة أو وحدة لفظية، وما يجب توظيفه هو كشف ما هو موجود من توازن وتماثل بين الاختلافات في السياق من جهة، والاختلافات في المضمون اللفظي الملاحظ من جهة أخرى[3]. وإن الكثير من الأحكام وحتى التعريفات وصل إليها الحاج صالح عن طريق المقايسة الدلالية، فقد اعتمدها في البرهان واستخلاص

1 _السماع اللغوي العلمي عند العرب، 11.

2 _المرجع نفسه، ص16، 17.

3_ Lingustique arabe et Lingustique générales, TI ,p23 ,24.

الحقائق اللغوية، وذلك عن طريق المقايسة الدلالية، وقد دعا إلى إعادة الحقيقة كاملة من خلال النصوص الأصيلة للأوائل.

6 _ مراعاة تحول المعاني بعامل الزمان:

الاعتداد الجدي المستمر بعامل الزمان في تحول رؤية العلماء، وتصوراتهم ومفاهيمهم، وما يحصل بالتالي لمصطلحاتهم_حتى في النحو واللغة_ من تحول معانيها.[1]

7 _ تمحيص النظريات اللسانية الحديثة:

ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الحديثة؛ إذ لا يجوز أن تقبل أي نظرية، كليا أو جزئيا، إلا كآراء وافتراضات، خصوصا إذا استخرجت من النظر في لغة أوروبية، وذلك لتفادي التخليط بين المفاهيم الغربية القديمة، وبين ما ظهر من الأفكار والمناهج في اللسانيات الحديثة، بل وتفادي إسقاط هذه الأخيرة على الأخرى وجعلها أصلا، والأخرى فرعا عليها. ومن ذلك ضرورة النظر في مفهوم المعيار اللغوي، وفيما عيب على المعيارية دون التمييز بين العلمية منها والتعسفية.[2] وإن كنّا نعتبر الانفتاح على النظريات الغربية الحديثة، في البحث اللساني العربي الحديث، ضرورة علمية، فإنها قد تشكل خطرا عليه. وقد تكون مما ابتلي به النحو العربي ، وهو نتيجة الإسقاط الحرفي لمختلف النظريات الغربية على النحو العربي، وتطبيقها دون فحص، أو تمحيص مسبق، وقد سبّب ذلك خللا منهجيا في البحث اللساني العربي الحديث، تمثل أساسا في النظرة التجزيئية للنحو العربي، لعدم صلاح تطبيق هذه النظريات على النحو العربي بصفة كلية، لخصوصية اللغة العربية. وأيضا قد يكون سبب عدم صلاح هذه النظريات وفشلها في موطنها الأصلي، ومثال ذلك البنوية.

---

1 _السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص10.

2 _المرجع نفسه، ص11.

III _ خصائص منهجه في البحث اللساني

استنتجنا خصائص عامة لمنهج الباحث، الذي ميّزه في بحثه اللساني، وأهمها:

أولا _ توخي المنهج العلمي

من خصائص البحث اللساني الحديث، المنهجية العلمية الصارمة، والتي جعلته ينخرط في مصاف العلوم الدقيقة، ونجدها حققت الموضوعية في هذه الدراسة. وعند تتبعنا لأعمال الباحث نجده قد حاول توخي المنهج العلمي في بحثه اللساني من خلال حرصه على مجموعة من العوامل، نذكر منها ما يأتي:

أ _ بأن يقترح أصولا وأسسا وقوانين علمية:

ومنها ما جاء عناوين لبعض بحوثه، أو جزئيات من متن بحثه، ونذكر منها:

1_ «أصول البحث العلمي في التراث اللغوي كما يجب أن تكون في نظرنا.»[1] وقد تكلمنا عن هذه الأصول في حديثنا عن منهج الحاج صالح في قراءة التراث.

2 _ «الأسس العلمية لتطوير تدريس العربية»[2] وهو بحث ألقي في ندوة اتحاد الجامعات العربية في الجزائر عام ألف وتسعمائة وأربعة وثمانين[3] ويؤكد الباحث أن هذا العمل (ويقصد التعليم)، لا يتم إلا إذا بني على أسس علمية؛ أي على ما توصل إليه، أوما سوف يتوصل إليه البحث اللغوي، وغيره كالبحوث التربوية والنفسية اللغوية. وقد ركز في هذه الأسس على الجمع بين الجانب العلمي، والمتمثل في البحوث النظرية المنجزة في هذا الميدان، ثم الجانب العملي، والمتمثل في البحوث الميدانية، مع حرصه دوما على كشف الوضع الحقيقي لشتى الظواهر، وذلك لضمان موضوعية الأحكام،

1_ السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص9.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص158.

3 _ المرجع نفسه. هامش ص158.

وواقعيتها، للتنبؤ بالحلول العملية المناسبة بعد ذلك[1]. وعند ملاحظتنا لهذا العنوان نجد أنه لم يحدد الفئة المقصودة بهذه الأسس، وبعد قراءتنا لهذا المقال، لا نكاد نتبين ذلك أيضا؛ إذ هو تحدث في بداية المقال عن الجامعة، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن أطفال المدارس. وربما كان تعيين الفئة ضروريا لتحديد أسس أخرى غير لغوية، لكن لها علاقة بهذه الأسس، وهي تربوية، ونفسية. ونجد أنها مما يمكن تحديدها بمعرفة المرحلة التدريسية المقصودة، فهي تختلف من مرحلة إلى أخرى، حيث يتحكم في ذلك خصائص المتعلم النفسية، وقدراته العقلية. ونجد أن الباحث ركّز على الجانب اللغوي، دون غيره حتى يكون جامعا، ويصلح لأي فئة عمرية، ووجدنا أنه قصد اللغة المستعملة، وقياس حضور اللغة العربية في ميادين الحياة، وبذلك نحدد مدى قوتها أو ضعفها. وما يمكن استخلاصه من هذا المقال، أن الحاج صالح أظهر تركيزه على ضعف اللغة العربية أكثر من حديثه عن سبل تدريسها، الذي هو الموضوع الأساس في هذا المقال بالنظر إلى عنوانه. وقد يكون الباحث مقتنعا أن الطريق الأمثل للقضاء على أسباب تدهور اللغة، هو تحسين تعلمها. وما يمكننا أن نستنتجه أن الباحث لم يهتم بالتعليم في حد ذاته، من حيث مشاكله، وكيفية حلها، ولكن كان تركيزه على ما يربطه بأسباب ضعف اللغة العربية، وطرق علاجها، وسبل ضمان قوة اللغة العربية.

3_ «الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي».[2] وهو بحث ألقي في بناء المناهج التعليمية بجامعة الإمام محمد بن السعود بالرياض في سنة ألف وتسعمائة وخمسة وثمانين[3]. وقد قدّم الباحث هذه الأصول في شكل مقترحات تتخذ مبادئ عامة لبناء المناهج التعليمية، وهي كما يأتي:

---

1 _ المرجع نفسه، ص158.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص174

3 _ المرجع نفسه. هامش ص 174.

_**الأول:** أصل الأصول هو العناية بالمتعلم، والتفطن إلى حاجاته التعبيرية الحقيقية، بما في ذلك اهتماماته، والألفاظ والعبارات التي تستجيب لهذه الحاجات.

_**الثاني:** يدرج في المناهج الأداء الصوتي كدرس مستقل، بالاعتماد على الأوصاف العلمية لمخارج الحروف والظواهر الصوتية العربية، وكذا على الأداء للنص القرآني.

_**الثالث:** يدرج في المناهج مجموع القواعد الخاصة بالمستوى المستخف من التعبير الفصيح.

_**الرابع:** يعتمد الرصيد اللغوي الذي تشرف على إنجازه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في انتقاء المادة اللغوية وتدريجها.

_**الخامس:** تقدم القواعد لا كقوانين محررة، بل كأنماط ومثل، ويستحسن أن تصاغ بالرموز.[1]

فقد أطلق الحاج صالح على الأصل الأول، أصل الأصول، ونؤيده في هذا الحكم؛ إذ محور العملية التعلمية هو المتعلم الذي له ما يميزه من خصوصيات، واحتياجات، ويجب أن ترتبط به كل الأصول التي أدرجها بعد هذا الأصل. أما الأصل الثاني والثالث فإن لهما أهميتهما في بسط استعمال اللغة العربية الفصحى في الخطاب اليومي، من خلال تعميم جانب صوتي يمكن استنباطه من القراءات القرآنية، وقد جهل ذلك الكثير من المعلمين بله التلاميذ. أما الأصل الرابع والخامس، ففكرتهما هي مما حرصت عليه المعاجم الحديثة، وهو الانطلاق من اللغة المستعملة في بنائها، حتى نقرب المسافة بين لغة المدرسة، ومحيط الطفل اللغوي، وذلك تفاديا للفجوة والغرابة. وقد شملت الأصول الثلاثة الأخيرة، الحديث على ما يعرف بقواعد اللغة، من نحو وبلاغة، وقد دعا إلى تناولها كأنماط لا كقوانين، وهو يدعو

1 _ المرجع نفسه، ص188، 189.

إلى تعلمها ذهنيا، مثل الرياضيات، وهذا ما يعد تطبيقا للنظرية الخليلية الحديثة في ميدان التعليميات.

4_ «القوانين العامة التي أثبتتها اللسانيات مما لا يجوز للمربي أو مدرس اللغة جهله».[1] وهو جزء من مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، وعنوانه»أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، وقد نشر هذا المقال في مجلة اللسانيات في عددها الرابع الذي صدر سنة (1973 – 1974) [2].

ب _ الانفتاح على العلوم والمناهج الحديثة

1 _ الانفتاح على المنطق والرياضيات

حيث يقول الباحث: من العوامل التي صنعت شخصيتي العلمية في البحث اللساني:

_ اطلاعي الواسع على المنطق اليوناني والمعاصر[3].

_ تمكني من الرياضيات.[4]

وما يمكن ملاحظته من تتبع عمل الحاج صالح اللساني، أن أغلب أفكاره مبنية على إثبات صحة المنطق الذي اتبعه النحاة الأوائل في عملهم النحوي، وما كان يميزه من منطق رياضي، وأنه بعيد عن مبادئ المنطق الأرسطي في النشأة.

---

1 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص181.

2 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص181.

3 _ يقول الحاج صالح: «لقد درست المنطق في وهران على الحصير كمادة من المواد الإسلامية. ولو بقيت أفهم سيبويه بسيبويه فقط ربما كان الوقت أكثر من هذا بكثير، والذي سهل علي فهم سيبويه في الوقت، هو اطلاعي الواسع والعميق على المنطق اليوناني والمعاصر». مقابلة مع الحاج صالح بتاريخ: 22/ 05/ 2011 م. بالمجمع الجزائري. من سا 9 إلى سا 10 و30 د.

4 _ يقول الحاج صالح: « معرفتي للرياضيات فتحت لي بابا لم أكن أتصوره؛ فقد اكتشفت في كتاب سيبويه الكثير من الاستدلالات مبنية على مفاهيم رياضية حديثة، ولهذا كرست حياتي في كتابة ما اكتشفته. وكان هذا موضوع أطروحتي في الدكتوراه.» مقابلة مع الحاج صالح. بالمجمع الجزائري. بتاريخ: 22/ 05/ 2011م. من سا 9 إلى سا 10 و30 د.

2_ المنهج التاريخي

فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي كثيرا عند تتبعه للمفاهيم اللغوية، وتطور معانيها مع الزمن، ومثال ذلك: تطور كلمة فصاحة: تطور مفهوم الفصاحة كمصطلح عند اللغويين في القرن الثالث وما بعد ذلك.[1] أيضا تطور مفهوم الفصيح عند النحويين واللغويين بين القرن الأول والثالث.[2] وكذلك تحول مسمى العربي الفصيح في القرن الثالث وحصره في البدوي صاحب الغريب[3]، وكذلك تطور مفهوم الفصاحة عند البلاغيين.[4] وأيضا التطور المكاني للفصاحة .[5] والتطور المكاني الزماني للفصاحة السليقية.[6] وكذلك تطور كلمة لغة:حيث أن كلمة (لغة) تطور معناها من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر.[7] ولقد وجدنا تتبع الحاج صالح للمصطلحات اللغوية، ولتطورها التاريخي، كثيرا في مؤلفاته، وقد استغل هذه الخاصية، في تصحيح كثير من المغالطات التي اعتقدها في أفكار بعض النحاة المتأخرين، أو اللسانيين المحدثين، بالإضافة إلى المستشرقين، وهم لم يأخذوا في حسبانهم التغير الدلالي لهذه الألفاظ بعامل الزمن، وما يمكن أن يترتب عن هذا التغيير من ظواهر.

3_ المنهج التجريبي

إن نجاح النظريات اللسانية الحديثة، يقاس بمدى قابليتها للتجريب، وقد سعى عبد الرحمن الحاج صالح إلى تحقيق وجوده في مختبره، بما يخص الجانب الصوتي خاصة. حيث يقول الباحث: « إقامتي الطويلة في مختبرات في

---

1 _ السماع اللغوي عند العرب، ص42.

2 _ المرجع نفسه، ص49

3 _ المرجع نفسه، ص50.

4 _ السماع اللغوي عند العرب، ص59

5 _ المرجع نفسه ، ص72

6 _ المرجع نفسه، ص77.

7 _ المرجع نفسه، ص161.

ألمانيا، وباريس، وستاربورغ تعلمت منها مناهج التجارب الصوتية»[1]. وقوله:« أما بالنسبة لتراثنا العلمي اللغوي فإن اللجوء إلى الأجهزة يمكننا من الاختبار للنظريات التي نجدها في هذا التراث»[2]. وكان حرص الحاج صالح شديدا على هذا الجانب، ولذلك بادر بإنشاء مختبرا وجهزه بأحدث الأجهزة، من أجل اختبار الظواهر الصوتية عند القدماء، ومقارنتها بالدراسات الصوتية الحديثة. وكان مما دعم به منهجه اللساني، هذه الخاصية، وهي الاختبار قبل إصدار الأحكام.

ج_ بيان رأيه في أكثر المسائل التي عرضها

فقد كانت للحاج صالح شخصية علمية مستقلة حرص من خلالها على اختيار ما يراه صوابا؛ فهو يخطّئ، ويصحح، أو يرجح، ويضعف، ومن أمثلة ذلك:

1 _ التخطئة

الصفة البارزة في منهج الباحث تصحيح ما اعتقده من أخطاء، حيث يقول: «أنا أصحح الأخطاء وهذا هو الاجتهاد»[3]، ومثال ذلك:

_ قوله: «وما يزعمه الفارابي بأنه هو الحرف المتحرك غير دقيق لأن الحرف المتحرك لا يمكن في النظرة العربية أن يوقف عليه مع بقاء الحركة...»[4]

_ وقوله: «فالخطأ ههنا أن يجعل المتكلم هو المرجع مع أن حصول الفائدة هو للمخاطب.»[5] _ وفي قوله: «فأنا مقتنع أن أكثر المتأخرين زيادة على المستشرقين والمحدثين في زماننا هذا، الكل إلا القليل منهم، كان يخطئ في

1 _ مقابلة مع الحاج صالح بالمجمع الجزائري. بتاريخ: 27/ 09/ 2012 م. من سا 10 إلى سا 11.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص265.

3 _ مقابلة مع الحاج صالح. بالمجمع الجزائري، بتاريخ: 03/11/2013 من سا 10 و30 د إلى سا 11 و30 د.

4 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص177.

5 _ الخطاب والتخاطب(في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص259.

فهم الأغراض الأساسية لسيبويه بصفة خاصة والخليل، والخطأ بدأ منذ زمن. حتى تلميذه الأخفش فهو أول من أخطأ في فهم سيبويه.»[1]

_ وقال: «وقد أخطأ الغرض بعض من جاء بعد سيبويه في إدراك هذه المفاهيم إدراكا كاملا، وخاصة بعد تأثرهم بمنطق أرسطو. فمن ذلك حصرهم الفائدة فيما يؤديه المبتدأ، أو الفعل فقط، وجعل كل العناصر الأخرى عارية من الفائدة، لأنها عندهم معلومة.»[2]

_ وقوله: «وبذلك جمدوا الجملة المفيدة بإخراج كل ما يدخل في التخاطب الحقيقي من حيوية.»[3]

_وجاء في قوله: «لم يذكر سوسور هذا الذي زادوه، وهو عند البنويين الوظيفيين المقياس الأساس في تحليل اللغة، ووصفها؛ أي الوظيفة التمييزي (fonction distinctive)ويعتبر مونان هذا نقصا في تقويمه لأعمال سوسور، وليس الأمر كذلك.»[4]

2 _الترجيح:

فقد لجأ الحاج صالح إلى الترجيح في بعض أحكامه، حيث جاء في قوله: «نرجح أن ابن السراج هو أول نحوي استعمل كلمة استقراء كمصطلح في علم العربية.» [5]

3 _ التصحيح:

عُرف الباحث بجرأته الكبيرة في تصحيح الأخطاء، وهي التي اكتشفها عند غيره من الباحثين المعاصرين، وقد شمل ذلك حتى اللسانيين الغربيين،حيث جاء في قوله: « نلاحظ أن سوسور قد تردد في جعل الجملة موضوعا يدخل في دراسة اللغة، فقد صرح أنه ليس متيقنا بأنها من ميدان الكلام؛ أي

1 _ مقابلة مع الحاج صالح. بالمجمع الجزائري. بتاريخ: 27/ 09/ 2012، من سا 10 إلى سا 11.

2 _ الخطاب والتخاطب، ص259.

3 _ المرجع نفسه، ص259.

4 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، هامش ص243.

5 _ الخطاب والتخاطب(في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص28.

الاستعمال. وكان يميل أن يجعله من ظواهر النحو، ولم يتفطن إلى أن بنيتها خاضعة لوضع اللغة...والاتساع فيها هو الذي يرجع للخطاب...»[1]

د _ الانفتاح على البحث اللساني الحديث

1 _ ضرورة الانفتاح على المناهج اللسانية الغربية

للوصول إلى تحقيق العلمية في بحثه اللساني، فقد حاول الباحث في تحليله المنهجي والمعرفي للقضايا اللسانية العربية انفتاحه على مستجدات البحث اللساني الحديث ، ومنهجه في ذلك واضح، وهو ضرورة الانفتاح على اللسانيات الحديثة. وإن كان الباحث يرفض الانصهار في المناهج اللسانية الغربية الحديثة، ومع ذلك نجده لم ينف ضرورة الانفتاح عليها، والاطلاع على مستجداتها، كما هو الحال مع علوم عصرية أخرى. و الحاج صالح في أكثر من مناسبة وجدناه يشدد غلى ضرورة تمكن الباحث اللساني العربي في اللغات الأجنبية، إضافة إلى تمكنه من اللغة العربية، لتطوير البحث اللساني العربي؛ ذلك أن أحادي اللغة لا يمكن أن يفيد بأي حال من الأحوال، سواء أ كانت أحادية لغته عربية أم أجنبية. و قد جاء في قوله: « فإننا سنبقى مهددين بخطر عظيم، وهو أن نعتقد أن الاكتفاء الذاتي في ميدان العلوم، هو مثل الاكتفاء الغذائي؛ فإذا اعتقدنا ذلك، فسنكون قد أغفلنا على أنفسنا مثل ما فعلنا في عصر الانحطاط، ونتجاهل بذلك ما يصدر في الخارج من الدراسات العلمية العظيمة القيمة، وهذا التقوقع هو خطير.»[2] وأكد على ضرورة الانفتاح في قوله: «...ولكن الاتكال على ما تركه أجدادنا الأبرار، وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر.»[3]

2 _ الربط بين النظرتين العربية والغربية

لقد ربط الحاج صالح بين النظرتين العربية والغربية، في بعض الأحكام اللسانية، فبعد دراسته العميقة للتراث اللغوي العربي، وكذلك تمكنه من

1 _ الخطاب والتخاطب(في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص204.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص372

3 _ المرجع نفسه، ص124.

بعض العلوم العصرية كالرياضيات والمنطق، تهيّأ له اكتشاف التوافق بين بعض الأحكام الغربية والعربية_حيث يقول: « وبناء على ما التزمناه منذ أمد بعيد وما نصبو إليه من التقريب بين النزعات والتخفيف من وطأة الخلاف معتمدين في ذلك على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث مما هو مجمع على صلاحيته، أو تسليط النقد البناء عليه.»[1]

_وقوله: «وقد أيقنا أن الدراسات اللغوية لن يكون لها أي شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل...ويا حبذا لو درسوا في نفس الوقت نظريات علم اللسان الحديث. لأنه فيها من المعاني والمفاهيم لو تدبروا لوجدوها شديدة الشبه، وربما ساعدتهم على إدراك ما لا يزال غامضا لديهم من نظريات النحو العربي.»[2] ومع ذلك الحاج صالح يرفض سلوك بعض اللسانيين العرب المحدثين، وقد جعلوا للأحكام اللسانية الغربية صفة المركزية دوما في أي بحث لساني، وراحوا يبحثون عما يوافقها في التراث النحوي العربية.

ثانيا _ منهج تعليمي

ومن مؤشرات المنهج التعليمي عند الباحث ما يأتي:

أ _ تأليف الكتب وتأسيس المجلات، والنشر فيها:

1 _ سد الفراغ في المؤلفات اللسانية العربية

إن مؤلفات الحاج صالح ذات قيمة، ويمكنها أن تساهم في إثراء المكتبة اللسانية العربية، ويمكنها أن تكون مصباحا يستنير به الكثير من الباحثين اللسانيين العرب المحدثين، فقد جاء في كتابه بحوث ودراسات في علوم اللسان: «...إن هذا هو أحد الأسباب التي دفعتنا إلى كتابة هذا التحليل، وهناك سبب آخر ملازم له، وهو يرجع إلى شعورنا وشعور كل من ألم بشيء من هذا الفن بالفراغ المهول الذي يوجد الآن في صلب الدراسات العربية المتعلقة بعلم اللسان البشري العام...»[3].

1 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص10.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص114.

3 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص8.

2 _ تبسيط المعلومات

من خلال اطلاعنا على كتب الحاج صالح استنتجنا حرصه على تبسيط ما ضمّنه بحوثه من معلومات، وهو يتوقع صعوبتها على القارئ، وشواهد ذلك:

_ قوله: «والذي نقصده من ورقتنا هو أن نساهم ولو مساهمة متواضعة في اختصار هذه الطريقة، وتوفير الجهود ما أمكن.»[1]

_ وكذلك قوله: « ينبغي للمبتدئ الذي يخوض هذا العلم لأول مرة أن ينتبه إلى التباس خطير جدا.»[2]

ب _الاستطراد والشرح في كتاباته

ونجد ذلك من خلال ما يلي:

1 _ التوسع في الشرح

التوسع في الشرح والتفصيل سمة واضحة في منهج الحاج صالح، وهي دالة على خاصيته التعليمية، خاصة في حديثة عن النظرية الخليلية الحديثة. ويظهر هذه الميزة في اعتماده في جميع كتبه على مقدمات طويلة تتضمن شرحا للمفاهيم الأساسية التي يبنى عليها موضوع كتابه، والتي لها دورها في تيسير الفهم. والخاصية نفسها، (وهي التوسع) ميزت كذلك متن هذه الكتب، في مواضع تتطلب التوسع.

2 _ الاستعانة بالخطط والمخططات والرسومات

اهتم الباحث بإدراج خطة يسير عليها القارئ لكتبه في مقدمة كل منها. ومثال ذلك: قوله: «الخطة التي سنسير عليها»[3] ويستعين كثيرا في شرحه وتوضيحه بالمخططات والرسوم والجداول، ومثال ذلك: قوله : « اللغة وضعا واستعمالا في مقابل الثلاثية الغربية.[4]

1 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص231

2 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، هامش ص50.

3 _ منطق العرب في علوم اللسان، ص32.

4 _يراجع الخطاب والتخاطب(في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص220.

ثالثا _ ترقية اللغة العربية الفصحى والرقي بها

يعتبر الباحث أن التفريط في اللسان العربي تفريطا في الهوية، فعمل على تعزيز الثقة بها، ومن ثم الاعتزاز بها، وذلك من خلال ما يأتي:

أ _ التفاعل مع مشكلاتها

تيقن الحاج صالح أن لا سبيل إلى النهوض باللغة العربية ونجدتها إلا بالتفاعل مع مشكلاتها، كوضع المصطلح والمعجم، والترجمة، ولعل أهمها مشكلة صعوبة تعلم اللغة العربية، وحوسبتها. وفي مشاريعه الخاصة بالتعليميات ركز على تشخيص أسباب العزوف عن تعلم اللغة العربية، ووضح أن السبب الأكبر في ذلك كونها لم تعد لغة التخاطب في البيت والشارع، ولا المدرسة، بالإضافة إلى غياب عنصر الإمتاع والتشويق الذي يضمن أريحية الاستقبال عند المتعلم، وأيضا التطلع إلى معارف أخرى، ونصح المعلمين باتباع أحدث طرائق التدريس وأنجعها عالميا. وظهر بذلك اهتمامه بقضايا اللسانيات التطبيقية وترقية اللغة العربية وحل مشاكلها في مجالات حيوية في اللغة، كالتعليميات، والمصطلح، والترجمة، والمعاجم.

ب _ حرصه على اللغة العربية المستعملة

لقد كان اهتمام الحاج صالح وحرصه على اللغة المستعملة ظاهرا في كل تدابيره التي اقترحها كمشاريع لترقية العربية، بالاعتماد عليها والرجوع إليها خاصة ما تعلق بالتعليميات وبناء مناهجها، وكذلك صناعة المعاجم، ومنها المعجم التاريخي، والذخيرة اللغوية .

ج _ اقتراحه أن تكون العربية لغة العلوم

فقد اقتنع الباحث أن اللغة العربية تضمن قيمتها بالاستعمال، ولا مجال للشك أن هذه القيمة يعلو شأنها إذا كان استعمال اللغة في ميدان العلوم والتكنولوجيا، حيث جاء في قوله: « إن غياب اللغة العربية تماما من التكوين

والتعليم العلمي خاصة هو أخطر...فالتدهور الذي أصابنا كعرب ...منذ أن منعت العربية من أن تستعمل في أهم ميدان، وهو العلم والتكنولوجيا.»[1]

د _ إبراز مرونة اللغة العربية

فمن شروط تحديث اللغة مرونتها،«...وإن العربية التي استوعبت قديما، وما زالت تستوعب كل جديد، ولكن دون تغيّر في قواعدها وخصائصها اللغوية»[2]. فهي لغة مرنة قادرة على مسايرة كل جديد، وذلك الذي تصوره الحاج صالح من خلال النظرية الخليلية الحديثة، ومشاريع حوسبة اللغة العربية.

1 _ توفر خصائص اللسانيات في علم العربية

يؤمن الحاج صالح أن الكثير مما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، هو مما تتوفر عليه علوم العربية، وكشف هذا التناسب من خلال مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة، وما تتوفر عليه من خصائص رياضية، كمفهوم الباب، ومفهوم النظير، ومفهوم الأصل والفرع. حيث يقول الحاج صالح: «التناسب الوضعي الذي يوجد بين اللسان الحديث، وبين علم العربية.» [3]

2_ إمكانية استغلال التراث النحوي في ميادين عصرية

يتطلع الباحث من خلال مشاريعه الرائدة (النظرية الخليلية الحديثة، والذخيرة اللغوية العربية)، إلى تطوير اللغة العربية، وحل مشكلاتها. وجاء في قوله:» وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العمل، وما يترتب عليه من عامل ومعمول أول، ومعمول ثان، كما فهمه سيبويه في معالجة النصوص بالحاسوب.» [4]

---

1 _ «الثنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية»، عبد الرحمن الحاج صالح، ع15، ص17.

2 _ العربية وعلم اللغة الحديث، ص243.

3 _ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص10.

4 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص170.

هـ _ تمجيد التراث النحوي العربي

1 _اعتبار أقوال الأوائل أصلا وغيرهم فرعا:

المعروف على الحاج صالح إعجابه الشديد بعمل النحاة العرب الأوائل، وتعلقه بهم، واعتبار أقوالهم الأصل الذي يجب أن ينطلق منه أي لساني عربي في عمله. وجاء في قوله: «وسيكون المنطلق دائما في كل ما نقوله ما قاله النحاة الأولون إذ قد تبين لنا بعد البحث الطويل، وكما لاحظه أكثر العلماء، أنهم قد سبقوا غيرهم في أكثر القضايا اللغوية التي تعرض لها الأصوليون والمتكلمون إلا في الأمور اللغوية الفلسفية المحضة.»[1]

_وجاء في قوله: «ونعتقد أن تشومسكي استوحى الكثير من أقواله مما قاله العلماء العرب[2] عن طريق ما نقله أحبار اليهود عنهم في القرون الوسطى، ومما نقله مباشرة من سيبويه من الترجمة الألبانية عن الاستقامة في اللفظ وفي المعنى لما أقامه من التمييز بين هاتين السلامتين، وكذا مفاهيم أخرى تخص النحو»[3]

2_ إيمانه بالسبق عند الأوائل:

في كثير من المناسبات صرّح الباحث، أن النحاة الأوائل كانوا السباقين

1 - الخطاب والتخاطب (في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص11.

2 _ وقد سأل مازن الوعر تشومسكي في مقابلته معه في واشنطن بتاريخ 25/ 02/ 1980، ونشر هذا الحوار في مجلة اللسانيات، وكان السؤال الخامس من هذه المحاورة كما يأتي :» نعتقد نحن العرب بأن الجهود التي بذلها اللغويون العرب في علم اللسان الحديث، ما هي آراؤك حول هذه القضية،[فكان الجواب]: قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية. وما زلت أذكر دراستي الأجرومية منذ عدة سنوات خلت، أظن أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس مع الأستاذ فرانز روزنتال الذي يدرس الآن في جامعة يال، لقد كنت وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعية، أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري الذي نشأ في بعض ما كنت قرأته في تلك الفترة، ولكنني لا أشعر أنني كفء للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث». حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية، ن تشومسكي، تعريب مازن الوعر، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، ع 06، 1982 م. ص72.

3 - الخطاب والتخاطب، هامش ص205 .

لكثير مما يعتبر اكتشافا في اللسانيات الحديثة، يحتاج فقط إلى إعادة إحيائه والكشف عنه، خاصة ما جاء في كتاب سيبويه، وسبقه لبعض الحقائق اللسانية، والتي تعتبر الآن حديثة، وجاء في قوله: «وقد ميز سيبويه هو الأول بين الواجب من الكلام وغير الواجب، وهي نظرة لغوية محضة.»[1] وما جاء في قوله أيضا: «فعلى هذا يكون العلماء العرب أول من ميز بالتمييز الصريح بين وضع اللغة، وبين استعمال هذا الوضع.» [2] وقوله: «فقد بيّن سيبويه لأول مرة في تاريخ علوم اللسان أن اللفظ والمعنى ينفرد كل واحد منهما عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه هو دون الآخر».[3] والحاج صالح يستشهد ويفتخر بتفوق العرب لغويين أو غير لغويين، وبعلماء آخرين من غير سيبويه والخليل، حيث يقول: «أول من دعا إلى التجربة الجاحظ.»[4] وقوله كذلك:» فإن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به أهل الفنولوجية بقرون»[5]. وقوله أيضا: «ما اخترعه الغربيون من جديد في الرياضيات وكان قد ظهر منذ قرون عند العلماء العرب، وذلك مثل ما حققه علماء الجبر بعد الخوارزمي.» ويقول أيضا: «لا يمكن أن يجتمع عدد من مكعبين عدد مكعب، أثبت ذلك أحد العلماء قديما.» [6]

3_الربط بين عمل النحاة الأوائل واللسانيات الحديثة

وقد حكم الباحث بتميز النحاة الأوائل وعظم شأنهم، بعد طول دراسة للتراث النحوي العربي، ومقارنة تلك المعارف بما كشفت عنه الدراسات اللسانية الحديثة، حيث يقول: «فهذا يبين أن ماهية التقابل بين اللغة

1 - المرجع نفسه، ص18.

2 - المرجع نفسه ، ص269.

3 - المرجع نفسه. ص113.

4 _ مقابلة مع الحاج صالح. بالمجمع الجزائري. بتاريخ: 13/11/2013، من سا 10 و30 د إلى سا 11 و30 د.

5 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص178.

6 _ منطق العرب في علوم اللسان، هامش ص11.

والكلام لم ينضج بعد تصورها، ولم تأخذ البعد العميق الذي يمثله الوضع والاستعمال عند العرب لا عند سوسور ولا عند من جاء بعده».[1]

_وجاء في قوله: «أنهم ميزوا قبل المحدثين من علماء اللسان بقرون بين ما هو راجع إلى استقامة اللفظ، وما يخص استقامة المعنى.»[2] _وجاء في قوله: «...نستخلص مما سبق أن مفهومي الحرف المتحرك والحرف الساكن هما أدق وأوعب من الناحية العلمية من المفاهيم اليونانية.»[3]

_ويقول أيضا «...فهذا القول وهو قول جميع اللغويين العرب الأولين، يخالف تماما النظرة اليونانية التي بني عليها تقسيمهم لأصوات اللغة إلى مصوتات وصوامت.[4]

ويقول: «ولئن كان هذا هو الأساس الذي بنى عليه سوسير مقابلته بين(paroles) وlangue)) فإن النظرية العربية هي أعمق وأوسع بكثير من نظرية العالم السويسري.»[5]

_ وقال أيضا: «ولا بد من التنبيه ههنا أن الذين نعنيهم هم العلماء الأولون الذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية النطاق للحصول على أكبر مدونة لغوية شهدها تاريخ العلوم اللغوية.»[6] يقول: «ما يعد بالعشرات فيما وضعه النحاة الأولون، ويعتبر جديدا أو حديثا بالنسبة للمنهجية العلمية عامة، واللسانيات الحديثة خاصة على الرغم من ظهورها قبل اليوم بأكثر من ألف سنة...ثم إن التصور العربي للغة في زمان الخليل...كان يتميز عن كل ما سبقه من التصورات، والنظريات، عند الأمم الأخرى تميزا كبيرا، وسنرى أنه يتميز عن الكثير مما جاءت به العلوم اللسانية الحديثة من حيث التصور

1 - الخطاب والتخاطب، ص204.

2 - المرجع نفسه، ص114.

3 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص198.

4 - المرجع نفسه، ص175.

5 - الخطاب والتخاطب(في نظرية الوضع والاستعمال العربية)، ص12.

6 _ المرجع نفسه.

وطرق التحليل.»[1] ويقول: «وقد حاولنا أن نبين منذ أكثر من خمس وعشرين سنة القيمة العلمية العظيمة التي تتصف بها هذه الأقوال والنظريات التي ظهرت على أيدي أولئك العلماء العرب»[2] ومن ذلك الجانب الصوتي، حيث يقول: «وصف الخليل وسيبويه النظام الصوتي العربي على شكل مصفوفة... وهكذا يفعل علماء الصوتيات في زماننا.»[3] ويقول أيضا: «وتمتاز هذه الأصوات عندهم بالنسبة لغيرها باتساع المخرج...وقد بين ذلك العلماء في عصرنا.»[4] وقوله: «ثم إن الحركة كمفهوم دينامي لا يوجد مثله في أي نظرية إلا في نظرية الـ transitions».5

رابعا _ مشاركته في المشروع الحضاري العالمي

أ_ مشروع الذخيرة العربية

تقدم الذخيرة خدمات جليلة، فهي شبكة غير محدودة من شبكات الاتصال، والتي تربط الكثير من الشبكات الحاسوبية في مختلف أنحاء العالم بعضها ببعض ربطا لا مركزيا بواسطة نظم اتصال معقدة، ومتغيرة باستمرار، وإن ميزة العمل بهذه الشبكة في أن تقنياتها تجعل العربية تعيش عصرها، وتبلغ لأهلها ولغير أهلها.[6]

ب _ مشاريع المعاجم العربية

حيث أن الحاج صالح له مشاركة في مشاريع معاجم قومية عصرية، وهما المعجم التاريخي، ومعجم الرصيد اللغوي، والمشروع القومي الضخم، مشروع الذخيرة العربية.

---

1 - منطق العرب في علوم اللسان، ص12.

2 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 169.

3 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص67.

4 - المرجع نفسه، ص67.

5 _ المرجع نفسه، ص 198.

6 _ في الأمن اللغوي، ص76.

ج_ التعاون الدولي:

كان حرص الحاج صالح كبيرا على التعاون الدولي، وتبادل الخبرات في ميدان البحث اللساني، ومن شواهد ذلك:

_ما جاء في قوله: « وقد بينت البحوث الميدانية التي قام بها فريق من جامعتنا، وفرق أخرى في العالم العربي...»[1] _ويقول أيضا: «...وهذا ما نحاول أن ننجز جزءا منه في جامعتنا بالاشتراك مع بعض الباحثين العرب في المشرق بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بصفة خاصة.»[2]

_ويقول: « ومن أقدم من حقق التركيب الصناعي للكلام بالآلة... في مختبره بكاليفورنيا، وكان لي الشرف أن زرته في 1966 م.»[3]

_ «فقد تفضل جلال الحنفي من البلد الشقيق العراق بكتابة مسائل في مصطلحات التجويد، وطلب من مدير مجلة اللسانيات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن يبين رأيه فيها، ففعل...وتفضل بعد ذلك بزيارة لمعهد العلوم اللسانية بالجزائر في عام 1983 م.»[4]

د _ دراسات لغوية لا تخص العربية وحدها بل جميع اللغات

الحاج صالح الذي يظهر عليه الاهتمام بقضايا اللسان العربي أكثر، في عمله اللساني، إلا أننا رأيناه يحاول أحيانا الوصول لبعض التعميمات في بحثه اللغوي، لتكون دراسته إضافة لعلم اللسان العام. وقد جاء في قوله: «فبهذا نستطيع أن نفسر قواعد التلفظ في العربية والكثير من اللغات.»[5]

وخلاصة لما سبق وفي شأن خصائص منهج الحاج صالح اللساني، فقد وجدناه في عمومه حمل الخصائص العامة للمنهج الإحيائي، والتي وجدناها عند كثير من الباحثين العرب المحدثين، فقد قام بإحياء التراث النحوي

1 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، ص160.

2 _ المرجع نفسه، ص159.

3 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، موفم للنشر، ص196.

4 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، هامش ص352.

5 _ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، موفم للنشر، ص185.

العربي بإعادة قراءته، ومحاورته بالعلوم العصرية والدقيقة، والمناهج اللسانية الحديثة. وفي محاولته الإحيائية فإنه قد تميز في منهجه ببعض الخصائص، ولعل أهمها اعتباره أن النحو العلمي للعرب، هو نحو الأوائل، وهم الخليل وأساتذته وتلميذه سيبويه، ومن تبعهم من المتأخرين، أمثال ابن جني والرضي، وتحفظه من بقية النحاة المتأخرين. وما يميزه كذلك علاقته بالمناهج اللسانية الغربية الحديثة، والتي انفتح عليها، واستفاد منها كعلم يدرس اللغة لذاتها، وأيضا ما وصلت إليه اللسانيات الحديثة، وقد أصبح هدفها البحث عن الآلة الواصفة للغة. ولكن الباحث يرفض تصنيفه مع أتباع أي منهج لساني غربي، رغم تصريحه أنه معجب بالمنهج التوليدي، وقد وجدنا تأثير هذا المنهج على الباحث في تحليله اللغوي. ونحن إذ لم نصنف منهج الحاج صالح في منهج لساني غربي خاص، فإن ذلك صعّب علينا الأمر في تتبع خصائص منهجه اللساني، والتي كان من الممكن معرفتها مسبقا، وتتبع تطبيقها عند الباحث، لتكون جاهزة لدينا، للاتكال عليها عند كشف المنهج، لو أنه كان تابعا لأحد المناهج اللسانية الغربية المعروفة. وبشكل عام نقرّ للحاج صالح بإيجابيات كبيرة ميزت منهجه، وقد ساهمت في تطوير البحث اللساني العربي، خاصة وأنه رغم انطلاقته من تراث تقليدي، فإنه يسعى إلى محاورته بالعلوم العصرية والتقنية الدقيقة، وهو يفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي في اللغة العربية، واقترح لترقية اللغة العربية، تدابير لحل مشاكلها، ولتعميم استعمالها. غير أنه هناك بعض النقص الذي نسجله على هذا المنهج، وهو انتقاد عام قد خصت به لسانيات التراث عموما، حيث يرى البعض أن الانطلاق من التراث النحوي، لا يمكن أن يبني لسانيات عربية حديثة بالمواصفات العلمية، ونحن لم نعط قيمة للغة العصرية كمنطلق للبحوث اللسانية، بعد هيمنة التراث، الذي ما هو إلا جزء من اللغة، ولا يمكن أن يحمل الخصائص الشاملة للغة العربية.

وهناك نقد موجه للحاج صالح في منهجه الخاص، وهو إقصاؤه لجهود المتأخرين في البحث اللغوي العربي، وما قد تحمله هذه الجهود من إثراء للبحث اللغوي العربي.

وفي الأخير ننوه بأهمية ما طرحه الحاج صالح منهجيا، كونه باحثا لسانيا عربيا حديثا أعماله تقدّم تصورا مبتكرا لبناء لسانيات عربية حديثة من الناحية العلمية والعملية، وهي تركز على اللغة العربية، منهجا وهدفا، فتربط موروث اللغة العربية بمستجدات البحث اللساني العالمي، وعلوم العصر الدقيقة، لتطويرها، وحل مشاكلها الراهنة.

مراجع البحث:

1_ بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007 م.

2_ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، ج1، ج2، دط، 2007م.

3_ تسجيلات صوتية: من خلال مقابلات شخصية مع الباحث عبد الرحمن الحاج صالح:

- مقابلة بالمجمع الجزائري للغة العربية. بتاريخ:22/ 05/ 2011، من سا 9 إلى سا 10 و30 د.
- مقابلة بالمجمع الجزائري للغة العربية. بتاريخ:21 /06/ 2011، من سا 9 إلى سا 10 و30 د.
- مقابلة بالمجمع الجزائري للغة العربية. : بتاريخ:29 /05 /2012، من سا 10 إلى سا 11.
- مقابلة بالمجمع الجزائري للغة العربية. بتاريخ: 03 /11 /2013، من سا 10 و30 د إلى سا 11 و30 د.

4_ الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية،عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دط، 2013م.

5_ السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة،عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، 2007 م.

6_ في الأمن اللغوي/ صالح بلعيد، دارهومة، دط، 2010 م، ص76.

7_ كراسات المركز(النظرية الخليلية الحديثة)،عبد الرحمن الحاج صالح، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع4، 2007 م.

8_ اللسانيات العربية الحديثة(دراسة نقدية في المصادروالأسس النظرية والمنهجية)، مصطفى غلفان، مطبعة فضالة. المغرب، دط، دت.

9_ مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1 ، 2010 .

10_ منطق العرب في علوم اللسان/ عبد الرحمن الحاج صالح: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر،2010 م.

المراجع الأجنبية:

11_Basset. L et Pérennec. M, Les classes de mots traditions et perspectives, presse universitaire de Lyon, 1994.

12 _Hadj Salah Abderahman, Linguistique arabe et Linguistique générale (Essai de méthodologie et d'épistémologie de l'IlM Al-arabia): publication de l'Académie Algérienne de la Langue Arabe,2013

المجلات

13 _ مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، (العدد15، 2012).

14 _مجلة اللسانيات(مجلة في علم اللسان البشري تصدرها جامعة الجزائر) ، (العدد06، 1982).

علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللساني العربي الحديث المنجز اللساني للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مثالا.

د. بشير إبرير
جامعة عنابة-الجزائر-

1)- تقديم:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللساني العربي الحديث بصفة عامة على مستوى: البناء المعرفي، والبناء المنهجي، و البناء اللغوي، مع التأكيد على أهمية العلاقة بين هذه المستويات وتميزها بالانسجام والتماسك.

وسنخص بالبحث والدراسة المنجز اللساني عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ولذلك سنتناول جملة من القضايا منها:

ماهية علم المصطلح وأهميته العامة بالنسبة للمعرفة وعلاقته بالخطاب اللساني العربي الحديث بصفة خاصة، وكيف تجلى عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على مستوى البناء المعرفي والبناء المنهجي والبناء اللغوي.

2)- علم المصطلح أهميته وماهيته:

يعد علم المصطلح **Terminologie** فرعا من اللسانيات التطبيقية يبحث «في العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة من أبرزها علوم اللغة والمنطق والإعلامية وعلم الحاسبات الالكترونية وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي المختلفة يستفيد من ثمار

هذا العلم المتخصصون والمترجمون والمعجميون والمسؤولون عن التخطيط اللغوي والقومي والعالمي»[1].

يلاحظ القارئ لهذا الرأي ارتباط علم المصطلح بميادين عديدة وعلوم مختلفة. وقد انعكس هذا التداخل في تجديد مفهوم علم المصطلح بطريقة لافتة للانتباه عند دارسين آخرين؛ فتوجد عدة تعاريف لهذا العلم، وفي الوقت الذي يعرفه فوستر EUGEN WUSTER»بأنه العلم الذي يهتم بدراسة أنساق المفاهيم وجدولتها في أصناف منطقية»[2].يعرفه روندو RON-DEAU «بأنه العلم الذي يتخذ طابعا لسانيا.»[3]. وقد سعت إيزو ISO[4] في توصيتها رقم 1087 إلى وضع تعريف شامل تراعي فيه وجهات النظر المختلفة، وهكذا عرّف علم المصطلح بوصفه الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة.»[5].

يرتبط علم المصطلح بالتنمية اللغوية والاجتماعية والاقتصادية ويجعل من اللغة رأسمال يمكن استثماره، وبخاصة في عصرنا بما يشهده من انفجار معرفي وتقني في مجال الإعلام والاتصال وما نتج عن ذلك من تداخل للتخصصات والمعارف والخطابات التي تبلغها وتنقلها عبر الزمان والمكان. وللتمييز بينها وإدراك كنهها ومعرفة أسرارها وفهم محتوياتها ومقاصدها نحتاج إلى إدراك المفاهيم المؤسسة لها، والوعي بالمصطلحات الدالة عليها في نسقها اللغوي حسب نظم الإفادة في الممارسة الاجتماعية التي تتجلى في الخطاب باعتباره «صنفا منتميا إلى الميدان الاجتماعي ومستمدا منه، وتتجلى

1- نقلا عن الدكتور محمد الديداوي -الترجمة والتواصل، دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم- المركز الثقافي العربي، بيروت –لبنان- الناشر –الدار البيضاء- المغرب. ط.1 –سنة 2000، ص47

2- نقلا عن –منظمة الصحة العالمية، الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح/ إشراف الدكتور محمد هيثم الخياط –أكاديميا، بيروت، لبنان- ط.1 سنة 2007، ص31.

3- المرجع نفسه –ص31.

4- ISO هي المنظمة الدولية للتقييس وقد أنشئت سنة 1946.

5- نقلا عن المرجع نفسه –ص31.

أيضا على مستوى النص باعتباره صنفا منتميا إلى الميدان اللساني ومستمدا منه.»[1].

وهكذا فإن لكل من الخطاب والنص –برأي الديداوي- «وظيفة رئيسية في تلقين المعرفة. إننا نواجه اليوم ثورة معرفية وجيوسياسية كبيرة تعم العالم، إننا نعيد الآن هيكلة مجتمعنا إعادة كاملة؛ بحيث سيصبح كل بلد وكل اقتصاد مرهونا بالمعرفة أكثر من أي وقت مضى، ولابد للثورة المعرفية أن تكون مشفوعة بثورة اتصالية قائمة على التوسع الكبير في السيطرة على الممارسة الخطابية.»[2].

والطريق إلى كل هذا إتقان اللغة وتمثلها وحسن توظيفها واستثمارها حسب ما تقتضيه الحياة على اختلاف وقائعها، وإدراك المفاهيم والوعي بها وإجادة فهمها.

يتأسس العلم على المفاهيم والعلم بذلك يسهل عملية الوصف والتصنيف وإدراك العلاقات القائمة بين العلم الموصوف وغيره من العلوم والمعارف الأخرى، وتحديد خصوصية كل علم ورسم حدوده الفاصلة بما يحقق هويته ومشروعيته ووظيفته ونجاعته في حياة الأفراد والجماعات والمؤسسات وكل ما يرتبط بأداء الخاصة في الميادين الثقافية والاجتماعية واللسانية...الخ.

ولابد من الإشارة في كل هذا إلى الدور الكبير الذي أدته مدرسة فيينا في علم المصطلح وعلى رأسها «E.Wuster أوجين فوستر» الذي يعد الأب الحقيقي المؤسس لهذا العلم في الدراسات الغربية. وقد بنى «هيلمون فيلبر H.Filber» عمله على القاعدة التي رأسها فوستروهي التي تقوم على المفاهيم الآتية:

- حقل تتعدد فيه فروع المعرفة وتتشارك للتعبير عن المفاهيم والدلالة عليها.

1- انظر د/ محمد الديداوي –الترجمة والتواصل...ص15.

2- المرجع نفسه –ص16.

- مجموعة مصطلحات تمثل نظاما مفاهيميا لموضوع ما.
- منشور تمثل فيه المصطلحات نظاما مفاهيميا.

وبهذا فإن علم المصطلح برأيه يهدف إلى:

- تنظيم المعرفة في شكل تصنيف مفاهيمي لكل فرع من فروع المعرفة.
- نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا.
- صياغة المعلومات العلمية والتقنية وإشاعتها.
- تخزين المعلومات واستخراجها.[1].

3 - جهود العلماء العرب القدامى في الظاهرة المصطلحية:

تحسن الإشارة السريعة هنا إلى الجهود الكبيرة التي بذلها العلماء المسلمون القدامى في دراستهم للمصطلح على مستوى الوضع والتداول.

فقد بين الأستاذ محمد إقبال عروي[2].- أنهم وضعوا بنودا خاصة بضبط العملية الاصطلاحية وتوجهها الوجهة الصحيحة بغية تحقيق تواصل معرفي فعال؛ ومن ذلك تأكيدهم على:

- **العرف الخاص:** بأن ينشأ المصطلح داخل فضاء علمي خاص به يتولى ابتكاره وصياغته باحثون متخصصون في ذلك الحقل المعرفي يتفقون على وضع المصطلح المناسب للمفهوم المناسب بعد استيفائهم لما تقتضيه أخلاق المشورة العلمية.

- **الوضوح:** إن الوضوح شرط أساسي من الشروط التي يقتضيها وضع المصطلح، ولابد من مراعاة ذلك، وقد ألح العلماء المسلمون الأوائل على هذا البند واستوفوه حقه من البحث، فيجب أن يكون المصطلح واضح الدلالة دقيق الإحالة محددا لمعانيه تحديدا حصريا.

1- انظر –المرجع نفسه- ص47/98.

2- انظر –الدكتور محمد إقبال عروي- من بنود الاصطلاح في التراث الإسلامي- مجلة آفاق الثقافة والتراث –فصلية ثقافية تراثية- تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات –مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث-العدد 22/23 أكتوبر 1998م،الإمارات العربية المتحدة. المقال كله مهم.

- **كما فتحوا باب الاجتهاد الاصطلاحي:** فقد دافعوا عن الحرية الاجتهادية في الاصطلاح وحصروها في طائفة العلماء والمختصين في الحقل المعرفي المحدد الذين بمقدورهم إيجاد الكيفية اللازمة والمنهجية الملائمة لمقتضيات الاستعمالات اللغوية التي تضطرهم إليها مضايق المعرفة في الحقل المعرفي الذي انتظم جهودهم، وبموجب كل هذا أعطوا الأولوية للمصطلح الساق تاريخيا وأهملوا المصطلح اللاحق، إذا كان المصطلح السابق جاريا على شروط الاصطلاح؛ كأن يكون واضحا ودقيقا ومتوفرا على الاقتصاد اللغوي المنشود.

وبموجب ذلك نقدوا ظواهر التكرار في المصطلح وفي المفهوم وبما أن هذه الظواهر لها تعلُّق بالمقولة المشهورة «لا مشاحة في الاصطلاح»، فقد تعين وضعها في سياقها العلمي حتى لا تكون مناقضة.

لقد تميز العلماء العرب القدامى بعمق النظر المنهجي ودقته فتعاملوا مع المعرفة الوافدة إليهم بحكمة وتبصر ووظفوها في لغتهم ووظفوها في منجزاتهم العلمية، وصدروا معرفتهم وتقلوها إلى الآخر من منطلق قوة في المعرفة عمقا وإتقانا. فمكنوه من فهمها والاستفادة منها في البناء الحضاري، وبخاصة ما تعلّق بعلوم اللغة.

4 - واقع الدراسة المصطلحية العربية الحديثة:

يصلح هذا أن يكون موضوعات بحثية متنوعة تقوم بها فرق بحث كل في اختصاصه، ولذلك نشير بشكل عام إلى واقع البحث المصطلحي العربي الحديث والمعاصر، فهو يتميز كما ذهب إلى ذلك الدكتور خالد اليعبودي- بخطابين:

- **خطاب مصطلحي كلاسيكي:** من أهم انشغالاته التأكيد على الدور الريادي للغة العربية وتراثها الاصطلاحي الكبير.

- **خطاب مصطلحي معاصر:** يرتكز على المبادئ النظرية والمنهجية التي استحدثتها المصطلحية الغربية.

وقد نتج عن هذا الخطاب الأخير نوعان من المصطلحية:

- **مصطلحية عربية:** مكتوبة باللغة العربية أساسا وتعرض لمنجزات الغرب في هذا العلم.

- **«مصطلحية العربية»:** المكتوبة باللغة العربية أو بغيرها من اللغات الأجنبية، وتعنى بدراسة الأجهزة الاصطلاحية للخطابات العلمية العربية في أنساقها المختلفة...[1].

ونضيف إلى رأي الدكتور اليعبودي، افتقاد اللغة العربية إلى ما يسمى بالمعاجم التحليلية التي تعنى بالمفاهيم الخاصة بكل علم؛ لأن نمط المعاجم السائدة عندنا، التي تتعامل مع الكلمة مفردة وما يقابلها بكلمة مفردة باللغة العربية أو ما يقابلها باللغة بالأجنبية لم تعد ذات فائدة علمية كبيرة، بما يحقق تلقي المعرفة من الآخر أو نقل معرفتنا -إن استطعنا- إلى الآخر، في جميع المجالات خاصة اللسانية منها.

5 - أثر علم المصطلح في بناء الخطاب اللساني:

يوجد تضافر للجهود بين اللساني وعالم المصطلح، فهما يتقاسمان المهمة في البحث والدرس؛ وعندما يدرس عالم المصطلح طبيعة المصطلح فهو-بذلك- يكمل علم اللساني الذي يعمل هو أيضا، على الإحاطة بموضوع المصطلح وفهمه وتمثله من مختلف نواحيه، وبذلك يحقق الهوية اللسانية للمصطلح؛ لأن المصطلح عبارة عن استعمال لغوي في مقام تبليغي محدد، يرتبط بعلم أو معرفة مخصوصة.

إن اللساني عندما يطلق المصطلح على شيء ما أو يسمي ذلك الشيء في تخصص علمي ما؛ فإن تلك التسمية تحقق هوية المصطلح من الناحية اللغوية.

1- انظر د/ خالد اليعبودي -تدريس المصطلحية بين الجامعات والمعاهد العلمية العربية والغربية -ضمن أبحاث- المنتدى المصطلحي -سوسة -تونس -2008، ص 347/348.

وكما توجد الهوية اللغوية للمصطلح توجد أيضا الهوية الاجتماعية-الثقافية له؛ لأنه ينشأ ويترعرع في بيئة خاصة يرتبط بها ارتباطا وثيقا؛ فهو كيان لساني يتم شحنه بمعان تتقيد بالأطر الثقافية للمجموعة اللسانية التي تستعمله، ولذلك فهو يعد علامة دالة على تاريخها وتجربتها الثقافية وإنجازها الحضاري؛ فارتباط المصطلح اللساني بالبعد الثقافي له من المبررات ما يجعله يعبر عن خصوصية ثقافية تميز مجموعة لسانية عن مجموعة لسانية أخرى[1]. وقبل أن تتحقق للمصطلح هويته اللسانية والاجتماعية يكون كلمة عامة Mot؛ الأمر الذي يجعلنا نفرق بين الكلمة والمصطلح «فالكلمة شأن عام يستعملها المتكلم مهما كان صنفها أو الحقل المعجمي أو الدلالي الذي تنتمي إليه.»[2].

فمن حيث علاقتها بالدلالة والسياق: فإن الكلمة لفظ ومعنى؛ معنى في سياق وحقل دلالي، بينما المصطلح تسمية ومفهوم في حقل مفهومي مخصص.

ومن حيث علاقتها بالمعجم: فإن الكلمة توجد في المعجم العام، والمصطلح يوجد في المعجم الخاص مع الملاحظة أنه يوجد تفاعل بين المعجمين؛ الخاص والعام.

ومن حيث علاقتها بالاستعمال: فإن الكلمة مشاعة بين عامة الناس المتكلمين والمصطلح مستعمل بين المتخصصين.[3].

إن العلاقة بين اللسانيات وعلم المصطلح تتمثل في كون اللسانيات توفر المقدمات النظرية التي تسوغ من الناحية اللسانية والمنهجية للبحث في مجال المصطلح؛ ولذلك فإن علم المصطلح يمثل ميدانا تطبيقيا من ميادين البحث اللساني؛ الأمر الذي يدخله ضمن تخصص فرعي آخر من اللسانيات، هو

1- انظر- د/ خليفة الميساوي –المصطلح والهوية –ضمن أبحاث المنتدى المصطلحي الدولي، سوسة، 27/28/29/ نوفمبر 2008 تونس – ص139

2- انظر: المرجع نفسه – ص144.

3- انظر:علم المصطلح لكليات الطب والعلوم الصحية- ص66

اللسانيات التطبيقية التي تستثمر ما توفره اللسانيات العامة من معطيات نظرية تتعلق بميدان البحث، ثم استقل بذاته وأصبح علما له موضوعه ومدارسه ومناهجه ومجالات تطبيقه وخطابه المميز له المحقق لهويته.

وبالرغم من كون اللسانيات تعد علما شاملا ثريا خصبا له علاقات نسب ووشائج قربى مع كثير من العلوم الأخرى، فإن علم المصطلح يتخذ من المصطلح اللساني موضوعا للبحث.

وإن المتتبع للبحث اللساني العربي يلاحظ أن جهازه الاصطلاحي يعاني أزمة حادة رغم لجهود البحثية التي تبذل من الأفراد والمؤسسات. وتتمثل هذه الأزمة في مظاهر عديدة منها الاختلاف في وضع المصطلح وتعدده[1].، مما أثر في بناء الخطاب اللساني من حيث القراءة والتلقي سواء أتعلق الأمر بالمصطلح اللساني الوافد أم بالمصطلح العربي التراثي الأصيل.

ولما كان المصطلح لبنة أساسية في بناء الخطاب اللساني فإن له تأثيرا واضحا في ذلك ويتجلى على مستوى:

- **البناء المعرفي:** ويتعلق بالمرجعيات الفكرية والأسس المعرفية التي تأسس عليها الخطاب اللساني العربي الحديث، فيوجد **تعدد المرجعيات** في المشارب ومصادر التكوين والترجمة واتجاهات التلقي، مما أدى إلى تعدد **القطائع**؛ إما القطيعة مع التراث العربي بعامة واللغوي بخاصة، واتخاذ مواقف منه وتحميله كل الرزايا عما عانيناه وما نحن فيه.

وإما القطيعة مع الحاضر المعاصر بل ومع المستقبل أيضا. وفي كل هذا يضيع الوعي بالأسس والسياقات الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بولادة المصطلح وتطوره.

- **البناء المنهجي:** ويتعلق بممارسات التحليل وطرائقه وإجراءاته بالنسبة للقضايا اللسانية المختلفة مثل: قضية المصطلح وقضية الترجمة وقضية

1- انظر –د/محمد صاري- المصطلح اللساني الحديث من التأسيس إلى التدريس- مجلة الخطاب الثقافي- جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية –الرياض- العدد3 سنة 2008، ص29.

التأصيل للخطاب اللساني العربي، وقضية التأسيس للسانيات عربية، وكيفية الإقناع بمثل هذه القضايا والبرهنة عليها وتحليلها تحليلا مقنعا، والوعي بالجهاز المصطلحي والمفاهيمي الخاص بمنهج لساني ما.

- **البناء اللغوي:** اللسانيات كخطاب يميزها المصلح المستعمل؛ فنميز بين خطاب دوسوسير وخطاب تشومسكي وبنفنست وياكسون... من خلال المصطلحات المستعملة عند كل واحد منهم تبعا لمنطلقاته النظرية واختياراته المنهجية وأهدافه من خطابه، وكل ذلك يتجلى في لغته وما بها من مصطلحات. والأمر نفسه بالسبة للخطاب الساني العربي: فخطاب عبد القادر الفاسي والفهري وأحمد العلوي وأحمد المتوكل ومصطفى غلفان ومحمد غاليم وإدريس مقبول... من المغرب، وخطاب عبد القادر المهيري وصلاح الدين الشريف وعبد السلام المسدي... من تونس، وخطاب عبد الرحمن الحاج صالح وخولة طالب الإبراهيمي وأحمد حساني... وغيرهم من الجزائر، لكل واحد من هؤلاء خصوصيات خطابه التي تميزه وترسم حدوده بالنظر إلى بقية الخطابات، من خلال ما يظهر من مصطلحات ومفاهيم لسانية من مشارب مختلفة، إنجليزية وفرنسية غالبا، وأحيانا من لغات أخرى كالإسبانية والألمانية نتيجة الترجمة، وهذا أدى إلى تعدد المصطلح مقابل المفهوم الواحد إلى الدرجة التي يضيع معها المفهوم الحقيقي للعلم، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فقد صرنا نقرأ بعض الكتابات ولا نفهم شيئا منها لا لأنها متعالية عميقة المستوى؛ وإنما لأن أصحابها لم يفرقوا بين صيام رمضان وصيام شعبان إن جاز القول. بل توجد رسائل جامعية كثيرة في الماجستير والدكتوراه على أنها من اللسانيات ولكن لا علاقة لها بها.

يرى مصطفى غلفان في هذا الشأن «وجود تراكم من الدراسات والمؤلفات اللغوية التي تعج بها الثقافة العربية الحديثة لا يفرز عند التمحيص النظري

والفحص المنهجي إلا حالات نادرة مما يستحق فعلا أن يندرج في إطار البحث اللساني بالمعنى العلمي الدقيق.»[1].

نشير أيضا إلى أن المستوى المعرفي والمنهجي واللغوي مترابط بعضه ببعض في كل منسجم مكونٍ للبنية العامة للخطاب اللساني العربي الذي يعكس بكيفية أوبأخرى، شأنه شأن الخطابات في المجالات المعرفية الأخرى؛ «مظهرا من مظاهر الفكر الذي أنتجه العقل العربي الحديث، ويعكس بجلاء ووضوح إشكالات هذا العقل بكل مستوياته الفكرية والسياسية والاجتماعية»[2].

ومن هنا فإن قراءة الخطاب وتحليله يجب أن تضع في اعتباره المستويات التي ذكرناها سابقا وهي: البناء المعرفي والمنهجي واللغوي، ولما كان كل مستوى من هذه المستويات يحتاج وحده إلى دراسات وأبحاث تخصه، رأيت أن أختار الحديث عن نموذج واحد على سبيل التمثيل وهو الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نظرا لعدة اعتبارات منها:

- للرجل كتابة لسانية نوعية على المستوى المعرفي والمنهجي واللغوي وسنحاول تبيان ذلك إن شاء الله.

- يكتب باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية الأمر الذي جعله يتمكن من نقل صورة واضحة عن البحث اللغوي العربي للآخر بلغته، ويتمكن من نقلها وقراءتها ونقدها وتحليلها باللغة العربية، وهذا قلما نجده عند كثير من الباحثين الآخرين في اللسانيات؛ وخير دليل على ذلك رسالته في دكتوراه الدولة سنة 1979 بفرنسا عن علم اللسان العام وعلم اللسان العربي، بحث في الأسس الإبستمولوجيا وكثير من أبحاثه الأخرى.

- 1د/ مصطفى غلفان –اللسانيات العربية الحديثة/ دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني –عين الشق- الدار البيضاء، ص10

- 2المرجع نفسه – ص12.

- لم يكتب عن الرجل إلا القليل النادر، بالرغم من أهمية أبحاثه والموضوعات التي كتب فيها ونوعية الطرح العلمي والمنهجي والنظر الإبستمولوجي العميق الذي يميزها، والأمثلة المدققة التي يقدمها عن الموضوعات التي يدرسها، والقراءة الهادئة المتأنية المستفيضة لها؛ مما يجعل أعماله مرجعا أساسيا لا غنى عنه في ميدان البحث اللغوي بعامة والبحث اللساني بخاصة.[1].

- عمل على تأصيل البحث اللساني العربي، وحاول مقارنته وتحديد مكانته من النظريات اللسانية المعاصرة، وتطوير هذه النظريات، بل وإيجاد نظرية لسانية عربية هي المتمثلة في اللسانيات الخليلية الحديثة.

- وقد عالج قضايا اللغة العربية رابطا إياها بالبحث اللساني المعاصر في الوطن العربي وفي العالم الغربي، وعمل على استثمار كل ذلك في تعليم اللغة العربية وتطويره، وبناء ذخيرة لغوية عربية خاصة.

وسنحاول تقديم قراءة في بعض أعماله اللسانية بغية التعريف به، وبغية تحديد أصالة خطابه وخصوصياته المميزة.

5 - 1 على مستوى البناء المعرفي:

أهم ما يميز خطاب عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات أنه فقِه المصطلح وسبر أغواره وعاد إلى مصادره الأساسية ومظانه الحقيقية سواء أتعلق الأمر بالتراث اللغوي العربي أم تعلق بالبحث اللساني الغربي؛ فقد فرق بين المقامات التي تستدعي استعمال هذا المصطلح والمقامات التي لا تستدعي استعماله، الأمر الذي مكنه من وضع كل شيء في إطاره المعرفي الخاص وسياقه اللغوي اللازم، في إطار ما سماه باللسانيات الخليلية الحديثة التي بناها على منظومة من المصطلحات والمفاهيم التراثية العريقة ولكن بنظرة مستحدثة جديدة لها هوية.

1- نال هذه السنة 2010 جائزة الملك فيصل للبحث اللغوي، وهي من الجوائز المهمة في العالم العربي وفي العالم أيضا.

5 - 1-1 فما هي اللسانيات الخليلية الحديثة؟

تعد اللسانيات الخليلية الحديثة نظرية لسانية عربية جديدة تمثل امتدادا لنظرية النحو العربي الأصيلة التي وضعها الخليل بن أحمد ت175هـ وتلميذه سيبويه ت180هـ، ومن جاء بعدهما من النحاة العرب القدامى العباقرة ممن شافهوا العرب الخلص الأقحاح ابتداء من القرن الثاني الهجري وهي الفترة الخصبة في الفكر اللغوي العربي الأصيل المبدع.[1].

وحتى القرن الخامس الهجري مع عبد القاهر الجرجاني ت471هـ ويعد رائدا في مجاله المتعلق بنظرية النظم.

سميت النظرية الخليلية أو اللسانيات الخليلية وهي لا تعني الخليل وحده؛ وإنما نسبت إليه؛ لأنه هو الذي سبق غيره إلى استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة ووضع علم العروض واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف ووضع معجم العين.

يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: «لا بد من ملاحظة هامة فإن الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين، فهناك من عاصره وكان عبقريا مثله ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي؛ فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان.»[2].

وقد أثرى سيبويه ومن جاء بعده أفكار الخليل كالأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة والمازني ولاسيما ابن السراج وأبي علي الفارسي والرماني والسيرافي

1- يمكن أن نشير إلى أن الفترة الخاصة بالفصاحة العربية العفوية قد انتهت بالنسبة للمدن والأمصار بنهاية القرن الثاني الهجري، وانتهت بالنسبة للبوادي نهاية القرن الرابع الهجري. وقد قال ابن جني ت392هـ في هذا الشأن: «...وقد كنا في وقتنا هذا يقصد عصره... لا نكاد نرى بدويا فصيحا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه» انظر –الخصائص- الجزء 2 ص5، تحقيق عمر علي النجار –دار الكتاب العربي- د.ت.

2- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –النظرية الخليلية الحديثة- مجلة اللغة والأدب- قسم اللغة العربية وآدابها -جامعة الجزائر- العدد10 سنة1996. ص8.

والزجاجي ثم ابن جني وبعدهم بكثير الرضي الاستراباذي ت687هـ وهو من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة... ويعد شاذا في عصره.[1].

وبهذا تعد اللسانيات الخليلية امتدادا منتقى مختارا من الآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وبخاصة الخليل بن أحمد؛ فهي في الواقع نظرية ثانية **Métathéorie**؛ لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في الأسس النظرية الخليلية الأولى...[2] وقراءة جديدة لهذا التراث وإعادة صياغة لمفاهيمه الأساسية ومقارنتها بما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدراسات اللغوية العربية الحديثة.

ومن أهداف اللسانيات الخليلية الحديثة: «أنه لابدّ من الرجوع إلى التراث العلمي العربي الأصيل.. والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهم ما قالوه وأثبته من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها كل من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب...»[3] وبهذا فهي تعكس بصدق الفكر الخليلي المبدع الخلاق في أسسه ومبادئه النظرية ومفاهيمه و مصطلحاته وإجراءاته التطبيقية.

5 - 1 - 2 تحديده لمفهوم الأصالة:

أقصد بمفهوم الأصالة جملة الخصوصيات المميزة للسانيات الخليلية الحديثة من حيث المبادئ النظرية ومستويات التحليل وتجلياتها في مفاهيم أساسية أقيمت عليها وما نتج عنها من تأصيل للمصطلح اللساني التراثي والوعي بالمصطلح اللساني الغربي الحديث والعمل على توظيفه في البحث

1- انظر د/ عبد الرحمن الحاج صالح –الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة- حوليات جامعة الجزائر- العدد 6 –الجزء 1 سنة 1992/1993، ص41-33.

2- انظر –د/ محمد صاري –محاولات تيسير النحو قديما وحديثا : دراسة تقويمية في ظل علم تدريس اللغات- دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، سنة 2003، مخطوطة، ص 138.

3- د/ عبد الرحمن الحاج صالح - الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، ندوة اتحاد الجامعات العربية – الجزائر، سنة 1984، ص1.

اللساني العربي الحديث، وغير ذلك مما يتعلق بأصالة اللسانيات الخليلية الحديثة.

وإذ يتعذر عليَّ أن أتناول أصالة الخطاب الخليلي المتميز؛ لأنه يحتاج إلى بحث أكاديمي يأخذ حقه من الوقت ومن التوثيق وإجادة القراءة ويحتاج إلى زاد معرفي لساني متميز عميق وإلى حنكة منهجية رصينة، فإن أصالة اللسانيات الخليلية تكمن فيما تميزت به من نزعة علمية واتجاه منهجي وعبقرية في الاكتشاف والاختراع.

إن الأصل في الحقيقة، هو الذي يبتعد عن التقليد لا كما هو حاصل في وقتنا بالنسبة للبحث اللساني العربي الحديث وليس في اللسانيات وحدها؛ وإنما في مختلف فروع المعرفة فيوجد تقليد واضح في كل شيء دون وعي وتمحيص. يقول الأستاذ الحاج صالح: «والأصالة في زماننا هذا... هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة، ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديما فهو اتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل من كتاب التعريفات للشريف الجرجاني أو بعبارة أخرى هو اتخاذ أقوال الغير كحقائق لا تقبل الجدال وعدم الإتيان بأي ابتكار. وهذا لا يعني أن الإنسان مجبر على ابتكار جميع ما عنده. هيهات! فإن هذا يستحيل كما يستحيل أن يعيش الإنسان بالاعتماد على ما يصنفه هو وحده أو يرقى به العلم بدون أن يراعي ما ابتكره الآخرون... إلا أن الأصالة تكمن في عدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره»[1]

ونضيف إلى ما قلنا **مسألة أخرى و هي دفاعه المستميت عن أصالة النحو العربي وعدم تأثره بمنطق أرسطو**؛ من خلال مقاله القيم: النحو

1- د/ عبد الرحمن الحاج صالح – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- الجزء الأول، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية – موفم للنشر، الجزائر سنة 2007، ص 11/12.

العربي ومنطق أرسطو: الذي كتبه سنة 1904 ونشره في العدد الأول من مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر، أي لما كان في السابعة والثلاثين من عمره.

فقد بين بالأدلة التاريخية والعقلية أن النحو العربي هو في جوهره لغوي محض؛ ولهذا فإن مفهوم الإفادة -في الجملة المفيدة- هو أقرب إلى علم الإعلام منه إلى المنطق. وعلى هذا يكمن الغلط في التخليط بين جانبين اثنين لوظيفة الكلام:

- **الجانب الأول:** يتعلق باللغة باعتبارها أداة تبليغ بلفظ وضع لمعنى، أي بنية متعارف عليها واللغة كأداة للتحديد والحكم والبرهان، فاللغة لها هذه الوظيفة أيضا، وأغراض النحاة الأولين هي دراسة البنى المتعارف عليها وتمييزها عن غير المتعارف عليها مع كيفية تأديتهم للمعاني.

أما زعمهم أن العرب قد اقتبسوا التقسيم الثلاثي للكلام من أرسطو، فيجب قبل كل شيء أن نعرف أين وفي أي كتاب صرح أرسطو بذلك. ثم غرض النحوي من لفظي الاسم والفعل غير غرض أرسطو منهما؛ لأنه يرى فيهما ما يسميه الموضوع والمحمول والمجموع يكون دائما حكما عقليا ولم يهتم أرسطو بالجانب اللغوي لهما.

- **وأما الجانب الثاني:** فتاريخي؛ فأول تأثير تلمسه هو في زمان المبرد ت285هـ وتلاميذه وخاصة ابن كيسان وابن السراج في نهاية القرن الثالث الهجري.[1]

استعرض عبد الرحمن الحاج صالح بأمانة الآراء المختلفة التي تناولت علاقة النحو العربي بمنطق أرسطو مركزا على علوم اللسان وبخاصة منها النحو. من ذلك ما جاء في قوله.

«ولقد أجاب غير واحد من المستشرقين في أواخر القرن الماضي وصدر القرن الحالي العشرين بأجوبة متفاوتة، وإن اتحدت أحيانا مناحيها، متوافقة الغاية في أكثرها وإن اختلفت سبل تحصيلها؛ فمن مقلٍّ في احتجاجه لا يذكر

1- انظر –المرجع نفسه- ص42.

إلا ما يظنه كافيا لإثبات تأثير اليونان، ومن مكثر في البرهنة وذكر الشواهد. والغريب المقلق أن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة العرب أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الإتيان بمثل هذا الصنع المبتدع[1]

فذكر «أنياس جويدي **I.Guidi**» الذي لم يأت ببرهان شاف واف يؤكد تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني. وذكر «أدالبير ماركس **A.Merx**» الذي طرق الموضوع وأفاض فيه كاسيا بحثه بأبهى الأكسية العلمية العامل الذي أدى إلى التأثير في الدارسين الذين جاؤوا بعده، نذكر على سبيل المثال «دي بور **De Boer**» الذي اهتم بالتأريخ للفلسفة الإسلامية مؤكدا على أن أصالة النحو العربي تعود إلى أرسطو. وذكر «جورج سارطون **G. Sarton**» صاحب المدخل إلى تاريخ العلم الذي عدَّ تلك الأقوال حقائق ظل يرددها في أبحاثه.

كما عرض آراء المنصفين من الدارسين الغربيين لهذه القضية مثل رأي «إينوليتمان **E. Litman**» الذي أورده أحمد أمين في إحدى محاضراته، وقد ذهب مذهبا وسطا وهو أن العرب قد أبدعوا علم النحو في البداية وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه.[2] دون أن ينس جهود «لويس ماسينيون **L.Massignon**» النزيهة.

ولم ينس آراء بعض اللغويين العرب المشهورين من أمثال الدكاترة: إبراهيم مذكور في مقاله: «منطق أرسطو والنحو العربي»، وإبراهيم أنيس في كتابه: «من أسرار اللغة»، ومهدي المخزومي في كتابه: مدرسة الكوفة»، وأنيس فريحة في كتابه: «من أسرار العربية»، وغيرهم من الدارسين العرب الذين يعدون دارسين أعلاما في الوطن العربي، كثيرا ما أثروا في الناشئة بعدهم وبخاصة من الذين استغلقت عليهم النصوص باللغة الأجنبية فتعذر عليهم

1- المرجع نفسه –ص 43/44.

2- انظر –المرجع نفسه- ص 43.

أن يمارسوا القراءة بأنفسهم. نورد في هذا الشأن ما قاله الدكتور إدريس مقبول:

«وقد تسابق نفر من المثقفين والدارسين العرب، خاصة إخواننا المشارقة إلى التقاط هذا الرأي –يقصد رأي مركس- وترديده بل والدفاع عنه أكثر من أصحابه... وتبعا لهذه الموجة الفكرية، بدأ يظهر في الأفق شبه إجماع على أن النحو العربي ما هو إلا ظل من ظلال الفلسفة اليونانية.»[1].

وإذا كان هؤلاء الدارسين العرب قد أكدوا العادة المتأصلة في أكثرهم وهي الانبهار بالآخر وترديد مقولاته دون بذل جهد في القراءة ودون تأن وترو وإعمال فكر، مسلّمين بصحتها مع أن المتأمل فيها يجدها قد أصابت الفكر اللغوي العربي في المقتل!فإن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح قد شذّ عنهم وقدم قراءة نوعية عميقة للفكر النحوي العربي منذ ستٍ وأربعين سنة، تتبع من خلالها آراء مركس رأيا رأيا، وفنّد حججه حجة حجة مقدّما الأدلة والبراهين والحجج الدامغة سواء أكانت تاريخية أم عقلية، وذلك بالرجوع إلى كتاب أرسطو نفسه[2].

بهذا البحث وبغيره، دافع عبد الرحمن الحاج صالح عن أصالة النحو العربي وبين أصالة خطابه هو نفسه، وبيّن الفرق بين القراءة النوعية ذات الأصالة وبين القراءة المهرولة المقلدة المرددة لمقولات الغير الجازمة بصحتها.

5 - 1 - 3 تحديده لمكانة علم اللسان العربي من علم اللسان العام:

من بين القضايا الجد مهمة التي تبرز في خطاب عبد الرحمن الحاج صالح كمنجز لساني متميز، تحديده لمكانة علم اللسان العربي من علم اللسان العام، وذلك لكونه قد استوعب التراث اللغوي العربي القديم وفهمه وتمثله

1- - إدريس مقبول –الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه- عالم الكتاب الحديث – إربد، الأردن –جدارا للكتاب العالمي –عمّان –الأردن، سنة 2007. ص 15/16.

2- - لسنا هنا بصدد عرض هذه الحجج وعرض بحث الأستاذ الحاج صالح كله؛ وإنما نكتفي بالإشارة العابرة إليه حسب ما يقتضي الموضوع، وندعو القارئ الكريم ألا يفوّت على نفسه قراءة هذا البحث المتميز؛ لأنه سيفتح له كثيرا من الآفاق في البحث اللغوي ويصحح كثيرا من الأخطاء.

من خلال القدرة على التعامل النوعي مع النصوص والمفاهيم التي تؤطرها في مختلف سياقاتها وملابساتها الفكرية وتحليلها التحليل العميق ومقارنتها بما توصل إليه البحث عند علماء اللسان الغربيين، وفهمه بعمق وتروٍ وموضوعية، فلم ينقطع عن التراث ويرى أن كل شيء أو نموذج جميل يكمن في الغرب ولم يتقوقع على نفسه في التراث ويراه مخزنا يحفظ فيه كل النماذج والأشياء القديمة، وإنما مكنته معرفته الرصينة بالتراث اللغوي العربي وإجادته اللغات الأجنبية أن يقرأ بحكمة وتبصر[1]. أن يقرأ بعينه لا بعيون الآخرين و يتحدث بلسانه لا بألسنة الآخرين ويطلع على المعرفة اللسانية في أصولها سواء أكانت عربية أم غربية ويحلل ويقارن ويقدم البراهين وهو واثق من نفسه؛ من ذلك إشارته إلى حلقة العالم الفرنسي»سلفستردي ساسي 1758-1838» في علوم اللسان وقد ضمت أهم اللسانيين الذين نالوا شهرة في القرن التاسع عشر في علوم اللسان، يقول:

«وقد امتاز هذا الباحث الجليل القدر عن سابقيه وحتى عمن يأتي بعده بمعرفة واسعة جدا للغات الشرقية وما نشره أهلها قديما في الدراسات اللغوية وكان متضلعا بالخصوص في علوم العربية فهو الذي كوّن «شيزي» في « اللغة السنسكريتية » والأخوين «شليجل» والأخوين «جريم» وفرانس بوب وفون هوميولدت وغيرهم كثيرون.

وأهم شيء اكتسبه هؤلاء من دروس «دي ساسي» هو اطلاعهم من خلال دراستهم للعربية واللغات السامية الأخرى على المفاهيم اللغوية والنحوية العربية التي كانت تنقصهم في ثقافتهم الفيلولوجية التقليدية وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى النحو والصوتيات.»[2].

---

1 - ليس شرطا أن من يعرف اللغات الأجنبية إلى جانب العربية بإمكانه أن يقرأ قراءة نوعية، وإن كان ذلك ضروريا فإنني أرى أن المسألة تكمن في العقل المتوقد الذي يشتغل بشكل إيجابي لخدمة قضاياه المصيرية، ومنها القضية اللغوية، فكثيرون هم الذين يعرفون اللغات الأجنبية إلى جانب العربية ولكنهم لا يمتلكون هذه العزيمة، بل وأكثر من ذلك يعملون على تكريس التخلف.

2- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –مدخل إلى علم اللسان الحديث: القرن التاسع عشر عصر التاريخ؛

ثم يضيف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن دي ساسي الإشارة إلى إنتاجه في نحو العربية وما ترجمه إلى الفرنسية من كتب النحو والتجويد، فذلك يدل بوضوح على إدراكه –في معظم الأحيان- مفاهيم ومناهج النحاة العرب القدامى. ثم يفتح هامشا يوضح فيه للباحث في اللسانيات أن تلك الصفات التي تميزبها دي ساسي، لا يعني أنه قد نفذ إلى عمق التراث اللساني العربي وعرف مقاصد النحاة العرب، يقول:

«رغم الذي قلنا من معرفة دي ساسي لمقاصد النحاة العرب فإن الكثير مما تركوه من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة ما كان أن يفهم في ذلك العصر عند الغربيين بعد في هذا النوع من البحث ونخص بالذكر مناهج الوصف البنوي ومفهومي الأصل والفرع والطريقة التصريفية وكذلك مفاهيم الصوتيات العربية التي هي مخالفة تماما لمفاهيم اليونان والهنود أيضا، وذلك مثل مفهوم الجهروالهمس.»[1].

ولم يتوقف عبد الرحمن الحاج صالح عند هذا الحد وإنما حاول أن يوضح تأثير النحو العربي وفلسفة اللغة عند العرب في النظريات اللغوية الغربية؛ فمن ذلك إشارته إلى بعض المفاهيم اللغوية العربية التي ظهرت عند الغربيين ولا أثرلها في التراث اليوناني اللاتيني.

فقد دخلت المفاهيم اللغوية العربية أوربا بواسطة الفلسفة العربية التي نقلت إليهم مع الكثيرمن كتب العلوم ابتداء من القرن العاشروالحادي عشر الميلاديين بفضل مجموعة من المترجمين في الأندلس وصقلية وأوربا.

ومن هؤلاء المترجمين كما ذكر الأستاذ الحاج صالح « Adelord of Bath» المولود في 1070م و «J.De sèvilla» و «Herman» الدالماتيو Gundi solvi و«R.of chester» و «R.Bacon» وروجربيكون و«M. Scot» وغيرهم وأكثرهم كانوا من العلماء، ذكرهم بهذه الصفة وأثنى عليهم لمعرفتهم اللغات. ولم ينس

الداروينية الغوية والإيجابية التاريخية- مجلة اللسانيات، المجلد 2، العدد 1. سنة 1972. ص9.

1- المرجع نفسه – ص 9.

الأستاذ الحاج صالح الإشارة المهمة وهي: إهمال علماء عصرنا هذه الترجمات التي تركها هؤلاء العلماء المذكورون، وإنما أسقطت من الدراسة ولا أحد حاول حصرها ويعرف بذلك ماهية الأفكار والنظريات والمناهج العلمية العربية بالدقة العلمية المطلوبة، التي دخلت أوربا ومتى وقع ذلك بالضبط وغير ذلك مما هو مهمل إهمالا كاملا.[1].

ومن المفاهيم اللغوية العربية التي انتقلت إلى أوربا، نذكر مفاهيم المصطلحات الآتية:

- **مفهوم علوم اللسان:** بين الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح كيفية انتقال هذا المفهوم إلى أوربا، والسبب الأساسي في ذلك ما اطلع عليه «روجر بيكون Rogrer Bacon» المتوفى سنة 1214م في كتاب الفارابي ت339هـ «إحصاء العلوم» الذي كان قد ترجمه إلى اللاتينية «G.Germonenci» في القرن الثاني عشر للميلاد.

قال بيكون: «إن النحو هو في جوهره واحد في جميع اللغات وإن كانت تتنوع تنوعا عرضيا». وقال الفارابي: «وهذه ليست توجد في العربية فقط بل في جميع الألسنة... فعلم النحو في كل لسان ينظر فيما يخص تلك الأمة وفيما هو مشترك له وغيره...» ص 61 **إحصاء العلوم**.

بعد أن أورد القولين يؤكد الحاج صالح بأن أول من قال بذلك في تاريخ الإنسانية هو الفارابي، ولم يسبقه إلى ذلك إلا بعض النحاة العرب القدامى كالمبرد وأتباعه وبخاصة ابن السراج والزجاجي، إذ صرح بأن الأقسام الثلاثة للكلم هي موجودة في جميع اللغات. وربما يكون الفارابي قد استوعب ذلك من شيخه ابن السراج وعمّمه بعد ذلك على دراسته لجزء كبير من اللغة. ومن ثم جاءت فكرة الكليات اللغوية، التي انتشرت بعد ذلك في أوربا وشكلت

1- انظر - د/ عبد الرحمن الحاج صالح –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- الجزء الثاني- موفم للنشر –الجزائر، سنة 2007، الصفحة 272 وبخاصة الهامش رقم 12.

للنواة لما سموه «بالنحو العام» «grammaire générale أو-universal gram mar» الذي ألف فيه «جيمس هاريس J.Haris»[1] الإنجليزي كتابه:

Hermes or philosophical inquiry Comering Uiversal grm-mar, London, 1751»"

ثم يشير إلى أن التسمية الحديثة «Sciences of language» ما هي إلا ترجمة للعبارة العربية المشهورة «علم اللسان» لتي استعملها الفارابي.[2]

- **مفهوم العامل:**

يعد العامل مفهوما مأنوسا عند النحاة العرب، وقد ظهر كما أورد ذلك الأستاذ الحاج صالح –أول مرة في تاريخ أوربا في القرن الثالث عشر الميلادي، مفهوم العامل والعمل، واستعمل في ذلك اللفظ اللاتيني REGERE ومعناه الأصلي هو التدبير والتحكم في الشيء وطُبق على الفعل الذي جُعل هو السبب في ظهور الإعراب... يقول بطرس هلياس الفرنسي «في الفرنسية Pierre Hé-lie»: «العمل معناه أن تتحكم كلمة في أخرى في داخل تركيب حتى يكتمل هذا التركيب» وقد كتب لهذا المفهوم وهذا اللفظ النجاح فاطّرد استعماله في كثير من كتب النحو باللغات الأوربية... وبظهور البنوية ترك من جديد إلى أن أحياه منذ عهد قريب تشومسكي باسم «goverment» باللغة الإنجليزية، ويعتقد الأستاذ الحاج صالح أن تشومسكي آخذ هذا المصطلح من مصطلحات النحو العربي وهو منقول من النحو العربي[3]...

1- ليس زليغ هاريس الأمريكي الذي يعد أول من استعمل مصطلح خطاب **discours** وتحليل الخطاب **Analyse de discours** سنة 1952.، محاولا تجاوز نحو الجملة، عاملا على تطوير نظرة أستاذه بلومفيلد للسانيات التوزيعية.

2- انظر في كل هذا عبد الرحمن الحاج صالح –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- الجزء الثاني، ص 273

3- انظر: المرجع نفسه- ص 274، الهامش رقم 17.

بالإضافة إلى مفاهيم لغوية أخرى مثل المسند والمسند إليه ومفهوم الإضمار الذي أدخله اللغوي الإسباني «سانكتيوس Sanctues» في القرن التاسع عشر الميلادي إلى اللغات الأوربية وسماه «ELLIPSE».[1]

تؤكد هذه الأمثلة قدرة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح اللغوية بالعربية وباللغات الأخرى، ومدى استيعابه للمصطلحات والمفاهيم وتقليبها على أوجهها المختلفة قبل الاطمئنان إليها واستعمالها.

5 - 1 - 4 تأريخه لعلم اللسان البشري:

نلاحظ مكمن الأصالة في خطاب عبد الرحمن الحاج صالح من خلال أبحاثه المختلفة التي أرّخ بها للسانيات ونشرها تباعا في مجلة اللسانيات منها:

- مدخل إلى علم اللسان الحديث1، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه.[2]
- ومدخل إلى علم اللسان الحديث2، علم اللسان ما قبل القرن التاسع عشر.[3]
- ومدخل إلى علم اللسان الحديث3، القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.[4]
- ومدخل إلى علم اللسان الحديث4، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية.[5]
- مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة.[6]

1- - انظر: المرجع نفسه- ص 275 وما بعدها.

2- مجلة اللسانيات، المجلد الأول –العدد الأول ، جامعة الجزائر، 1971.

3- مجلة اللسانيات، المجلد الأول –العدد الثاني ، جامعة الجزائر، 1971.

4- مجلة اللسانيات، المجلد الثاني –العدد الأول ، جامعة الجزائر، 1972.

5- مجلة اللسانيات، العدد الرابع، جامعة الجزائر، 73/1994.

6 - مجلة اللسانيات، العدد السابع، مركز البحوث العلمية والتقنية لتطوير اللغة العربية- الجزائر، سنة 1997.

بالإضافة إلى رسالته في دكتوراه الدولة في علم اللسان العام وعلم اللسان العربي وهي لا تزال مخطوطة في جامعة السربون بباريس في أكثر من 1000 صفحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.[1]

إن من يقرأ هذه الأعمال يجد الرجل دارسا حصيفا يتميز بعين ثاقبة ورؤية سديدة وفكر عميق للمسائل اللسانية المختلفة، وحضور شخصية عالم فذ له قدرات وإمكانات متميزة في علوم اللسان.

فقد بين أهمية علم اللسان وكيف تشعبت فروعه وتحددت مفاهيمه واختلاف كثير من العلماء واللغويين في تحديد هوية هذا العلم، ولعل أكثر ما جلبنا إلى هذا الدارس كثرة اطلاعه على علوم الآخرين مما أفاده بالعديد من المعارف، وقد ساعده في ذلك حذقه وتحكمه في اللغات الأجنبية إلى جانب العربية، وأكثر من هذا كله اهتماماته العظيمة بمجهودات العلماء العرب القدامى، والقارئ لمقالاته وأبحاثه يلاحظ الإشارات الكثيرة للنتائج العظيمة التي توصل إليها العلماء العرب القدامى في مجال علوم اللسان.

ومدى أهمية ذلك في التأثير على البحث الغربي أيضا وبذلك أبرز جهود علمائنا العرب في التأريخ لعلم اللسان البشري الذي طالما تم إغفاله وعدم التطرق إليه عن قصد أو عن غير قصد.

فجورج مونان في تأريخه لعلم اللسان لم يشر إلى مجهودات العرب إلا في أسطر قليلة، ولعل ذلك يعود إلى عدم معرفته باللغة العربية وحتى من الدارسين العرب يوجد من لم يتطرق إلى الفترة العربية في التأريخ لعلم اللسان البشري أسوة بالغربيين الذين لا نظن أنهم أغفلوا جهود العلماء العرب عفو الخاطر، ويأتي عبد الرحمن الحاج صالح ليفند ما أورده جورج مونان في تأريخه للسانيات قبل القرن التاسع عشر فيقول –أي الحاج صالح-: «ولابد ههنا من تفنيد ما قاله مونان بأن النحاة العرب كانوا يجعلون من اللغة العربية أمّ اللغات وإنها لغة أهل الجنة بل لغة الله» أما القول الأول

1- تم طبع هذه الرسالة مؤخرا باللغة الفرنسية.

والثاني فما رأينا أحدا من النحاة الأوائل الحقيقيين المجتهدين يقوله أو يجزم به بل وجدناه عند بعض المؤرخين والمفسرين ممن كان يجمع كل ما يسمعه بدون نقد مثل ابن إسحاق فاعتمدوا الأساطير الفلكلورية التي كان يروجها القصاص وكان أشد الناس كراهية للقصاص هم النحاة أنفسهم أنظر كلام المبرد الذي رواه ابن السراج في أصوله، الورقة 95 ط، والمزهر 2/232 وكان في ضمن هذه القصص والخرافات ما نقل أيضا من الإسرائيليات، أما النحاة واللغويون فكانوا يمسكون عن ذكر مثل هذه الأشياء وقصارى ما قال البعض منهم هو أن «أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل» عن أبي عبيدة، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، 3/292 والمراد بالمبينة هذه التي نزل بها القرآن الكريم أما عربية القبائل البائدة مثل جُرْهُم فكانوا يقولون «إنها عربية أخرى غير كلامنا هذا» المزهر، 1/433، أما القول الثالث فهو شنيع وأشنع من هذا أن ينسب إلى علماء العرب فإن هذا لم يقله أحدد من العلماء المسلمين لأنه تجسيم محض.

فإذا جاز للمسلم أن يقول عن القرآن إنه كلام الله أي خطاب موجه إلى البشر وأن يعتقد بالتالي أن فعل الكلام صفة لذات الله كسائر الصفات التي يذكرها سبحانه وتعالى في كتابه العزيز فإنه يجوز أن يقول إن العربية أو الآرامية هي لغة الله لمجرد نزول الوحي بهاتين اللغتين لأن اللغة في ذاتها وسواء قلنا إنها من تواضع البشر أم من الله فهي آلة مسخرة للتبليغ ومن ثم خلقت لينتفع بها الناس فإذا خاطب سبحانه الناس بوساطة أنبيائه فإنه تعالى يخاطبهم بما يفهمون وقد قال جل من قائل: **«وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم»**[1]

يلاحظ المتأمل في هذا النص الطويل أنه هامش من الهوامش التي كثيرا ما يفتحها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه ودراساته وهي علامة

1- انظر - د/ عبد الرحمن الحاج صالح –مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة الجزائر 1971، ص 5و6، هامش رقم 1.

دالة على الضبط المنهجي والصرامة العلمية التي تميز خطابه اللساني. ويلاحظ أيضا أنه قدم براهين واضحة في تفسير ما زعمه جورج مونان: فالنص كله عبارة عن حجج دامغة مدعّمة بالوثائق والأدلة النقلية والعقلية المقنعة.

ولم أجد فيما قرأت من أرخ لعلم اللسان مثله من العرب وحتى من الأجانب الذين يغفلون جهود العلماء العرب في علوم اللسان كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

5 - 2 على مستوى البناء المنهجي:

يتأسس هذا المستوى على جهاز مفاهيمي خاص يتجذر في فكر الخليل بن أحمد وأتباعه وذلك من خلال توظيف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لكمّ مصطلحي كيفي يميز خطابه من ذلك:

5 - 2 - 1 مفهوم الباب:

ويتعلق باللفظ والمعنى إفراد وتركيبا في كل مستويات اللغة: فقد أطلق سيبويه هذا المفهوم على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل: ض.ر.ب وغيرها، وكذلك على مستوى أبنية الكلمة؛ أي أوزانها، وكذا الشأن بالنسبة لمستوى التراكيب؛ فقد ذكر أن سيبويه سمى أبوابا مثل: باب «حسبك به»[1] وباب «لقيا وحمّدا»[2]

إن الباب عبارة عن مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة.» [3] وهو عند النحاة الأولين يعادل المجموعة في الرياضيات، فالباب الذي ليس فيه عنصر؛ أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون، هو المهمل عند الخليل، يعني الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت به الاستعمال، وقد يحتوي الباب على عنصر واحد وذلك مثل: «شيء نسبة إلى شنوءة»[4]

1- سيبويه، الكتاب، طبعة بولاق –الجزء 1، ص 30

2- نفسه، ص 186.

- 3د/ عبد الرحمن الحاج صالح –منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحث مخطوط، ص 186

4- انظر - د/ عبد الرحمن الحاج صالح –النظرية الخليلية الحديثة، عدد 10، ص 90.

5 - 2 - 2 مفهوم المثال le schème générateur:

وهو مفهوم لا مقابل له في اللسانيات الغربية إلا عند «Jean Galpin»، وهو متخصص في الأفازيا أستاذ بجامعة ران الفرنسية؛ فقد تفطن إلى أن المريض يفقد القدرة على التعرف وعلى الانتقال مثلا: من «كتاب» إلى «بالكتاب» أو «بالكتاب المفيد».[1]

ويعد المثال حدّا صوريا إجرائيا تتحدد به العناصروترسم العمليات التي يتولد بها العنصر اللغوي في واقع الخطاب، إنه مفهوم منطقي رياضي محض ينطبق على مستوى جميع مستويات اللغة في أدناها: كمستوى الكلمة، وفي أعلاها كمستوى التراكيب؛ فمثال الكلمة «هو مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه وهو البناء أو وزن الكلمة مثال الكلمة وفي مستوى اللفظة: مجموع الكِلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدم دخولها العلامة العدمية كل في موضعه. وهو مثال اللفظة اسمية كانت أو فعلية.» [2]

5 - 2 - 3 - الوضع والاستعمال:

إن اللغة عبارة عن مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية وهذا يسمى الوضع؛ أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين العناصر اللغوية وعلاقاتها الرابطة وبين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي من الأصول إلى الفروع. أما **الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب**، فيختار المتكلم ما يحتاجه من الدوال للتعبير عن أغراضه فيميز بين ما هو راجع إلى القياس وبين ما هو راجع إلى الاستعمال؛ بمعنى أنه يستعمل اللغة حسب ما تقتضيه

-1 من محاضرة ألقاها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان: «النظريات اللسانية الحديثة والنظرية الخليلية»، وذلك يوم الإثنين 28/06/2004 بجامعة تلمسان، الجزائر

2- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –النظرية الخليلية الحديثة- العدد 10، ص 95، وانظر –للمؤلف نفسه- العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية، بحث مخطوط، ص 2.

أحوال الخطاب، لأن قوانين الاستعمال ليست هي قوانين الوضع أو القياس ولذلك فإن اللفظ والمعنى في الوضع يختلفان عنه في الاستعمال.[1]

5 - 2 - 4 - القياس:

وهو حمل شيء على شيء لجامع بينهما؛ أي حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد وهو الذي يسمى في المنطق الرياضي **النظير على النظير Bijection** وبذلك تبرز البنية التي تجمع كل الكلمات بعضها على بعض.

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «والذي يجهله معاصرونا هو المثال أي الصيغة التي تعوّد الناس على العثور عليها في مستوى الكلم فقط له أيضا نظير في مستوى التراكيب فقد حملوا الجمل بعضها على بعض فاكتشفوا أن كل الجمل العربية تتكون من عنصر يتحكم في جميع العناصر الأخرى فسموه العامل وأن له معمولين أساسيين ولا يجوز أبدا أن يتقدم المعمول الأول الذي لا يستغنى عنه عامله...»[2]

5-2-5 - الأصل والفرع:

تأسس التحليل اللغوي عند العلماء العرب القدامى على مبدأ الأصل والفرع؛ فميزوا الأصل عن الفرع، فالأصل ما يبنى عليه ولا يبنى على غيره ويمثل النواة أو العنصر الذي يستقل بنفسه ولا يتغير؛ أي إنه يوجد في الكلام وحده ولا يحتاج إلى علامة أخرى تميّزه عن فروعه فله العلامة العدمية[3] أما الفروع فمتغيرة متعددة يتعلق وجودها بالأصل وبصفاتها الذاتية[4]، هذا

1- انظر - د/ عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية – مجلة اللسانيات- عدد 4، سنة 1973 /1974، ص 26.

2- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –النظرية الخليلية الحديثة- عدد 10، ص 95.

3- تعني أن الكلمة موجودة بمعناها ولكنها مختفية غائبة في مظهرها اللفظي المحسوس، وتظهر كذلك عند مقابلتها بغيرها في الاستبدال إذ يظل موقعها فارغا يرمز له بالعلامة العدمية Ø. انظر د/ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات – ص 92.

4- انظر - د/ عبد الرحمن الحاج صالح –المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي- ضمن ندوة تطور اللسانيات في العالم العربي –الرباط 1987، ص 6. وانظر رسالته في دكتوراه

وتوجد أمثلة أخرى مثل مفهوم الانفصال والابتداء واللفظة والكلمة والعامل والموضع والاستقامة في الكلام والحركة والدوال والكلم وأبنية الكلام وغيرها مما يحتاج إلى دراسة مستقلة بذاتها تفيه حقه في الوصف والشرح والتفسير والتعليل والتمثيل والمقارنة.

إنها مصطلحات[1] أصيلة تعبر بدقة وصرامة ووضوح عن مفاهيم[2] لسانية خليلية أصيلة وتحيط بها إحاطة جامعة مانعة، وإذا كانت هذه المصطلحات قد حافظت على صيغتها اللفظية عند المتأخرين من النحاة[3]، فإن كثيرا من مفاهيمها قد حرّفت عن محتواها الخليلي الأصيل مما أدى إلى كثير من التخليط المعرفي والمنهجي في الدراسة اللغوية «فالمسند والمسند إليه عند سيبويه غير المسند والمسند إليه عند المتأخرين، وهما غير المبني والمبني عليه وبناء كلمة على أخرى في الإسناد غير الإسناد والتفريع والشغل كما يظنه المتأخرون. والكلمة عند سيبويه غير الكلمة عند ابن مالك، وكذلك لفظة اللغة والكلام وغيرهما من الألفاظ.

إن الكلمة عند سيبويه، ‹اسم وفعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل› وبما أن الحركات هي أبعاض لحروف المد فإن الحركات الإعرابية عنده، هي أيضا كلمات، وكل ما يمكن أن يقطع في درج الكلام مما يدل على معنى فهو كلمة، وليس كذلك عند ابن مالك؛ فإنه يحددها هكذا: ‹لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوب معه›؛ وعلى هذا القول الأخير فإن قولنا

الدولة:

Linguistique générale et linguistique Arabe, tome 2, P 240

1- نعني بالمصطلح اللفظ الدال على المفهوم ويقابل في اللغة الأجنبية **terme** .

2- نعني بالمفهوم المحتوى الذي يعبر عنه المصطلح ويقابل في اللغة الأجنبية **Notion**، ويوجد من يترجمه بـ**Concept** الذي هو التصور بمعنى ارتسام خيال الشيء في الذهن برأي الفارابي.

-3 هم النحاة الذين عاشوا في عصر الانحطاط الفكري العربي الذي أغلق فيه باب الاجتهاد وجمدت فيه الأفكار وانحرفت عما كانت عليه عند النحاة الخليليين حيث كان بينهم فرق في النزعة العقلية ومناهج التحليل والاتجاه العلمي.

بَعْري منسوب إلى البعرة كلمة واحدة، وقد سماه ابن يعيش والرضي لفظة وهما كلمتان عندهما وقد أصابا في ذلك.» [1]

وهكذا تبرز أصالة اللسانيات الخليلية الحديثة من خلال أصالة الخطاب اللساني عند الأستاذ الحاج صالح الذي أسس أبحاثه اللسانية المختلفة على المفاهيم اللغوية العربية الأصيلة، وعمل بذلك على تأصيل المصطلح العربي التراثي بمقارنته من المفاهيم اللسانية الغربية واختيار نتائجه وتبيين نجاعته، وكذلك الوعي بالمصطلح الغربي الحديث والعمل على توطينه في اللسانيات العربية بما يتناسب مع السياقات المعرفية التي نشأ فيها من ذلك مثلا: المصطلح الأجنبي **bain linguiste** ، فقد ترجم بالحمّام اللغوي؛ وهي ترجمة لا تؤدي المعنى الذي ينبغي، وترجمه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بـ«**الانغماس اللغوي**»؛ لأن العرب القدامى كانوا يأخذون أبناهم إلى البوادي ليتشربوا اللغة العربية من أصحابها العرب الخلص في بيئتها الصافية ولينغمسوا في بحر أصواتها وهنا تكمن الأصالة.

وكذلك مصطلح **Situation**: ترجم في كثير من الكتابات اللسانية والنقدية بـ: وضعية وحالة وموقف وظرف وسياق... وأعاده هو إلى المفهوم العربي الأصيل الذي تدل عليه كلمة «مقام» في البلاغة العربية على وجه الخصوص.

وكذلك **مصطلح Code**: فقد ترجم إلى شفرة ونظام ورمز وترميز والتقنين والقانون والقيد والاتفاق ويأتي فيترجمه إلى «**وضع**» لأن اللغة العربية وضع واستعمال والأمثلة من هذا النوع كثيرة وتصلح بحثا مستقلا بنفسه.

كل هذا لأن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح قد تمثل التراث اللساني العربي واللسانيات الغربية، ولذلك فهو يعرف كيف يضع الأشياء في نصابها وكيف يفرق بين الأوضاع.

1- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –أثر اللسانيات... ص 27.

5 - 2 - 6 - مستويات التحليل:

على هذه المفاهيم الأصيلة أسست اللسانيات الخليلية الحديثة تحليلاتها للغة طبقا للمستويات أو المراتب الآتية:

المستوى 6	↑	الحديث أو الخطاب
المستوى 5	↑	أبنية الكلام أو البنى التركيبية
المستوى 4	↕	اللفظات جمع لفظة
المستوى 3	↑	الكلم أو الكلمات
المستوى 2	↑	الدوال
المستوى 1	↑	الحروف
المستوى 0	↑	الصفات المميزة

وانطلق العلماء العرب في تحليل اللغة من مستوى اللفظة **la lexie** وهو «المستوى الذي تتحدد فيه الوحدة اللفظية والوحدة الإعلامية أو الإفادية»،[1] ثم يبدأ المستوى 0 الذي يخص الصفات المميزة المتمثلة في **المخارج** من الحلق إلى الشفتين، والصفات مثل: الجهر والهمس والغنة وغيرها. ثم يتدرج إلى المستوى الأول كما تدل العلامة ↑ المتمثل في الحروف، فقد اقتصرت العربية على ثمانية وعشرين حرفا وستة أصوات حركات وحروف مد.

وتتركب الحروف في وحدات أخرى حسب مقاييس وقوانين مضبوطة لتكوّن **المستوى الثاني** المتمثل في «الدوال» أو العناصر الدالة وهي أربعة: **أولا المادة الأصلية** المكوّنة من حروف المعجم مثل: «ض.ر.ب»، ثانيا الوزن أو الصيغة المتمثلة في القوالب التي تفرغ فيها المواد الأصلية، ثالثا حروف المعاني وهي جملة الأدوات التي تدخل على الاسم والفعل فتعطيها معنى إضافيا غير المعنى الأصلي لهما، ويعرفها عبد الرحمن الحاج صالح بأنها: «كلمة محسوسة بنيت بناء لازما وظيفتها تخصيص دلالة الأسماء والأفعال

1- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحث مخطوط.

وقد يقوم بعضها مقام الأسماء والأفعال من حيث المعنى والإفادة، فتعد في أحد هذين القبيلين إلا أنها تبنى بناء لازما كالأدوات الأخرى وذلك مثل الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول.»[1]، و رابعا **العلامة العدمية** أو ترك العلامة كما سماه العرب القدامى ويتمثل في غياب اللفظ الدال فيما يحقق من الكلام وتتجلى عند مقابلة القطع اللغوية بعضها ببعض وذلك مثل: طويل للذكر وكتبت للمتكلم وطويلة ة للتأنيث وكتب Ø للغائب. [2]

وأما المستوى الثالث من التحليل فينبني على المستويين السابقين ويتمثل في في «الكلم» وتندرج فيه الأسماء والأفعال، وقد عرف سيبويه الوحدات في هذا المستوى بقوله «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.» [3]

إن الكلم نوعان: متمكن يتمثل في الأسماء والأفعال المتصرفة التي لا تحتاج إلى غيرها في الدلالة على معناها. **وغير متمكن** ويتمثل في حروف المعاني والأفعال الناقصة وغير المتصرفة والأسماء المبنية: فالكلم المتمكنة يبتدأ بها ويوقف عليها، لأنها تنفرد بنفسها في مدرج الكلام وتتركب من أصل وصيغة، وأما غير المتمكنة فتحتاج إلى غيرها من الكلم وينعدم فيها الأصل والصيغة. [4]

أما مستوى التحليل الخاص باللفظة فينتظم انتظاما معقدا، يقول عنه عبد الرحمن الحاج صالح: «إن الكلم.. لا تنتظم في الكلام على مثل الانتظام البسيط الذي يتصوره بعض اللسانيين الغربيين وأكثر النحاة المتأخرين، فإن الوحدات في هذا المستوى ليست هي الكلم مجردة من لوازمها بل هي وحدات يندمج فيها الاسم والفعل مع ما يقترن به لزوما من أدوات مخصصة به ثابتة وغير ثابتة على صورة دخول وخروج يسمى عند نحاتنا القدامى بالتعاقب، بل ومن وحدات مماثلة أي من جنسها ومستواها تخصصها على

1- د/ عبد الرحمن الحاج صالح –أثر اللسانيات... ص 34.

2- انظر –د/ خولة طالب الإبراهيمي –مبادئ في اللسانيات، ص 96.

3- الكتاب –الجزء الأول- ص 12.

4- انظر د/ عبد الرحمن الحاج صالح –أثر اللسانيات... ص 34 وما بعدها.

مثل ما تفعله الأدوات إذ تقوم مقامها وتؤدي ما تؤديه، وذلك مثل المضاف إليه والتركيب المسمى بالصلة والموصول والصفات وحتى الأبنية المسماة – من حيث الإفادة فقط- جملا».[1]

وعلى هذا الأساس فإن عبارات: الكتاب –كتاب التلميذ، بالكتاب، الكتاب المفيد الذي اشتراه التلميذ أمس- تعد بمنزلة الكلمة الواحدة وهي التي سماها الرضي الاستراباذي **لفظة لا كلمة**. ومن هنا اقترح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على علماء اللسان الغربيين أن تسمى Lexie لفقدان هذا المفهوم عندهم.[2] تكون اللفظة بهذا عبارة عن مجموعة من الكلمات «كالاسم الواحد أو بمنزلة الاسم الواحد» كما قال سيبويه.[3] ويتم التفريق بين هذه الوحدات وتحديدها بمقياسين هما:

1 - **مقياس الانفصال والابتداء:** أي أن تكون القطعة اللغوية قابلة للانفصال عن غيرها ويمكن الابتداء بها في المراتب الآتية:

- وحدات يبتدأ بها ولا يوقف عليها مثل: «إلى» في «إلى القسم».
- وحدات لا يبتدأ بها ويوقف عليها مثل: «تُ» في «كتبتُ».
- وحدات يبتدأ بها ويوقف عليها مثل: «رجل» جوابا على «من دخل؟».

2 - **قياس التمكن:** ويتمثل في قابلية القطعة اللغوية على تحمل الزيادات يمينا ويسارا على محور التعاقب، ويعد الاسم أكثر الكلمات تمكنا لأنه يقبل الزيادة بكثرة على اليمين وعلى اليسار. وهذا مثال اللفظة الاسمية مأخوذ من الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح:[4]

1- المرجع نفسه – ص 35.

2- المرجع نفسه – ص 35.

3- الكتاب، ج1، ص 433-421، و ج2 ، ص 276-274، قال سيبويه: «فأما النعت الذي جرى مع المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف، فصار النعت مجرورا مثل المجرور لأنه كالاسم الواحد... أما لا النافية للجنس واسمها فجعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد.»

4- انظر د/ خولة طالب الإبراهيمي –مبادئ في اللسانيات- ص 97 وما بعدها.

حد الاسم اللفظة الاسمية

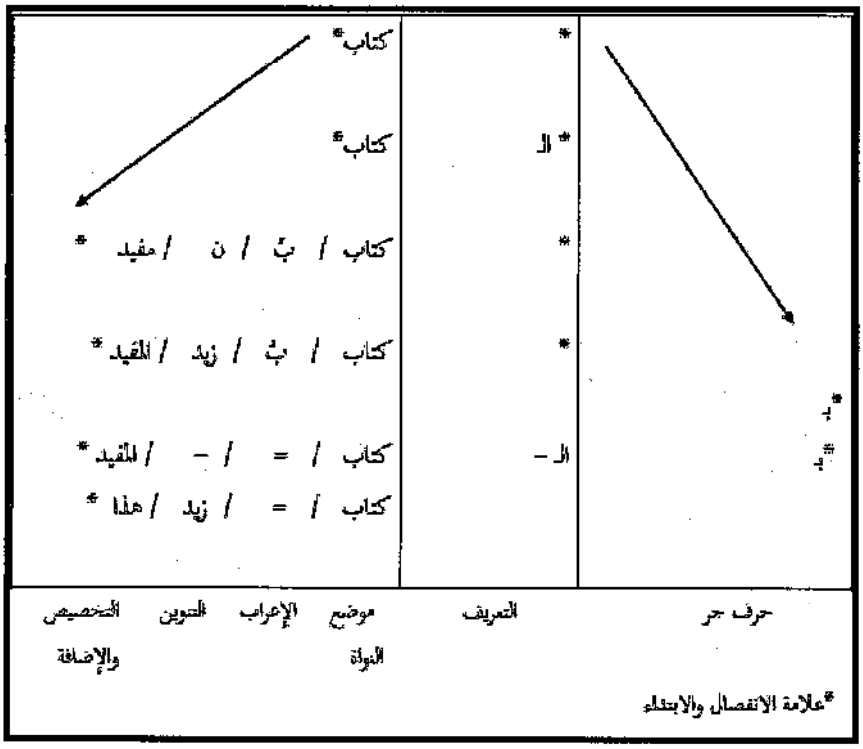

أما المستوى المتعلق بأبنية الكلام فيعني التراكيب والجمل وهو أعلى من اللفظة «ويبحث عن المثال المجرد الذي يبنى عليه أقل الكلام المركب وذلك بحمل كلام على آخر من جنسه»[1]. بمعنى أن الانطلاق في التحليل اللغوي يتم من أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما فوق اللفظة

لاكتشاف البناء أو الأصل «بل يتجاوز ذلك إلى مستوى أكثر تجريدا وهو مستوى **العامل** وهو العنصر اللغوي الذي يتحكم في التركيب فيعمل فيه الرفع والنصب، فهو الذي يحدد العلامات الإعرابية في التركيب.»[2]

1- - نشير إلى أن أبنية الكلام تختلف عن أبنية الكلم في كون أبنية الكلم تخص الأوزان والقوالب التي تفرغ فيها المفردات مثل: فَعَلَ بالنسبة لـ «كتب» بينما أبنية الكلام هي القوالب التي تفرغ فيها الكلمات لتكوّن وحدات التراكيب تسمى تراكيبا أوالجمل.

2- - انظر –خولة طالب الإبراهيمي –مبادئ اللسانيات...- ص 100.

قد أوجز الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أبنية الكلام في العربية بقوله: «إن أصغر ما يبنى عليه الكلام يتكون دائما من عامل ع ومعمول أول م1 ثم معمول ثان م2[1]. وهكذا يعد العامل أو العمل النحوي[2] الفكرة الجوهرية التي تأسست عليها نظرية النحاة العرب... فكل تغيير يحدث في المبنى والمعنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب، فلا تجد معمولا إلا وتصور له العلماء العرب الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يكوّن مع معموله زوجا مرتبا Couple ordonné.[3]

وقد أكد سيبويه في الكتاب أنه لا تكاد تخلو بنية لفظية من عنصرين اثنين هما العامل والمعمول الأول[4]. ولابد من الإشارة إلى أن **موضع العامل** هو موضع في داخل الحد أو المثال، ثم إن العامل أو المعمول الأول شيء ومحتواه شيء آخر... فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إن وأخواتها أو تركيب مثل: «حسبت» وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول أول ومعمول ثان مثل: «أعلمت عمرا»... وذلك كما يلي:[5]

1- د/ عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة – العدد1 سنة 2002، ص 26.

2- د/ عبد الرحمن الحاج صالح:
Linguistique générale et linguistique Arabe, tome 2, P199.

3- انظر –د/ خولة طالب الإبراهيمي –مبادئ في اللسانيات... ص 113.

4- انظر –د/ محمد صاري –تيسير النحو قديما وحديثا... ص 154.

5- انظر –المرجع نفسه- ص 155.

الأصل	Ø	زيد	منطلق	–	تكافؤ
	كان	زيد	منطلقا	أمس	
	إن	زيدا	منطلق	–	
	حسبت	زيدا	منطلقا		
	ضرب	زيد	عمرا		
	رأى	خالد	عبد الله	وهو راكب	
	ضرب	ت	عمرا	ظلما	
	ضرب		ته	أمس	
	1	2	3	4	

وأما المستوى الأخير من التحليل فيتعلق بالحديث أو الخطاب وهو أعلى ما يمكن أن يصل إليه التحليل، فقد كان للخليل وسيبويه والعلماء العرب الذين جاءوا من بعدهما نظرية لغوية متميزة فرّقوا فيها بين النظرة إلى الكلام باعتباره خطابا والنظرة إليه باعتباره بنية ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية التمييز الصارم في تحليلهم للغة بين جانبها الوظيفي وهو الإعلام والمخاطبة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين متكلم ومخاطب وبين جانبها اللفظي الصوري؛ أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بغض النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية.[1]

وقد استغلق هذا على الدارسين المعاصرين فأدى إلى كثير من الخلط وعدم التمييز في التحليل بين المستويين، من ذلك أن كثيرا يعد كتاب سيبويه كتابا في النحو والتصريف والإعراب فقط، وهو في الحقيقة كتاب يتعلق

1- علم المصطلح –الكتاب الطبي الجامعي... ص 47.

بعلوم العربية ويدرس اللغة من حيث كونها بنية لفظية صورية ومن حيث كونها حدثا إعلاميا هدفه الإفادة، أي إفادة المخاطب خبرا.

5 - 3 - على مستوى البناء اللغوي:

تتميز لغة الخطاب عند عبد الرحمن الحاج صالح بالدقة والإيجاز، فهي لغة علمية صافية خاصة باللسانيات لا تنزاح عنها إلى غيرها إلا بما يقتضي المقام، تتعامل مع المفاهيم والمصطلحات وتتميز بحضور لغة التراث ممثلة في شخصيات العلماء العرب الأجلاء أمثال:

يونس بن حبيب وأبي الأسود وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والجاحظ والمبرد والفارابي وابن جني والرماني والسيرافي وابن الحاجب والرضي الاستراباذي وعبد القاهر الجرجاني وابن خلدون وغيرهم من العلماء الأجلاء، وممثلة في عناوين كتبهم ونصوصهم المختلفة واستعمالاتهم اللغوية المتميزة ومصطلحاتهم الدقيقة ومفاهيمهم الأصيلة.

كما تحضر عنده لغة اللسانيين الغربيين بالدرجة نفسها أحيانا لكن بما يحقق التفاعل بين التراث اللغوي العربي وبين الحداثة في خطاب مترابط منسجم له هويته اللغوية والعلمية. وهو في ذلك يتجاوز مرحلة الترجمة اللسانية إلى مرحلة التفكير العربي اللساني في المبادئ والأفكار والمفاهيم والمصطلحات ومنه النفاذ إلى مرحلة الإجراء التطبيقي بمراعاة العلاقة الوثيقة بين اللسانيات والعلوم الأساسية مثل: الرياضيات والفيزياء وعلوم الحاسوب والعلوم البيولوجية والإلكترونيك. فاللغة لها علاقة بكل هذه العلوم وإتقان اللغة هو إتقان لها ومنها اللسانيات؛ أي إتقان اللغة هو إتقان اللسانيات أيضا.

إن القارئ الحصيف لكتابات عبد الرحمن الحاج صالح يلاحظ الدقة في استعماله للمصطلح؛ لأنه يبحث في أصوله المعرفية وينظر إليه في سياقه النصي الذي ورد فيه «فتوجد بين المصطلح والنص روابط متنوعة وقوية، فالمصطلح يعار للنص وينقل إلى داخله، كما أنه يحدد داخل سياقاته،

وبالمقابل فإن المصطلح يستعمل إطار النص وسيلة للتعبير عن دلالته وفضاء لممارسة الوصف وفق قواعد تركيبية وصرفية.»[1]

ولذلك يظل عبد الرحمن الحاج صالح يبحث عن مفهوم المصطلح في محيطه النصي ومحيطه الاجتماعي الذي نشأ فيه أولا ثم كيف حصل فيه التطور.

إن أهم ما ينبغي أن يتوخاه الباحث النزيه، كما قال الأستاذ الحاج صالح في فهم مقاصد النحاة الأولين هو أن ينتهج المنهج العلمي الصحيح. بأن يقوم بالمسح الشامل للنص وأنه مثلا لا يفسر كتاب سيبويه من بين الكتب إلا كتاب سيبويه وهذا يتطلب طريقة خاصة في استخراج معاني النص وفهم مقاصدها الحقيقية؛ فالنص إذا كان طويلا بحيث يسمح بتكرر الأقوال فيه بشكل مختلف فإنه يمكن أن تحمل هذه الأقوال بعضها على بعض بشرط أن تكون القرائن المقالية والقرائن الحالية واحدة، ويتم الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في إطار التقابل الدلالي.[2]

من ذلك مثلا تحديده لمصطلح الفصاحة، فقد بدأ بالتساؤل عن الغرض من الفصاحة عند سيبويه ومن عاصره إلى عصر الجاحظ. فبدأ باستقراء الكتاب استقراء كاملا متتبعا اللفظ في جميع سياقاته كما ورد بمختلف المشتقات، وبعد ذلك اتضح أن -فصحاء العرب- عند سيبويه هم «الموثوق بعربيتهم» و «الذين ترضى عربيتهم» فالفصاحة ههنا هي الفصاحة اللغوية؛ أي صفة الإنسان الذي لم تتغير لغته ويجوز الاستشهاد بكلامه.

ثم إذا طبقنا ذلك على كتاب البيان والتبيين للجاحظ عثرنا على المصطلحات الآتية: «جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب...» ويستدل بما أقامه الجاحظ بين هذه الألفاظ أن الفصاحة تقابلها اللكنة والإغلاق واللحن، ثم عرفنا بما قاله بعد ذلك

1 -انظر، د/ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات... الجزء 1، ص 18.

2- انظر، المرجع نفسه، ص18 وما بعدها.

أنها تفقد بطول من مخالطة السامع للعجم وسماعه للفاسد من الكلام. فالعربي الفصيح الذي اصطلح عليه اللغويون آنذاك هو: الشخص الذي لم يتعلم لغته من معلم بل نشأ عليها ولم يتأثر بلغة أخرى وينصح على ذلك أن يستشهد بكلامه.[1] إن الشرط هنا في الفصاحة هو المنشأ اللغوي لا الجانب العرقي كما يعتقد الكثير.

وبهذا يتضح أن تحليل النص لا يبنى على البحث عن معاني الكلمات في المعجم بل على البحث عن مقاصد أصحابها بالضبط بالرجوع إلى أقوالهم.

بهذه الطريقة توصل الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى معرفة مقاصد النحاة العرب القدامى وفهمها وفهم كل ما يتعلق بالنظرية اللغوية العربية.

إن البعد النصي يوضح بجلاء أشكال العلاقات الدلالية والمنطقية بين المفاهيم من ناحية، وبين السياقات المختلفة للمصطلح الواحد من ناحية ثانية. كما يوضح أيضا أنماط العلاقات التركيبية التي تختص بها اللغة العلمية[2].

ويمكن أن نقدم المثال الآتي:

عنون الدكتور إبراهيم مذكور عنوان أحد أبحاثه بـ: منطق أرسطو والنحو العربي.

وعنون الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عنوان أحد أبحاثه بـ: النحو العربي ومنطق أرسطو.

وما يلاحظ في العنوانين هو أن ترتيب الكلمات فيهما ليس ترتيبا اعتباطيا، وإنما يبين المنطلق الفكري عند كل منهما؛ فإذا كان الدكتور مذكور ينطلق من قناعة فكرية وهي أن منطق أرسطو قد أثّر في النحو العربي ولذلك وضع «منطق أرسطو» في بداية عنوانه ثم عطف عليه النحو العربي؛ فإن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح قد انطلق من قناعة فكرية مخالفة وهي أن النحو

1- انظر ، علم المصطلح... ص47

78- 2انظر، المرجع نفسه... ص 113.

العربي تميز بالأصالة ولم يتأثر بمنطق أرسطو ولذلك وضع عنوانه: النحو العربي ومنطق أرسطو. سقت هذا المثال لأبين أن المصطلح بناء على هذا المنظور ليس مجرد علامة لسانية، بل إنه بالإضافة إلى ذلك وعاء للمعرفة، فداخل أنساقه أو نظمه يتم تصنيف مقولات الفكر المختلفة، وتبويب المعرفة وانتظامها في مجالات وحقول خاصة بها تبعا لسياقاتها المرجعية، ويصير الرصيد المصطلحي عبارة عن بنية كبرى تجزئ الواقع إلى مفاهيم هي مجمل المفاهيم التي تلخصها الأسماء الاصطلاحية وتمكن صاحبها من رؤية العالم.

خاتمة:

يتبين لنا من خلال هذا الموضوع أهمية علم المصطلح في بناء المعرفة بصفة عامة وفي بناء خطاباتها المختلفة المعرّفة بها ومنها الخطاب اللساني العربي الحديث، وذلك على مستويات متعددة هي: المستوى المعرفي والمستوى المنهجي والمستوى اللغوي فكل مستوى من هذه المستويات له بناؤه الخاص والذي يتفاعل مع بقية الأبنية الأخرى بما يخدم البناء العام للخطاب اللساني العربي الحديث. وقد اتخذنا من المنجز اللساني للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عينة تمثيلية؛ لأن الموضوع يمثل في الحقيقة مشروع بحث ضخم، فقدمنا فيه قراءة على مستوى البناء المعرفي والبناء المنهجي والبناء اللغوي وكيف وعى المصطلح في لغته العربية ولغات غيره ومدى تأثير ذلك في خطابه على مستوى سعة المعرفة ودقة المنهج وضبط اللغة وتقديم البرهان والدليل.

إن علم المصطلح له علاقة وطيدة ببناء المعرفة وبتداولها بدءا من مرحلتها الجنينية الأولى وهي تصورات ترتسم أخيلتها في الأذهان إلى أن تتشكل في مفاهيم محددة تضبطها مصطلحات محددة دالة عليها تضمن حياتها ووجودها.

جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات

د. حميدي بن يوسف
جامعة المدية/ الجزائر

1. مقدّمة:

تركّزت بحوث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، رحمة الله عليه، أكثر في المجال اللساني، لا سيما من خلال النظرية اللسانية التي أسسها والموسومة بالنظرية الخليلية الحديثة، ولكنّ نشاطه لم يبق منحصرا فيما هو لساني، بل امتد إلى مجالات بحثية متاخمة للسانيات ومتقاطعة معها، فكتب في مختلف مستويات الدراسة اللسانية من أصوات وتراكيب ودلالة وتخاطب، كما انفتح على بعض المجالات البينية التي تتقاطع فيها اللسانيات مع غيرها من المجالات، مثل اللسانيات الحاسوبية، أو اللسانيات العيادية، أو اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات، كما أثبت حضوره البحثي في مجالي المعجمية والمصطلحية، وغير ذلك.

وقد يبرّر هذا التوسّع والانفتاح بالرجوع إلى طبيعة الظاهرة اللغوية التي تعدّ كلّا متنوّعا يتميّز بالتوسّع والتعقيد، ومن ثمّ فهي تمثّل نموذجا للدراسات البينية بامتياز، حيث يتضافر علمان أو أكثر في دراستها ومحاولةِ علاج مشكلاتها. ولقد وعى الحاج صالح هذه الأمر بشكل عميق، فقد نادى بفكرة تعدّد التخصصات في مقاربة الظاهرة اللغوية. ولقد مكّنه اطلاعه الواسع من تناول كثير من القضايا المنضوية تحت مجالات فرعية ليست من صلب اللسانيات، محاولا ترك بصمته العلمية والنقدية، وتقديم رؤى متميّزة وحصيفة.

ومن ضمن المجالات البحثية التي أولاها الباحث اهتماما بارزا مجالُ المصطلحات، فلقد خصّص عددا معتبرا من أبحاثه ومقالاته للإجابة عن كثير من القضايا المصطلحية، وبخاصّة تلك التي تتصل باللغة العربية. ولم يقف الباحث عند حدود التنظير الواعي، بل حاول تجسيد هذه الآراء والأفكار في تأسيس منظومة مصطلحية تميّزبها. وبالتمعّن في ما كتبه الحاج صالح في مجال البحث المصطلحي يمكن تلمّس خيوط منهج خاص به في هذا المجال. وعليه، سنركّز في هذه الورقة على تقديم أهم الآراء الحصيفة التي تميّز بها الحاج صالح، وبخاّصة فيما يتعلّق بضوابط وضع المصطلحات وترجمتها. وبقدر ما نهدف من وراء هذا البحث إلى التّعريف بمجهودات هذا الرجل في مجال المصطلحية، فإنّنا نسعى إلى أن تكون أفكاره في مجال الدراسة المُصطلحية بمثابة نقطة انطلاق تُعتمد من قِبل الباحثين والمترجمين على وجه الخصوص في صياغة مصطلحاتهم صياغة تراعي جانبي الوضع والاستعمال معا.

2. العلماء وأهل الاختصاص هم الذين يضعون المصطلحات:

يحدّد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، بصراحة، مَن لهم الأحقية في وضع المصطلحات، حيث يقول: «من الواضح أنّ هذا الميدان يهمّ العلماء وأهل الاختصاص وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى في وضع المصطلحات واستعمالها كما أنّه يهم الحكومات لأنّ المصطلحات جزء من اللغة واللغة هي أهم مكوّن للهوية هوية الأمم والشعوب»[1]. وعلى اعتبار أنّ المصطلح هووحدة لغوية تعبّر عن مفهوم معيّن في مجال علمي أو تقني، فإنّه يتأسس في جوهره على المفهوم، الذي يُعدّ بدوره روح المصطلح، والنقطة التي يُنطلق منها في وضع المصطلحات، في حين تُعتبر التسمية تابعة للمفهوم. وما دام الأمر كذلك،

- 1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008، ص. 10.

فإنّ وضع المُصطلح سواء كان بالابتكار أو بالنقل (الترجمة) ينبغي أن يُسند إلى العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلح، إذ من الضروري أن يكون هؤلاء على معرفة عميقة بمفهومه الدقيق، ومن ثمّ فإنّ اختيارهم للتسمية تظلّ مبرّرة استنادا إلى بنية المفهوم في المقام الأوّل. وهنا لا نرى مانعا من استعانة هؤلاء العلماء وأهل الاختصاص بلسانيين يقدّمون لهم الإمكانات البنوية التي تتوفّر عليها اللغة، والتي تسمح باختيار التسمية الملائمة من بين الخيارات التي تتيحها اللغة، والاستعانة كذلك بمتخصصين في مجال علم المصطلح يزوّدونهم بمعطيات تتعلّق بشروط وضع المصطلح وصفات المصطلح المقبول من ناحية الوضع على الأقل.

أمّا إذا أسند أمر الوضع والترجمة إلى غير المتخصصين في المجال، فإنّ عدم الإحاطة بالمفهوم قد ينتج تسميات بعيدة أو غير دقيقة على الأقل، فواضع المصطلح حتى وإن اقترح تسمية مقبولة، فإنّ هذا لا يعني أنّه حقق المطلوب، فالتسمية يجب ألاّ تعبّر عن مفهوم مستقل أو منعزل، بل مرتبط بمفاهيم أخرى بعلاقات مفهومية وثيقة. وعليه فإنّ المصطلح الموضوع لا ينبغي أن يُنظر إليه في علاقة تكافؤ أحادي مع المفهوم، وإنّما ينبغي أن يُراعى في ذلك أيضا شبكة العلاقات المفهومية التي يعقدها المفهوم مع غيره من المفاهيم ضمن المجال العلمي الواحد. ولكنّ تَمثُّل هذه العلاقات يظلّ أمرا غير متاح بالنسبة لغير المتخصص، فإنّه إنْ حالفه الحظّ مرّة في وضع مصطلح مناسب، أو ترجمة مفهوم بتسمية مناسبة، فإنّ الحظّ لن يحالفه في مرّات كثيرة.

ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّه يتعيّن على مؤلفي أو مترجمي المعاجم المتخصصة في مجال علمي أو تقني ما أن يكونوا من أهل الاختصاص؛ فالمعجم المتخصص يضمّ مصطلحات تجسّد نظاما مفهوميا متعالقا لا يتاح كشفه إلّا لمن خَبر بعمق الصلات المفهومية التحتية لهذا المجال.

وقد يقول قائل فما دور المجامع والهيئات العلمية في البحث المصطلحي؟ يُجيبنا الأستاذ الحاج صالح بصراحة قائلا: «كما يجب أن يُشارك جميع العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلحات كل في ميدانه وأن تكون المؤسسات العلمية التي تنسق أعمالهم ويكون الباحث الاصطلاحي حينئذ زيادة على كونه من الواضعين هو المنسق والمقوّم والمرتّب وأخيرا المستفتي ومن يقوم بذلك أحسن من المجمع اللغوي في كل بلد أو ما يقوم مقام المجمع اللغوي»[1].

ويستفاد من هذا التصريح، أنّ المجامع اللغوية تقوم بدور تنسيقي، فبالنّظر إلى أنّ وضع المصطلح يتأسس كما سبق الذكر على المفهوم، فإنّه من غير المفيد أن يُسند أمر الوضع إلى متخصص في اللغة ليس له دراية عميقة بالمفهوم. وبناء على هذا الاعتبار، فإنّ هذه الهيئات يُفترض أن تضمّ باحثين متخصصين في مجالات مختلفة يعملون على توضيح المفاهيم العلمية واقتراح التسميات العربية المناسبة، ويكون ذلك باستشارة لغويين ومتخصصين في علم المصطلح بصيرين بضوابط وضع المصطلح، ويمتلكون خبرة ورؤية تستشرف ما يؤول إليه المصطلح بعد أن يلج إلى ساحة التداول والاستعمال.

3. صياغة المصطلحات في المقام الأول مما هو مستعمل من اللغة:

قد يهرع كثير من الباحثين، وبخاصّة المترجمين، أثناء تلقيهم لمفهوم علمي جديد إلى محاولة استحداث لفظ عربي جديد بطرق التوليد المعروفة، اعتقادا منهم أن المدوّنة النصية العربية القديمة أو الحديثة خلو من المكافئات المصطلحية لهذا المفهوم. وخلافا لذلك، يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بـ «ضرورة الاعتماد على مدوّنة من النصوص العلمية وغيرها

-1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008، ص. 24 - 25.

كبيرة يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم والحديث للغة العربية في كلّ ميدان علمي وتكون هي المصدر الأساسي للبحث الاصطلاحي واللغوي عامّة ومرجعا موضوعيا»[1]. ولقد برّر الحاج صالح موقفه هذا بقوله:«فقد بينّا أنّ الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي هو ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنّه ليس من المعقول أبدا أن يُشتَغل باللغة وبالمصطلحات خاصّة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة.»[2]. ويستفاد من هذا القول أنّ الاعتماد فقط على الوضع دون الرجوع إلى ما هو مستعمل من اللغة، قد يؤدّي إلى استحداث تسميات تعبّر عن نفس المفهوم الموجود سلفا في الاستعمال، فهذا من جهة يؤدّي إلى تنامٍ غير مفيد للمترادفات المعبّرة عن مفهوم واحد، كما يشرخ من جهة أخرى التواصل المفهومي الذي يُساهم في تحقيقه ثباتُ المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد. وهو ما يؤدّي إلى بلبلة وفوضى اصطلاحية تؤثّر سلبا على تمثّل المفاهيم واستيعابها من قِبل المتلقين.

إنّ الرجوع إلى ما هو مستعمل، واستقرائه يسمح للواضع في حالة وجود مكافئ مفهومي مستعمل سلفا بترسيخ الاستعمال السابق، كما يجنّبه خطر المجازفة في استحداث تسمية جديدة قد لا تتلاءم مع المنظومة المصطلحية السائدة، وقد لا تجد قبولا لدى المستعملين، وهذا خلافا لتوظيف ما هو مستعمل، فاستعماله السابق دليل على أنّه اكتسب قبوله (استحسانا) ومشروعية لدى المستخدمين في الاستعمال العام على الأقل، وفضلا عن ذلك، فإنّ هذا يُعتبر مظهرا اقتصاديا.

ويظهر هذا الموقف كذلك عند روبير ديبيك **Robert Dubuc**، وهو أحد الباحثين المعاصرين المختصين في المُصطلحية، حيث يرى أنّ «المصطلحي ليس صانعا للكلمات في المقام الأوّل. فوظيفته تتحدّد في العثور على الكلمات الموجودة أكثر من إبداعها في كل حين. فإبداع المستحدثات لا تُبرَّر

1- المرجع السابق، ص. 13.

2- نفسه، ص. 17.

إلا إذا أثبتت عدم كفاية التسميات المبحوث عنها في اللغة المرجعية»[1]. إذن، فالاستحداث، بحسب هذا الباحث هو آخر ما يلجأ إليه في هذا المجال. وإذا كان هذا حال وضع المُصطلحات، فإنّ ترجمتها يمكن أن ينطبق عليها نفس الحكم؛ فالترجمة في مجال المصطلحات تعنى أيضا بانتقاء تسميات في اللغة الهدف مكافئةٍ من ناحية المفهوم للمصطلحات في اللغة الأصل.

وضمن هذا السياق، ينبّه الأستاذ الحاج صالح على ضرورة توسيع دائرة المسح لِما هو مستعمل، حيث نادى بـ«ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي والاهتمام بما قد وُضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى أو بلد آخر».[2] حيث إنّه، ومن منطلق واقع البحث المصطلحي العربي، فقد ينزع بعض الباحثين إلى استحداث تسميات جديدة دون الالتفات إلى ما هو مستعمل في بلاد أخرى غير بلده، فقد يكون ما قد وضع في البلاد الأخرى أفضل من الناحية المفهومية والصيغية من المصطلح الذي وضعه. ولعل الأمر يسهل الآن مع التطوّر التقني الحالي الذي يوفّر مادّة مصطلحية ثرية مستعملة وفي شتى المجالات في شبكة الإنترنيت.

ولكن هذا الإيمان العميق للأستاذ بضرورة الانطلاق من الاستعمال لا يعني أنّ ما هو مستعمل يغطي كل المفاهيم، «فإنّ في هذا الاستعمال الشيء الكثير من الاختلاف (كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد)، والكثير من العامي والدخيل وأخطر من هذا هو وجود فراغات مهولة، فهناك مفاهيم علمية كثيرة جدّا لا مقابل لها في اللغة.» [3]، وهنا تبدو الحاجة ملحّة للجوء إلى الاستحداث، سواء كان ذلك بتحميل بعض الدوال الموجودة سلفا مفاهيمَ جديدة بالتوسّع أوبالمجازوغيرذلك، أوابتكارمصطلح جديد تسمية ومفهوما.

1- Robert DUBUC, Manuel Pratique de Terminologie, Conseil international de la langue française, Paris, p.16.

2- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 12.

3 الحاج صالح عبد الرحمن، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع01، ماي، 2005، ص. 18.

بقي أن نشير إلى أنّ الحاج صالح يلح على«ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي العربي ومحاولة مسحه مسحا كاملا».[1] وتعكس هذه العبارة البعد التأصيلي في وضع المصطلحات بالنسبة إلى الحاج صالح، فالرجوع إلى التراث العلمي مفيد، ذلك أنّ كثيرا من المفاهيم التي يتهيأ لنا أنّها مستحدثة قد أبدعت مكافئاتها من قِبل العلماء العرب القدامى. ويزداد الأمر إلحاحا في انتهاج هذا السبيل، لما نعلم أنّ التراث يشتمل على مادة معرفية متنوعة موزّعة عبر مجالات علمية مختلفة، وممتدّة في الزمان بحيث تشكّل منظومات مفهومية متراكمة، هذا فضلا عن توفر مادة إفرادية غزيرة في مجال اللغة العامة تعكس تراكما معجميا يربو عن خمسة عشر قرنا من الزمان. غير أنّ استغلال التراث ينبغي أنْ يُحترز فيه من الانزلاقات المفهومية التي تحدث جراء إحداث إسقاط غير مدروس للمفاهيم الحديثة على الموروث العلمي العربي.

4.استثمار دلالة الأوزان الصرفية وتحقيق الاطّراد المصطلحي:

يؤكّد الحاج صالح على أهمّية المفهوم في الصياغة المصطلحية، ولكن بالرّغم من ذلك، فإنّه ينبّه أيضا على أهمية بنية التسمية والأوزان التي تُصب فيها، وبخاصّة تلك التي تحيل إلى معان متعارف عليها، فـ «هذه البنى أو الأوزان قد أحصاها علماؤنا القدامى إلاّ أنّهم لم يحصوا كل المدلولات التي تدلّ عليها. وقد نبّه على ذلك بعض العلماء في زماننا كما نبّهوا على أنّ الكثير من المعاني العلمية تدل عليها الكثير من الأوزان. **وقد تُغطّي إلى حدّ بعيد المعاني المتواضع عليها في السوابق واللواحق** اليونانية واللاتينية التي يلجأ إليها العلماء في البلدان الغربية في زماننا لتوليد المصطلحات العلمية ..»[2]. والحقيقة أنّ الناظر إلى صياغة المصطلحات في الفرنسية أو الإنكليزية يتبيّن بوضوح استغلال السوابق واللواحق في استحداث مصطلحات جديدة

1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 12.

-2 المرجع السبق، ص. 27.

في هاتين اللغتين، وهذا ناجم عن الطبيعة الصرفية لمثل هذه اللغات التي تنحو نحو الإلصاقية، بحيث يكتفي واضع المصطلح بإضافة سابقة أو لاحقة إلى الجذع لإنشاء مصطلح جديد يكتسب مفهومه من دلالة الجذع ودلالة الزوائد معا.

أمّا في العربية، التي تتميّز بالخصوبة الاشتقاقية، فيقترح الحاج صالح استثمار الميزان الصرفي باعتباره بديلا لهذه الزوائد في اللغات الأوروبية، وعليه فإنّه يتعيّن على مترجمي المصطلحات العلمية إلى العربية أن لا يهرعوا إلى محاولة مقابلة السابقة أو اللاحقة الأجنبية بسابقة أو لاحقة عربية وإنّما عليهم قبل ذلك أن يبحثوا عن الصيغ التي تغطّي دلالات هذه الزوائد أو جانب كبير منها على الأقل.

ويضرب الحاج صالح أمثلة على ذلك، حيث يقول: «ومن المعاني التي تدلّ عليها الأوزان نذكر معنى الآلة أو الأداة عامّة وكل ما يصلح لشيء وهو **فِعال** مثل حِذاء ولِباس وإطار وغير ذلك و**مُفاعلة** الدال على التفاعل فقط بل أيضا على «العمل عن بُعد» مثل مُباصرة وفُعالى التي تدلّ غالبا على التتابع مثل فُرادى وسُلامى ومثل فَعال الذي يدلّ على العمل الذاتي مثل سَحاب: ينسحب بنفسه وغير ذلك»[1].

ولقد حاول الحاج صالح استثمار هذه الفكرة في ميدان التطبيق، فأطلق، مثلا، مُصطلح «اللسانيات» للتعبير عن مفهوم العلم الذي يدرس اللسان، مستغلّا بذلك دلالة الصيغة، حيث يقول بهذا الخصوص: «والذي جرى عليه الناس، منذ زمان، غير هذا. فقد يلجأ الباحثون العرب منذ القديم في الفلسفة والعلوم إلى استعمال زيادة ياء النسبة مع صيغة الجمع بالألف والتاء للدلالة على الصناعات والعلوم ومن أقدم هذه الألفاظ هي لفظة الرياضيات والطبيعيات أو على إضافة كلمة «علم» إلى ميدان علمي «علم

1- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28.

الفلك» و «علم الحساب» و «علم المثلثات» وغيرها. وعلى هذا استعملت كثير من الأوساط العلمية الآن هذه المصطلحات[1].

ولعلّ المميّز في هذا الصنيع هو أنّ الحاج صالح، لم يبتكر مصطلحا جديدا من حيث الصيغة والمفهوم، وإنّما استنبطه من خلال القياس على عدد من النظائر في مستوى البنية، مثل: الرياضيات والطبيعيات. وتظهر فائدة هذا الإجراء في تحقيق الانتظام المصطلحي على مستوى البنى والصيغ، وهذا مبدأ هام من مبادئ العمل المُصطلحي؛ لأنّه يسمح للقارئ بالاهتداء إلى جانب من مفهوم المصطلح اتّكاءً على بنيته، ويساهم في ترسيخ هذا النموذج البنوي، ويفتح المجال للباحثين من أجل تفعيل هذا المثال عند ظهور مفاهيم جديدة تدلّ على العلوم أو العلوم الفرعية.

ويستند الحاج صالح إلى أقوال العلماء العرب القدامى، فتراه يُجيز صيغة لغوية عربية أو يرفضها اعتمادا على ما أقرّه أولئك، وكثيرا ما كان يستشهد على الجواز أو الرفض بمقتطفات من أقوالهم، فتراه يقول مثلا: «وأمّا الأخطاء التي شاعت في زماننا ولا سيما في السنوات الأخيرة فإنّنا سنتطرّق أوّلا، كما قلنا، إلى ما ذاع وانتشر من النسبة إلى صيغة جمع المؤنّث السالم، مثل: مؤسساتي وآلاتي ومجتمعاتي وغير ذلك. فهذا صار اليوم قياسا يُقاس عليه ! وإن لم يرد شيء من ذلك أبدا في كلام العرب حتى في حالة الشذوذ عن الاستعمال ولا أجازه بالتالي أحد من النحاة. فللعربية ككل لغة أصول وسماع ولا تنتمي هذه النسبة لا إلى حدّ من حدودها ولا إلى سماع معروف. وهذا خطير جدا. وقد كثرت إلى حدّ أن صارت قابلة للتصرّف في مستوى التراكيب فقالوا «مؤسساتيا» بل القياس عليها. فيصير بذلك جوهر العربية المستعملة أعجميا، كما سبق أن قلنا، لا في الأسلوب بل في صميم البنية اللغوية.»[2].

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 17.

2- المرجع السابق، ص. 15.

فيستدل في مسألة النسبة مثلا بقول الاستراباذي، حيث يقول: «أمّا أقوال النحاة في النسبة فمعروف فقد قال الاستراباذي في شرحه للشافية عن النسبة إلى الجمع: «وإنّما يُردّ إلى الواحد ... ليُعلم أنّ لفظ الجمع ليس علما لشيء إذ لفظ الجمع المسمّى به يُنسب إليه نحو مدائني وكلابي ... وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أنّ جمع المؤنّث بالألف والتاء يُحذف منه الألف والتاء. تقول في رجل اسمه ضرَبات ضرَبي بفتح العين لأنّك لم تردّه إلى واحده بل حذفتَ منه الألف والتاء فقط».[1] وبناء على هذا الاعتبار، فإنّ النسبة إلى «اللسانيات» لا ينبغي أن تكون: لسانياتي، كما نعثر عليه في بعض الكتابات العربية المعاصرة، وإنّما «لساني». وبالرغم من أنّ لفظة «لساني» المنسوبة إلى اللسانيات قد تلتبس مع لفظة «لساني» المشتقة من خلال النسبة إلى لسان، فإنّ مهمّة التمييز بين مفهومي «لساني» المنسوب إلى اللسان، و«لساني» المنسوب إلى «اللسانيات» (العلم) تترك حينئذ للسياق.

وتدعيما لهذا الرأي، فإنّنا نجد حالات مشابهة في اللغة الفرنسية، فمُصطلح **linguistique** الدال بدوره على علم اللسانيات، يعبّر في الآن نفسه على الصفة المنسوبة، فنقول: **la linguistique**، كما نقول:

.une théorie linguistique

يتوفر مُصطلح «لسانيات»، باعتباره مكافئا عربيا لـ **linguistique** الفرنسي و**Linguistics** الإنكليزي، على خصائص بنوية ودلالية تجعله في مقدمّة المصطلحات العربية المعبّرة عن المفهوم الأجنبي، بحيث إنّه يحقّق الاطراد المصطلحي مع كثير من المصطلحات الدالة على العلم، ويتوفرّ على خصوبة اشتقاقية، كما أنّه اكتسب حظّا كبيرا من الشيوع والقبول لدى المتخصصين، ولكن مع ذلك، فإنّ هذا المصطلح يصعب جمعه مع

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 15 - 16.

الاحتفاظ بالصيغة ذاتها، ففي ترجمة مثلا عنوان كتاب **Catherine Fuchs** و**Pierre Le Goffic** الموسوم بـ **Les Linguistiques Contemporaines**[1] **(Repères théoriques)** يضطرّ المترجم إلى اعتماد الصيغة المركّبة: علوم اللسان المعاصرة، وهذا بخلاف المصطلح الفرنسي الذي يكتفى فيه بإضافة s الدالة على الجمع.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ اللاحقة -ique في مُصطلح مثل **linguistique** و**mathématique** تؤدي دلالة العلم والنسبة في آن، وهذا ما لا تؤدّيه الألف والتاء في لسانيات، حيث لا تدل على النسبة، مما يجعل مُصطلح: االلسانية»، في هذا المقام، أقرب إلى المطابقة البنوية لمُصطلح Linguis-tique. ولكن مع ذلك، فمصطلح اللسانيات يحقق درجة كبيرة من النّظامية اللغوية. وفوق ذلك كلّه فقد زكّاه الاستعمال، بحيث إنّ أغلب الباحثين في معظم الدول العربية يستعملون هذا المصطلح دون غيره من البدائل الأخرى.

وفي المقابل، فإنّ الحاج صالح يستند إلى مبدإ دلالية الميزان الصرفي في إنكار بعض الاستعمالات التي تَولّد عنها عددٌ غير يسير من المصطلحات، حيث يقول: «أمّا معلوماتيّة ففيه أيضا نسبة إلى الجمع ببقاء الألف والتاء إلاّ أنّه يمتاز عن نظائره بزيادة تاء التأنيث على الياء المشدَّدة للدلالة على معنى العلم وهو ترجمة لكلمة: **Informatics** فأمّا ما شاع من أسماء العلوم منذ عهد قريب جدّا مما زيد فيه هذه اللاحقة فقد سبق أن ذكرنا من ذلك كلمة: معجمية وهي ترجمة لكلمة **lexicography** وليست في الواقع مجرّد نقل للمعنى بل هو أيضا نقل للفظ الأجنبي. فإنّ هذا اللفظ الذي يدل على العلم (باللاحقة .y أو .ics) جاء بصيغة المفرد فلم يرتح المعرّب أن يأتي مقابله بصيغة الجمع في العربية فقالوا: مُعجمية بالإفراد كما قالوا أسلوبية (**Sty-listics**) فحذا حذوهم من قال معلوماتية وهو خطأ.»[2] ويُضيف قائلا: «أما

1- Catherine Fuchs, Pierre Le Goffic, Les linguistiques contemporaines (Repères théoriques), Hachette Livres, Paris.

2- الحاج صالح عبد الرحمن. الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة. مجلّة المجمع

ما جاء من ذلك في العربية (+ يّة) فهو إمّا «مصدر صناعي» (تسمية للنحاة المتأخرين) مثل القابلية والمسؤولية والحرية والفعّالية وغير ذلك. وكل واحد منها اسم للصفة فالحرية اسم لصفة الحر وهكذا. وإمّا أن يكون فيه معنى المذهب أو أصحاب مذهب أو فرقة من الفرق كالحنفية والجاحظية وغيرهما. ولم تأت، في علمنا، هذه اللاحقة للدلالة على العلم والصناعة»[1].

وبالنّظر إلى واقع الاستعمال المعاصر يتبيّن أنّ هناك كثيرا من المُصطلحات الدالة على العلم في العربية قد نُسجت على صيغة المصدر الصناعي (زيادة يّة)، مثل: المعجمية، والأسلوبية، والسيميائية، والتداولية (التخاطبية) ولقيت قَبولا واضحا في الاستعمال، مما يؤكّد أن الاستعمال أيضا يفرض نفسه في إعطاء دلالة جديدة للصيغة أو تحويلها من دلالة إلى أخرى. ولكن مع ذلك، فإنّ هذا النسج الجديد من شأنه أن يخلخل الاطّراد الذي عرفته دلالة الألف والتاء الواقعتين في نهاية الكلمة على العلم مثل: طبيعيات وبصريات ورياضيات ولسانيات.

إجمالا يمكن القول، أنّ الحاج صالح قد وعى بحق فكرة استغلال دلالة الميزان في وضع المصطلحات العربية، كما نبّه في هذا الشأن على فكرة مفيدة جدّا تتمثّل في النسج على مثال سابق من أجل إكساب المصطلح جانبا من الأصالة، ومن أجل ضمان الاطراد والانتظام في الصياغة المصطلحية. وقد جسّد ذلك من خلال اقتراحه لعدد من المصطلحات أثبتت حضورها في مجالات علمية مختلفة.

5. أهمية الخصوبة الاشتقاقية في صياغة المصطلحات:

يفاضل الأستاذ الحاج صالح بين المُصطلحات انطلاقا من مدى توفّرها على الخصوبة الاشتقاقية، ونعني بذلك، قدرتها على توليد أكبر عدد من المشتقات، سواء كانت أسماء أو صفات أو أفعالا. وضمن هذا الإطار يقدّم

الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 16 - 17.

-1 نفسه، ص. 17.

الحاج صالح مثالا على ذلك، حيث يقول: وفيما يخص علم الحاسوب فهو أفضل من غيره لأننا نستطيع أن نشتق منه فعل حوسب واسم مفعول: محوسَب ويمكن أن يُنسب إليه فنقول: اللسانيات الحاسوبية وكل هذا متعذّر بالنسبة لكلمة «معلوماتية أو معلوميات أو علم الكومبيوتر»[1]. ويبدو بأنّ مصطلح «الحاسوب» يتميّز بخصوبة اشتقاقية ممتازة، فعلى اعتبار أنّه مشتق من الفعل الثلاثي «حسب» فإنّه يتيح بيسر اشتقاق ألفاظ ومصطلحات متعلّقة به من خلال وضع المادة اللغوية في قوالب صرفية مختلفة. وإضافة إلى ما ذكره الأستاذ، فإنّ ناتج جمعه عربي ونظامي (حواسيب)، كما يسمح باشتقاق أسماء جديدة مثل: الحوسَبة باعتبارها مصدرا للفعل المشتق حوسب، وهذا ما يساعد على تشكيل عائلة مصطلحية ومفهومية متنامية تتيح بيسر إنشاء سياقات تعبيرية متجانسة ضمن إطار اللغة المتخصصة.

وفي المقابل، فإنّ لفظ معلوماتية لا يحقق هذا التنامي الاشتقاقي، لأنّه كما ذكر الحاج صالح في موضع سبقت الإشارة إليه، اشتُق في حدّ ذاته من صيغة الجمع «معلومات»، وهو ما جعله مصطلحا غير قادر على تحقيق هذه الخصوبة التي حقّقها مصطلح «حاسوب». وينسحب الحكم نفسه على مُصطلح «معلوميات». أمّا بالنسبة للمُصطلح «علم الكمبيوتر» ففضلا على عُجمته، فإنّ اشتقاقيته معدومة أو تكاد، إذ من المتعذّر اشتقاق مصطلح أو أكثر من هذا المصطلح الدخيل.

نستنتج من خلال هذا التمثيل أنّ الحاج صالح يؤكّد على أهمية الخصوبة الاشتقاقية، فهي من جهة تسمح بتوليد مصطلحات عديدة تدور حول خيط مفهومي ودلالي واحد. ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الخاصية تفعّل خاصية الاشتقاق التي تتميّز بها العربية، وتنأى بها عن اعتماد وسائل توليد أخرى لا

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 18.

قِبل للعربية بها. وبالنظر إلى نوعية المُصطلحات التي وضعها أو ارتضاها الحاج صالح يتبيّن بأنّه قد راعى هذا المعيار وعمل به.

6. قبوله بعض المعرّبات ورفضه المصطلحات الهجينة:

يصرّ الحاج صالح على استعمال الأصيل المستعمل من المُصطحات، ويجعلها في المقام الأوّل، ولكن مع ذلك، فإنّ المُطّلع على المنظومة المُصطلحية التي استخدمها يجد بأنّها اشتملت على بعض المُعرّبات، فنجده مثلا: يفضّل المصطلح المعرّب «فونيم»[1] وفونولوجيا[2] عن غيرهما من المقابلات العربية، بالرغم من كونهما دخيلين، كما يوظّف في سياقات أخرى لفظ «براكماتيك»[3] باعتماد النقل الحرفي عن المصطلح الأجنبي **Pragmatique**. ويمكن تفسير ذلك، بالنّظر إلى أنّ ما هو موجود في ساحة الترجمة اللسانية العربية من مقابلات مصطلحية لمثل هذه المفاهيم الغربية لم يعبّر بدقة عن مفهوم المصطلح الأجنبي، أو لم يكسب حظا من الشيوع، بحيث يُدرَك من قبل القارئ بسهولة؛ إذ كثيرا ما كان الحاج صالح يُرفق المعرّبات بالمقابل العربي الذي ارتضاه. والمقتطف الموالي يوضّح ذلك، يقول الحاج صالح: «وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى لفظة **Features** الذي يستعمل في الصوتيات. وهو الصفة التي يتصف بها الفونيم (الوحدة الصوتية) وهي الحرف (المنطوق) عند اللغويين العرب. فإذا أضافوا صفة **relevant** فيكون معناها الصفة المميّزة للحرف عن كلّ الحروف الأخرى»[4]. ففي هذا السياق يورد الحاج

-1 وظّف هذه التسمية في مقال نُشر في العدد 7 من مجلّة اللسانيات، بعنوان: مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني: في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، بحيث خصّص عنوانا في هذا البحث أسماه: ماهية الفونيم، ص. 10.

2- استعمل هذه التسمية أيضا في المقال السابق، وغيره من البحوث الأخرى، حافظ على استعمالها في بحوثه الأخيرة.

- 3 وظّف هذا المصطلح في تسمية الفصل الثاني من الباب السادس من كتابه الموسوم، بـ: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 209.

- 4 الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 19

صالح المصطلح الدخيل «فونيم» ويرفقه بعبارة اصطلاحية محدّدة للمفهوم (وحدة صوتية)، ثمّ يذكر مقابلا عربيا مستعملا هو «الحرف». ويمكن تفسير هذا التصرّف باللجوء إلى نظرية مراتب التجريد الاصطلاحي[1]، حيث يُعدّ توظيف المعرّبات مرحلة انتقالية أولى من مراحل التجريد الاصطلاحي قبل توطين المصطلح وترجمته دالا ومدلولا إلى العربية.

وفي المقابل، نجد الحاج صالح يستنكر ما هو هجين **hybride** من المُصطلحات، حيث يستغرب هذا الاستعمال، فيقول: «وقد وقع في هذا الميدان مساس بالنظام النحوي الصرفي العربي. فقد تجرّأ بعضهم باقتراحه لكلمة هجينة وهي لفظة «صَوْتَم» لترجمة كلمة **phonème** تمّ تركيبها باقتباس اللاحقة الأوروبية eme وإقحامها في الكلمة العربية صوت. وقد سبقه بعض المختصين في الكيمياء فاقترحوا مثل هذا التهجين. وهو تجرّؤ خطير جدا لأنّ المعروف عن جميع اللغات هو اقتباسها للكلمة الأجنبية ككل ثمّ تكييفها بحسب ما يقتضيه نظامها الصوتي. أما اقتباس اللواحق هي وحدها فغريب يكاد لا يُعرَف.»[2].

ويبدو أنّ ترجمة كلمة **phonème** بصوتم، وكلمة **morphème** بصرفم لا تناسب كذلك البنية المفهومية للمُصطلح الهجين. فاللاحقة eme تدلّ في الاصطلاح اللساني الفرنسي أو الإنكليزي على وظيفية الوحدة اللسانية سواء كانت صوتية أو صرفية، وهذا ما يصعب إسقاطه بمجرّد إضافة حرف الميم في العربية الذي لا يحيل إلى هذا المفهوم الوظيفي. ويُستفاد من العبارة الأخيرة أنّ الحاج صالح لا يكتفي برفض مصطلحات هجينة معيّنة، بل يرفض صياغة مصطلحات عربية أيا كان مجالها وفق هذه البنية الغريبة، فإدراج هذه الزوائد الأجنبية في البنية العربية يمكن بتكاثره أن يُؤثّر في البنية الصرفية التي تتأسس على الموازين قبل كلّ شيء.

1- يُنظر، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدّمة في علم المصطلح، من ص 47 – ص 53.

2 نفسه، ص. 22.

7. خاتمة:

لم يُفرد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح البحث المصطلحي بمؤلف خاص به، إلاّ أنّ آراءه المُصطلحية تميّزت بالحصافة، ذلك أنّه نبه إلى كثير من الهفوات التي يقع فيها واضعو المصطلحات في اللغة العربية في زماننا هذا. وأكّد على بعض المبادئ المصطلحية التي لا بدّ لواضع المصطلحات أن يكون على دراية بها، وأن يُطبقها أثناء صياغته للمصطلحات، مثل: الانطلاق أولا من الاستعمال قبل المجازفة في اعتماد الاستحداث، واستغلال دلالة الأوزان الصرفية العربية، ورفض الهجين من المصطلحات، وغير ذلك.

وهذه الورقة، وإن لم تُحط بجميع ما كتبه الحاج صالح في الدرس المصطلحي، إلاّ أنّها أبانت عن وعي كبير لدى هذا العالِم بشؤون المصطلح من حيث وضعه، وطرق صياغته، ومن حيث بناؤه، وتوحيده، وترجمته. كما نبّهت إلى أنّ الحاج صالح لم يكتف بالتنظير في مجال علم المُصطلح، بل كان ينطلق من واقع الاستعمال، من خلال نقد بعض التسميات العربية واختبارها، وتبيين سبب ضعفها بأدلة حصيفة، ليقترح بعد ذلك البدائل المصطلحية التي تنمّ عن معرفة عميقة ومبرّرة لكلّ ما يقوم به في هذا المجال.

ولقد توّج ذلك بإنتاج منظومة مُصطلحية ثرية في مجال اللسانيات وغيرها من المجالات المتاخمة، يظهر للمتأمل فيها أنّها ناشئة عن منهج في الوضع والاستحداث وليست موضوعة بصورة عشوائية. ولعلّ هذا الصنيع هو الذي سمح لكثير من المصطلحات التي اقترحها بأن تثبت في الاستعمال المتخصص، يأتي على رأسها مُصطلح «اللسانيات» المعبّر عن مفهوم «العلم الذي يدرس اللسان» الذي سيبقى مقترنا بهذا العالم الجليل حتى بعد أن رحل عنا، رحمة الله عليه.

8. مراجع البحث:

1. بالعربية:

1 . الحاج صالح عبد الرحمن، مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني: في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، مجلة اللسانيات، ع7، 1997.

2 . الحاج صالح عبد الرحمن، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع01، ماي، 2005

3 . الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008.

4 . الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010.

5 . الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د. ت.

6 . عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدّمة في علم المصطلح، الدار العربيّة للكتاب، 1984.

2. بالفرنسية:

7 - Robert DUBUC, Manuel Pratique de Terminologie.- éd.: Conseil international de la langue française, Paris, 1980.

8 - Catherine Fuchs, Pierre Le Goffic, Les linguistiques contemporaines (Repères théoriques.- éd.: Hachette éducation, Paris. 1992.

La notion de syllabe et la théorie *cinético-impulsionnelle des phonéticiens Arabes

A. Hadj Salah

مفهوم المقطع والنظرية الحركية الاندفاعية عند قدماء الصوتيين العرب[1]*

أ.د. عبد الرحمان الحاج صالح

ترجمة: أ.د. الشريف بوشحدان
قسم الترجمة – جامعة باجي مختار
عنابة – الجزائر

ملخص:

لقد عرف العرب المقطع اليوناني بفضل ما ترجم من مؤلفات اليونانيين. غير أنهم كانوا قد بنوا قبل اتصالهم بهذا التراث نظرية أصيلة في الدينامية اللفظية أساسها مفهوم الحرف و مفهوم الحركة. أما الحرف فهو «أقل ما يمكن أن ينطق به»، ويتصف عند الخليل بن أحمد بصفتين ذاتيتين هما الجرس أو نوعية صوته، ثم الصرف وهو قوة اندفاعه (هواء صوته وقد فسّره بالحركة. أما هذه فهي عند الكثير: الحركة الصوتية الفيزيولوجية التي لا بد منها لإخراج الحرف (أي لتحقيقه في درج الكلام) أولا، وللخروج منه إلى حرف آخر ثانيا. وهذا ما تؤكده نظرية الإيقاع التي تصورها علماء الموسيقى العرب والعروضيون منهم. وقد اتخذ هؤلاء السبب ليجعلوه «أقل مركب

* 1- بحث قدّم في المؤتمر السادس للعلوم الصوتية الذي انعقد ببراغ سنة 1967، و نُشر بمجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية و الصوتية، جامعة الجزائر، المجلد الأول، الجزء الأول، 1971.

لفظي يمكن أن يُتكلم به مفردا». وهو يناسب في مدلوله «المقطع الممدود». وقد أصابوا في ذلك لأنه لا يوجد –كما تثبته الاختبارات الآلية- أي انقسام مقطعي في مدرج الكلام العادي إذ العنصر اللفظي الوحيد الذي يُستطاع إخراجه وتحقيقه[باعتباره مقطعا] هو القطعة اللفظية التي يمكن أن تنفصل في النطق عن غيرها، وهي ما يكتنفها ساكنان.

وقد اقترح صاحب المقالة ترجمة لفظة «حركة» بـ: kinème ولفظة تحرّك بـ: kinèse وضدها بـ: akinèse. ويرى أن المفهومين العربيين «متحرك» و«ساكن»kinéisé وakinéisé أوفق وأنسب من مفهومي سوسيرimplosif و explosif.

Résumé :

La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens Arabes

La syllabe telle que l'ont conçue les Grecs a été connue des Arabes par la traduction des ouvrages de l'Antiquité. Mais il a existé bien avant ce contact gréco-arabe, une conception de la dynamique verbale, entièrement originale, basée sur les notions de harf et de haraka. Le harf est le segment minimal de la chaine parlée. Il possède d'après al-Khalil (8ème siècle) deux qualités :un timbre (gars) et une force impulsive (sarf). Ce dernier terme est explicité par le mot haraka. Celle-ci serait d'après de nombreux auteurs, le mouvement acoustico-physiologique nécessaire, en même temps, à la production séquentielle du harf et au passage à l'articulation suivante. Ceci est confirmé par la rythmique conçue par les musicologues et les métriciens arabes. Ces derniers ont retenu le sabab comme molécule

articulaire minimale ;or le sababcorrespond à la « syllabe longue ». En effet, la chaine parlée dans un débit normal ne comporte pas de divisions syllabiques comme le montre l'observation instrumentale et la seule unité actualisable en syllabe est la portion verbale qui peut etre effectivement isolée, c'est-à-dire celle qui peut être limitée par deux sukuns-s (Vs haraka).

L'auteur a proposé de traduire haraka par kinème, l'état du segment avec haraka kinèse et son contraire akinèse. Les concepts exprimés par les termes :kinéisé et akinéisé lui semblent plus adéquats que les concepts saussuriens : explosif, implosif.

Summary

The Notion of Syllable and the Cinetico-Impulsional Theory of the Arab Phoneticians

The syllable, as viewed by the ancient Greek, was known by the Arabs through translations of ancient studies. But much prior to this contact between Greek and Arab thought, a conception of speech dynamics already existed; it was thoroughly original, and based on the concepts of « harf » and « haraka ». Harf is the minimal segment of the speech continuum. Al Khalil (8th century) ascertains that it has two qualities: sound colour (gars) and strength of motion (sarf). The latter word is explained by the word « haraka ». According to many authors, it is the acoustico-physiological motion which is required both for sequentially producing harf and for gliding to the following articulation. Confirmation is given by rhythm conceived

by Arabs musicologs and metricists. They have retained «sabab» as the smallest articular molecule; however sabab bears the meaning of «long syllable». In fact, a normally uttered speech sequence does not contain syllabic divisions, as is shown by instrumental observation, and the only item which may be presented as a syllable is the speech sequence. It can actually be isolated, that is to say that which may be limited between two « sukuns » (opposite to « haraka »).

The author brings forward the idea of translating «haraka» by «kinem», the state of a speech segment endowed with haraka, by «kinesis», and its opposite by «akinesis». The concept expressed by the words «kineised» and «akineised» seem to him more adequate than the Saussurian concepts: « explosive » and «implosive».

"لا يُتكلّم بحرف واحدٍ حتى يوصل بغيره، فالوصل هو الأصل في الكلام"، هذه الحقيقة الأولية التي نصّ عليها في القرن الرابع الهجري القرن الحادي عشر الميلادي علي بن إسحاق الرّماني أحد شرّاح كتاب سيبويه[1] العالم النحوي العربي الشهير. الحرف هو "أقل ما يمكن أن ينطق به ...في مدرج الكلام[2]، ويستحيل النطق به منفرداً[3]. لذلك ينبغي أن يكون داخل مجموعة محدودة من الحروف الفونيمات. ومثلما يستحيل نطق الحرف الواحد منفصلا، لا يمكن ضمان استمرارية النفس التصويتي إلى أبعد من الإمكانات

1- الرماني علي بن عيسى/ شرح كتاب سيبويه، الجزء 5، الورقة 23ب ميكروفيلم 88، معهد المخطوطات العربية، الجامعة العربية.سيبويه هو مؤلّف أقدم كتاب في اللسانيات العربية، وأهم ما وصلنا. يُعدّ كتابه «الكتاب» أهم مصدرلكل المؤلفين الذين جاءوا من بعده توفي سنة 180 هـ – 796م.

2- المرجع نفسه، جزء 5، ص41 أقلّ ما يمكن أن يُنطق به... وهو الحرف الواحد.

3- انظر المقتضَب للمبرّد القاهرة، 1386هـ، جزء 1، ص36 لا يجوز لحرفٍ أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل.

الفيزيولوجية للمتكلّم[1]. فعلى ماذا تشتمل هذه المجموعة، وهذا الركام الصوتي الذي يمكّن من تحقيق الكلام، وتبعا لذلك من تحقيق الحروف التي بداخله وطريقة إدراكها؟ فقد لاحظ اليونانيون عند تأملهم عمل لغتهم، أثناء النطق بها، أنّ بعض القطع قلّ ما تظهر منفردة داخل "تصويت واحد" **Emission de voix**، وبالمقابل يمكن لقطع أخرى أن تلفظ منفردة؛ فالتي يمكن أن يكون لها صوت إلا مصاحَبا بأصواتٍ أخرى أطلقوا عليها **Sum-phona** والأخرى **Phonéenta**.

وهذا هو مصدر التقسيم الشهير للحروف **Phonèmes** إلى صوامت **Consonnes** ومصوّتات **Voyelles**. إن مفهوم المقطع قد وُلِد مع ولادة المصوّت والصامت. وكان للغويين العرب أيضا فهم أصيل جداً للدينامية الكلامية. وبهذا الصدد، يجدربنا أن نختبربكل حرص نتائج بحوثهم وأفكارهم، وهذا بالتدقيق هو موضوع هذه الدّراسة.

إن كثيرا من الآراء قد صدرت بشأن هذا التصوّر. فبعض المؤلفين اعتقدوا أن الصوتيين العرب القدامى قد عرفوا المفاهيم اليونانية المأخوذة من علم الموسيقى انطلاقا من الفلسفة[2]. ورأى بعض العلماء خلاف ذلك أن القدماء من هؤلاء الصوتيين لم يعرفوا مفهوما للمقطع، وأنهم في نهاية المطاف «لم يعلنوا عن مفهوم الصامت**Consonne**»[3].

ومن البديهي أن هؤلاء المؤلفين أرادوا أن يجعلوا من النظام الموروث عن اليونانيين حقيقة مطلقة ينبغي الأخذ بها، ومع ذلك لا يمكننا تسجيلها إلا بشرط أن يكون هذا النظام هو الوحيد الصالح من وجهة نظر علمية، وبحسب رأي كل الصوتيين في عصرنا. غير أننا لسنا هناك !ولم يكن مفهوم

I- انظر ملاحظة الشلبي: شرح المواقف، الجزء 3، ص272.

2- انظر:

Bravman, materialen und untersuchungen zu den phonetischen lebren der Araber, Gottingen, 1934, p12.

3 -G-H. Fleisch, la conception phonétique, p104.

المقطع أبداً ومع تقسيم أصوات اللغة إلى صوامت ومصوّتات كما عرفه الإغريق موضوعا للنقاش[1]. وعليه، فإنّ المقطع كما حدّده القدامى قد عرفه العرب، وسيكون من المدهش أن يكون فهمه مختلفا. وإذا كنّا نعرف أن معظم الكتابات اليونانية –وخصوصا الأرسطية منها التي اهتمت بالصوتيات- شكّلت موضوعا لترجماتٍ إلى اللغة العربية. ولكن تلك الترجمات لن تنجز –وهي النقطة الهامة- إلا بعد ظهور المؤلّف الكبير الذي أنجزه سيبويه أي بعد أن وُضع أساس النحووالصوتيات العربية ونشره. ومن الفضول ملاحظة كلمة **Syllabe** التي كانت تترجم دائما بلفظ مقطع الذي يدُلّ على مَوضِع القطع[2]. وعليه إذا لم يكن لذلك اللفظ مضمون المقطع نفسه، فإنه يحدِّد الموضع الذي يمكن أن يقع فيه الوقف. وهذا هو الذي يحتفظ به المترجمون. فالوقف لا يمكن، في الواقع، أن يحدُث داخل المقطع ولكن على الأقل، في موضع القطع داخل الكلام. إنها إذن الكلمة التي يقترب معناها من المعنى الذي اختاره المترجمون. إن الفلاسفة العرب ذوي النزعة الهيلينية باعتبارهم فلاسفة خصوصا حاولوا شرح هذا التصوّر اليوناني. والملاحظ أنّهم تقريباً فكّروا من منظور التقليد الصوتي العربي.

وهكذا فبعد أن قام ابن سينا[3] بتحديد مفهوم الصوامت والمصوتات كما فعل اليونانيون مع فارق قليل بالرغم من ذلك نظر في المقطع بالكيفية الآتية: «وهو الحرف الصامت إذا صاربحيث يمكن أن ينطق به على الاتصال

1- إن وجود المقطع ذاته باعتباره ظاهرة فيزيولوجية وسمعية لم يعترف به علماء بارزون مثل G. Pancocelli و E.W. Scripture و A. Gemilli و G. Pastori في حين حاول عدد من الصوتيين بجدية تجديد هذا المفهوم. نذكر F. De Saussure و O. Jesperson و R-H Stetson و M. Grammont و P. Fouché و A. W. de Groot وقريباً منًا A. Rosetti و B. Hala انظر: البيبليوغرافيا الثرية التي ذكرها الفقيد هالة Hala في مقالته: المقطع، طبيعته ومصدره وتحوّلاته، انظر: ORBIS, 1961. 71-68pp

2- لا ينبغي الخلط بين معنى المقطع هنا ومعناه الآخروهو موضع نطق القطعة الحرف.

3- فيلسوف عربي شهير، توفي سنة 428هـ-1037م.

الطبيعي سمّي مقطعا، وهو الحرف الصامت الذي شحن الزمان بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة» النغمة = جَرَس ≠ ضجيج صامتي[1]. ما هو حقيقة يوناني في تعريفاته هو على الخصوص مفهوم الحرف الصامت **Consonne**[2] الذي تصوّره الصوتيون العرب القدامى بكيفية مختلفة. وفي الواقع، نلاحظ أن ابن سينا بالرغم منه ومن التأثير اليوناني فإنه أوصل المقطع أولا إلى ذلك العنصر المركزي للصوتيات العربية وهو الحرف، ويبقى بعد ذلك منشغلا بوظيفة الركام المقطعي، ذلك الذي يمكِّن الحرف من الاندماج في المسار الصوتي. وهنا يكمن التأسيس نفسه للدينامية الصوتية التي أدركها المنظّرون العرب الأوائل مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي [3] وسيبويه.

والأمر نفسه بالنسبة للفيلسوف والموسيقار أبو نصر الفارابي[4] الذي كتب يقول[5]: كل حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير قرن به فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرّك من قبل أن يسمون المصوّتات حركات» حركة ترجمت عن اليونانية **Phonéenta**. ونحن هنا نحلّل ما يبدو لنا يشكّل مفتاح النظام العربي، ومنه «الحركة» التي اعتبرها المستشرق هنري فلاش **Henri Fleich** «المفهوم الأكثر بعداً عن فهمنا المعاصر»[6].

1- بعبارة أخرى هو صوت دوري Son périodique وهو مُصوّت Son vocalique يعدّه ابن سينا عنصراً موسيقيا =نغمة.

انظر: ابن سينا/ الشفاء، جزء 3جوامع علم الموسيقى القاهرة، 1965، ص123.

2- سنتناول هذا الموضوع في بحث لاحق.

3- أحد الشخصيات البارزة في اللسانيات العربية. توفي سنة 175هـ-786م

4- مؤلّف–من بين ما ألّف- كتاب الموسيقى الكبير. توفي سنة 339هـ-950م.

5- كتاب الموسيقى الكبير، مخطوط رقم 430، الفنون الجميلة، المكتبة الوطنية، القاهرة، ورقة 405، ص1075

6 -Henri Fleich/ la conception phonètique des Arabes d'après le Sirr Sinaat al-l'arab d'Ibn Ginni,p.46

لننظر أولا إلى مفهوم الحركة عند الخليل وتلميذه سيبويه. الأول أعطى للحرف أصغر قطعة كما رأينا آنفا [1] صفتين:

- الجرْس الذي يدلُّ على الطابع **Timbre** وهو الحالة الصوتية[2].

- الصّرف: هو تحريك أو حالة المتحرّك في اتجاه معاكس للحالة الابتدائية للموضوع عندما تتطلّب تحريكة.[3] المصطلح الأول جَرْس شرحه هذا اللساني بعبارة فهم الصوت.والجرس أو كيفية السمع **Qualité acoustique** هو إذن، حسب الخليل، عنصر نوعي للحرف الذي يمكّن، حسب المعنى المعجمي لكلمة فهم، من فهم الصوت اللغوي في واحد من تحقيقاته المجسّدة وظيفيا. أي بصفته قادرا على تشكيل وحدات وظيفية تمييزية، من وجهة نظر واحدة سمعية وظيفية.

ومن أجل فهم جيّد لهذه المقابلة **Correspondance** الدلالية بين الصرف والحركة وجب علينا العودة إلى مفهوم حرف المد.

فحرف المد عند الصوتيين العرب، قطعة غير مستقلة لأنه لا ابتداء له. فهو امتداد نوعي للحركة القصيرة[4]، وهذا مؤكد بتلك الملاحظة التي أبداها فخر الدين الرازي[5].

1- مكي حموش، الرعاية، مخطوط رقم 672، أوقاف المكتبة العامة-الرباط عن:
Le monde oriental, Uppsala, vol 14, 1920, p46

2- انظر: ابن جني، سر الصناعة، جزء 1، ص6.

3- حيث المعنى هو «تحويله عن معناه، إرساله» إلخ، إنّه المعنى الذي يدل عليه اللفظ في اللغة اليومية Courante. والمعنى العام للفظة «تحريك» يوجد على مستوى المحتويات المعجمية الأساسية للمصطلحات التقنية، وعليه فإنّ معنى صرف=إجراء=تحريك. انظر في الأسفل.

4- فرغم كلّ ذلك فهو حرف أصغر قطعة صوتية لأنه:

1. يمكن أن يحتل موقع العنصر الصوتوي Phonématique –وليس العروضي- في مدرج الكلام. فالكمية الصائتة باعتبارها عنصرا مفيدا هي إذن بالنسبة للعربيات المقطعية وليس فوق المقطعية.

2. بهذا العنوان، هو قابل للاستبدال بالقطع الأخرى غير المصوّتة Vocalique.

5- هو عالم عربي من القرن السادس هجري. توجد في مؤلفاته تحليلات مفيدة في الصوتيات السمعية Acoustique والفيزيولوجية. توفي سنة 606هـ-1210م.

إن الحد الذي ينتهي عنده التخفيض الكمّي لحرف المد هو الحركة[1]. وسنحاول النظر إلى هذا المصوّت القصير ولا شيء آخر. وبالفعل فإن المفهومَين عادة ما يكونان متناقضين، لكن هذا لا يحدث إلا على المستوى الصوتي لأنّ تسمية الحركة تُظهر أنَّ آفاق التحليل المأخوذ عن العرب تختلف عنه اختلافا كبيرا، يقول لنا الرّماني: «الحركة تمكّن من إخراج الحرف والسّكون لا يُمكّن من ذلك» 5 /15.

ومن جهة أخرى: «إذا تحرّك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرفٍ آخر». وأما عكس ذلك فهو أن تضع نفسك مكان مَن يحاول القبض في محله الأولي على شيء يتحرك **Rectiligne** ويرفض رؤيته يتحرّك إلى محلّ آخر، وهذا غير معقول» انظر ورقة 22 و 5 /21ب.

توجد في ملاحظاته فكرتان أساسيتان:

- الحركة هي سبب ضروري لإخراج الحرف[2]؛ إنها حركة تمكّن من النطق، وغيابها لا يمكّن طبعا من ذلك.

- حضورها يدفع بالمتكلّم إلى الانتقال من حرف إلى آخر وهي ضرورية للانتقال إلى نطقٍ آخر. وهذا يقتضي أن الحرف الساكن لابدّ له أن يُتبع بحركة، وهكذا فالحركة هي عنصر متجاوز للصوت لأنها – وليس المصوّت باعتباره ظاهرة سمعية- هي التي تتحكّم في إخراج الحرف. والصوت في ذاته ليس إلا فعلا سمعيا يمكن أن يرافِق نمو الحركة[3]. وعليه يمكن أن نستنتج أنّ إحداث صوتٍ ما يكون دائما متبوعا أو مرفقا بحركة، ولكن المقابل لا يكون بالضرورة صحيحاً، على الأقل بالنسبة لبعض اللغات كما سنرى.يؤكّد ذلك

1- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، القاهرة، 30 جزء، المطبعة الباهية، جزء 1، ص30.

2- وهذا ينطبق على حروف المد وعلى الحروف غير المصوّتة Non-vocalique.

3- لهذا السبب اعتبرت الحركات –من وجهة نظر سمعية صرفة- عناصر من قطع كمية أبعاض حروف المد حيث تسمى حروفا صغيرة. انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، جزء 1، ص19، وسيبويه، جزء 2، ص252، وجزء 1، ص22، وص165، وص1 و2 و3.

سيبويه في كتابه الكتاب بأنه لا يمكن للمتكلم أن يحرّك حرفاً أتبعه بساكن. انظر جزء 2، ص279، وأنه لا يمكن النطق بصوت بعد حرفٍ ساكن، وإذا أردنا تحقيقه حرّكناه. انظر جزء 2، ص285.

«وإذا أردنا تحريك إجراء [1]، القطع الصوتية يمكننا إحداث، إذا أردنا صوتا مجهور أو صوتا مهموس **Sonore≠Assourdie** بواسطة حروف المد أو بواسطة أجزائه الابتدائية وهي الحركات وفي هذه الأقوال الثلاث، نلاحظ أن الصوت[2] يؤلّف دائما عندما يُحدَث، العنصرَ المصاحِب أو اللاحق للحرفِ المتحرّك[3]. والملاحظ أن سيبويه ميّز جيّداً بين الشدة والرخاوة، وبين الجهر والهمس **Sonore/chuchée** رفع الصوت وإخفاؤه=جهر وهمس.

ليس الصوت إذن في نظره الذي يحرّك المقطع الصوتي **L'impulsion syllabique** لكن حركة الهواء فقط. ويمكن للنغمة الحنجرية Ton laryngé وحدها فقط أن تُضاف إلى تلك الحركة[4]. وهي الحال الأكثر تواتراً سيبويه يتحدث في الواقع عن الصوت خاصة. يقول ابن جنّي أيضا[5]: «لأن أصل الإدراج للمتحرّك إذا كانت الحركة سببا له وعوناً عليه»[6].وقال في موضع آخر: «لا يجري الصوت في [الحرف] الساكن، فإذا حُرِّك انبعث الصوتُ في

1- انظر تعليق هارون بن موسى حيث إجراء=تحريك ورقة 76 ر.

2- تعادل لفظة صوت في هذا السياق الصوت الإنساني=النغمة الحنجرية Ton laryngé.

3- الحرف المتحرّك هو دائما من طبيعة غير مصوّتة، لأن حرف المد هو كما سنرى عنصر تنازلي، في حين أنّ الحركة هي دائما تصاعدية، لهذا فمن طبيعة هذا الحرف المد أن يكون دائما ساكناً.

4- هذه ملاحظة سيبويه «فالمجهورة: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت جزء 2، ص284. وأما المهموس فحرف أضعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، بخلاف الشديد الذي يمنع الصوت أن يجري معه» جزء 2، ص406.

* ملاحظة المترجم: استعنا في ترجمة هذا الهامش بكتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الجزء 4، عالم الكتب، ص435-434، ط3، بيروت، 1983.

5- ابن جنّي: لغوي وعالم أصوات عربي شهير، توفي سنة 392هـ-994م.

6- الخصائص لابن جني أبو الفتح، القاهرة 5 أجزاء، 1317-H1321 الجزء 1، ص58. تحقيق علي النجار.

الحركة ثم انتهى إلى الحرف [الذي يليه] [1]. وقد لاحظ السبعاوي[2] من جهته «أنّ الهمزة الساكنة عقبة صوتية لأنها لا تُحدَث إلا بحبسٍ صوتي لأن غياب الحركة هو الذي يمكّن من تحقيق النطق[3]»[4].

فالحركة إذن هي إدراج تحريك هوائي عضوي سمعي[5] يحتاج إليه الحرف باعتباره وحدة صوتية وظيفية حتى يبرز داخل امتداد من العناصر الصوتية المتجانسة. إنها الحركة التي تحقّق الحَرف بإدراجه داخل المتوالية الكلامية، وفي الوقت نفسه الحركة السَّمعية الفيزيولوجية التي تمكّن من الانتقال من حرفٍ إلى آخر حتى تجعل الكلام ممكنا. تلك «الحركة» هي في الواقع اندفاع حركي ضروري لإحداث متوالية **Séquentialisation** من الأصوات اللغوية[6].

1- المرجع نفسه، الجزء 3، ص130.

2- عالم عربي مؤلف ضبط ألفاظ Orthoépie القرآن الكريم.

3- خروج: لفظ يعني أولا عند حديثنا عن القطع الصوتية: ميلاد، إحداث، تحقيق. **إخراج**: لفظ بمعنى فعل النطق. انظر: أبو عمرو الداني: التجديد في الإتقان والتجويد، مخطوط رقم 23 30 جزء جار الله-إسطنبول، ص12. المخرَج: موضع ولادة الحرف الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وله أيضا معنى شائع: انتقال، مقطع، وهذه القيمة موسومة بعبارات: من، إلى،...

4- هذه الحركة تأخذ انطلاقها من التجويف الصدري Thorax فالصوت المندفع من الرئتين يصبح حروفاً عندما يتقطع في المخارج. انظر: البلاوي، كتاب ألف باء، القاهرة، 1870، ص316. انظر أيضا: الرازي فخر الدين: التفسير الكبير، مذكور سابقا، جزء 1، ص11، 16، 26.

5- هذه الحركة تأخذ انطلاقها من التجويف الصدري Thorax فالصوت المندفع من الرئتين يصبح حروفاً عندما يتقطع في المخارج. انظر: البلاوي، كتاب ألف باء، القاهرة، 1870، ص316. انظر أيضا: الرازي فخر الدين: التفسير الكبير، مذكور سابقا، جزء 1، ص11، 16، 26.

6- الاندفاع L'impulsion لا يمكّن من إخراج الحرف فحسب، بل من التماسك أيضا، وهو حال القطع المتصلة والممتدة: القطع الرخوة Spirantes و الكمية Quantitatif. ابن حزم المتوفى سنة 456هـ-1064م شاهد جيّداً هذه العملية: يقول «إنّ القطع الصوتية هي الهواء المندفع بالتحريك». ابن حزم علي بن أحمد، الفيصل في الملل والأهواء والنِّحل، القاهرة، 5 أجزاء 1317-H1321، الجزء 1، ص33. وهذا يُحيث أيضا الاندفاع الصدري والتحريك النطقي «تحريك عضلات التجويف الصدري Thorax واللسان عندما ننطق تلك الحروف المرجع نفسه.

فال«حركة» باعتبارها في الأساس تحرّكاً هوائيا عضويا[1] تتضمن إذن مفهوم القوة Force. وعليه يعدّ الحرف المتحرّك دائما الأقوى؛ فهو عنصر يُحدَث بجهدٍ كبير بالنظر إلى الحرف الساكن ≠المتحرك[2].

ومن جهة أخرى يقول لنا الخليل إنّ حرف المد وهنا الألف=Chronème de timbre a لا صَرْفَ له، إنه لا يحمل إلا جَرْس المَدَّة-Extension segmen tale التي تأتي بعد الحركة وهنا جرس الفتحة=الفتحة. وإذا كانت الصروف ج: صرف ومعناه القوة الحركية المرتبطة بالحركات قد سُلِّطت على حروف المد، فلا يمكن لحرف المد قبولها، وسيتحوّل بالضرورة إلى همزة Occlusive glottale أو إلى واوٍ أوياء»[3].

يريد الخليل أن يفسّر لنا حرف المد بكونه امتداداً صوتيا يُحدَث بالقوة الاندفاعية للحركة، وما دام كذلك فهو بالضرورة تنازلي بالنظر إلى قوته الحركية لأنه لا يمكن أن يُتبَع بحركة إلا بعد أن يتحوّل جزؤه النهائي إمّا إلى همزة Occlusion glottale أو إلى شبه حركة Semi-voyelle.

لا نجد أصحّ من أنّه بعد نهاية إرسال Emission مصوّت طويل Voyelle longue نستخدم هنا لغة واصفة من الصوتيات اليونانية أردنا أن نوقِف جحأة الحبال الصوتية لإرسال «مصوّت» جديد،وسيحدُث «تشديد» -Ap pui يعطي ولادة همزة Occlusive glottale إذا كان الوقف قوياً Brutal أو صائِتا مركّبا Diphtongue إذا كان الوقف خفيفا.

يسند الصوتيون العرب إلى حروف المد ضعفاً نطقيا يفسّرونه بغياب أي اعتراض عضوي[4] من كامل القناة التصويتية. وعليه، فإنّ هذا الانسداد ضروري إذا استثنينا العناصر الكميّة لإحداث الحرف. لهذا السبب فإن

1- المظهر السمعي ثانوي كما رأينا.

2- انظر: ابن جنّي، المنصف، جزء 2، ص221، وسيبويه، جزء 2، ص78 و79

3 -Le monde oriental, 47-48

4- ابن جني، سر صناعة الإعراب، جزء 1، ص6 و8.

مفهوم القوة الحركية قد عُبّر عنه بكلمة صَرْف لأنها تكون في أغلب الأحيان معاكسة لقوة أخرى: ولم تكن هذه الأخيرة غير قوة الاعتراض الذي تواجهه الحركة[1]. ففي حروف المد يكون هذا الاعتراض شبه معدوم، وما على الحركة إلا الاكتفاء بحمل الصوت أو بديله **النَفَس**.

ومن الممكن أنَّ الصوتيين العرب –لسانيين وفلاسفة- لم تكن لهم إلا فكرة ابتدائية عن مفهوم القوة،وهذا ليس مؤكداً، ولكن ليس أقل من الصورة الوحيدة الغنيّة للقوة اعتماد=ميل=قوة دافعة [2] المتميّزة خصوصا عن الحركة ذاتها، وضرورية أيضا لإدراج الهواء التصويتي **Air phonateur** أو تحريكه **Impulsion**، أو دفع الهواء أو تزجية الصوت[3]، ليس إذن إلا فعل للنطق تقطيع الصوت، حصر أو اعتراض=انسداد أو ضغط عضوي **Orga-nique** [4] الكافي لوضع تصوّر مماثل أصيل صحيح. أيضا ألا تتضمن الحركة بالنسبة لنا، نحن رجال القرن العشرين، وباعتبارها أساساً حركة **Mou-vement** مولّدة للأصوات اللغوية- مفهوم القوة الحركية، إضافة إلى قوة التماسك **Cohésion** أو الطاقة الضرورية سواء لتجاوز الاعتراض العضوي

1- القوتان المضادتان يَجمعهما مصطلح «اعتماد» الذي يقترب مفهومه من المفهوم الحديث طاقة Energie. انظر فيما يلي: عبد الجبار القاضي،المغني، جزء 7، ص23. يقول: المولّد لهما...هو الاعتماد والجرجاني الشريف، شرح المواقف، جزء 5، ص191. وانظر أيضا بحث:

S. Pines : Sur la théorie de l'impétus, Archéion, 1938, 398-306.

وملاحظة الرماني انظر: صورة 48 رعن الألف ليس لها اعتمادٌ يمكّن بها الحركة.

2- استخدم هذا المصطلح خصوصاً الفارابي في كتابه: الموسيقى الكبير صورة 399 س.ك.ك، فكلمة «ميل» لم يستخدمها إلا الفلاسفة، ثمّ إنّ هذه المصطلحات الثلاث اعتماد-ميل-قوة دافعة تحمل فروقاً دلالية تتطلب أن تفرد لها دراسة خاصة

3- انظر: سيبويه، جزء 2، ص283، وص13.

4- عندما يكون الحصر انحباسيا شديداً Implosif، فلن يسمى بالضرورة تَسكيناً لأنّ التحريك، حتى لا تَنسى، يخصّ حركة تسلسل القطع الصوتية. ومصطلح حركة لا يدلُّ إذن على أيّ نوع من الحركات وخصوصاً تلك التي تحدث التوقف المتقطع أو المستمر للسلسلة الكلامية، ولكن على الخصوص الحركة العامة المتسلسلة للحروف.

أوللحفاظ على هذا الاعتراض **Obstacle** في مواجهة القوة الاندفاعية للهواء التصويتي؟ إنه بالضبط مفهوم قوة التماسك الذي أدركه العرب وحدَّدوه بمفهوم «الاعتماد».

إن المميزات التي تحدد مفهوم الحركة موجودة أيضا عند علماء الموسيقى العرب خصوصاً في نظريتهم عن الإيقاع **Rythme** الذي يبدو أنه كان إبداعاً أصيلاً. وفي الواقع فإنّ علم الإيقاع **La rythmique** العربي تأسّس على المفهوم نفسه الحركة وضدها السكون وهو الظاهر من هذه الملاحظة الهامة التي أبداها الفارابي.

طلطق العرب على الحركة التي تتبع بوقف بـ «النقرة الساكنة» **Percussion sans mouvement**، وعلى تلك التي لا تُتبع بوقف، بل بانتقال إلى علامة موسيقية Note قادمة بالنقرة المتحرّكة[1]. إنّ الصفات الأساسية للحركة تظهر هنا بوضوح لأنّها ليست مسألة تناقض، أثناء العزف الموسيقي، بين الحركة المولّدة للعلامة الموسيقية وبين تلك العلامة في ذاتها. إنَّ النقد –على آلة أوتارٍ مثلا- يحصر الفواصل الأزمنة في مدة زمنية معيّنة. وهذا هو بالتدقيق التجميع أو الربط التسلسلي بين تلك الفواصل الزمنية إلى أدوارج دور وتلك الأدوار هي التي تُحدِث الإيقاع **Rythme** [2]. وعليه فتلك الفواصل تُعوَّض إمَّا بحركة ريشة العازف أو بيده=حركة اليد أو بالسكون **Immobilité** المزمن للشيء الناقر.

1- أثناء تحرير هذه الدّراسة، لم يكن في متناولنا نص الفارابي إلا بعض الفقرات التي تَمكَّنَّا من أخذها أثناء زيارتنا للمكتبة الوطنية بالقاهرة. نحيل هذه الفقرة الوحيدة إلى الترجمة الفرنسية لـ Bacon d'Erlanger Paris,1938, t.2,31

2- انظر: تعريف الإيقاع بحسب تصوّر الخليل بن أحمد في شرح مولانا مبارك شاه «لكتاب الأدوار» لصفي الدين الأرميني توفي سنة 693هـ/1294م، مخطوط رقم Or du British Museum, 2361 Folio 29 R.

إن الصوتيين والموسيقيين يعتبرون، من جهة أخرى، أن الانتقال أو الخروج من من نقرٍ ساكن إلى نقرٍ موالٍ وهو بالضرورة متحرّك يكون دائما بمدّة أطولٍ[1] من الانتقال المعاكس، أي من المتحرّك إلى التحقيق الموالي[2]. فالزمن الفاصل بين الساكن والمتحرّك يشكل في الواقع انقطاعا حقيقيا للسلسلة الموسيقية أو الكلامية[3]. وينبغي للتحقيق الموالي للساكن قطعة صوتية أو موسيقية أن يُتبع باستئناف التحرّك. ويتطلب تبعا لذلك موضوعا حركيا أهم؛ فحين يُتبع الحرف المتحرّك بحرفٍ ساكن[4] فسيكون من دون شك تزايد للطاقة النطقية[5].

إن مفهوم المقطع كما يتصوّره التقليد الغربي، ومنه فكرة أصغر وحدة صوتية ممكنة النطق، يتضمن مفهوم الوحدة المستقلة المعبّر عنها بالحلقة في مدرج الكلام، وهي التي لا ينبغي أن تكون حدودها مرتبطة ضرورة بالعناصر السابقة واللاحقة، هي وحدة يُمكن نطقها منفصلة أو موقوف عليها[6].

1- لأنه يتطلب أكبر قوة نطق.

2- انظر على سبيل الذكر، الزجّاجي، إيضاح علل النحو، القاهرة، 1959، ص70 - 71.

3- انقطاع السلسلة باعتبارها تتضمن «حركة مستمرة» لكن من دون أن يكون ذلك الانقطاع ارتخاءً للشدة العضلية ففي هذه الحال يكون الوقف=وقف لسلسلة+ارتخاء الشدة العضلية.

4 - فالحرف «الساكن» الذي لم يُتبع بحركة لتحقيق الحرف الموالي يحتاج إذن حتى يتحقق إلى الارتكاز على «الحركة» المحقِّقة للحرف السابق والتي تستمر –باعتبارها حركة- لتحقيق الحرف الساكن.

5 - هذا التزايد للكثافة الهوائية العضوية يسمى: فضل الاعتماد. انظر ما يأتي لاحقا.

6- وفيما يتعلّق بتعريفات المقطع من جهة والصوامت والمصوّتات من جهة أخرى انظر: كتاب Poétique لأرسطو Aristote الترجمة الفرنسية J. Hardy, Paris, 1932, pp59-60. وهذا ما أدركه الشارح الشهير لأرسطو ابن رشد Averroès. انظر كتابه: «تلخيص كتاب الشعر» Ed, A. Poétique Badawi, le Caire, 1953, pp234-235 وانظر أيضا وجهات النظر للرواقيين Stoïciens حيث استعمال مفهوم «Aphona» صامت الذي حوّل إلى «Sumphona» مرافق لغيره في Steinthal, Geschichte der sprachwissenchaft, Berlin, 1890, 1, 256 et Chlumsky, archives néerlandaises de phon, exp, XI, 1935, pp97-80.

وعليه فإن الزمرة التقليدية صامت+مصوّت=C+V [1] مصوّتات أو أيّ مجموعة من الحروف الفونيمات المشكّلة للمقطع لا تمثل داخل مدرج الكلام استقلالية حركية ولا حتى سمعية. وهذا ما ذهب إليه الأب روسولو **L'Abbé Rousselot** عندما قال: «لا وجود للمقطع فيزيولوجيا إلا داخل الكلمة ذات المقطع الوحيد المنفصل». وبعبارة أخرى فالمقطع –كما رأينا- يحدَّد بما يسبقه. والحركات العضوية يرتبط بعضها ببعض من دون قطع للاستمرارية، ولا توجد نقطة وقوف **Point d'arrêt** نقول عنها بشكل مطلق: هنا ينتهي المقطع ويبدأ مقطع آخر» المبادئ، ص965 [2]. ومع ذلك وجدنا البرهنة اللامعة جداً للباحث **R. Stetson** الذي حاول أن يضفي على المفهوم طابعاً تجريبيا. فالمقطع متعلّق أساساً، بحسب هذا الباحث بعملية حركية: فكل مقطع يكوّن نفخة هوائية ناتجة عن انقباض للعضلات الداخلية فيما بين الضلعين حركة قذفية، وهذا لتوقفٍ إما: انقباض العضلات البيضلعية الخارجية **Intercostaux** وإما لتوقف نطق الصوامت[3]. فالمقطع الذي وسَمه هذا المؤلف بـ **Chest-pulse**= صدر الدجاجة بالمعنى الحرفي سيكون إذن حقيقة فيزيولوجية.

وهذه الخلاصات صحيحة جدًّا إذا رجعنا إلى القطع الدنيا لمدرج كلامي متقطع، أي إلى أحادية المقاطع Monosyllabes وفق إشارة روسولو، لكن

---

1 - V مصوّت= عنصر يشكّل النواة المركزية للمقطع.

2- هو من علماء الأصوات الذين أبدوا الملاحظة نفسها، وأكّدوا –كما هو معروف- أنّ المقطع، هو من وجهة نظر فيزيائية، محض خيال

G. Pancocelli-Galzia, Die experimentelle Phonetik in ibrer anwendung auf die sprachwissenchaft, Berlin, 1924, pp23 et 119.

3 -Stetson, Motor Phonetics, 2nd Ed, Amsterdam, 1951 : The syllable…consist essentially of a single chest-pulse…which be started or stopped by a chest movement or by a consonant movement »p.171 et « …the syllable is a puff or air forced upward through the vocal canal by a compression stroke of the intercostal muscles"p200.

لا يمكن تطبيقها بتدفق مستمر لأننا لاحظنا قبل قليل[1] أن نشاط العضلات البيضلعية هو أمر غير موجود في السلسلة الكلامية المتّصلة Continu إلاّ -فيما أعتقد- أثناء إحداث القطع الصوتية المنبورة Portion phonique accentuée.[2]

هذا، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّه إذا لم تكن للصوتيين العرب الأوائل اهتمامات المؤلفين القدامى نفسها، فإنّهم سيُطلقون لفظ «السّبب» على ما يطلق عليه الصوتيون المعاصرون لفظ «المقطع الطويل **Syllabe longue**».

وإذا كان الصوتيون العرب الأوائل لا يعرفون المدلول القديم للمقطع، فمن الغرابة أنّهم شعروا بالحاجة، تبعا لذلك، لتحديد مفهوم «المقطع الطويل». وقد يبدو حينئذ هذا الأمر غريبا للذي يريد تحديد موضع ذلك المفهوم في سلميّة: مقطع، لفظ توليدي، مقطع قصير/مقطع طويل[3]. وهذا بالتدقيق ما لا ينبغي فعله إذا أردنا فهم حالة هؤلاء الباحثين الشيوخ.

وعليه فإنّ العرب قد أدركوا جيّداً فكرة «المقطع» ولكن بصفتها أُحاديَّة فقط، أي بصفتها قطعة صوتية دنيا منطوقة بمعزل عن غيرها، لأن لهم قناعة تامة بأنّ داخل مدرج الكلام العادي لا توجد انقطاعات ذات طبيعة فيزيولوجية إلا إذا وقع وقف Pause. إن الانقطاعات المدركة الوحيدة[4] هي

1- انظر:
P. Ladefoged, Three Areas of Experimental Phonetics Londres, 1967, p46 et M. Draper, P. Ladefoged, D. Whitteridge, Syllables and Stress dans Miscellanea Phonetica, 3 1958. Ainsi que Y. Lebrun. Is stress essentially a thoracic or an Abdominal pulse? Dans Linguistic Research in Belgium Wetteren, 1966.

وهذه هي النتائج المحصّل عليها بالفحص العضلي الكهربائيElectromyologique التي أكّدت أطروحة

2- انظر: Lebrun نفسه.

3- يمكن أن نعتقد بسذاجة أن هؤلاء الصوتيين لم ينهضوا بالتصوّر العام للمقطع.

4- انقطاع المتوالية الهوائية لا الشدة العضوية كما رأينا ذلك.

المتعلقة بالتوقف المزمن للهواء المصوّت الذي يحدثُه انحباس الحرف[1]، أي سكونه. وعليه ففي هذا الوضع بالتدقيق قد يحدث الانقطاع في مدرج الكلام. وعليه فلا يمكن أن يحدث مقطع حقيقي كما حدّده Stetson بين الماكنين متبوع كلّ منهما بوقف Pause، أي بين قطعتين انحباسيتين Implo-sifs يكتمل بتلاشي شدة Tension الجهد العضلي. بالنسبة للحركة فلا يمكن أن نجد إلا الحركة الاندفاعية العضوية الهوائية Aérorganique، مجهورة أو غير مجهورة، الموجودة بين انقباضين Strictures تضييق أو غلق القناة الصوتية أو بين انقباض وانفتاح تنازلي Décroissante. فإذا كانت حدود الحركة لا تتجاوز المحيط الوقفي، فإنها توافق ما أطلق عليه Stetson بـ Chest-pulse. فإذا كانت، بالعكس، موجودة في مدرج متّصل، فلا يمكن أن تمثّل إلا جزءاً من Chest-pulse أوسع. فالسبب[2] ابتُكِر خصّيصا لحاجات علم العروض Métrique، وبعبارة أخرى لتحليل تلك المتوالية الخاصة التي هي البيت الشعري Le vers. ومن ثم فإنّه مما لا يقبل الجدل بأنَّ تقطيع بيت شعري لا يُنتج فقط الإحساس الذاتي بتقسيم مقطعي ولكن يُنتج أيضا ذلك التقسيم نفسه داخل ما هو موضوعي محض.

في الواقع، فبالتسجيل القوي للأجزاء، فإنّنا نسجل في الوقت نفسه تقسيم العناصر النطقية القابلة للفصل. وبهذا التوجّه توصّل العرب[3] إلى مفهوم «السبب» أو الجُهد الأقل القابل للتحقيق من الفِعْل الكلامي.

1- بالمعنى العام جدًّا الذي أعطاه سوسير لهذا اللفظ وهو الذي ينطبق على كل أنواع الفونيمات Phonèmes.

2- السَّبب مصطلح يعود الفضل في وضعه للخليل بن أحمد.

3- هذا ككل الصوتيين الذين انكبوا على مسائل الإيقاع الشعري. فالفرق يكمن فقط في إطار اهتمام علماء العرب الذين لا يرون المقطع في معناه العام وحدة لفظية Articulation دنيا، إلا دخل السّبب، بمعنى المتوالية Séquence: قطعة صامتة Contoïde، قطعة مُصوّتة Vocoïde تنازلية أو انحباسية Implosif.

فإذا كان الصوتيون العرب قد احتفظوا بما يتوافق مع «المقطع الطويل» في المصطلحية الغربية، فلأنّه عندهم كما هو الحال عندنا من المستحيل نطق «مقطع قصير» أو مفتوح في حال انفصال أووقف: فمثل هذا المقطع هو بالضرورة طويل أو مغلق. وبهذا المعنى تصبح «النواة النطقية» أو الاضطراب الهوائي البسيط الذي تحمله هو بالتدقيق تنازلي وقابل للامتداد[1]. فإذا كان «صامتا» يغلق المقطع لأنّه انحباسي بطبيعة الحال.

إنّ قاعدة الصامت C + صائت قصير V ليس لها أي عنصر مستقل، أو كامن أوحديث: فالصائت القصيركما حدّده M. Durand[2] وباعتباره مصاحباً للحركة فإنّه يتضمن كما حدّده الرماني، الانتقال إلى نطقٍ آخر. فالمتوالية صامت + صائت طويل أو صامت + صائت + صامت انحباسي قابلة لتشكيل –في حالة الانفصال- مقطع حقيقي. ولكن إذا وقعت داخل سلسلة كلامية متّصلة، فلا تشكّل أبداً وحدة مستقلة تماماً[3]؛ كونها غير ملتحمة بما يسبقها وما يليها، فليست إلا لحظة جريان تصريف صوتي. وهنا يكمن رأي علماء العرب. وهكذا قال لنا سيبويه عن ضمير المتكلم المفرد أنا بأنّه أقل عددٍ ما يُتكلَّم به مفرداً[4] جزء 2، ص280، جزء 1، ص3-2. وقد أكّد أيضا ابن جني

1- انظر: M. Durand, Voyelles longues et voyelles brèves, Paris, 1946.

2- المرجع السابق نفسه ص77، المصوّت Vocoïde لا يمكن أن يُؤلّف مقطعا بمفرده مهما كان تصوّر النحو التقليدي: فالمنطوق منفصلا بالضرورة يُسبق بهجوم قوي في العربية والألمانية أوهادئا في الفرنسية، ويلعب داخلها دور الصامت Contoïde. فهذا قد يكون وحدة فونولوجية صوتية دالة وهو دائما موجود باعتباره تحقيقاً صوتيا داخل مقطع يبتدئ بمصوّت، وهذا المُصوّت هو أيضا يُتّبع بمد مصوّتي وهوائي عضوي تنازلي حيث مصوّت قصير + مد = «مصوّت طويل» V. brève + extension vocale = voyelle longue.

3- إن الانقطاع القصير جدًّا الراجع إلى الانحباس للمتوالية Séquence الهوائية العضوية وليس للشدة العضلية ليس كافيا، بالمقابل، لأنْ يتحقق كما هو في حال الانفصال.

4- «أقل عددٍ ما يُتكلَّم به مفرداً» هو «السّبب» في اصطلاح العروضيين. والمثال نفسه: ضمير الغائب المفرد: هو. والمصوّت النهائي للضمير أنا ana هو دائما موجز داخل السلسلة، لذلك وجب أن يسقط في الوقف. وهذا يحدث عبر امتداد صوتي: ألف أنا ana حتى يُقوّي سماع Audibilité صوت النون

«أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفتَ عليه»[1]. وسبب هذا الاختلاف متأتٍ من كون الوقف يلحقُه صُويت ما من بعد الانحباس **L'implosion** يحدثه تراخي ما قبل الانحباس **Post implosive**. والحالة هذه، فالأمر يختلف عندما يكون الحرف نفسه داخل متوالية.

«وسبب ذلك عندي أنّك إذا وقفتَ عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرفٍ آخر من بعده تَلبّثتَ عليه، ولم تُسرِع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللُّبثة التوقف على إتباع ذلك للصوت إياه. فأمّا إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له، ونشّمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكّن فيها من إشباع ذلك الصويت، فيستهلك إدراجك إياه من الصوت الذي كان الوقف يُقرّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به»*- [2] ابن جني1، 58-57.

وهكذا فشعور[3] المتكلّم، حتّى الأمي، بوجود وحدات متتالية، عند نطقه لحرف أو لبعض الارتباطات الحرفية متأتٍّ ممّا يحوّله من تلك الارتباطات، عبر تباطؤ الدفق إلى مقاطع «طويلة» غير قابلة للارتباط. بعبارة أخرى يتمكّن من تحويل عبر توزيع جديد لتلك الأوقاف ج وقف، لمجموعة صوتية متّصلة محصورة بين سكتتين **Deux silences** إلى سلسلة متقطعة من الوحدات السمعية-الفيزيولوجية.

االفائدة مما تقدّم أنّ الوقف ونقيضه الإدراج **Concaténation articulatoire** يحدّدان، في ذلك النموذج، كلّ معايير التقسيم المقطعي **Syl-**

بحسب سيبويه، المرجع نفسه.

1-ابن جيني/ الخصائص، الجزء 1، ص57، 1، 6-5.

*- ويمكن شرح كلام ابن جني بما يلي: وسبب ذلك أن المتكلم الذي يقف على الحرف الساكن ويمتنع تبعا لذلك من إطالة حركته حتى النطق اللاحِق فيحدث وقف ويمتنع من الانتقال السريع من ذلك النطق. وبفضل ذلك الوقف يتمكن من النطق بالحرف الموالي ولكن إذا استعدّ إلى النطق بالحرف المتبوع، فإنّ ذلك يحُول دون ذلك الوقف، ومن ثمّ الحدوث الواضح لذلك الصوت.

2- نفسه، جزء 1، 12-11 و1.1، 58.

3- انطباع ذاتي عادة ما يتذرّع به باطلا. انظر: هالة Hala، مرجع مذكور سابقا، ص73

labation. وقد نتج عن ذلك أيضا سلسلة من القواعد التي تحكم تعاقُب الأصوات اللغوية التي تبدو لنا ذات قيمة علمية حقيقية شاملة، ويمكن أن تصاغ هكذا:

- الحرف في الابتداء المطلق المتوالية غير مقترن بما يسبقه يكون بالضرورة متحرّكاً، أي يكون دائما متبوعا بحركة.

- الحرف في النهاية المطلقة الانتهاء لمتوالية غير مرتبط بما يليه هو بالضرورة سَاكنا؛ فلا وجود لحركة بعد مثل هذا المقطع[1]

- حرفان في حال سكون لا يمكن أن يتعاقبالا يلتقي ساكنان [2]. فالحرف الساكن في متوالية صوتية لا يمكن أن يُتبع إلا بحرفٍ متحرّك.

استخلاص:

- فالحرف الساكن لا يُتبع إلا بحركة[3].

- والحركة تُسبَق دائما بحرفٍ وتُتبع بحرف.

- الحركة لا يمكن أن يُبتَدأ بها أبدا [4].

ويمكن شرح هذه القواعد بلغة واصفة من الصوتيات المعاصرة بما يلي:

- متوالية كلامية لا يمكن أن تقوم إلا على مرحلة نطقية «مفتوحة»، أي بعد ارتخاء الأعضاء، أطلق عليها سوسير مصطلح «انفجار» Explosion.

فالقطعة «الانفجارية» هي تبعا لذلك، في وضع قوي لأنّه ينبغي أن تمتدّ إلى النطق الموالي؛ فالشدة **Tension** العضَلية والاندفاع الهوائي ينموان في اتجاه الحرف الفونيم الموالي.

1- هذا الطرح المناقض Antithèse يعبّر عنه بالصيغة التي أصبحت قديمة «لا يُبتدأ بساكن ولا يوقَف على متحرّك».

2- سيبويه، الجزء 1، ص340.

3- نفسه، جزء 1، 17-14.

4- النتيجة نفسها تتحقق في الوظيفة الأساسية للحركة: تمكين الانتقال من حرف إلى آخر.

- ينبغي أن تبنى بداية القطعة على مرحلة نطقية «مغلقة» تسمى «انحباسا» عند سوسير: إنها تشديد سريع أو متدرّج[1] يوجب بالضرورة غلق المتوالية.

وعليه فالقطعة الانحباسية **Segment implosif** تكون في حال ضعف: فالشدّة والاندفاع الهوائي ينموان تنازليا بكيفية مستمرة حتى الخمود التام للصوت. فإذا لم يكن هذا الحرف في النهاية المطلقة للمتوالية -أي الوقف- فإن تلك الشّدة وذلك الاضطراب الهوائي --وكلاهما تنازلي- عوض أن يتلاشيا تماماً يندفعان مجدّدا حين اندفاع الحرف الفونيم الموالي[2].إنّ التحرّك يتوافق إذن مع خاصية الانفتاح أو الانفجار للقطعة، حتى يتوافق السكون مع خاصية الانغلاق[3] وهنا لا يوجد إلا توافق بسيط للموضوع لا للهوية وجهات النظر. فالمنظورات المتبناة في مثل هذه التصوّرات التصوّر المعاصر وتصوّر الصوتيين العرب يتضمّن مع ذلك النتائج نفسها. وبالفعل، فالقطعة الانفجارية تستوجب انفتاحا على ما يتبعها، فجوهرها الهوائي العضوي السمعي[4] هو بالضرورة متحرّك للنطق بما يليه. فالقطعة الانحباسية تتطلب عكس ذلك انغلاقا تاماً أو جزئيا، بطيئا أو مفاجئاً على سابقها المفتوح والمتحرّك نحوها.[5]

1- بحسبِ إذا كان شديداً أو حرف مدٍّ أو قابل للمد Extensible.

2- حركة وضع الأجهزة أثناء المرحلة الأخيرة من التنازل كما توضّحه أجهزة الراديو فيلم Radio films، وهذا التداخل لا يمكن أن يحدث بالطبع إلا إذا كانت مخارج الحروف مختلفة.

3- التحرّك/السكون لا ينطبق بالتأكيد إلا على القطع القابلة لأن تتشكل بالحركة؛ ما يؤدي إلى إبعاد هذه الأخيرة لأنها نفسها حركة الانفتاح المستمر نحو النطق الفوري اللاحق. لكن تمديده السمعي الفيزيولوجي حرف المد الذي يتشكّل بفضل فعله، وبالتالي تنازلي وينبغي أن تنغلق على ما يسبقها.

4- لقد وضّح علماء العرب أنهم يقصدون بالصفة «متحرّك» الجوهر المادي محلّ للحرف، بمعنى التيار الهوائي الصوت والعمل العضلي المنجز وليس الخاصية السمعية التي تُشكّله. انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، حيدرأباد، ط1، 1317، ص192 «يوصف بالحركة تبعا لحركاتِ محلّه».

5- تأكّد ذلك بفضل الملاحظة الآلية. انظر اللوحة 2 في الأسفل.

من جهة أخرى فحرفان انحباسيان لا يتعاقبان؛وعليه فإنّ أيّ نطق لا يحدث إلا بانغلاقٍ أو انحباسٍ لا يمكن أن يُتبع بنطقٍ هو ذاتُه انحباسي.

في حين نجد مقاطع مثل دَابَّ وشابَّ يحلّل كلّ منهما إلى فتحة + مد يتبع بالباء ب الانحباسي. فالصوتيون العرب يشرحون إمكانية التقارب أو **التجاور Contiguité** أو بالتدقيق الانتقال الممكن للمد التنازلي بمعنى الانغلاق المتدرّج إلى الباء ب الانحباسية باعتماد قوة أكبر[1] على الحركة الهوائية العضوية التي تتضمن هذا التمدّد، مما يؤدي إلى تحييد الساكن والاحتفاظ بالحركة المقطعية نحو الحرف الموالي. وهذا ما أشرنا إليه أعلاه عند حديثنا عن الاجتياز الجديد الذي يحدثه الاندفاع داخل حركة التسلسل النطقي **Concaténation**، يوجد أيضا –وفي كلّ اللغات- مقاطع من نوع بَكْر – نَنْس – كَتْب حيث تظهر في الوقف مجموعات انحباسية كْر –نْس– تْب. فكل الصوتيين العرب يشرحون هذا الخروج عن القاعدة بِكون الوقوف يمكّن القطعة الأخيرة بكونها تلاشيا للمدّ، من الارتكاز على صويت[2] أو نفس Souffle للسند: وهذا الارتخاء السابق للوقف Postpausale يمكن أن يلعب دور التحريك مثل زيادة التشديد في نهاية حرف المد لتمكينه من التسلسل في النطق الانحباسي.[3]

إن المصطلحات الفنية للصوتيات المعاصرة التي نستخدمها هنا لا تجعلها غامضة[4]. وهذا قد يؤدي –في الغالب- إلى الخلط من جهة:

بين الانغلاق الانحباسي وانغلاق عضو النطق Catastase مرحلة تهيؤ عضو النطق لإصدار الصوت فإذا مثّلت هذه الأخيرة المرحلة الأولى لكل نطق

1- «فضل الاعتماد»، الخصائص، الجزء 2، ص220.

2- إنه «الصويت» الذي تحدثنا عنه أعلاه. المرجع نفسه، ص328، وانظر: ابن يعيش، الجزء 9، ص71

3- نفسه

4- سوسير فرديناند هو نفسه توقّع هذا اللّبس. انظر: دروسه، ص81 1966.

فإنّ الأولى تدلّ على الحركة النطقية التي تغلق فتحة ولا تخصّ مع ذلك إلا الفونيمات الحروف التي تحدث في هذا الوضع.فإذا تضمنت بعض الانغلاق الضروري فإن ذلك لا يكون دائما انحباسيا.

ومن جهة أخرى:

بين الانفتاح الانفجاري وانفتاح عضو النطق أو الارتخاء السابق لحرف المد. فالأولى ناتجة عن ارتخاء ينفتح عمًّا يليها كما قلنا آنفا، في حين أن الثانية توافق كلّ ارتخاء مهما كان؛ فيمكن تطبيقها على الخصوص مع الانفتاح على الارتخاء السابق للوقف الذي ليس إلا ارتخاء نهائيا غير موجّه نحو نطق مفاجئ: إنّه ارتخاء بسيط نهائي.

إن المصطلحات العربية القديمة: «تحريك» و«تسكين» ومشتقاتهما حركة، تحريك، سكون، إلخ هي بالمقابل ذات دلالة متقاربة عندما نأخذ بالمعنى التقني الذي يقصده اللغويون القدامى نفسه[1]. ولهذا فإنّ هؤلاء اللسانيين لا يقصدون من كلمة «تحريك» مثلا إلا حدثا عاماً و دقيقا دون أن ننسى «تحريك» جوهر المصوِّت من أجل إنتاج عنصر صوتي متسلسلا مع العنصر اللاحق. ونقيضا للتحريك، فإنّ التسكين هو الحركة النطقية التي توقِف ببطء أو بسرعة حركة المعنى المضاد الخاص بجوهر التصويت من أجل إنتاج عنصر صوتي يوجد هكذا بالضرورة متسلسلا مع ما يسبقه.

فالقطعة الساكنة تتعارض إذن مع الصوت الذي يتسبّب في توقفٍ مفاجئ أو متدرّج للموضوع المصوّت، في حين أن القطعة المتحرّكة لها صوت يحدثه تحريك ذلك الموضوع نفسه.

وبالنظر إلى هذا التصوّر، بدا لنا من الأهمية القصوى أن نقترح للمؤتمر السادس للعلوم الصوتية الذي انعقد بـ براغ 1967 [2] مصطلحات تقنية

1- من العبث أن نبحث عندهم عن مفاهيم فلسفية، وهو ما نميل إلى فعله مع الأسف.

2- انعقد ببراغ Prague سنة 1967. انظر: ملخّص مداخلتنا في عروض هذا المؤتمر:

Proceeding of the 6th International congress of Phonetic Sciences, Publishing

قابلة لترجمة محتوى المصطلحات العربية، وهذا من أجل تفادي أخطاء ترجمية يؤسَف لها.

وقلنا أثناء المؤتمر: «إنّه إذا افترضنا أن لغوياً عربياً من القرون الوسطى يعرف مقاييس وضع المصطلح اللساني المعاصر، وأراد أن يُترجِم هذه المصطلحات، فإنّه بلا شك سيستخدم كلماتٍ جوهرها مأخوذ من الجذور اليونانية اللاتينية وصِيغها من الأمثلة الموجودة في المصطلحية العلمية المعاصرة. لهذا نلاحظ أن «الحَرَكة» تحمل سمتين دالتين هما: فكرتي «العنصر الأدنى» **Minimal** و«الحركة». وبهذين المُركبين، أقترح مع هذا اللغوي من الأزمنة الماضية مصطلح **Kinème** للاندفاع العضوي الهوائي للحركة و**Kinème zéro** لغياب الاندفاع، و**Kinèse** لحالة التحرّك، و-**Aki-nèse** لضِده. ومن ثمَّ يمكِن للقطع الصوتية الحروف أن توصَفَ بأنّها إذن متحرّكة Kinéisés أو غير متحرّكة **Akinéisés**.

ومن أجل تحديد المحتوى الخاص بكل مصطلح من هذه المصطلحات وضبط ما يتوافق معها، فمن الضروري التمييز بين مستويات عديدة في إحداث السلسلة الصوتية؛ فهناك:

أولا: مستوى مولّد أو فيزيولوجي يشكّل الموضوع المادي للكلام ويكون على وجهين:

1 حركة الهواء **Aérokinèse** الذي يشكل العنصر الناقل للكلام. فهي الأصغر حركة هوائية مصَوّتة **L'aérokinème**.

2 حركة العضو **L'organokinème** [1] الذي هو العنصر المحرِّك، فهو أصغر حركة عضوية مسؤولة على إحداث الصوت اللغوي: هو صوت ملفوظ تنتجه المستجيبات Effecteurs العضوية ممّا تحت المزمار والمزمار المتزاوج، أو

House of Czechoslovak Academy of Sciences, Prague, 1970, pp437-439

1- السهيلي بواسطة السيوطي، المرجع المذكور سابقا، جزء 1، ص192-191. وانظر: الرازي فخر الدين المرجع المذكور سابقا، جزء 1، ص11 و16.

غير المتزاوج مع صوتٍ وتحدثه المستجيبات العضلية المزمارية الزائدة يُسمى **L'organokinème**.

ثانيا: مستوى ناقل أو سمعي Acoustique يُمثَّل بـ: حركة الصوت **Phonokinème** هو صوت ملفوظ تنقله الحركة الهوائية. فأصغر حركة صوتية أو مهموسة **Chuché** ينبغي أن ترافق حركة الاندفاع الهوائي **Kinème** تسمى **Phonokinème**.

ثالثا: مستوى لغوي محض يخصّ العلامات Signes، أي الوظيفة التمييزية **Discriminative** لأصوات اللغة. إنه مُحصِّلة كل المركبات الحركية **Kinétiques**. لهذا فالأشعة الحركية **Kinémiques** مصدرها الاندفاعات الهوائية، وهيذلك نتيجة فئة ظواهرية نفسها، ولكن هذه الحركات العضوية الهوائية**Aérorganique**، لها مواقع وأشكال Modes إنتاج متميزة حيث مختلف الأجراس النطقية. ففي العربية هناك الضمة، والفتحة والكسرة، وتعني هذه المصطلحات على التوالي: الغلق **Fermeture** والفتح Ouverture، وانقباض الشفتين **Rétraction des lèvres**. وهنا تكمن الحركة المنتجة للحركات المصوّتة **Phonokinèmes**، ولكن مميّزة بالهيئة الخارجية المتموّجة **Fluctuante** للأعضاء الصوتية السمعية. فإدراك العرب لحركة الاندفاع العضوي الهوائي Kinème لا يكون إلا على المستوى السمعي؛ فالحركات المنخفضة العضوية الهوائية، لا يدركها المتكلم إلا على شكل بصمات أو انطباعات حركية **Kinéstésique**. لكن تساءلنا بعد قرون القرن الرابع للهجري/العاشر ميلادي عمّا إذا كانت حركة الاندفاع الصوتي **Phonokinème** قد تمَّ إدراكها قبل القطعة الحركية **Segment kinéisé** أو بعدها أو في الوقت نفسه. إنّه تناقض المستويات المذكورة أعلاه. فالخطأ راجع إلى

النحاة الذين لم يدركوا جيّداً هذا الفرق وتأثير الفلسفة اليونانية التي زودتهم بمفاهيم الجوهر Essenceوالحدث[1] Accident.

فبعض المؤلفين اعتبروا بذلك أنّ الحرفَ جوهروأنّ الحركة حدثُهُ. فمن الوضوح رغم ذلك أنّ قوة الحبس Rétention وبالضبط التوازن بين القوتين المتعاكستين: الانسداد والنفس Souffle التي تؤدي إلى الحركة Kinème. ثمَّ إن الاندفاع أو الحركة الاندفاعية لها نقطة انطلاق فوري بعد الحبس، أي في الوقت نفسه مع الإطلاق الانفجار، وأخيراً يأتي الصوت أو الحركة المصوّتة اللاحقة لإحداث القطعة[2].

ما يمكن استخلاصه من هذا المقام هو قدرة تعميمه على لغات أخرى غير العربية. فالأمر لا يتعلق أبداً بنظام مغلق مثلما هو الحال مع نظرية المقطع –الصامت الحرف- الصائت الحركة.

وعليه فقد وجد اللغويون العرب أنفسهم مرتبكين باكتشاف المجموعات الانفجارية في اللغات الأجنبية مثل الفارسية وهذا النوع من المجموعات لا يوجد طبعاً في العربية الفصحى. غير أنّ أغلبهم، رفض وجود قطعة ساكنة Akinéisé في العنصر الأول من تلك المجموعات لأنهم، كما يقولون، إنّ الأمر لا يعود إلى التواضع اللغوي الخاص بكل لسان، بل إلى التعذّر المادي غير ممكن في الطاقة [3]. وعن رأيهم في الكلمتين المناقضتين لنظام العربية Klid وStam أجابوا بأن السين والكاف كانتا في الواقع متحرّكتين Kinéisés، لكن حركتهما

1- إن لالتباس التصورات الفلسفية واللسانية نتائج مؤسفة على الفهم العميق للصوتيين اللسانيين الأوائل. فالضحايا الأوائل لسيّئة عدم التمييزهم اللسانيون أنفسهم انطلاقا من القرن الرابع الهجري بعد أن أصبحوا مهيّئين للفلسفة. وهذا حال عدد كبير من العلماء في الشرق والغرب.

2- انظر: ابن جني/ الخصائص، جزء 2، ص321 و327، وسر الصّناعة، الجزء 1، ص37-32.

3- ابن جنّي/ المنصف، جزء 1، ص53، وابن يعيش، مرجع سابق، جزء 9، ص136

كانت قصيرة جدًّا إلى الدرجة التي لا يمكننا فصلها عن القطعة الموالية وتمييز جَرْسها **Timbre** السمعي.[1]

يُوجد حقيقة تحرّك **Kinèse** في العنصر الأول من الكلمتين؛ ولا يمكن أن يكون غير ذلك.ويوجد انفلات هوائي قصير جدًّا **Ultra-bref** يفرضه هذا الانتقال من S إلى T [2] في **Stam** ،لأنه لا يمكن أن يكون هناك تزامن في إخراج هذين الحرفين الفونيمين كما تبيّنه التسجيلات الآلية؛ فالفرق بين مفهومي الحركة Voyelle والتحرّك **Kinème** تظهر هنا بوضوح؛ فبين **S** و**T** تحرّك **Kinème** لا حركة **Voyelle**.

1- ابن جنّي / الخصائص، الجزء1، ص91.

2-هذا الانفلات الهوائي يتداخل حقيقة مع وجود S لأنّ الحركة Kinème تتداخل بعض الشيء مع الأصوات الانحباسية، ولكن بين صوتين شديدين مثل الكاف k والتاء t. هناك انفلات هوائي متميّز بوضوح عن الحرفين الانفجاريين

أضواء على تداوليات الخطاب عند الأستاذ «عبد الرحمن الحاج صالح» في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، نقد وتوجيه.

أد.نعمان عبد الحميد بوقرة
أستاذ اللسانيات في جامعة أم القرى
-المملكة العربية السعودية-

الملخص

تعددت الدراسات المراجعة للفكر اللساني العربي الحديث المتوسل بالنظرية الغربية لتحليل التراث اللغوي النحوي، وتخندق أغلبها في خندق الدفاع عن مشروعية القراءة الحديثة للتراث من زاوية نظر بنيوية أو توليدية أو وظيفية أو تداولية، وهي وإن لم تتنكر لأصالة التصور اللغوي القديم إلاّ أنها كانت دائما مشدودة إلى المنجز اللساني الغربي الذي تحوّل إلى أصل يقاس عليه، ويحكم به على طرافة الفكر القديم وعلميته، إلاّ أن النظرية الخليلية الحديثة التي ابتعثها "**عبد الرحمن الحاج صالح**" من عمق التراث العربي منذ أزيد من نصف قرن من البحث تثبت غير ذلك، فالتراث النحوي عند الخليل وتلميذه **سيبويه**، ثم عند ابن جني والرضي والجرجاني وابن هشام يقدم تصورات نوعية في ميدان تبصر نظام اللغة ووظيفتها التبليغية في ضوء التمييز الجذري والأصيل بين **الوضع والاستعمال**، مما تحاول هذه الدراسة المراجعة **لفكر الحاج صالح** (رحمه الله) بسطه وتأكيده ،مركّزة بصفة خاصة على جوانب نظرية **تحليل الخطاب** في الفكر اللغوي العربي كما أسس لها الأوائل.

الكلمات المفتاحية: تحليل الخطاب- تداوليات الخطاب-الوضع – الاستعمال- النظرية الخليلية الحديثة.

توطئة

حقق علم تحليل الخطاب قفزات نوعية في هذا العصر نظريا وإجرائيا، وأضحى بديلا منهجيا موثوقا بكفايته التحليلية للنصوص والخطابات المختلفة عن طريقة القراءة النقدية القديمة المتوسلة بالوصف التجزيئي لمكونات النص الأدبي، والمغرقة في الأحكام الانطباعية إلا فيما ندر من حالات التحليل السابقة للحظتها الثقافية، ومما اكتسبه هذا العلم حديثا انفتاحه على نظريات عديدة :لسانية و نقدية و تداولية و حجاجية، وتخصصات غير لغوية مثل: الذكاء الاصطناعي و علم النفس العرفاني و علم الاجتماع بفروعه المتعددة، حتى أصبح من العسير الإلمام بنظرياته المتعددة ذات المنحى البيني(**Interdisciplinaire**)، فهناك **تحليل خطاب وتحليل خطاب و تحليل خطاب!** ونظرا لأهمية العلم معرفيا و إجرائيا خصصت له الكتابة اللسانية العربية المعاصرة قدرا من العناية و البحث، وأصبح بوصفه علما مركزا لدراسات أكاديمية عديدة تتوسل طرائقه لفهم النصوص، وإدراك مقاصدها، واستثمار أدواته في تعليم اللغات المختلفة، فليس أنجع من الانطلاق من تدريس النصوص لاكتساب الكفايات و المهارات اللغوية و الفكرية، ولأننا لم نعثر على دراسة كافية تحيط بجوانب التصور العلمي الذي قدمه الأستاذ «**عبد الرحمن الحاج صالح**» حول مفهوم «**تحليل الخطاب**» ونشأته وتطوره وأهدافه و جوانب مراسه، إذ إن ما توصلنا به من دراسات واصفة لأركان النظرية الخليلية الحديثة التي بثها صاحبها في مؤلفاته العديدة من لدن تلامذته و بعض الباحثين المتأثرين برؤيته في الجزائر[1]

---

1 -من تلك البحوث: الشريف بوشحدان، «**الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده في ترقية استعمال اللغة العربية**» ،مجلة كلية الآداب ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010،عدد7. وبشير إبرير، « **أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة**»، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، فيفري 2005، وشفيقة علوي، «**العامل بين النظرية الخليلية و الربط العاملي**» ،مجلة حوليات التراث،جامعة مستغانم، سنة 2007 ،عدد7. ومحمد صاري، «**المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة**» مجلة اللسانيات ،،جامعة الجزائر،عدد10،

لم تتطرق بشكل مفصل لهذا الجانب،لذا رأينا أنه من الضرورة بمكان تخصيص حيز من الدرس لهذا الجهد الذي يمثله بصورة رئيسة كتاب«**الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية**» .

لقد تصدى الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**[1] في كتابه آنف الذكر إلى بحث إشكاليات الخطاب والتخاطب في التفكير اللساني التراثي، بوصفهما الموضوع و الآلة اللتين ينهض عليهما مشروع نظرية تحليل الخطاب، وأهم الأسس المعرفية والمنهجية والأهداف الإجرائية التي سعت مدرسة **الخليل** وتلميذه **سيبويه** إلى صياغتها، وتوطئة للبحث في المفاهيم القاعدية لمسألتي الخطاب والتخاطب والعلاقة الرابطة بينهما في دائرة الكلام الإنساني، وما يقتضيه تشييد النظرية من إلمام بمفاتيحها في الفكر اللساني الحديث، ينبغي التذكير بمنطلق الدرس اللغوي عند العرب حيث صاحب الاعتناءَ بتلاوة القرآن الكريم قراءةً سليمة بعيدة عن اللحن، ابتكارُ العلامات الإعرابية، أو ما يعرف بالشكل ليكون علامة على الرفع والنصب والجر، ولا يخفى على الدارس المنقب أن العرب كانت تتكلم على سجيتها و سليقيتها باللغة العربية الفصيحة من خلال استعمالات متعددة أحيانا في اللفظ الواحد وداخل المجموعة اللغوية نفسها، مما يجعل من فرضية وجود لهجات متباينة ولغة أدبية مشتركة نظرا متوهما لم تقم عليه حجة علمية دامغة يمكن الاعتداد

سنة 2005.و محمد صاري، «**الانشغالات التربوية للمدرسة الخليلية» الحديثة**، الملتقى الثاني حول الذخيرة العربية، 27 - 28 جوان2004، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،الجزائر، ومحمد صاري، «**الأبعاد التربوية للذخيرة العربية**» ،الملتقى الوطني الثالث حول الذخيرة العربية، واقع وآفاق، 26 - 28 فيفري2005، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.

1 -**عبد الرحمن الحاج صالح** باحث و أكاديمي جزائري، ولد في وهران، ودرس في مصر و فرنسا، وعمل أستاذا زائرا في الرباط ،ثم عين مديرا لمركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، ثم رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية ،سنة2000، وهو عضو في مجامع علمية عربية عديدة، عرف بمشروع الذخيرة العربية، الذي اعتمدته المنظمة العربية للتربية و الثقافة ،له مؤلفات عديدة، وله الفضل في تجذير اللسانيات في الجامعات الجزائرية، كما حصل على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة اللغة العربية، توفي سنة2016م.

بها، ودليل ذلك أننا لم نجد لغويا عاش بين ظهراني العرب في زمانهم الأول عبّر عن وجود «**ازدواجية**»(**Diglossie**) بين لهجات محلية ولسان أدبي فصيح[1]، كما هي صورة الوضع اللغوي العربي المعاصر ،حيث تتداخل الدوارج بلهجاتها المختلفة صوتيا و صرفيا وتركيبيا ومعجميا مع مستوى **إجلالي فصيح**، تحكمه القواعد الضابطة لكلام العرب الفصحاء، وإنما هو لسان واحد تعددت أوجه استعمال بعض ألفاظه وأصواته في سياقات تواصلية محدودة[2]، في حين كان عامة المتكلمين يستعملون اللغة نفسها بمستويين أحدهما يميل إلى التخفيف والوقف على أواخر الكلم، وهو مناسب لمقام **الأنس و الاسترسال** في المحادثة، و ثانيهما صالح لمستوى **الانقباض والإجلال** ، ينظم به الشعر وتنشأ به الخطب و سائر أضرب القول البليغ[3]، ويوقف فيه على الحركات غالبا، يقول **الحاج صالح** بعبارة صريحة: «كلام العرب يخضع لأصول في أغلب عناصره ومستوياته، إلا أن هناك تنوعا في تأدية العنصر الواحد هنا وهناك في شبه الجزيرة ،حتى في داخل الإقليم

1- خولة طالب الإبراهيمي، **الجزائريون و المسألة اللغوية ،عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري** ، ترجمة محمد يحياتن، ط2،دار الحكمة، الجزائر، سنة2013 ،ص-18 21-44-45.وتفصيلا لمصطلح الازدواجية يرجع إلى: Marie-Louise Moerau,/Sociolinguistique, Concepts de base, Mardag, 1997, P125-130

2- يذكّر **الحاج صالح**(رحمه الله) بأن مفهوم اللغة عند القدماء بخاصة عند **سيبويه** يقف عند حدود طريقة في الكلام ،ولا يحمل المصطلح دلالة مفهوم اللهجة كما نفهمه منها اليوم، ومن المعلوم أن عددا غير يسير من البحاثين العرب ،مثل إبراهيم أنيس كانوا يقولون بوجود تداخل بين لغة أدبية مشتركة ولهجات عربية، وهو ما عدوه مماثلا للازدواجية اللغوية (**Diglossie**)، وترجمها بعضهم بالثنائية، ولم أعثر على التمييز الذي قدمه **الحاج صالح** عند غيره بهذا التصور. وانظر بخصوص الازدواجية :جاشوا بلاو « **نشأة الازدواجية اللغوية في العربية، دراسة في أصولا اللهجات العربية الحديثة**»، ضمن : «**دراسات في تأريخ اللغة العربية**» ،ترجمة حمزة المزيني، دار الفيصل الثقافية، الرياض،سنة2000،ص194 - 195.

3- كان العربي يخاطب أبناء قبيلته بلغة نوعية أو لهجة قبلية خاصة متخففة ، وإذا خاطب آخرين من غير قبيلته استعمل هذا اللسان المشترك ،انظر في هذا المعنى:
Maisonneuve,Paris,1952.v1 .pp78-90، - Regis Blacher: Histoire de la literature arabe.- Librairie Adrien

الواحد أو القبيلة الواحدة، وإن لم يبلغ هذا التنوع إلى أن يكون لهجيا، كما كان يزعم ذلك بعض الباحثين في عصرنا»[1] .فقد تكلمت العرب بالعربية بناء على أصل، وعدول عن ذلك الأصل طلبا للخفة والسهولة .وتبعا لكثرة دوران الصوت وجريان اللفظ ، فتجدهم يميلون إلى الحذف أو الاستغناء، كما وضح **سيبويه** ذلك في الكتاب[2]، مما يشير إلى تمييز المتكلم القديم بين اللغة بوصفها قواعد نظامية عامة والكلام بوصفه استعمالا حيا ،وتفعيلا لتلك القواعد في حدث التخاطب ومنجز الخطاب[3]، وهذا التميز بين الوضع والاستعمال من شأنه أن يبين الفرق بين اللغة والكلام والخطاب من جهة، ويجعل من الطرفين كيانين متقابلين يتمتع كل واحد منها بالاستقلالية في البناء والسمات وكيفية الدراسة، وسيفتح المجال إلى طرح سؤال منهجي مهم حول طبيعة القواعد الضابطة لما هو من اللغة، ولما هو من الخطاب أو الكلام حيث تتم التسوية بينهما في سياقات عدة.

أولا: المفاهيم الأساسية في لسانيات الخطاب من خلال نظرية الوضع والاستعمال

في سبيل توضيح نظرية القدماء في الخطاب والتخاطب سعى **الحاج صالح** إلى تبيان جملة من المفاهيم القاعدية المكونة لهما ضمن الفعالية اللسانية، ولعل أبرز هذه المفاهيم:

1 -السلامة اللغوية من حيث اللفظ والمعنى

يتضمن معنى سلامة الكلام صحة المنطق وأداء الأصوات أداءً يماثل أداء العرب الفصحاء ،وصياغة اللفظ بحسب المسموع عن العرب في كلامها، فصحّة الانتماء إلى لغة السليقيين حاصلة بالكيفية المنقولة سماعا،و

---

1 - **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية**، سلسلة علوم اللسان عند العرب(3)،منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،رغاية ، الجزائر ،سنة 2013،ص 8 .

2- **الحاج صالح** ،**الخطاب و التخاطب** ،ص8

3 - السيرافي ،**شرح الكتاب**، ط القاهرة ،1/8،1986 و2/78

هو المقياس العلمي الضابط لهذه السلامة اللغوية النحوية ،والتي هي عين الفصاحة [1] ،كما أن صياغة الألفاظ الدالة على المعاني إنما تخضع لمعيار العقل، فما قبله العقل قبله الاستعمال اللغوي، وما دفعه رده الاستعمال أيضا، ثم إن الاستعمال اللغوي للألفاظ ضمن التراكيب الجملية والخطابات محكوم بالأغراض التخاطبية والمقامات والأحوال والسياقات التي توجه اختيار المتكلم للممكن في اللغة حتى يحقق غايته التبليغية، وسائر الوظائف الأخرى المنوطة باللغة في الكلامين العادي و الأدبي، وهذه الشروط المتلازمة ستجعل من السلامة اللغوية أو الفصاحة سمة مركبة من ثلاثة سمات فرعية،هي: 1 -سمة الصحة النحوية، 2 - القبول الدلالي المنطقي، 3 - مطابقة أغراض الكلام، واجتماع هذه السمات متضافرة في لسان المتكلم هي الضامن لنجاح أي عملية تخاطب مع شخص آخر .

إن الفضل الكبير الذي امتاز به النحاة الأوائل يظهر في تناولهم للكلام لا بوصفه تلفظا مجردا، مكونا من أصوات و صيغ و تراكيب ومعاني إفرادية، بل بوصفه خطابا مشفوعا بكل ما يحيط به عند حدوثه من أحوال سابقة ولاحقة، وهذا ما يعرف بالقرائن الحالية المصاحبة ،وكل الظروف المسجلة في الذاكرة، مما يمكن أن يعدّ أسبابا لتحصيله[2].

2 -بلاغة الكلام

يشيد **الحاج صالح** بجهود القدماء في ربط الاستعمال اللغوي بشرط السلامة المحققة لخصيصة الفصاحة التي امتازت بها فئة من العرب، وخاصية البلاغة المميزة للكلام بوصفها سمات مغايرة لحدود النحو، وبالرغم من علاقة الفصاحة بوصفها سلامة لغوية في مستوى الصياغة اللفظية والمعنوية بالبلاغة إلا أنّ لكل منهما حدودا فاصلة؛ فما يرجع إلى السلامة اللغوية محكوم بنظام اللغة وقواعدها الصارمة، وأما ما يرجع

1-**الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص9.

2- المرجع نفسه ،ص10.

إلى بلاغة الكلام فمحكوم باختيارات المتكلمين وخصوصيات الخطاب من حيث ظروف إنشائه وأحوال منشئيه، فبلاغة الكلام مغايرة من حيث الماهية لحدود النحو، وبحكم ارتباطها عند الأوائل بالخطاب القرآني ؛بحثا عن أسرار إعجازه يكمن ردها إلى علم كلي هو علم اللسان العربي[1]،والقارئ لكتاب **سيبويه** يدرك ذلك التلازم القائم بين طرق التعبير المختلفة وأغراض الكلام، مما يعد «بلاغة»، عنده وعند أعلام البلاغة لاحقا، ومما تجدر الإشارة إليه أن رؤى بلاغية قاعدية أسست لاحقا لبلاغة مستقلة في عصر استقلال العلوم العربية ،وجنوحها إلى التخصصية كانت ثمار أفكار النحاة –بالمفهوم الموسع لمعنى النحووالنحوي- من مثل ما نجده عند **سيبويه** والرماني والفراء ثم الجرجاني والزمخشري، فقد ركز هؤلاء جميعا وغيرهم من تلامذتهم على ربط السلامة النحوية بعنصر الفائدة ،وهو من أهم عناصر البلاغة -إن لم يكن أهم موضوعاتها-ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق عرض **الحاج صالح** لحدود البلاغة و تميزها عن النحو من حيث كونها غير معنية بشكل رئيس بمسألة الصياغة اللغوية المعيارية، أو ما يمكن وسمه بـ: الجريان على الأصل»، مركزا في تحديد مفهومها على بلاغة الكلام المنثور (التداولي) بينما يغيب شطرها الثاني المتمثل في بلاغة المنظوم، ودليل ذلك غياب التركيز على ربط اختيار المتكلم الخطابي بالحالات والأغراض ،علما بأن القول الشعري من حيث كونه اختيارات لفظية وصُوَرية غير محكوم بمقامات تخاطبية محددة، كما هو الأمر في التواصل العادي أو الخطاب الإقناعي، يقول **الحاج صالح**: «وما البلاغة في الحقيقة إلا التبليغ النافذ الناجح»[2]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾(النساء،63)، والحقيقة إن بلاغة

1 -هذا العلم الكلي موجود عند كل أمة كما يقول الفارابي ،ثم تفرع إلى علوم فرعية ،تطورت تطورا هائلا حتى غدت منفصلة عن بعضها ، بل يحاول أحدها استيعاب الآخر و احتواءه ، لينتقل من وضع العلم الجزي إلى أن يصبح أيضا علما كليا كما تفعل اللسانيات و البلاغة في زماننا ، وكما فعل النحو العربي بوصفه علما للعربية قديما.

2 - **الحاج صالح ،الخطاب والتخاطب**،ص12..

التخييل محكومة بالانفعالات والمشاعر والعواطف، وهي وحدها ما يفرض سلطته على اختيارات الشاعر، وإن خالفت المتعارف لغويا، أو الذي يمثله الأصل الجاري في الكلام، بل حتى في الخطاب الأدبي المنثور، ولعلنا ندرك التمييز بين حدود النحو والبلاغة موضوعا وغرضا ووسيلة في المقابلة بين الوضع والاستعمال عند النحاة ،حيث أسس لهذه المقابلة الزجاجي في القرن 4 هـ[1]، ثم ما فتئت تتوسع تدريجيا حتى غدا الوضع مرادفا للنحو بفروعه، و الاستعمال مرادفا للبلاغة و فنونها.

3 -بين الكلام و الخطاب

يعني مصطلح «كلام» عند النحاة القدماء مجموع ما يتكلم به العرب وطريقتهم في ذلك بما يضمن سمة الخصوصية في اللسان، وهذا ما يوافق مصطلح «Langage» الذي يعني الكلام الخاص بشخص أو جماعة، فمعنى اللسان عندهم أوسع مما تدل عليه لفظة «لغة» و التي لم يرد لها ذكر في القرآن الكريم، بينما استعملت لفظة اللسان مرات عديدة [2]، وما ظهرت لفظة لغة في مؤلفات النحويين إلاّ للدلالة على طريقة في الأداء أو نوعية لهجية خاصة بمتكلمين ينتمون إلى أكثر من قبيلة ،تشترك في المكان أو في أماكن مختلفة من شبه الجزيرة العربية ،أما **سيبويه** فقد ساوى تقريبا بين مصطلحي الكلام و اللغة، حيث قال « ...كُلموا(العرب) بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم»[3]، وهذا يعني أن مصطلحي (لغة/ لسان) أصبحا مترادفين بنهاية القرن 2 هـ تقريبا. كما وردت لفظة الكلام بمعنى الخطاب من حيث الدلالة على الكلام الحاصل بالفعل بين المتخاطبين، وهو المعبر عنه بالفرنسية بـ: (Discours)[4]. كما عرف ابن جني الكلام بقوله: « كل لفظ مستقل بنفسه

1 - المرجع نفسه ،ص10 .

2- المرجع نفسه، ص 13 ، معلوم أنه لا توجد في الإنجليزية لفظة مستقلة تؤدي تماما معنى اللفظة الفرنسية Langage -

3- **سيبويه ،الكتاب** ،طبعة بولاق ،1/166-167، 1316-1317.

4 - A.J.Greimas et J.Courtes, Sémiotique, Dictionnaire raisonne de la théorie du langage, classiques Hachette,Paris.2/69.

مفيد لمعناه»[1] .وهو ما يسميه النحاة بالجمل[2] .وبالمحصلة فإن الكلام بوصفه جملا قائم على تمام الفائدة التي يحسن السكوت عليها أو بمعنى أدق «الاستغناء» في الكلام[3]، والجملة نواةً كانت أم نواة وزوائد هي وحدة خطابية لا يتجاوز حدودها النحو في الوصف والتفسير، وبالنظر إلى الكلام بوصفه وحدة خطابية مكونة من جملة أو جمل تستقل في تبليغ الغرض هو الكلام المستغني عند **سيبويه** والجملة المفيدة عند غيره[4]. و أما لفظة «خطاب» فقد وردت في ثلاثة مواضع من القرآن الكلام هي: ﴿ **الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا**﴾ (النبأ، 37) و﴿**وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾ (ص، 20) وقوله ﴿**عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾ (ص، 23)، وتدور اللفظة على المعاني الآتية: الكلام – المخاصمة – الحجة - الصحيح والفاسد والصواب والخطأ، وهي معاني قدمتها تفاسير عديدة منها تفسير «جامع البيان[5] والكشاف[6]. كما ورد الفعل «خَاطَبَ» في المضارع بدلالة الحال في قوله تعالى ﴿**ولا تخاطبني في الذين كفروا**﴾ ،والمعنى لا تكلمني ولا تراجعني، فيكون الخطاب والمخاطبة كلام المخاطب للمخاطب محاججا أو محاورا أو طالبا أو سائلا في مقام تخاطبي معين، وهذا يعني عموم الكلام وخصوص الخطاب، أي أن الخطاب لا يكون إلا في المخاطبة، وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب، فلا يتصور خطاب إلا في حال خطابية مع مخاطَب معين [7]

1- ابن جني ، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة،1/17،1389.

2- **سيبويه ، الكتاب**،1/162..

3- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ،ص14.

4 -**الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ،ص14 ،وانظر تفاصيل العلاقة بين هذه المصطلحات في: نعمان بوقرة، **الخطاب الأدبي ورهانات التأويل ،قراءات نصية تداولية حجاجية** ، ط1،عالم الكتب الحديث، الأردن ،2012،ص23-17.

5- الطبري، أبو جعفر، **جامع البيان(التفسير)**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة ،1374، 15/ 28.

6- الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، القاهرة ،1946م ،4/691-83..

7- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ، ص16.

لقد كانت المنطلق في تحديد مفهوم الخطاب من تأصيل اللفظة في التراث النحوي بالرجوع إلى مجموع استعمالاته عند النحاة بخاصة **سيبويه** و أستاذه الخليل، وما ورد من تفسير للّفظ في القرآن الكريم عند الأوائل، وكذا توظيف اللفظة عند الأصوليين والمتكلمين على سبيل خاصة جعلت من الخطاب أخص من الكلام من مثل ما نجده عند القاضي عبد الجبار والباقلاني والأصوليين حيث يفهم منه الغرض من الكلام زيادة على البناء والصياغة، كما عالج النحاة وجوه الخطاب وأغراضه في الكلام في أبواب عديدة لعل أهمها الاتساع والاختصار والخبر والإنشاء وأضربهما، وهي المنطقة التي يتقاطع فيها الكلام بوصفه بنية والكلام بوصفه خطابا[1]، وفي السياق ذاته يستدعى تصور الشاطبي لحدود التمييز بين الكلام بوصفه بنية والكلام بوصفه خطابا من زاوية نظرية **سيبويه** بوصفه ممثلا للنحاة: يقول الشاطبي:« إنّ **سيبويه** وإنْ تكلم في النحو ،فقد نبّه في كلامه عن مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتهم في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وغير ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[2].

4 -المواضعة والنزعة النحوية

مما حرص **الحاج صالح** على تحديده في سياق تشييد المفهوم النحوي للخطاب تمييزه بين مفهوم الوضع اللغوي والنحوي عند **سيبويه**، ومفهوم الوضع بمعنى المواضعة عند من جاء بعدهما من اللغويين والفلاسفة ،حيث أضحى الوضع مرادفا للاتفاق الاجتماعي على سَنَن معين، كالاتفاق على نظام من العلامات والرموز الدالة على معان معينة[3]، وهذا مفهوم مخالف لمفهوم **سيبويه** الذي حدده بكونه:« تخصيص الشيء للشيء، وتخصيص اللفظ

1- المرجع نفسه ، ص17.

2- الشاطبي، **الموافقات** ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، د. ت.4/71

3- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص23.

للمعنى، وجعل الكلام على صورة معينة وتركيب معين»[1]، وقد لا يغيب عن الباحثين انتشار مصطلحات مثل وضع اللغة وأصل الوضع والمواضعة والتواضع بعد طبقة **سيبويه** عند الفلاسفة والمتكلمين والأصوليين ممن خاض في المسألة اللغوية، ونماذج هذا التوظيف كثيرة يتعذر علينا الإلمام بها[2]غير أنها تؤكد مفهوم الاتفاق الضمني المؤسس للغة بين أفراد الجماعة الناطقة بها في بيئة وزمان معينين، ذلك أن أخص خصائص الوضع البعد الجماعي والغاية النفعية للغة[3]، أما الوضع بمعنى الأصل في الكلام فقد ورد ضمن تحديدات ابن السراج في كتاب الاشتقاق[4]، كما حدده الرضي بقوله: «المقصود بوضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين القوم[5]، كما يذكّر الباحث بأنواع العلامات انطلاقا من تصور الجاحظ لها في سبيل تبيان صور التواضع الضمني اللغوي وغير اللغوي كالبيان باللفظ والإشارة و الإشارة و النصبة[6]، وإنما عرض تصور الجاحظ تأكيد لإدراك القدماء لمسألة الوضع اللغوي أو ما يعرف بالكود في نظرية التواصل الحديثة، واختلافه من نظام لغوي لآخر[7].ولعل أبرز فكرة في سياق تفسير المواضعة عند القدماء تأكيد ارتباط المواضعة بالضوابط النحوية التي يقتضيها التركيب اللغوي في أي لغة من اللغات، أما عن طبيعة هذا الارتباط فقائمة على الاختيار لا الاضطرار؛ حيث يختار المتكلم بصفة

1- **سيبويه، الكتاب** 1/78.71-2/299

2 -راجع مثلا : عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط1، دار العربية للكتاب، تونس، سنة 1986،ص.117-103، ص.208 ، هذا وقت وردت اللفظة مرات في الخصائص والمغني والمعتمد والإحكام والمستصفى وغيرها من المؤلفات الأصولية.

3- **الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب**،ص25.

4-ابن السراج، **رسالة في الاشتقاق**،تحقيق محمد الدرويش ومحمد الحضري،دمشق،1973،ص32.

5- الرضي ،**شرح الكافية**، اسطنبول،1275 1 /3.

6- الجاحظ ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون،1984 ،1/76 وما بعدها

7- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص28.

إبداعية[1] ما يريد من تراكيب ليعبر بها عن مراده ،متوخيا معاني النحو، ذلك أن البلاغة إبداع في الكلام من وضع المتكلم، وليست من أوضاع اللغة، ولعل هذا المعنى هو الذي فات ابن مالك في النص الذي نقله صاحب المزهر[2]،حين قرر فيه اضطرار المتكلم إلى استعمال مركبات بعينها؛ لأنها نتاج تواضع جماعي، فلا يكون لنا أن نتكلم بكلام لم نسبق إليه!! واتساقا مع الرأي القائل باختيار المركبات أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزيئات الأنواع فلا، فوضعت باب الفعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه أما الفاعل المخصوص فلا (...) وأحالت المعنى على اختيار المتكلم ،أما أبو حيان فقد نقل عنه السيوطي قولا يعبر ظاهره عن الاضطرار، لكنه ملغم بمعنى الاختيار، وقرينة ذلك من غير أن يسمع، يقول: « العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، فهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد كذلك لا يجوز في التراكيب لأن جميع ذلك أمور وضعية والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل اللسان، والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معا في الوضع»[3].

إن تأصيل المصطلح مشيد على تتبع حضوره عند القدماء، ويبدو من خلال الاستقراء أن لفظة المواضعة بمعنى الاصطلاح والتعارف على تسمية الشيء لم تكن واردة حتى دخلت زمن ابن سرّاج ،ثم انتقلت إلى الكتابات الأصولية والفلسفية بخاصة عند الفارابي وابن سينا[4]والقاضي عبد الجبار،

1 - يقول **تشومسكي**: « لا يمكن أن يوجد نشاط إبداعي حقيقي ،من غير وجود قواعد ،حتى حين يتحدى العمل الإبداعي القواعد المرعية ويعدلها ». انظر كتابه: «**أي نوع من المخلوقات نحن؟**» ترجمة حمزة بن قبلان المزيني،ط1، داركنوز المعرفة ،لبنان ،2017،ص111.

2 - السيوطي، **المزهر في علوم اللغة** ،تحقيق محمد البجاوي ومحمد الفضل إبراهيم، القاهرة ،1/43.

3- السيوطي،**المزهر**،43-1/42.

4- انظر استخدامات المصطلح عند الفارابي في كتاب الحروف، ص 165 وابن سينا،الشفاء،**المنطق**،**المدخل** ،تحقيق جورج قنواتي ومحمد الخضري وفؤاد الأهواني، القاهرة،

ويطرح هذا الأخير تصورات مفصّلة حول المواضعة وأشكالها ومستوياتها، مما يمكن أن يشكل تصورا علميا شبه مكتمل إذا ما وازناه بتصورات المعرفة اللسانية المعاصرة بخاصة في فلسفة اللغة، وتبيانا لهذه التصورات أورد **الحاج صالح** نصوصا عديدة للقاضي عبد الجبار، تفيد تمييزه بين اللغة وضعا واللغة استعمالا في الكلام والخطاب، والتنصيص صراحة على العلاقة بين القصد والفائدة والقدرة وكيفية الأداء وصحة الآلة، فالكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا يصح إلا من العالم بكيفيتها، فلا يصح وقوعه من كل قادر، وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان عالما بكيفيتها[1]، ولا يخفى على الباحث الفاحص ما لهذا التصور من قيمة في ميزان التفكير اللساني الحديث، بالنظر إلى جدته وأصالته وانسجامه -بالرغم من اختلاف السياق الثقافي المصاحب- مع رؤى معاصرة مثل: القدرة والأداء من جهة والتمكن اللغوي(**Competence Linguistique**) في مقابل التمكن التخاطبي (**Competence Pragmatique/Communicative**)من جهة ثانية[2] في النظريتين التوليدية و التخاطبية ،من خلال تمييزه بين القدرة على الكلام والقدرة على العلم بالمواضعة وكيفيتها، بينما تقابل القدرة على الكلام لـ (Compétence) القدرة على العلم بكيفيتها لـ (**Performance**).

5 - ثنائية اللفظ و المعنى

شغلت علاقة اللفظ بالمعنى حيزا مهما من جدل «النحاة المتكلمين» بعد

سنة 1952 (ص 03) والقاضي عبد الجبار في المغني (1/16 – 360 – 307 ...)، وانظر توسعا المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ،ص208 وما بعدها.

1- القاضي عبد الجبار، **إعجاز القرآن**، تحقيق أمين الخولي ، القاهرة ،1960 ، ص191، وانظر خلاصة تعليق **الحاج صالح** في الخطاب و التخاطب ،ص33، ولمزيد من التوسع في هذه المقابلات ينظر: رشيدة العلوي كمال ، **النحو التوليدي ،بعض الأسس النظرية و المنهجية**، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط ،ص109-41.

2- محمد محمد يونس علي، **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية** ،ط2،دار المدار الإسلامي ، بيروت ،2007،ص148، وانظر : أحمد مومن ،**اللسانيات ، النشأة والتطور** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،ط4،الجزائر،2008،ص211-210

سيبويه[1]، وقد نبع الاختلاف من آراء لاهوتية خالصة، ولعلنا نجد طرفا من ذلك النقاش حول طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الوضع اللغوي والاستعمال الكلامي[2] في نص الجرجاني الذي يقول فيه: «... فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربض مكان ضرب ،لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»، و يقول أيضا: « وإذا نظرنا إلى المتكلم وجدناه لا يستطيع أن يضع باللفظ شيئا، ولا أن يحدث فيه وصفا، كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه، وأبطل أن يكون متكلما ؛لأنه لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع اللغة على ما وضعت هي عليه»[3]، مما يعني ارتكاز المواضعة اللغوية بعد ثباتها في النظام اللغوي على الضرورة أو الاضطرار، ولعل هذا ما عناه بعض اللسانيين من وجود ارتباط لزومي بين الدال والمدلول **(Lien nécessaire)** [4]، لكن ما ينبغي تأكيده في هذا التصور عدم نفي الاضطرار للاختيار ضمن دائرة المواضعة اللغوية، مما يجعل سمة النسبية خاصية مهمة لها إن لم تكن أساسية. وربما فهمت هذه النسبية الوضعية –أيضا-من قول القاضي عبد الجبار: « أما ما يتعلق بالمواضعة فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة فيه على غير الطريقة التي وضعت عليها، لكن المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصدح إلا كذلك في من سلك ذلك الطريق، وهذا في الكلام والكتابة وسائر الصناعات»[5].

إن البحث في مسألة اللفظ والمعنى في هذا المسلك اللاهوتي لا يفيد عمليا في وصف اللغة وتفسير ظاهرة الكلام في التخاطب اليومي، ولعله مظهر ارتدادي للفكر الديني على مسار تطور المعرفة اللسانية التراثية، مما ينبغي

1-الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة ،1359، ص40 .

2- عرف القرافي الاستعمال بكونه إطلاق اللفظ و إرادة مسماه بالحكم وهو الحقيقة أوغير مسماه لعلاقة بينهما وهو المجاز، انظر: القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، ص24.

3- الجرجاني، دلائل الإعجاز ،ص308.

4 -Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, tome1/50

5- القاضي عبد الجبار، **إعجاز القرآن**، ص191.

التنبه إليه أثناء تجريد النظرية اللسانية، وربما استشعار غرابة هذا النهج في الفحص العلمي لظاهرة اللغة، بإقحام ما ليس منها هو ما دفع بالنحاة الأوائل من طبقة الخليل وتلميذه **سيبويه** إلى التحفظ، وعدم الانخراط في هذا النقاش الكلامي، يقول **سيبويه**: «.. إن كان عربيا (اللفظ الموضوع) نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه، فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل الأول المسمّى»[1]. فالمسمى الأول غائب مجهول، وهذه قرينة كافية لالتزام التحفظ وعدم الخوض في الغيبي من وجهة نظر علمية موضوعية[2]. ويميل **الحاج صالح** إلى تقرير إصابة الوضع بتغيرات يدفع نوع منها الوضع إلى تغيير مفروض على المتكلم، ليكون فيه مضطرا إلى تغيير المعنى الوضعي بسبب تداخل الوضعي مع العوامل الخارجية، وتحكم القرائن الحالية في فهم المقصود، وتغير ثان غير مفروض يكون المتكلم مختارا فيه بناء على ما يرتضيه من أغراض كلامية، ويكون ذلك بالاتساع في مجاري القول من استعارة ومجاز وتشبيه.

6 -اللغة وضعا والكلام حدثا

بات من المعلوم لدى أهل الاختصاص عدّ اللغة نظاما وضعيا متعارفا عليه بين أفراد جماعة لغوية، تمثل قواعد كلية مجردة في أذهانهم، بينما يمثل الكلام الحدث الفعلي والمادي المنتج بفعل التكلم لنظام اللغة في سياقات التواصل المختلفة ، فاللغة وضع والكلام استعمال لها[3]، وهو محكوم بأعراف التخاطب وأوضاع المخاطِب والمخاطَب اللذين يتصرفان في إنشاء الكلام بناء على اختلاف المعاني لاختلاف الأحوال والظروف، لذا نجد اللسانيين المعاصرين يقرون بوجود جدلية عميقة بين اللغة والكلام ،بالرغم

1- **سيبويه**، **الكتاب** ،1/268.وفي الكتاب نصوص أخرى يرد بعضها على بعض في مسألة الاعتباطية، والضرورية يمكن مراجعتها في 37-36-35 وانظر أيضا **التفكير اللساني الحضارة العربية**،ص166

2 - **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**، ص38

3 - مصطفى غلفان ، **اللسانيات البنيوية ،منهجيات واتجاهات** ، ط1، الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2013،ص163-162.

من محاولة التمييز المنهجي بينهما، ويفضل بعضهم مثل أ.س تشيكوبايف ور.أ.بوداغوف رفض المقابلة بينهما[1]، وعلى صعيد أهمية المخاطَب في حدث الكلام أورد **الحاج صالح** أقوالا عديدة من كتاب **سيبويه** تعبر عن مركزيته في بناء الكلام وفهمه، بل إن المتكلم ينشأ كلامه متجها به إلى المخاطَب بحسب ما يطلب أو يفهم أو يتصور هذا الأخير، وحصول التفاهم عند **سيبويه** لا يعتمد الدلالة اللفظية للكلام وحدها، بل بالرجوع إلى ما هو خارج عن اللفظ المنطوق؛ وهي الأدلة المقترنة بعملية التلفظ ذاتها ،وهو ما يسميه **سيبويه** بـ «علم المخاطب»[2]، يقول **الحاج صالح** معلقا على جملة من نصوص الكتاب: « هذا الاهتمام الكبير الأساسي بالدلائل غير اللفظية لا وجود لهما في خارج التخاطب، أي لا تقع إلا في الاستعمال الفعلي للغة-هو جانب عظيم من النحو، كما كان يفهمه **سيبويه** والنحاة الأولون، وهو جانب من البحث في ظواهر التخاطب، وفي دراسة لغوية تتناول الكلام كفعل»[3]، ومن العجيب أنهم أدمجوا الدراستين ،بحيث صارت كل عبارة من كلام العرب يتناولها النحاة من حيث هي بنية لها مدلول من جهة، ومن حيث هي وحدة خطابية لها لفظ منطوق ومعنى مقصود من جهة أخرى، كما يبدو عند النحاة الأوائل التمييز الواضح بين نظام النحو الذي يصف و يفسر العلاقات اللغوية، وبين الكلام الذي يعبر عن تلك العلاقات، فله ضوابط تداولية قائمة على مراعاة أحوال استعمال المخاطبين للوضع اللغوي ،كما يشير **الحاج صالح** إلى نسق استخدام المصطلحات الدائرة في مجال التخاطب عند **سيبويه** ،مثل توظيفه للمصطلح : حديث -محدّث –محدث به-محدث عنه-خب-مخبر به-مخبر عنه-خاطب-مخاطب –سامع[4].

---

1 - زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، **اللسانيات العامة**، ترجمة تحسين رزاق عزيز، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر ودار الروافد الثقافية» ،بيروت، سنة 2017، ص188.

2 - **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص44-43 شواهد ذلك كثير في الكتاب انظر مثلا: (1/26– 51-136– 16– 233– 165– 423– 302-455 – 405 – 38– 142...).

3- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص45

4- المرجع نفسه،ص46، لم يقل **سيبويه** مكلَّم للمخاطب ،بل قال محدَث مرارا ، ولم يقل محدِث

7 -دورة التخاطب

يقرر **سيبويه** أن المشافهة لا تكون إلا من اثنين[1]،ويصرح القاضي بأن المخاطبة مفاعلة، ولا تستعمل إلا بين متخاطبين ،يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء، و أن يجيب صاحبه عن خطابه [2]، وهو ما عناه ابن القيم[3] –أيضا- أما المشاركون في دورة التخاطب فهم: المتكلم الذي لا يكون إلا واحدا ،وكلام واحد لا يكون من متكلمين بصوت واحد و آلة واحدة، وأما المخاطب فمتعدد[4]. و حديث **سيبويه** عن عطف المخاطب على المتكلم في قوله:» وآية ذلك النداء الذي هو أول الكلام ابتداء إلا أن تدعه استغناء يدل على أن الشروع في الكلام لا يمكن أن يحصل إلا بعطف المتكلم على من يريد مخاطبته ، ليجعله متصلا به، منصتا وسامعا بصوت دال على طلب الاستماع أو التنبيه»[5]، يذكرنا بالوظيفة التنبيهية عند رومان جاكبسون[6]. وسواء حضر المخاطب حقيقة أمام المتكلم أو غاب بجسده ،فإنه حاضر ذهنيا في تفكير المتكلم، وسواء كان المخاطَب ذاتا مفارقة لذات المتكلم، أوكان المكَّلم هي ذات المتكلم نفسها(الحوار الداخلي)فإن وجوده ضروري لإقامة التخاطب ، فلا كلام بدون متكلم، ولا متكلم بدون مخاطَب، ولا تخاطب بدون متكلم ومخاطَب و خطاب .

8 - سياق الحال وعلم المخاطب عند سيبويه وتلامذته

السياق هو الحالة التي عليها كل من المتكلم و المخاطب وما يشاهد بحاسة

للمتكلم إلا مرة واحدة ، والمخبر إلا ثلاث مرات ، ولم يجئ عنده المحدث به إلا مرة واحدة ،وجاء السامع عوض المخاطَب كثيرا .

1- **سيبويه** ، **الكتاب** ،2/196.

2- القاضي عبد الجبار، **المغني**، 7/28

3- ابن القيم ، **بدائع الفوائد** ،2/178 .

4- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص51.

5- **سيبويه، الكتاب**،1/316

6-Oswald Ducrot-Jean .M.Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du langage ed Seuil.1995, p49-784.

العين من أحوالهما في حال الحديث ،ومكانه عند التلفظ به، وأما ما يشاهد كلاهما فهو الحال المشاهدة ،ودلالة الحال المشاهدة، وهو ما بات يعرف بـ(Situation) و(Contexte) [1] بالمعنى العام وسياق الحال بالمعنى الخاص (Contexte Situationnel) [2]،وأما السياق اللغوي القائم على القرائن اللفظية المصاحبة للقول المعين فهو ما يعرف عند المبرد بـ: «تقدم الذكر» أو «ما جرى من الذكر» «،فهو كل كلام متقدم يساعد المخاطب على فهم ما جاء بعده [3] بخاصة إذا كان الكلام محاورة أو تحاورا متصلا(Contexte verbal)، وهو ما يعرف أيضا بـ: (Contexte).

لقد أضحى جليا بالنسبة إلى النحاة ثم من تابعهم من أصوليين ومفسرين الفرق بين سياق الكلام (المقال) و سياق الحال، فأما الأول فمعتمد على قرائن خارجية دلالتها غيرلفظية ، وأما الثاني فقرائنه وضعية [4]،وقد عرفها صاحب المعتمد بكونها قرائن شاهدة على الحال، وغير ذلك مما ليس من فعل المتكلم [5]، وأما علم المخاطب الذي نص عليه **سيبويه** و ابن جني مرات عديدة :فهو علم بعضه بديهي وبعضه مكتسب بالمراس و السماع و القياس على التجارب المختلفة التي يمر بها الإنسان، وهذا ما يعبر عنه في علم النص الحديث بالمعرفة الخلفية والمعرفة الموسوعية، مما يكون الملكة التخاطبية (Competence communicative) .

---

1 - بخصوص هذه المصطلحات يمكن مراجعة: A.J.Greimas et J.Courtès, Semiotique, Dictionnaire raisonne de la theorie du langage, classiques Hachette, Paris.1/66.

2 -لمزيد من التفصيل في نظرية السياق، ومدرسة لندن يراجع: مهدي مشكاة الديني، **النظرية اللغوية بين النشأة و التطور**، ترجمة حمدي إبراهيم حسن، منشورات دار جامعة الملك سعود، الرياض، سنة 2015، ص158-144.

3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص56

4- الرضي، **شرح الكافية**، ص129

5- القاضي عبد الجبار، **المعتمد**، 1/30، وانظر تفصيلا: **الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص56 - 57.

إن مصطلح «علم المخاطب» واسع فضفاض، ينضوي تحته العلم بمواضع الكلام و العلم بممكنات التركيب و الصورة التي يمكن أن يختار منها المخاطب ما يساعده على الفهم والإدراك، ولعله مفهوم قريب من مفهوم الملكة اللسانية من حيث هي معرفة ضمنية بقواعد اللغة، وأوجه استخدامها صوتيا وصرفيا وتركيبيا، كما يعلق **الحاج صالح** على قيمة فكرة «علم الخطاب» التي قدمها **سيبويه** وبعض تلامذته كابن جني بكونها فكرة رائدة لم تظهر عند البنيويين الغربيين إلا في لحظة متأخرة من التفكير اللساني في الخطاب[1] .أما عن المقام فيشير إلى الجاحظ الذي يقرر ما ينبغي على المتكلم اختياره من نظام اللغة في استعمالات الكلام المختلفة؛ حتى يحقق الفائدة المرجوة والبيان المقصود، «فالمتكلم مطالب بأن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها، وبين أقدار السامعين وبين أقدار الحالات في جعل لكل طبقة من ذلك كلاما .ولكل حالة من ذلك مقاما» [2]. وكذلك لا يجوز حذف ما لم يقم عليه دليل مقامي أو مقالي، فإن ذلك يؤدي إلى الالتباس والغموض، يقول ابن السراج: « الذي لا يحسن إضماره ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت زيدًا وأنت تريد كلمْ زيدا ،فأضمرتَ، ولم تقدم ما يدل على كلّم، ولم يكن إنسانٌ مستعدا للكلام لم يجز...وإنّما يجوز إذا علمتَ أنّ الرجل مستغن عن لفظك بما تضمر»[3].

إن شحن الخطاب اللساني الواصف والمفسر لظاهرة الحذف في كلام العرب الفصحاء بتقريرات **سيبويه** الوصفية المبنية على السماع العلمي تؤكد موقع «علم المخاطب» بالنسبة إلى طرفي التخاطب في مستوى إنشاء الخطاب ومحاولة فهمه وإدراك مقاصده وتداوله، وهذا من شأنه أن يثبت علميا وجود نظرية تخاطبية عند جيل النحاة الأوائل أو لنقل عند نحاة

1- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص57.
2- الجاحظ ، **البيان و التبيين** ، 139-138/1.
3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص57.

المدرسة الخليلية وفي صدارتهم «**سيبويه**»[1]، كما نستخلص من هذا أيضا أن حضور القرائن ليس وحده السبب في حصول الحذف والإضمار؛ فإن لكثرة الاستعمال التي وصّفها **سيبويه** أثرا بارزا في الأمر، فكلما كثر الشيء بعينه في موقع من مواقع الكلام صار عند أبناء اللغة محتملا وقوعه بإطّراد، ولمعرفتهم بذلك يحذفون ويضمرون بخاصة إذا صار المحذوف عرفا لغويا جاريا[2]، وأما الزيادة بذكر اللفظ مع وجود القرائن في الخطاب فمن باب التوكيد مع احتمال زيادة في المعنى، إذ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤتَ به فللاستغناء عنه»[3]

9- تضافر القرائن لإدراك المراد

إن التخاطب في العربية -كما في غيرها من اللغات-وهذا ما فهمه وعبّر عنه اللغويون والنحاة الأوائل لا يجري في التواصل، ويحقق أهدافه البيانية إلا بتضافر القرائن اللفظية والحالية، وتقارنها[4]، ومزيدا من بيان هذا التفاعل بين القرائن المختلفة يقرر **الحاج صالح** أنّ الخطاب المبلّغ هو كل هذه الأدلة التي تتدخل في وقت واحد أو في أوقات متقاربة لتكوّن الخطاب، وليس هو اللفظ المسموع منه وحده [5]، وتداخل هذه القرائن، واندماجها دلاليا هو الذي يمكن المخاطَب من فهم قول أحدهم : القرطاسَ، وهو يقصد :أصاب القرطاس الآن بحسب تمثيل ابن جني[6]،و هذا هو الذي سيوضح جوانب

1 - إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ط1، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، إربد، 2007،ص304، وهذه الدراسة مهمة لأنها تقدم تحليلا للنظرية السياقية التخاطبية عند **سيبويه** في ضوء معطيات لغوية وأخرى فكرية متأثرة بالمناخ الجدلي العام الذي اصطبغت به المرحلة من نقاش بين المعتزلة و الأشاعرة.

2- المرجع نفسه ، ص67.

3- السيوطي ،**الأشباه و النظائر**، طبعة حيدر أباد، سنة 1359 2/216.

4- ابن السرج، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، بيروت ،2/247،1985.

5- المرجع السابق، ص59.

6- ابن جني، **الخصائص** ، 1/284.

القبول والسلامة في جمل مثل: ما أنتَ وما زيدٌ و كيف أنتَ وزيدٌ و أنتَ وشأنك ،ويوضح جوانب الخطاب في قولك، صنعت وما زيدٌ-مثلا- بحسب تمثيل **سيبويه**[1]، ومما يبدو بالبحث الحصيف في أقوال المتقدمين أن اختفاء الفصاحة الكلامية العفوية من التخاطب في زمن النحاة والبلاغيين المتأخرين في عصر الجمود هو الذي أغرى هؤلاء بإبعاد القرائن ،فاعتقدوا واهمين بوجود أصل صحيح في التركيب يقاس عليه، وهو ما عرفوه بكونه اللفظ المركب المفيد بالوضع ،والحقيقة أن الكلام بوصفه خطابا ناتجا بفعل التخاطب لا يخلو من القرائن المقالية والحالية مطلقا، وهو المعول عليها في الفهم والإفهام، والاقتصار على الكلام المعزول عن مّا يلابسه بالضرورة هو سبب اقتصارهم على الجانب النحوي الإعرابي بخاصة، والجانب التعليمي المحض للعربية، وخاصة جانب القواعد بشكلها التعليمي التعليلي، ثم عوضوا ما ضيعوه من قرائن بكثرة التحديدات المعقدة والجدل العقيم حولها[2]، إلا أن تحليل الكلام العربي يبين أهمية هذه القرائن لتحقيق مبدأ لساني مهم وهو الاقتصاد في المجهود الكلامي، وتصور سقوطها يعني بذل كلفة باهظة في التعبير بذكر ألفاظ عديدة وتراكيب كثيرة، حتى يعبر المتكلم عمّا يجول في ذهنه أو ما يختلج في أحاسيسه، ولكنه الحذف والإضمار على سبيل التوسع، وما عرف من قبل عند المخاطب من علم بالزمان والمكان والهيئة؛ ففي الظروف المبهمة –مثلا- لا يمكن أن يعرف المكان الذي تدل عليه «هنا أوثَم» إلا برؤية المتكلم من طرف المخاطَب؛ فيعلم ما يعني قوله: «اجلس هنا أو هناك»، وفي الكتاب أمثلة عديدة تبين أهمية القرائن مع حصول الحذف والإضمار من باب التوسع والاستغناء و التخفيف في الكلام[3].

10 -المعنى و الفائدة ،أية علاقة وأية فروق؟

من المفاهيم الجوهرية التي تقوم عليها نظرية الخطاب والتخاطب-أيضا-

1-**سيبويه، الكتاب** ،1/152-153-156.

2- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص63.

3- **سيبويه** الكتاب،1 /115-114-84-83.وانظر **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص65-64.

التمييز بين المعنى والفائدة؛ فأصل الكلام موضوع للفائدة، وإنما الفائدة للتنكير وغير المعلوم، أما المعلوم فلا فائدة فيه على حد عبارة الجرجاني في المقتصد[1]، وهذا يعني أن الفائدة هي ما يستفيد منه المخاطب من الكلام الذي أنشأه المتكلم من علم لم يكن ليحصل عليه من قبل [2] ، فإذا قلنا مع ابن السراج : النار محرقة و الثلج بارد، فإننا تلفظنا بكلام له معنى، عار من الفائدة حيث لا يحصي منه المخاطب علما جديدا يضاف إلى علمه السالف[3]، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

الكلام (الخطاب) ← **المعنى** ← **ما يدل عليه الكلام ويفهم من الألفاظ والعبارات**
الكلام (الخطاب) ← **الفائدة** ← **ما يحمله الكلام من علم جديد للمخاطب**

تأكيدا لهذا التمييز يتنزل نص الجرجاني الذي يعلل فيه كون الإخبار عما يعرف لا يفيد، وعلى هذا النحو يجري في كل معرّفين [زيدٌ أخوكَ] لأن المخاطب لو كان يعلم أن زيدًا أخوك ، ثم أخبرته فقلت: زيدًا أخي ، كنت محيلا إذ الإخبار بما أحاط علمه به خارج عن الصواب ،ولهذا لم يجز أن يقول: الثلج بارد و السماء فوقنا، لأن ذلك معلوم[4]. لذا عدّ الرضى الكلام عديم الفائدة «لغوًا»[5]، وبهذا الوصف تصبح الفائدة علما وعدم الفائدة جهلا من طرف المخاطَب، ولعل هذا الكلام يجد له مكافئا في لسانيات ماثيسيوس[6]!! حتى عد رأيا جديرا بالدراسة وأمثلة هذا التحليل في كتاب **سيبويه** كثيرٌ جدًّا.

إن الفائدة أو المضمون الإعلامي للكلام غير المعنى الذي يحمله المضمون الدلالي، فجملة: كان رجل في قوم عاقلا لها معنى كلي مفهوم من تركيب المعاني

1- الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ،1/171.
2- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب** ،ص70.
3- ابن السرج، **الأصول**،1/66.
4- الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص306.
5- الرضي، **شرح الكافية** ،1/203.
6-ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي ، **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية** ،ترجمة محمد الراضي،ط1، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2012 ،227-226.

الجزئية للألفاظ، ولكنها عديمة الفائدة –كما يقول **سيبويه**، إذ لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم[1]، وبمعنى أخر فإن مضمون هذه الجملة متوقع من طرف المخاطب، ودلالتها القضوية داخلة في علمه، وأما الجملة الحاملة لفائدة فهي تخرق أفقه المعرفي، فتضيف إلى رصيده تجربة جديدة، فتقول –مثلا- ألقت الشرطة القبض على فلان، وتسميته باسمه المعروف، وانطلاقا من هذا التميز يمكن الحديث عن «معنى وظيفي هو الحامل للفائدة، ومعنى غير وظيفي هو العاري منها»، وأما عند متأخري النحاة الذين غيبوا القرائن في التحليل النحوي، فقد اختلطت عندهم الدلالة بالفائدة، والمعنى بالقصد[2]، ولم يعد التميز بينهما ممكنا، وأغلب النحو المدرس على هذا المنوال إلى أيامنا هذه[3].

11 -ثنائية الإبهام و التعيين في الخطاب

في سياق الحديث عن الإبهام بوصفه صفة لازمة للأوضاع وخاصية تنفرد بها اللغة عند النحاة يعرض **الحاج صالح** إلى مفهوم الإبهام وضده الاختصاص عند **سيبويه**[4]، مثل ألفاظ العدد وما الموصولة ولفظة مثل وكل و الضمائر و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة مما يقع على كل شيء حتى يقرن بغيره من الألفاظ الشارحة التي تخصصه وتوضح دلالته، وهو المجهر بالوضع، يقول **الحاج صالح**: « والاسم النكرة يصير معرفة بعلامة، ثم يعود إلى النكرة بحذفها؛ أما المبهم فمنه ما يمكنه ذلك فيطابق النكرة، ومنه ما لا يكون إلا معرفة في الخطاب، ولا يتم ذلك إلا بقرينة»[5] ،وبهذا يكون المبهم أعم من النكرة، ولا يخفى على دارس الخطاب ما لمعرفة الفرق بين المبهم والنكرة

1- **سيبويه، الكتاب** ،11/27.

2 - من البحوث المهمة التي تناولت الفرق بين المعنى و القصد في التراث بشكل مركز: محمد محمد يونس علي، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، نحو بناء نظرية المسالك و الغايات** ،ط1،داركنوز المعرفة، الأردن،ص92 .

3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص73.

4- **سيبويه الكتاب**،289-1/288 و2/50.

5- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص79.

والمعرفة والمختص من أهمية في تحديد المعنى، وضبط المقصود بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب كليهما، ولمركزية المخاطَب في فك غموض وإبهام الألفاظ الدالة بالوضع على الإبهام يستطرد يعرض **الحاج صالح** لآراء النحاة ك**سيبويه** والرماني والزجاجي والرضي وابن يعيش والجرجاني حول العلم أو الاسم الخاص والاسم المعرف بأل التعريف واسم الجنس والضمير والمضاف إلى العلم وما فيه ألف ولام تأكيدًا لقيمة «علم المخاطب» في فهم الدلالات المقصودة، ففي الضمير- مثلا – يمكن الاستئناس برأي ابن يعيش الذي يبين فيه استغناء المضمرات عن الصفات لعدم وجود اللبس فيها بسبب اقترانها بالأحوال من حضور للمتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر للغائب[1]، وقد وافق الرضي- أيضا- هذا الفهم في شرح الكافية[2] .وللضمير من حيث الاستعمال أهمية في الخطابات المختلفة، إذ يحقق حضوره مبدأ الاقتصاد في المجهود الكلامي، وما يستتبعه ذلك من اقتصاد تعبيري ، ناهيك عن وظيفته الإحالية، وعمله على ربط أجزاء الخطاب بما يحقق اتساقه وتماسكه النصي، وفي مستوى فهم الخطاب يقول ابن جني: « إن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها ،وفزع إليها طلبا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيدٌ ضربت زيدًا فجئت بعائد مظهرا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال.. فإذا قلت زيدٌ ضربتُه علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بيد المذكور لا محالة ...» [3].

إن انقسام الأدلة في اللغة إلى أصلية هي الأسماء المختصة والأفعال المنصرفة ودلائل فرعية تقوم مقامها –من الدرجة الثانية-ممثلة في الأسماء المبهمة والأفعال الناسخة غرضه إبراز قيمة ما لدلائل التخاطب من وظيفة في فتح المعنى على التعدد، بحسب موقف المخاطب منه، يقول **الحاج صالح** تعليقا على نصوص نحوية للرضي وأبي حيان في سياق إبرازهما لعلاقة المبهم غير المعين بمذكور ومعهود الخطاب الذي يرجع إليه المخاطب: « فهذه

1- ابن يعيش، **شرح المفصل في صناعة الإعراب**، القاهرة ،ب .ت،3/84.

2-الرضي ،**شرح الكافية** ،ص03.

3- ابن جني ، **الخصائص**2/193.

الحكمة الجوهرية في اعتماد الإبهام بهذا المعنى فهي في الحقيقة صلاح هذه الأوضاع أن يستعملها أي مستعمل، ويريد منها أي مشار إليه وأي مخاطب ،أو أي وقت أو مكان، وباقتصاد عظيم في المجهود المطلوب[1].

إن طائفة من لغوي العربية ، ومن بينهم ابن السراج ولسانيون غربيون لم يدركوا أن المتكلم في التخاطب يلجأ إلى كل ما هو خارج عن اللغة لاستثماره في الإفادة ، وإن لم يوجد في الأصل لهذا الغرض[2]، ومن جهة ثانية تتأكد طبيعة الألفاظ من جهة وضعها المتعدد دلاليا أصالة ، بالإضافة إلى السمة الإبهامية التي تقتضيها، ولا ترفع إلا بمقتضى الاستعمال، علما أن كلا من اللفظ و المعنى معرضين للتغير بفعل الاستعمال ، وقد يحدث التغير في الخطاب المنشأ بسبب المبالغة في الخفة ، و التساهل بالحذف و الإضمار والقلب و الإدغام مما يكون سببا وجيها لظهور الغموض في الخطاب أيضا ، لذا يلجأ المخاطب إلى الاستعانة بالقرائن المقالية و الحالية لدفع اللبس[3]،وقد يسعفه ذلك ، وقد يبذل جهدا للوقوف على القصد بدون أن يصل إليه، وعلى صعيد التمييز بين استقامة اللفظ و استقامة المعنى يمكن الاعتداد بدلالة الحال في الخطاب، وهي شرط جوهري لفهم المراد منه بشرط استقامته، وما الاستقامة إلا موافقة لسنن العرب في كلاهما، فالكلام السليم المستقيم هو ما سلم من الانحراف عن مجاري كلام العرب، وضده اللحن في المتعارف النحوي، وقد صرح **سيبويه** مؤكدا الفرق بين السلامة النحوية والسلامة الدلالية، وإمكان تحقق إحداهما دون أخرى في الكلام فمن ذلك المستقيم الحسن والمحال و المستقيم الكذب و المستقيم القبيح، وما هو محال كذب[4]، وفي ضوء هذا التميز يفهم قول الرماني: «المستقيم اللفظ والإعراب يجب أن يكون جائزا في كلام العرب دون أن يكون مختار»[5]،ومثاله: «شربت ماء

1- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص91- 92.

2 - المرجع نفسه، ص108.

3 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص112.

4- المرجع نفسه ، ص98.

5- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ، ص98.

البحر» ،فهو وان كان مستقيما نحويا فهو كاذب من جهة الدلالة التصورية بالمفهوم الحديث، وأما المستقيم المحال فصحيح نحويا غير مقبول منطقيا لجمعه بين المتضادات، كقولنا: سآتيك أمس» غير أن **سيبويه** امتنع عن وسمه بالمستقيم، مكتفيا بسمة «محال»، ولعله قصد على حد زعم **الحاج صالح** عدم وجوده في الاستعمال[1] .وأما المستقيم القبيح فمنه الجائز الذي يأتي في الضرورات الشعرية دون الكلام المنثور، ومنه الشاذ عن القياس.

-12الربط بين قواعد الوضع وضوابط الاستعمال لإدراك المعنى والقصد

إن التمييز بين ضوابط السلامة اللفظية، وهي ضوابط لغوية نحوية من جهة وضوابط السلامة المعنوية وهي ضوابط عقلية من منطق طبيعي العام، وما يسميه القدماء بدائه العقول[2] وعرفية من النسق الاجتماعي أمر لازم لإدراك تصور القدماء لموضوع المعنى والقصد والسلامة النحوية في اللغة بعامة ومقتضيات التخاطب والخطاب بخاصة[3]،وفي سياق الحديث عن تحول اللفظ والمعنى في الاستعمال يتأكد صدور النحاة الأوائل عن فهم يربط الوضع بالاستعمال الخطابي، فلا معنى للمواضعة إلا في الاستعمال؛ وأما الوضع الصرف فمبحث فلسفي ما قبل النحوي وهو ما نسميه بماورائيات النحو لأنه بحث عما هو خارج عن اللغة(**Extralinguistique**)، وليس بحثا فيها في ذاتها.

إن الوضع اللغوي النحوي هو ما يجرد من أمثلة من الاستعمال يمكن عدها أصلا [4].وبالنسبة إلى دلالتي الوضع والحال فهما دلالتان متلازمتان في

1- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص114.

2-نعمان بوقرة، الخطاب اللساني عند ابن حزم الأندلسي ،الأصول المعرفية و المآل الإجرائي ، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد ،سنة 2016 ،ص15-14،وانظر ابن حزم ، **الفصل في الملل و الأهواء و النحل** ،تحقيق سمير أمين الزهري،ط1، مكتبة الخانجي،القاهرة ، سنة1317هـ ،1/6.

3- يؤكد **الحاج صالح** طبيعة البحث في هذه المسألة فيرجعها إلى النحو والدلالة ويصرفها في الآن نفسه عن المباحث البلاغية ، ولعله يقصد بلاغة المتأخرين.

4 - **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص108.

الخطاب اللساني عند النحاة الأوائل، بالإضافة إلى نوع ثالث من الدلالة اقترح الجرجاني تسميته بـ: «معنى المعنى» و «لازم المعنى» ،وهذا من قبيل الدلالة اللزومية التي يقتضيها معنى اللفظ من جهة العقل، وهو ما يمكن فهمه من قوله: « الكلام على ضربين: ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللفظ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بك إلى الغرض ... وإذا قد عرفت هذه الجملة ؛ فهيهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه من غير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1]، وعليه فإن معنى المعنى يتوصل إليه في الخطاب بإدراك لوازم المعنى المعبر عنه باللفظ إدراكا عقليا يستثمر المعرفة بالعلاقات المنطقية الطبيعية، مثلما نفهم الاستعارات والكنايات وسائر أضرب الكلام المتوسع فيه مثل: ضرب زيدٌ عمرًا و ندم زيد على ضربه عمرا و طويل النجاد ونؤوم الضحى... إلخ[2].

13 -النظم مفهوم مركزي في تحليل الخطاب

لعلّ من أهم المباحث الخطابية التي احتفى بها القدماء، وفي صدارتهم الجرجاني مبحث النظم [3] حيث يمثل النظم -عنده-كل ما ينتظم عليه الكلام العربي بطرق كثيرة جدا يجيزها النحو، وبالتالي فإن كل ما هو جائز بوجه من الوجوه مهيأ استثماره من لدن المتكلم في خطابه بحسب أغراضه وأحواله، فاختيارات المتكلم قائمة على جوازات اللغة المتعددة، والتي هي في أكثر الأحيان جوازات نحوية مستنبطة من كلام العرب، والغرض من

1 - الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص203-202.

2 - **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**، ص122.

3 - يشير **الحاج صالح** إلى أن الجرجاني استعار مصطلح النظم من المتكلمين الذين عنوا بالإعجاز من أمثال القاضي عبد الجبار و الباقلاني وغيرهما .

الخطاب العادي[1]، وهي جوازات مستنبطة من كلام العرب المتعدد ، كما عرفها **سيبويه** وأستاذه الخليل في الكتاب، مما يمكن عدّه تمييزًا لطبقات الكلام ومحاذاة أشكاله المختلفة لفظا ومعنى يعبر عن القرب أو البعد من درجة الإجازة والإتقان[2]. ففي هذه الأضرب التي تمثل جوازات النحو العربي والبلاغة أيضا -في وقت لاحق هي التي عبّر عنها بـ: «الأكمل والأقل منه كمالا»، وهو تصور مكافئ لما يعرف في اللسانيات التوليدية بدرجة **الإتقان (Perfor-mance)** [3]، يقول الجرجاني في السياق نفسه: «تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة صحّ في تلك الطرق ،لأن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى، وتأديته وبعضها أنقص و أضعف»[4]، وبينما سيهتم النحو بضبط الكلام السليم ليوافق مجاري كلام العرب من الصياغة والبناء للدلالة على المعاني الوضعية ،ستهتم البلاغة –لاحقا-بضبط الكلام البليغ من حيث هو إنتاج لتصرف المتكلم في ممكنات النحو بمقتضى أغراض الاستعمال، وما ينويه من إحداث تأثير في نفس المخاطَب، هذا وإن كان الاستعمال كلّه إنشاء، وفيه الإبداع إلا أنّ للوضع إبداعًا أيضا، ولكن من نوع آخر، فالإبداع فيه تفريع على كلام العرب بالقياس، والإبداع في الاستعمال خلق لصور المعاني المستجدة ،فالجانب الخلاق في اللغة متصل بقدرة المتكلم المبدع على استثمار ممكنات اللغة المعجمية و التركيبية وتوظيفها بفضل التميز العقلاني للمعاني ومعاني المعاني (لوازم المعنى والمقتضى و الضمني)، فهما وأداء، وهو ما يحقق سمة الاقتصاد والشجاعة في الخطاب بعامة[5]

---

1 - تخص الخطاب العادي لأن لغة الشعر في الاستعمال محكومة باختيارات أوسع يوفرها الخيال والإغراب والضرورات الشعرية والتوسع في الكلام.

2- الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ،ص10.

3- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب**،ص125.

4- المرجع نفسه،ص125.

5- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب**،ص129-128.

14 -ثلاثية الإفادة والإعلام و الاستغناء[1]

ينطلق **الحاج صالح** من مفهوم **سيبويه** للعلم المستفاد من الكلام، إذ هو عنده –على ضربين؛ فالضرب الأول إذا قلت: عبد الله منطلق ،فيبدأ بالأعرف ثم يذكر الخبر، وذلك قولك :كان زيد حليما ،فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده، مثله عندك فإنما ينتظر الخبر ،فإن قلت حليما فقد أعلمته مثل ما أعلمت.

لقد اعتُمد هذا التصور بعد **سيبويه** للتمييز بين الإعلام الحاصل بذكر خبر المبتدأ ،والتعريف الحاصل بذكر هدية المخبر عنه، فسموا الأول إفادة والعلم الحاصل به فائدة[2]، ولا يبدو أن أحدا من النحاة يسمي العلم الحاصل بالتعريف، وهو البيان عند الرماني بأنه فائدة ؛لأن الفائدة عندهم هي الخبر المستفاد من الإسناد، وهو ذاته المبني عليه عند **سيبويه**، ومثله الفعل، وأما ما عداهما من عناصر فهي لمجرد بيان وتعريف بهوية المبتدأ والفاعل، وأضاف الرماني ثلاثة عناصر تركيبية تأتي للفائدة هي: الصفة والحال والمفعول الثاني في حَسِبَ وأخوتها، وهي: معتمد الفائدة أو محطها[3]، وبهذا أضحت الفائدة عند النحاة المتأثرين بالمنطق بعد المبرد محصورة في الخبر والفعل (المسند) بعد أن كانت محصلة من علم يستفاد من الكلام كما هي عند «**سيبويه**» أي ما يعلمه المخاطب وما يجهله، بل إن ما يمكن أن يحمله المسند ذاته في الكلام قد يكون معلومًا بالنسبة إلى المخاطب[4].

1- الإعلام عند **سيبويه** عام لا ينحصر فيما يأتي به الخبر أو الفعل من فائدة (التعريف) فالفائدة قسم من الاعلام وليس رديفا له كما هما عند من جاء بعد **سيبويه**، انظر **الكتاب** مواضع متفرقة مثل (1/18) (1/26) (1/366-350).

2 - هذا الفهم مثبت في :المبرد ، **الكامل** 4/126 وشرح **السيرافي** (2/371)، وبعد الأخفش أول من أدخل مصطلحات المنطق للنحو مثل التصديق والتكذيب في الإنشاء (الطلب/الخبر) ،انظر **الحاج صالح** ، الخطاب و التخاطب، ص148-147.

3 - الرماني ، **الشرح** ،2/137ظ.

4- الرازي ، **النهاية في غريب الحديث**، ص40-39

لقد ساوى هؤلاء النحاة بين الفائدة والحكم المنطقي حين تساوت الجملة الإسنادية الخبرية-في تصورهم- مع القضية المنطقية، فالفائدة حكم يحصل من الخبر عن المخبر عنه، ولا حكم –عندهم-إلا بخبر ومخبر عنه، وبقي هذا التصور سائدا إلى أن غلب نهائيا مصطلح الحكم المنطقي على الفائدة النحوية كما عرضها الأوائل ،حتى عند بعض النحاة البارزين كالجرجاني والرضي، يقول **الحاج صالح** تعليقا على تدخل المنطقي في الوصفي: « وهذا التداخل بين المفاهيم لصالح الذهني سيؤدي بالبحث العلمي في علم اللسان إلى التحجر والجمود »[1]، وآية هذا التدخل الذي أدى إلى اضطراب المفاهيم الأصيلة وتحولها عمّا رسمه **سيبويه** في الأصل تداخل الإعلام «بالدلالة على» بسبب تصنيف النظر في الإعلام وحصره في الإفادة، مما جعل ابن السّراج والمبرد –مثلا-يستعملان مصطلح الإفادة بمعنيين مترادفين هما: إفادة العلم (الإخبار) والدلالة على المعنى ،أو بمعنى أدق عدم التمييز بين المعنى ومضمون المعنى، وهذا ما يستشف من قول المبرد: «..ألا ترى أنك لو قلت: كان رجلٌ قائمًا، وكان إنسانٌ ظريفا لم تفد بهذا المعنى، لأن هذا مما يعلمه الناس»[2] ، وزاد أيضا: « ...زيدٌ يوم الجمعة فلا معنى لهذا ... فلما لم يكن له فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث»[3]،وهذا التداخل أدى إلى تغليب التسوية بين الدلالة بما هي إخبار والفائدة بما هي إعلام عندهم بسبب دراسة الكلام خارج التخاطب القائم على مفهوم علم الخطاب بالنسبة إلى المخاطب حتى أضحت التسوية شائعة في عصر ابن جني وبعض البلاغيين كالفخر الرازي وابن الأثير[4].

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**،ص148.

2- المبرد، **المقتضب** ،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ،1388هـ،4/88.

3- المرجع نفسه،4/328.

4- دلالة اللفظ على المعنى، وهي إما أن تكون وضعية أو عقلية (النهاية 1)، ثم يقول: «المقصود من الكلام إفادة المعنى، وهي الإفادة كما عرضت على وجهين إفادة لفظية وإفادة معنوية (9) يقول **ابن الأثير**: «أعني بالمفيد ههنا ما يعنيه النحاة فإنه عندهم عبارة عن اللفظ المركب إما من الاسم مع

إن مفهوم الاستغناء (الكلام المستغني)عند **سيبويه** يعني عدم نقصان الكلام من عنصرين هما المسند والمسند إليه، واللذين يتعاضدان لقيامه، وسكت عن الوظيفة التي يؤديها كل منهما، ونص على ذلك مكتفيا بالقول:« المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»[1]، ثم جاء النحاة بعده ،فقاسوا الفعل وفاعله ومقصوده أن أقل ما يكون به الكلام هو المبتدأ و المبني عليه (الخبر) من حيث عدم استغناء أحدهما عن الآخر بدليل قول المبرد:« فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، فإذا قلت: قام زيدٌ ،فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[2]، وهو بهذا التعميم لم يميز بين بنيتين مختلفتين، فالتكافؤ حاصل بين الفعل والابتداء، بمعنى التجرد من العامل، وما يدخل من نواسخ على المبتدأ لا بين الفعل والمبتدأ نفسه، فالمبتدأ ليس هو الابتداء، وإنما يقود إلى المساواة بينهما التوهم[3].

ثانيا- المفاهيم الأساسية لتداوليات الخطاب في نظرية الوضع والاستعمال

يعالج **الحاج صالح** في الفصل الثاني من كتاب «**الخطاب و التخاطب**» موضوع أفعال الكلام، والمقصود بأفعال الكلام في التداولية (البراكماتيك) ما ينجز من فعل بالقول المتلفظ به في مقام تواصلي معين، فإن أغلب الملفوظات التي ينجزها المكتلمون تصير بفعل آثارها المادية أفعالا في حياة الإنسان متكلما ومستمعا، وما نعتقد بأنه سلسلة صوتية وتتابع من الكلمات نشأت بحركات عضوية لجهاز النطق في حقيقة الأمر هي أفعال كسائر أفعال الإنسان الكسبية الأخرى، ولعل أهم ما في هذا التصور الذي طرحته الفلسفة

الاسم بشرط أن يكون للأول بالثاني علاقة معنى يسمح مكلفا جهله وإما ... ولم أقصد ذلك ... بل مقصودي من المفيد أن يأتي لمعنى وغير المفيد أن يأتي لغير معنى» (المثل السائر2/158) والمعنى –هنا- النكتة البلاغية، انظر: **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ، ص152

1- **سيبويه** ، **الكتاب** ، 1/256.

2-المبرد ، **المقتضب**، 1/8.

3- **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**،ص153.

التحليلية الحديثة هو تحول المحتوى القضوي لعبارة ما عملا له آثاره الاجتماعية التي تقوم سلبا أو إيجابا، وبالتالي ينبغي الانصراف عن الاعتقاد بكون ما نتلفظ به هو مجرد أقوال وصفية أو تقريرية أو إخبارية ،و ضرورة الانحياز إلى كونها إنجاز لأعمال من جنس الطلب أو إصدار حكم أو الالتزام بالقيام بعمل ما...إلخ ،و بالنظر إلى فحوى الخطاب و أحواله يمكن النظر إلى الجملة : الملح على المائدة لا بكونها وصفا لحالة الملح ،بل يمكن عدها طلبا مقدرا لمن سأل عن مكان الملح ، ودعوة لاستخدامه في الطعام لمن يريد ذرّه على الأكل ، بدون حاجة إلى الطلب الصريح لتأخذ الملح فهو فوق المائدة ، أو خذ الملح على المائدة، أو إظهارا لقلة الاحترام لمن لا نريد خدمته بسبب من الأسباب، وقد يصرف الإخبار إلى مقاصد أخرى تحددها طبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب .

1 - البراكماتيك الغربية ونظرية الخطاب العربية في ميزان النظرية الخليلية الحديثة تقارب أم تنافر؟

يعرج **الحاج صالح** في القسم الأول من الفصل الثاني من كتابه نظرية الخطاب و التخاطب إلى نشأة **البراكماتيك (Pragmatique)** [1]، وتطور الثلاثية السيميائية في التصور الفلسفي و اللغوي الغربي، فيذكر بأهم المحطات الحاسمة في نشأة هذا الاتجاه ،ولعل أهم هذه المحطات الانطلاق من آراء دو سوسير حول البعد التواصلي للغة الإنسانية بوصفها نظاما من الدلائل المتمايزة ، والتي تستخدمها الجماعة للتواصل والتبليغ ،إلاّ أن انشغالهم بوصف النظام من الداخل في مكوناته الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية انطلاقا من السمات المائزة، واعتقادهم أن هذا الجزء هو الأنسب للسانيات لكي يكون موضوعها جعلهم ينصرفون عن معالجة الخطاب في عمليات الكلام المختلفة بخاصة عند الشكلانيين الذين تأثروا بمنهج دو سوسير، أما الاعتناء بظواهر التبليغ الفعلي في الكلام فقد ظهر مع

1-Patrick Charaudeau,Dominique Maingueneau/ Dictionnaire d'anlyse du discours.-ed.Seuil: paris,2002,p.454-p.456

شارل بالي في الأسلوبية اللسانية[1]وبنفنيست في نظرية التلفظ[2] ودارسوا الشعر مثل رومان جاكبسون ورواد حلقة الشكلانيين الروس بخاصة الذين بحثوا عن خصائص جمالية عامة وخاصة للخطاب الشعري، وإن كان هؤلاء متأثرين إلى حد بعيد بالنزعة التصنيفية المأثورة عن قسمة تباين الهويات المطبقة في الفنولوجيا منذ أيام سوسور، ولم يحتف بالتركيب والبناء النصي والعلاقات النحوية داخل المدونات الكلامية إلا عند نقاد البنيوية الأوروبية من أنصار النحو التوليدي حيث عد هؤلاء التركيب السمة الأساسية لبناء الكلام والتحويل آلية لتفريع الكلام المنجز إلى أشكال كلامية عديدة إلا أن ما يعوز هذه النظرة أيضا اقتصارها على مستوى الجملة وعناصرها الأساسية و متعلقاتها، فقد كانت هذه النظرية بالرغم من تجاوزها للبنيوية الشكلية الأوروبية مأسورة في البحث عن إجابات لطبيعة الملكة اللسانية والكفاية الذاتية لدى المتكلم التي تسمح له بتوليد الجمل اللامتناهية بدون أن تكون هذه الجمل اللامتناهية (الكلام) الموضوع الخصائص لدراستها، بل إن منظر الاتجاه تشومسكي لم يحاول تحليل هذه الجمل في إطار العملية التخاطبية، وهي الأهم ما دامت اللغة ملكة متحكمة في الكلام بأنواعه وتأديته المختلفة .ويعود الفضل في توجيه عناية الباحثين بمظاهر التخاطب وأهمية دراسة العلاقات النصية في المتواليات الجماعية والانتقال بالكلام من حيز الإنشاء الصوتي والصرفي والتركيبي إلى حيز الفعل الكلامي إلى فلاسفة اللغة بخاصة على المنطق الرمزي كشارل سندريس **بيرس (S.Peirce)** ،وانطلاقا من مفهوم **السيميوس (semiosis)** بني ضمن العلاقة ثلاثية الصلة بين الدلالة والنحو والاستعمال (البراكماتيك)، ويشير المصطلح إلى معنى العمل الذي تعبر عنه مادة «**Pragma**» اليونانية، فتكون البراكماتية علم الاستعمال أو العلم

1 - كاتي وايلز، **معجم الأسلوبية** ،ترجمة خالد الأشهب، ومراجعة قاسم البريسم، ط1، المنظمة العربية للترجمة ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2014،ص639-637.

2 -لمزيد من التبصر بخصوص النظرية راجع: حمو الحاج ذهبية، **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب**،ط2، دار الأمل، تيزي وزو ،2012،ص93-85-76 وغيرها.

بالشيء وكيفية استخدامه. هذا وينفي **الحاج صالح** أن تكون هناك أية لفظة عربية يمكن أن تؤدي معنى «براكما» اليونانية بمعنى العمل بالشيء، واستخدامه إلا لفظة «الاستعمال»[1]، أما ويليام جيمس (William James) فقد صرف البراكماتيزم إلى معنى ،لم يرده بيرس مطلقا، ألا وهو الزعم بانتفاء الحقيقة إلا في الفكرة نافعة الفعالية مصرًا بذلك على البعد النفسي المادي للأفكار، بالرغم من اشتراكهما في الجذر الواحد ، كما حددت البراكماتيك من قبل «شارل موريس» (CH. Morris) بوصفها ميدانا لارتباط الأدلة بمستعملها في الخطاب [2]، وفي الفضاء الأوروبي ظهر اهتمام جديد بدراسة العبارة القولية بوصفها إنجازا لأفعال كلامية، تحمس فيه الوظيفيون له، لأنهم وجدوا فيه ما يلبي طموحاتهم من ربط للوضع بالغرض، فلا وضع إلا ما يقتضيه الغرض في الخطاب بعد أن كانت الأوضاع أدلة للمعاني أضحت عندهم أدلة على الأغراض، ولم تعد التراكيب مركز اهتمام اللغويين، بل أغراض الخطاب هي نواة اللغة في التخاطب.

لقد كان في موقفهم ذا رد على النزعة الصورية التي تشبع بها المذهب الذهني في اللسانيات حتى غدت التراكيب النحوية أشكالا صورية مجردة ،لا تأبه للدلالة وظواهر الخطاب على حد وصف **الحاج صالح**[3]، والحقيقة الغائبة عند الوظيفيين بالذات عدم إدراكهم بأن الأبنية في أصلها من حيث هي أوضاع مبهمة ومشتركة تحتاج إلى تعيين، ولا سبيل إلى تعيينها إلا باستعمالها، على أن الوضعي بوصفه بنية وتركيبا ولفظا دالا له خصوصياته التي تميزه

1-وعليه فإن الأفضل بالنسبة للحاج صالح استخدام مصطلح علم الاستعمال أو المحافظة على اللفظ المعرب براكماتيك، وهو رد ضمني لمصطلحات أخرى من بينها التداولية هذا المصطلح الذي راج، وكان قد وضعه في الثمانينات الفيلسوف المغربي **طه عبد الرحمن**، وتبناه الكثير من الدارسين لاحقا، وعن تاريخ التداولية وأعلامها ينظر: ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي ، **النظريات اللسانية الكبرى** ،349 وما بعدها.

2-**الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص212.

3-المرجع نفسه ،ص222، وانظر وصف لهذه الذهنية و أصولها في : رشيدة العلوي كمال ، **النحو التوليدي ، بعض الأسس النظرية و المنهجية**، ،ص92-91-89.

عن الدلالي والعقلي في مستوى الاستعمال[1]، وللتحديد الذي وضعه بيريس وشارل موريس[2] بعده أثر في فصل النحو عن الدلالة من جهة، وفصلها عن البراكماتيك (التداولية) من جهة ثانية حتى غدت في الفكر الحديث اتجاهات تحليلية للغة، متباينة في منهجها وأدواتها وأهدافها ،وبالرغم من أهمية هذا الفصل على الأقل منهجيا من حيث كونه يسهم في تبيين الحدود الفاصلة بين الاختصاصات من حيث المبتدأ، وإلى أين تتجه وعند أية محطة تتوقف؟ إلا أنه على الصعيد العملي بخاصة في ميدان تحليل الخطاب يبدو التقاطع والتكامل حاصلا بخاصة إذا رمنا تحليل استعمالات اللغة، وكيفية تأويلها من طرف المستخدمين، إذ لا يمكن فصل التحليل النحوي عن الدلالي، ولا يمكن تجاوز الدلالة للبحث في سياقات الأغراض التخاطبية بدون الوقوف عند حدود المعنى الحرفي والجملي أو ما تعنيه الجمل أولا.

إن الرؤية الفلسفية الغربية قائمة على ثلاثية فاصلة بين أبعاد متضامنة بالقوة هي: النحو (اللفظ) والدلالة (المعنى) والاستعمال (الخطاب) بينما لا تقوم الرؤية العربية إلا على بعدين هما الوضع (لفظا ومعنى) في مقابل الاستعمال، ولا يفهم الوضع إلا بإعماله في الاستعمال، والذي يتكون من لفظ ومعنى، فالوضع لفظ ومعنى والاستعمال لفظ ومعنى ،فنحن أمام رباعية هي: (لفظ وضعي/ معنى وضعي) (لفظ خطابي/ معنى خطابي)[3]، بينما تقوم الرؤية الفلسفية الغربية الثلاثية على تقابل الأطراف الثلاثة (نحو/ دلالة/ براكماتيك) وبالتالي ينبغي حصول تقابل بين اللفظ والمعنى فيما بينها ،وبينهما من جهة والاستعمال من جهة ثانية[4].

1-**الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب** ،ص223.

2 -عن جهود شارل موريس السيميوطيقية يمكن الرجوع إلى: زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، **اللسانيات العامة**، ترجمة تحسين رزاق عزيز، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر ودار الروافد الثقافية»، بيروت،سنة2017، ص65.

3 - الفرق بين الرؤيتين هو الفرق بين نزعة تفصيلية ونزعة تجميعية أو تحليلية في مقابلة تركيبية وبنائية ،كما يمكن القول بأن الرؤية العربية رؤية إدماجية، انظر :**الخطاب والتخاطب**، ص 221

4 - المعنى الوضعي: المدلول عليه باللفظ وحده دون قرائن أخرى، واللفظ الوضعي الموضوع للدلالة

لقد توسع المذهب البراكماتي الجديد على يد فلاسفة في حلقة فينا مثل: **كارناب(Carnap)**[1] **وفريجه(Frege)** **لودفيج فتجنشتين(Wetteginstevi)** [2]، وانظم الفيلسوف الإنجليزي أوستين(J.L.Austin) إلى هذا المسار العلمي من خلال محاضراته[3]، التي كانت بالفعل الأساس لنظرية الفعل الكلامي، حتى غدت هذه النظرية المعادل الموضوعي للبراكماتية بخاصة في الفضاء الأوروبي، واتخذت منوالا لدراسة أنواع القول والخطابات المختلفة على صعيد تحليل الخطاب ولسانيات النص عند أعلام آخرين مثل **دي كرو(Di crot)** و **ج م آدم (J.M.Adam)** و **غ.منغينو(R.Mingu-nau)** في فرنسا[4]، ولعل الفكرة الأساسية التي اتفق حولها هؤلاء الباحثون بالرغم من تعدد مشاربهم، واختلاف أهوائهم التخصصية هي تضليل اللغة للمخاطب، وما ينبغي على هذا الأخير إدراكه أن ما تقوله الألفاظ ظاهرا ليس ما يعنيه، ويقصد إليه المتكلم في الغالب ،مما يعني اتسام العلامة اللغوية أصالة بالغموض والإبهام[5]، وحتى يدرك المخاطَب قصد المتكلم عليه أن

على معنى وحده، ولم يصبه اتساع انظر: **الخطاب والتخاطب**، ص 216

1- محمد عبد الرحمن جابري ، **نظرية العلامات عند جماعة فينا ،رودولف كارناب أنموذجا ،دراسة وتحليل** ، ص308 وما بعدها.

2- **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**، ص212.

3 - عن تطور البراغماتية في الفضاء الفلسفي (الفلسفة التحليلية ومدرسة أكسفورد يرجع إلى: أوستين ، **نظرية أفعال الكلام العامة ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟** ترجمة عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،سنة 1991،ص131

4 - عن تطور البراغماتية في الفضاء الفلسفي (الفلسفة التحليلية في مدرسة كامبريدج ومدرسة أكسفورد يرجع إلى: صلاح إسماعيل عبد الحق ، **التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد** ،ط1، دار التنوير ، بيروت ، سنة 1993،ص222-143، وانظر أيضا: طالب هاشم طبطبائي، **نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب** ، مطبوعات جامعة الكويت ، سنة 1994،الكويت، ص 19 وما بعدها.

5 - سحب القدماء الإبهام على نظام اللغة الوضعي (عدم التعيين) ،ولم يحصروها إلا لدلائل المهمة فقط كالضمائر و الإشاريات و الموصوليات، فالأسماء والأفعال أيضا مبهمة غير معينة ،والتراكيب غير معينة حتى يجيلها السياق اللغوي أو الحالي فقولنا: جاء الرجل وإن كانت مفيدة معنى بالإسناد إلا أنها جملة مبهمة غير معينة :لعدم معرفتنا بالرجل الذي جاء –مثلا-ويسمى **جان كاينويان** ذلك بعدم

يربط العلامة بسياقاتها ،بالنظر في القرائن الحالية (**المقامية**) (**indexi-caux**) التي ستمكن من إعطاء معنى مناسب للأدلة المبهمة مثل الظروف والضمائروأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وتمكن من ربط معنى الخطاب بالواقع الموصوف، ولذلك فإنه من الصعب إدراك فحوى الكلام **ومحصول الخطاب** (**instance de discours**) إلا بالربط بين القول والقرائن الدالة على الواقع المحيط بالكلام، مما يحقق نوعا من التفاعل الخطابي بين عناصره الزمانية والمكانية والشخصية والموضوعية، وهذا التفاعل هو الذي يجعل الذات المتكلمة تحقق وجودها الخطابي والواقعي بالنظر إلى علاقة الوصل القائمة بين عالمي الخطاب والواقع المادي، لذلك زعم بعض البراكماتيين **كجون سيريل** (**J. Searle**) أن لا وجود لمعنى لفظي لجملة من الجمل في سياق معدوم يساوي الصفر، وإنما معناها في الواقع مجموعة احتمالات دلالية يكشف عن رجحان إحداهما بقرائن السياق[1]،والحقيقة أن لا أحد ينكر ذلك ،ولكن الذي يهم هو المعنى غير المعين الذي يتصف به المعنى، و الذي يدل عليه اللفظ وحده بالضرورة ، لذا شدد **سبربر وولسن** (**D. Sperbert**) و(**D. Wilson**) على أهمية القرائن في الاستدلال على المعنى إلى درجة إنكار المعنى الوضعي[2]،مع التوجيه بضرورة اعتماد الدلالة العقلية كالاستدلال بالاستنتاج (**inférence**). ولعل من الذين بحثوا ظاهرة الإبهام في النظام اللغوي «**بنفنيست**» في كتابه المهم: (**Problèmes de linguis-tiques générales**) من خلال دراسة الضمائر والذاتية في اللغة والأفعال المشتقة من الجمل[3]، وكانت دراسته هذه مبنية على فهم كلي للخطاب من

وجود الاختصاص (impropriété de la langue)، انظر **الخطاب والتخاطب**، ص 231.

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص229.

2 -دان سبيربر وديدري ولسون ، **نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة هشام الخليفة، ومراجعة فراس معروف، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2016،ص296 وما بعدها.

3 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص232.

حيث كون هذه الدلالة المهمة تؤدي وظائف خطابية يمكن إدراك معانيها في ضوء القرائن الحالية المختلفة، وكان من ثمار هذا البحث نظرية التلفظ/ **الحديث (Enonciation)**. وعلى صعيد آخر ظهرت موجة من الدراسات النصية جعلت النص مركزا اهتمامها، متجاوزة إطار الجملة المستقلة في النحو التوليدي، ليصبح النص و الخطاب الوحدة الأساسية للتحليل اللساني، ويمكن تتبع هذه النزعة في كتاب «تحليل الخطاب» لـ: ز.هاريس ،وكتابات **دي بوجراند، وغريماس (Greimas) ولابوف (Labon) وفان ديك (Van Diyk)**، وقد توسع هؤلاء بشكل خاص في دراسة سبل التماسك النصي وأدوات الاتساق والانسجام الخطابيين، ويعد كتاب «الاتساق في اللغة الإنجليزية» لـ: مايكل هاليدي ورقية حسن من أهم ما ألف في هذا الموضوع[1].كما تعد نظرية «غرايس» في آداب الحديث[2] والافتراض المسبق[3] من أهم التصورات العملية شديدة الصلة بما عرض له النحاة والبلاغيون الأوائل، يدفع إلى هذا التشابه موضوع الخطاب وفعل التخاطب الذي يقوم على ضوابط لغوية ومنطقية كلية يكتشفها المتكلم والمخاطب في أي زمان وفي أي مكان[4].

إن التصور الكلي للخطاب بناء وتبليغا وتحليلا لمستوياته المختلفة ينهض على تكامل منهجي إجرائي بين أدوات التحليل النحوي والدلالي من جهة،

---

1 - المرجع نفسه، ص229،و يشير **الحاج صالح** إلى أن هناك تشابها بين ما درسه هؤلاء وما بحثه القدماء في ميادين مختلفة حول ظواهر الفصل والوصل والحذف وغيرها مما يعد من صميم الدراسات النصية المتصلة بالاتساق والانسجام.

2 -دان سبيربروديدري ولسون ، **نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة هشام الخليفة، ومراجعة فراس معروف، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2016،ص72-69.

3 -لمزيد من التوسع في المفهوم وآليات عمله في الخطاب ينظر: كاترين كيربرات أوركيوني ، **المضمر**، ترجمة ريتا خاطر،ط1، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، سنة2008،ص71 وما بعدها.

4 - نشير هنا إلى أن بعض الأفكار المتكافئة بين القديم العربي والحديث الغربي لا تفسر دائما بتراكم المعطيات وأخذ اللاحق عن السابق من باب التأثر المباشر بل يمكن الوصول إليها لتشابه المنطلقات ووسائل البحث.

والتحليل الخطابي البلاغي من جهة ثانية، وهذه الرؤية الكلية –في الحقيقة- هي التي تميز بها التفكير اللغوي العربي مستثمرا النحو وعلم المعاني والبلاغة ومعرفة المخاطب بالقرائن المختلفة في تفسير النصوص المختلفة من قرآن كريم وشعر وحديث بخاصة عند علماء التفسير و نقاد الشعر والفقهاء والأصوليين، فقد كانت هذه الميادين محط استثمار للآليات النحوية والدلالية و التخاطبية.

أ- 1 -الأفعال الكلامية بين أوستين وسيريل

بالنسبة إلى أوستين ينقسم الفعل الكلامي بوصفه الوحدة الأساسية في الخطاب وفعل التخاطب إلى فعل خبري وصفي تقريري هدفه الإخبار عن الواقع كما هو في مقابل الفعل الإنجازي الإيقاعي الذي يهدف إلى تغيير الواقع الذي ينتمي إليه المخاطب[1]، فظهرت لأول مرة في الفلسفة التحليلية الغربية المقابلة **(خبري/ إيقاعي) أو (Performative/ Constative)**، وبالنسبة إلى الفعل الإنجازي تم التمييز بين الفعل في ذات معناه، والصيغ التي يمكن أن ينجز بها وتدل عليه، كما لا يوجد تناسب ضروري بين الألفاظ من حيث محتواها الدلالي، وما يمكن أن تعبر عنه من قضايا، أو ما يمكن لها إنجازه من أفعال في دائرة التخاطب. ولعل القضية المركزية التي شغلت تفكير أوستين هي «كيف نصير أقوالنا أفعالا» تحدث تغييرا واقعيا سواء قصدنا إلى ذلك أم لم نقصد، ومن ثم يمكن القول بأن لكل عبارة متلفظ بها جانب تلفظي صوتي يحمل معنى مباشرا تدل عليه الألفاظ مباشرة ،وجانب إنجازي يمثله ما يمكن إحداثه من فعل واقعي بتلك العبارة، وجانب تأثيري يظهر في أثر القول المتلفظ به لإنجاز الفعل المقصود فلجملة «شكرا لك» –مثلا ثلاثة أفعال هي:

---

1 - جورج يول ، **التداولية** ،ترجمة قصي العتابي ، ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ودار الأمان ،الرباط،سنة2010، ص91-89.

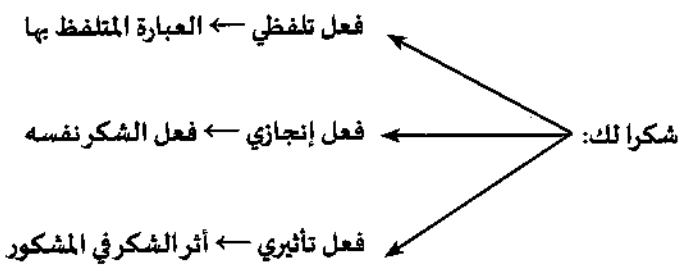

ولعل من أهم ما قدمه أوستين تقسيمه الخماسي للأفعال الكلامية، وهو تقسيم مهمّ في تمييز أنواع الأفعال في التخاطب، غير أن تلميذه سيريل عدل عنه إلى تقسيم آخر أكثر إحاطة[1]. ولعل أبرز فكرة نادى بها البراكماتيون بخاصة أنصار أوستين وسيريل هي أن الكلام في التخاطب إنما جعل للتأثير في الغير، وليس فقط للتعبير عما في الذات من أحاسيس أو تبليغ الأفكار إلى المخاطبين كما كان يعتقد اللسانيون قبل ظهور البراكماتيك خصوصا إذا علمنا أن التأثير النفسي في المخاطب هو الطريق نحو تغيير أو تعديل سلوكه، و الذي يعني بالنسبة إليهم تغيير الواقع الذي يتمنى إليه المخاطب، فيكون بذلك الخطاب أداة لتغيير الواقع بغض النظر عن نوعه، كما أنّ أي خطاب بوصفه نتيجة للتخاطب الإنساني يظهر في إحدى صورتين؛ صورة إنشائية مباشرة وصريحة أو غير مباشرة وغير صريحة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإخبار ،حيث يتجه الفعل الكلامي إلى السلوك الإنساني قصد تقويمه أو تخطئته بما يضمن تغيير مواقفنا من الواقع والعالم الذي نعيش فيه، وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن الإلحاح على إنشائية الخطاب في التفاعل الخطابي الذي لا ينبغي أن يصرفنا عن دراسة طبيعة الخطاب اللغوية بدعوى البحث عن المقاصد، وبزعم كون الأفعال الكلامية سلسلة من السلوكات القائمة على أفعال وردود أفعال، إذ يقتضي ذلك –كما يقول **الحاج صالح**-[2]الخروج

1- Searle/Actes de langage:essai de philosophie du langage, collection savoir, Hermann.-Paris, p.68-p.70.

2 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص 247.

من ميدان اللغة وعلوم اللسان والدخول إلى الفلسفة والعلوم الإنسانية بعامة؛ فينطمس الجانب اللغوي في دراسة الكلام بوضعه نشاطا للغة، والتي ستظل هدف بحث اللسانيين واللسانيات ،وهو تصور نوافق عليه إلى أبعد حد.

ب- 1 -المضمر والافتراض المسبق (Implicative-Présupposition)

الافتراض المسبق هو ما يلزم من معنى الكلام من معنى آخر بغض النظر عن القرائن الخطابية، فتحقق المعنى الثاني الملفوظ بتحقيق المعنى الأول المسكوت عنه شرطا أساسا لقيامه، فأن يقال: لأحمدَ أربعةُ أطفال يقتضي مسبقا أنه متزوج منذ مدة، وبمعنى أبسط لكل كلام يتلفظ به[1] متكلم يواجه مخاطبا مقتضي ضمنيا يستنتج باللزوم العقلي.

أما **المضمر(L'Implicite)**[2] فما يستنتج من الكلام من معناه اللفظي الذي يدل على معان عديدة ممكنة بحسب أحوال الخطاب و قرائنه ،فما يضمره قولك: «لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة» هو: طلب تشغيل المدفأة أو المكيف بحسب الجو خارجا، أو طلب غلق النافذة ،أو الشعور بالضجر، وهذا المستنبط من الكلام يسمى بـ **(Sous-entendu)** و**(Implicature)**، والسبب وراء الإضمار وعدم التصريح تقود إليه مراعاة الآداب الخاصة في الكلام والمحاورة غالبا، أو الخوف من الآخر، ومن هنا يظهر الفرق بين الافتراض القائم على اللزوم العقلي والمضمر القائم على الأحوال الخطابية ومراعاة سياق الموقف، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرتبط اقتضاء المعنى العقلي من المخاطب بلا قصدية بخلاف المضمرات التي يتحكم في بنائها المتكلم ذاته بناء على سياق الحال، ويعول على المضمر في الخطاب في تأسيس مفاهيم التعريض والتلميح والاستعارة والمجاز المرسل ليس فقط في الخطاب الأدبي حيث هيمن البحث عن هذه الصور، ولكن في سائر أنواع الخطاب بما

1 - طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،سنة 1998، ص113

2 - كاترين كيربرات أوركيوني، **المضمر**، ص74-48. وانظر أيضا: جورج يول، **التداولية** ،ص58-51.

فيها الخطاب العادي، إذ لا تخلو خطابات المتكلمين العاديين من تعريض أو تلميح أوكناية أواستعارة أومجازأوكل ما من شأنه أن يعد اتساعا في التعبير اللغوي الخطابي، يتجاوز مستوى تعبيريا سماه بارت (R. Barthe) بالدرجة الصفر في الكتابة، وهو مستوى –على ما يذكر **الحاج صالح**-متخيل لا وجود له في الإنجاز الخطابي بمفهوم المعيار والانحراف عن المعيار[1]، فما يمكن تصوره من جهة الوضع خطابا عاريا من الانحراف في الظاهر يحمل افتراضات وتضمينات بوجه من الوجوه حتى في الكلام العادي؛ مما يعني كونها تفريعا وتنويعا لا انحرافا عن أصل مفترض[2].

إن استعمال اللغة في الخطاب، وكذا إدراك المخاطب لمقاصد المتكلمين قائم على التنوع والاختلاف (التوسع)، وليس في هذا التنوع بالنسبة إلى البراكماتيين-على ما يذكر **الحاج صالح**-انحراف أو خروج عن الأصل المفترض، بل إن الاستعمال يعطي الشرعية للأنساق التي يعتقد بأنها منحرفة بفعل كثرة تداولها؛ فتصير هي نفسها أصلا في التخاطب في كل المناسبات، فالأصل المفترض لعبارة وفعل الشكر هو: أشكرك ،والمسموع المتسع فيه هو: شكرا لك، ولا يخفى على مستخدمي اللغة أن العبارة الأخيرة هي الأكثر استخداما في أغلب مناسبات الكلام، لذلك فهم القدماء، وعلى رأسهم الجرجاني قيام الاستعارة لا على الانحراف الذي تصوره المحدثون، وإنما على نسبة الوصف للموصوف على سبيل التجوز والادعاء في معنى اللفظ، وليس في اللفظ ذاته لنكتة[3]، وذلك من خلال تعريفه لها بقوله« إن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء، لا نقل الاسم عن الشيء نفسه»[4] ،ففهم الاستعارة والكناية والمجاز قائم على الاستنتاج العقلي عند الجرجاني من معنى اللفظ وليس من اللفظ نفسه، إلا أنه لا استدلال إلا

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص239.

2 - المرجع نفسه، ص240

3 - الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص280

4 - المرجع نفسه،ص334

بالانطلاق من المدلول الوضعي للألفاظ، ولا معنى مقصود يمكن فهمه إلا باعتماد المذكوروعلم المخاطب والحال المشاهدة والمعاني الموضوعة للألفاظ في اللغة[1].

1 - 2 - ثنائية الخبر و الإنشاء في نظرية الوضع و الاستعمال عند سيبويه وتلامذته:

إن الاعتقاد بأن الكلام ما هو إلا حدث قولي وتجنب طابع الفعلية فيه مجانب للصواب- على حد وصف محمد محمد يونس- إذ ينضوي على إضعاف ضمني لأهمية اللغة في حياتنا، لأن الأب عندما يريد من ابنه أن يركب في السيارة قد يبدأ بحمله على كتفه ، ثم يضعه في الكرسي الخلفي للسيارة، ولكن هذا لن يستمر طويلا ؛ لأنه بمجرد أن يحقق الطفل الحد الأدنى من الاعتماد على نفسه ستنوب كلمة "اركب" عن كل ما كان الأب يفعله سابقا[2]، وهذا يؤكد الطبيعة الفعلية و الإنجازية للغة ،كما أن التلفظ بالأقوال المختلفة يكشف عن كون الإخبار الفعل العام الذي ينجزه المتكلم ، والذي يرمي إلى الإعلام بخطب ما أوحالة ما وقعت أو ممكنة الوقوع مستقبلا، وعلى المخاطب أن يوظف علمه بالخطاب، ليقف على الفائدة و الغرض،متجاوزا ما تحمله الدلالة اللفظية الوضعية من معاني مباشرة قد تكون غير مقصودة إلى المغزى و المراد، وهو نفسه الفعل الأساس للخطاب، فالإعلام بالخبر في ظاهره يحمل مرادا لا يظهر في ظاهره بمقتضى دلالات الألفاظ، من مثل ما تحمله المجازات المختلفة من أغراض، و يقوم تصور **سيبويه** لأفعال الخطاب أو ما يعرف بالأفعال الكلامية على التمييز بين أقسام معاني الكلام من خبر و إنشاء وأنواعهما، فيكثر في الكتاب استخدام مصطلحات مثل: الخبر والاستفهام و الأمر و النهي، بل ذهب إلى حد التمييز بين أضربه بتمييز الواجب منه من غير الواجب، حيث قال:«... فعلوا ذلك

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص242.

2 - محمد محمد يونس علي ، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى ،نحو بناء نظرية المسالك والغايات**،ط1،داركنوز المعرفة ، الأردن،ص114.

بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل»[1]، وفي السياق ذاته قال: «ولأن أول الكلام خبر، وهو واجب... »[2]، ويبدو من سياق النص أن الكلام الواجب ما وقع وثبت قبل الحديث عنه بعكس الكلام غير الواجب، وهو الأمر المتحقق في الإنشاء، قال **سيبويه** :« هل تضرب زيدا؟ فلا يمكن الادعاء بوقوع الضرب، وهو لم يقع بعد ،فهذا استفهام ، وهو سؤال عما لم يستقر عند السائل العلم به»[3]، وقدم **الحاج صالح** تصورا ملخصا للخبر و الإنشاء من منظور **سيبويه** في ضوء تمييزه بين الواجب و غير الواجب في الكلام[4]. و من المعاني الخطابية للخبر التي أثبتها **سيبويه**، ومن جاء بعده كابن فارس والمبرد والزجاجي و الأخفش الدعاء مثل: زيداً قطع الله يده، وزيدا أمرّ الله عليه العيش، فكلا التركيبين يعنيان الدعاء على زيد بالقطع و مرارة العيش[5]،كما يذكر ابن فارس أغراض الاستفهام، وهو الاستخبار مثل: التعجب للتفخيم و التوبيخ ،ومن أغراضه أيضا: التفجع والتبكيت و التقرير و الاسترشاد و العرض و التحضيض و التسوية و التكثير و النفي و الإخبار و التحقيق و التعجب[6]، و أغلب ما ذكره المتأخرون كان قد ذكره **سيبويه**،أوقرر أصلاله، فتجده يقول في الاستفهام التعجبي: وأيما فتى استفهام ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو ؟ فهذا استفهام وفيه معنى التعجب[7]، وغير ذلك من الأمثلة التي يمكن أن تؤسس لمنوال نظري تنتظم فيه نظرية كلية للفعل الكلامي كما تصوره **سيبويه**، ثم توسعت آفاقها على تلامذته من نحاة البصرة، كما أسهم في تطويرها نحاة الكوفة وبغداد أيضا، ولعل التوقف عند السهيلي- مثلا- وهو من المتأخرين يمكن أن

1-**سيبويه** ، **الكتاب** ،1/51.

2-المرجع نفسه ،1/423.

3-**سيبويه** ، **الكتاب** ، 1/485.

4-**الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب**، ص168.

5- **سيبويه** ، **الكتاب** ،1/71.

6- ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** ، القاهرة ،1915 ،ص154-152.

7- **سيبويه**، **الكتاب** ،1/302.

يفهم العلاقة التخاطبية بين أغراض الكلام المختلفة، والتي يحكمها الانتقال بحسب السياقات والمقامات التخاطبية المتنوعة من المعنى الظاهر إلى معنى المعنى أو المراد من الخطاب، قال السهيلي:« ... أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع الدعاء في لفظ واحد فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلا بالإجابة ، فقالوا: لا خيبك الله ،وفائدة أخرى، وهي أن الداعي قد يضمن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع ،فجاء بلفظ الخبر إشعارا بما تضمن من معنى الإخبار، تقول: أعزك الله و أبقاك ...ثم إنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك ....فقد تبين لك ما تضمنه الدعاء في الخبر في حين الخطاب...» [1].

إن كل خطاب منجز من طرف المتكلم هو أداء له ، وانطلاقا من هذا التصور ميز القدماء بين الخبر والإنشاء من جهة ،وبين الخبر المقابل للطلب وفعل الاخبار من جهة ثانية، وبالنسبة إلى «**سيبويه**» فقد ميز بين الواجب من الكلام مما هو ثابت بعلمه المتكلم في حال حديثه، وما هو غير واجب من الكلام، مما لم يثبت بعد، ولم يعلمه المتكلم، وهما مفهومان تم تحديدهما لاحقا بالخبر مقابلا للإنشاء، كما أثبت القدماء فرقا آخر بين ما هو واقع مما يدل عليه الكلام، وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم في مقام تخاطبي محدد كالملفوظات المنجزة لأفعال الشكر والترحيب والتلبية، وهذا النوع هو ما يعرف بالإيقاعات أو الأفعال **الإيقاعية (Performative)** التي تنحصر عندهم في العبارات الإنشائية غير الطلبية[2] ،وفي هذا السياق يقول "**سيبويه**" مؤسسا للفرق الذي تطور مفهوميا عند البلاغيين والأصوليين بين الخبر والإنشاء:« سلام عليكم ولبيك ... فهذه الحروف ... المعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها هذا المعنى»[3]، فقولك –مثلا-بعتُكَ، يعد هذا القول إحداثا لشيء (فعل) بالكلام له آثاره

1- السهيلي ، **نتائج الفكر** ،ص145.

2- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب**،ص175.

3- **سيبويه**، **الكتاب** ،1/166.

المادية المترتبة عليه من دفع واستلام للمال بين البائع والمشتري، ومن الواضح جدا أن **سيبويه** يقصد "بابتداء الشيء إنشاؤه وإيقاعه بكلام المتكلم، و بـ: "ثبت عندك" بمعنى "حدث ووقع"[1]،هذا وقد شرح السيرافي ما قاله **سيبويه** بخصوص "الحمد لله" فقال: "هو إخبار فإذا نُصِبَ فمعناه "أحمد الله"، يخبر عن نفسه بما يفعله من ذلك»[2].وفي السياق ذاته يذهب السهيلي إلى أن الأمر و الخبر واقعان لحين النطق بهما ، فإذا قلنا: اضرب زيدا يوم الجمعة، فالضرب الواقع في يوم معين، وأنت من الآن آمر، فإذا قلنا: سنقوم يوم الجمعة ، فالقيام حاصل في ذلك اليوم، وأنت من الآن مخبر[3]، وهذا يعني وقوعها في الباب نفسه، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح الإنشاء لم يظهر استخدامه عند البلاغيين الأوائل كالجرجاني و الزمخشري و الرازي، وإنما يرجح ظهوره لأول مرة عند الخطيب القزويني، وقد نقله عن الأصوليين[4]، ولعل أول من باشر في تمييزه الدبوسيّ(430هـ)[5]،حيث يقول في بعض نصوص تقويم الأدلة :« الإخبار بما عندك لتفيد غيرك العلم بما كان أو يكون أو بما توجبه إن جعلته إنشاء ،كقولك : بعتُ عبدي أو اعتقدته»[6]،ومن الضروري التمييز بين الفعل الطلبي والفعل الإيقاعي ،فإذا كان الأول مطلوبا من الغير باللفظ من المتكلم تجاه المخاطب ؛فإن الإيقاعي بعكسه واقع باللفظ ذاته من غير طلب ،مثل :أحمدُ -أشكرُ-أقسمُ-أقرُّ-....إلخ، فهذه أفعال إيقاعية، وقد يكون ظاهرها الإخبار عن شيء يخبر معين في الوقت الذي تنجز فعلا معينا، لذلك صرح القاضي عبد الجبار بأن هذه الألفاظ في حكم الخبر ، فهي منقولة عن بابها بالتعارف ،كما أن قول القائل: أعتقتُ عبدي ، وإن كان خبرا

1- المرجع السابق ،ص175.

2- السيرافي، **شرح الكتاب** ، 5/205.

3- السهيلي، **نتائج الفكر**،ص50-49.

4- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص177.

5- الدبوسي، **تقويم الأدلة**، تحقيق خليل محي الدين الميسي، بيروت ،2001 ،ص34.

6- المرجع نفسه ،ص34.

فقد جعل موضوعا للإيقاع، وقد ثبت في اللغة أن ما صورته الفعل الماضي قد يقارنه الاستقبال، وما وضع للاستقبال قد يقارنه المضي لدخول بعض الحروف عليه[1]، أما متأخرو الأصوليين فقد دل المصطلح عندهم على كل أفعال الإنشاء[2]، كما يمكن الالتفات هنا إلى إمكان أن يحمل الإنشاء الخبر بدليل قولنا: سلام عليكم ،فهذا الملفوظ يتضمن الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدعاء بها وإرادتها وتمنيها، وربما هذا ما قصده **سيبويه**-أيضا- في جمعه الدعاء والخبر معا في عبارة» ويل له»، فالتركيب محمول على الخبر من ناحية وعلى الدعاء من جهة إيقاعه[3].

-2-2أفعال الخبر والإنشاء عند السكاكي و النحاة المتأخرين

يرجع تحديد مفاهيم الخبر والإنشاء باعتماد معيار مطابقة الواقع من عدمه، وهو ما يعرف بمعيار الصدق والكذب إلى السكاكي في المفتاح بدليل قوله: «... ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند جمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له...» [4] ، وما هذا التحديد إلا بسبب إسقاط مفهوم الحكم المنطقي الناتج عن القضية على الخبر المستفاد من جملة المسند والمسند إليه [5]؛ وأما الطلب وهو رأس الإنشاء، ولم يكن هذا المصطلح واردا في المفتاح بعدُ فهو ما لا يكون حاصلا وقت الطلب، وهو نوعان -عنده-نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول ذهنيا أو خارجيا، ولعله قصد بذلك التمييز بين ما عرف لاحقا بالإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي[6]. وأما ما يقصده المتأخرون بقولهم: ما له خارج وما ليس

1- القاضي عبد الجبار، **المغني**، **كتاب الشرعيات**، 17 - 105.

2- السرخسي، **الأصول**، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، القاهرة ،1/211، 1372،و الدبوسي، **تقويم الأدلة**،ص34..

3- ابن القيم ، **بدائع الفوائد** ، 1 /139 - 140.

4- السكاكي ، **مفتاح العلوم** ،ص79..

5 - من المعلوم أن الأخفش أدخل هذا المفهوم للنحو مغفلا فكرة الواجب التي جاء بها **سيبويه**، وهي تقضي بأن الخبر هو كل كلام واجد في أصله، انظر **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**، ص187.

6- القزويني، **تلخيص المفتاح**،1 /163 - 166.

خارج، فيمكن تقريبه من تمييز **سيبويه** القديم بين الواجب وغير الواجب في الكلام؛ فالواجب هو ما له خارج ،وغير الواجب هو ما ليس له خارج، فأما الأول فالخبر، وأما الثاني فالإنشاء، علما أن منطلق **سيبويه** في القسمة كان لغويا خطابيا، ومنطلق المتأخرين من بلاغيين وأصوليين هو المنطق الأرسطي القائم على التمييز الثلاثي بين الوجود في اللسان و الأذهان و الأعيان) [1].

كما يمكن تلمس التمييز بين الخبر المحض والخبر الذي يراد به إيقاع أفعال الطلب أو الإنجاز به في قول ابن مالك: « يتصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى المستقبل بالطلب والوعد»[2]، وفي الشرح يقول:«... ثم عبر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بـ: زوجتُ ... فهذه الأفعال ماضية اللفظ حاضرة المعنى، لأنّها قصد بها الإنشاء :أي إيقاع معانيها حال النطق بها»[3]، ويقرر في السياق ذاته ابن هشام كون مدلول «قم» مثلا حاصل عند التلفظ به، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي إنشاء[4]، أما الرضي فقد ميز بين خبر الإنشاء تمييزا مقاربا لمعاصريه، ومن سبقه من أصوليين وبلاغيين ونحويين فقال: «...فإن قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجا موجودا في أحد الأزمنة، مطابقا لما تكلم به فإن طابقه سمي كلاما صادقا وإلا فكذبا، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يحصل المعنى الخارج بذلك الكلام[5] ،ويذهب بعيدا في التمييز بين ألفاظ إيقاعية مثل: «أبيعك» و»بعتك» فإذا كانت الأولى منجزة لفعل البيع متصلا فهذا الإيقاع مرهون زمانا ومكانا بشرط التحقق من عدمه، فيكون صادقا أو كاذبا إذ هو وعد ممكن التحقق، ويرى تصديقه أو تكذيبه بحسب المطابقة أو

1- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص190..

2 -ابن مالك ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ،تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ،سنة 1968، ص05

3 -**شرح التسهيل** ،1/30.

4-ابن هشام ، **شذور الذهب** ،ص32.

5-الرضي، **شرح الكافية**، 2/94.. -الرضي، **شرح الكافية**، 2/94.

عدمها، وأما اللفظ الثاني فيوقع الفعل بمجرد التلفظ به، إذ اللفظ موجود له، ولا تشترط المطابقة مع الخارج أو عدمها[1] ، وأما الأفعال الطلبية وهي مفارقة للإيقاعية ،فميزتها أن المتكلم ليس على يقين من حصول مضمونها؛ لجهله بوقت تحققها بعكس الإيقاعية مثل: بعتُ – طلقتُ ... إلخ فاليقين حاصل بمجرد التلفظ بها في الحين، وهذا المعنى الأصيل نجده عند السيرافي شارحا ل**سيبويه** حيث نجده يقرر إمكان الاستفهام :لأنك تستفهم في أمور يجوز أن تكون موجودة أو معدومة، وكذلك يؤمر بشيء يجوز أن يفعل أو لا يفعل[2] ،أما أبو البقاء العكبري فقد جمع أهم الألفاظ والعبارات المنشئة للفعل الإيقاعي من حيث هو خبر يراد به إنشاء الفعل مثل: ألفاظ العقود والشهادة والقسم و الاستعاذة والبسملة – أفعال المدح والذم والتعجب والمقاربة وربّ وكم الخبرية ولعل وجمل اسمية إخبارية منقولة للإنشاء كالحمد لله ... إلخ[3]،ومن اللفتات المهمة في كتاب الكليات إبرازسبب الخروج من الخبر المحض إلى الطلب بأنواعه وخروج الطلب عن صيغته المعهودة إلى العبارات الخبرية ،والتي يتعرف فيها عن قصد الإيقاع والإنشاء والطلب بقرائن السياق، ومعرفة المخاطب وهورعاية الموقف لحسن الأدب في الكلام، مما يلتقي مع نظرية آداب الحديث والمحاورة لبول غرايس[4] .

1- المرجع نفسه ،1/225.

2-السيرافي، **شرح الكتاب** ،1/157.

3-العكبري، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مطبعة الرسالة ،دمشق ، سنة 1993،ص198-197.

4- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص197-196.

الخاتمة

لقد تضمن هذا البحث قراءة وصفية جامعة لما قدمه **الحاج صالح** من رؤى نظرية في مسألة الخطاب منظورا إليه من زاوية نحوية تراثية بدرجة أولى، مع محاولة لتقريب تلك الصورة التي شيدها **سيبويه** وتلامذته حول مفاهيم أساسية يمكن النظر إليها بكونها دعامات معرفية في نظرية تحليل الخطاب من **منطلق تخاطبي أو تداولي(Pragmatique)**، لذلك استأنف الحديث عن نشأة البراكماتيك في الفلسفة و اللسانيات الغربية قصد إبراز جهازها المفاهيمي القائم على الفصل بين الوضع والاستعمال ، في حين تقوم النظرية التراثية على عقد الصلة بين الطرفين ،أي الوضع و الاستعمال معا، مما يعني ضرورة الجمع بين القرائن المقالية والحالية لفهم مغزى الكلام،ثم الانتقال إلى مرحلة إدراك المقاصد من حيث هي أفعال كلامية فرعية تكوّن بتضافرها فعلا كلاميا ينشئه المتكلم، ويوقعه في زمان ومكان محددين، و يدركه المخاطب، فيكون له أثر في حياته وسلوكه في ضوء المعرفة الكلية بالسياق التخاطبي أو ما عبر عنه **سيبويه** بـ: علم المخاطب»، وإذا كانت هناك نتيجة يمكن الظفر بها من قراءتنا لقراءة **الحاج صالح** للأبعاد الخطابية والتخاطبية ضمن ثنائية الوضع و الاستعمال لدى **سيبويه** وأستاذه الخليل، وتلامذته من بعده فهي: أن النظرية اللغوية العربية الأصيلة سارت بالبحث في اللغة العربية انطلاقا من واقعها الكلامي الحي، وتفاعلات خطاباتها الدينية(**التفسير و أصول الفقه و علوم الكلام**) ونصوصها الأدبية(**شرح الشعر والنقد والبلاغة**) نحو منهج تحليلي نصي تداولي يربط قواعد الوضع بمقتضيات السياق اللغوي و الحالي قصد الوصول إلى معنى المعنى وأغراض الخطاب التي عليها مدار القول كله، وهو ما ظل غائبا في التراث الغربي إلى فترة متأخرة.

التواصل اللغوي عند العرب القدامى
قراءة في ضوء كتاب: « الخطاب والتخاطب»
للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

د. عبد القادرهني
قسم اللغة العربية
جامعة الجزائر2

ليس من قبيل الكلام البائت أن نذكر في سياق مقالنا أن التواصل بين أبناء الأمة الواحدة وبين الأمم المتباينة الألسنة يُعَدُّ عاملاً جوهريًا في حياتهم، فهو محرّكها وباعث النشاط والحيوية في شرايينها، فلا يمكن الحديث عن حياة داخل الجماعة إذا ما غاب التواصل بين أفرادها، خاصة بوساطة اللغة التي هي وسيلة أساسية بأيدي المتكلمين لتشكيل خطاباتهم التي بها يتواصلون ويعربون عن حاجاتهم وأغراضهم وعما يقتضيه تعاونُهم وتعايشُ بعضهم مع بعضٍ، فمثلما يقول الجاحظ: إن « حاجة بعض الناس إلى بعض صفة لازمة في طبائعهم وخلقة قائمة في جوارحهم وثابتة لا تزايلهم ومحيطة بجماعتهم ومشتملة على أدناهم وأقصاهم وحاجتهم إلى ما غاب عنهم مما يعيشهم ويحييهم...فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد لاحتياج الأدنى إلى معرفة الأقصى واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى»[1] إن كلام الجاحظ بهذه الصفة يجعل التواصل غير مقصور على الخطابات الشفوية إنما تنهض به أيضا الخطابات المكتوبة التي بها يُعلِمُ الشاهدُ الغائبَ ويَنقُلُ إليه أخباره. والغائب قد يكون من معاصري مُنجز الخطاب وقد يكون من أجيال لاحقه له. وفي كل ذلك تكون اللغة هي الأداة والوسيلة الأهم* لتحقيق هذا التواصل،

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت 1969.

* - قولنا الوسيلة الأهم لا يعني أنها الوسيلة الوحيدة، فهناك وسائل أخرى تنتقل بها أخبار الماضين كالآثار العمرانية مثلا.

ولعل فخر الدين الرازي كان يتحدث عن الأهمية التي للغة في هذا المضمار في معرض كلامه عن دواعي وضع الألفاظ، فقد قال: «السبب في وضع الألفاظ أن الإنسان الواحد وحده لا يقوم بجميع حاجاته بل لابد من التعاون ولا تعاون إلا بالتعارف ولا تعارف إلا بأسباب... كألفاظ توضع بإزاء المقاصد... وأما أنها أفيد فلأنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها»[1]

إن التواصل بالمفهوم الذي يُفصح عنه كلام الجاحظ سواء أكان شفويًا أم كتابيا يقتضي المشاركة في عملية التواصل، يصدق هذا حتى على الحالات التي لا يكون فيها الخطاب مباشرًا والمتخاطبون غير حاضرين في مقام تواصلي واحد مثلما يحصل في الخطابات الشفوية المباشرة، لأن من يتواصل كتابة مثلاً، يكتب وفي ذهنه الشخص أو الأشخاص الذين يَخُصُّهم بخطابه سواء أكان المتخاطبون في هذه الحالة أشخاصًا فعليين معينين ومعاصرين له أم كانوا مخاطبين افتراضيين ليس لهم من وجود إلا في ذهنه. وشرط وجود أكثر من طرف في عملية التواصل ليس شيئا جديدًا يمكن إرجاعه إلى التطور الذي حصل في مقاربة قضايا الخطاب في عصرنا، فالذين درسوا الكلام ومقتضياته قديما لم يفتهم الحديث عن هذا الجانب وإن كان التركيز فيه في حالات كثيرة على الكلام الشفوي، فنحن نجد عند العرب القدامى الذين اهتموا بدراسة اللغة وقضاياها إشارات مهمة إلى هذه المسألة فبالنسبة إلى **سيبويه** مثلا «المشافهة لا تكون إلا من اثنين»[2]. أما القاضي عبد الجبار فيشير بوضوح إلى تبادل الأدوار بين المتخاطبين، فيصبح المتكلم مُخاطَبا والمخاطَبُ متكلما حسبما يقتضيه الكلام الذي يجري بينهما، فقد قال بهذا الصدد: «المخاطبة مفاعلة ولا تستعمل إلا بين متخاطبين يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء

1- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة (د.ت) 1/38

2- **سيبويه**، الكتاب، طبعة بولاق، 2/196

وأن يجيب صاحبه عن خطابه»[1]. وعن المشاركة في عملية التواصل وتبادل الأدوار بين المتخاطبين يقول ابن قيم الجوزية: إن «المتخاطبين وإن اختلفت أسماؤهم الظاهرة فكل واحد منهم متكلم ومقصود في الكلام»[2].

حسب كلام القاضي عبد الجبار وابن قيم فإن كل مُخَاطَبٍ هو متكلم بالقوة، على اعتبار أن خطاب المتكلم يحدث ردة فعلٍ لدى شريكه في عملية التواصل فيتحول إلى متكلم (أي من أنت←أنا)، ويغدو مبتدئ الكلام مخاطبًا (أي من أنا←أنت) وهكذا دواليك. وهذه مسألة أكد عليها كثيرًا اللسانيون المهتمون بقضايا التواصل حديثا. فبالمعنى الذي ألمحنا إليه عند العرب القدامى يذهب دومنيك مانجونو **(Dominique Maingueneau)** إلى أن المتخاطبين يتبادلون الأدوار تبادلاً لا نهائيا[3]. وإلى الفكرة نفسها ولكن بصياغة مغايرة يذهب كل من كاترين كيربرات أوريكيوني وروبير فيون مؤكدان هذا التبادل في الأدوار أثناء عملية التواصل الشفوي[4].

بالعودة إلى قول القاضي عبد الجبار «المخاطبة مفاعلة»، فإنه يمكننا أن نرجّح أن اختيار صيغة (مفاعلة) التي تعني دلاليًا تكثير الفعل الذي يقوم به المتخاطبان، فإن هذه الصيغة فضلا عما أفادته من تبادل الأدوار بينهما، فإن التناوب على دوري المتكلم والمخاطب من أجل إنجاز «المقصود بالكلام وفائدته» كما جاء على لسان ابن قيم[5]، تتخلله مراجعة المتكلم باستمرار لكلامه بحسب الإجابة التي يتلقاها من مُخاطَبة على كلامه وبحسب طبيعة ردة فعله إزاءه حتى يتحقق التفاهم أو «المقصود بالكلام وفائدته»، وهذه مسألة لم

1- القاضي عبد الجبار، المغني: خلق القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1961، 7/29

2- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، القاهرة، (د.ت)، 2/178

3 - Voir, D. Maingueneau, L'Enonciation en linguistique Française, éd Hachette, Paris 1999, p.22 et du même auteur Voir, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, 3e éd Nathan Paris 2000, p.6

4 - Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, Armand Colin, Paris 1997, p.26, Robert Vion, La communication verbale, Analyse des Interactions, éd Hachette, Paris 1992, p.43

5- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مرجع سابق،2/176

يفت النحاة العرب القدامى إدراكها فلهؤلاء كما يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** «تصور واضح جدًا عن سير التخاطب وشروطه. والذي أكدوا عليه كثيرًا هو عدم انفراد المتكلم بنجاعة التواصل في مخاطبته لغيره، فإن للمخَاطَب دورًا مُهِمًا لا لأنه سيصير متكلما في إجابته وتدخله كمتكلم فقط بل لأن الكلام الموجه إليه ينبغي أن يدرك معانيه ومن ثم مراد المتكلم»[6]. معنى هذا أن الخطاب الذي يجري بين الشريكين، وكيما ينجز الغرض المتوخى منه، فإنه يخضع في كل مرة للتكييف حسب الصورة التي يكون المتكلم قد كوَّنها عن مخاطَبه، بناء على ما استشفه من كلامه. صحيح، إن القاضي عبد الجبار وابن قيم الجوزية لم يُعبرا عن ذلك باللفظ الصريح، ولكننا بالتمعن فيما قالاه، فإننا لا نستبعد أن يكونا قد وَضَعَا في حسابهما ما يلجأ إليه طرفا عملية التواصل من تكييف كِلاَهُما خطابه حسب الفهم الذي يُحصِّله مما يخاطَبُ به وحسب الصورة التي يكونها عن شريكه وهو ما يتبدى من قول الثمانيني شارح اللمع لابن جني «فأما المتخاطبان فيما بينهما فكل واحد منهما يعلم غرض صاحبه»[7]، ومن قول القاضي عبد الجبار في كلامه السابق «... يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء وأن يجيب صاحبه عن خطابه». فالإجابة التي يتحدث عنها القاضي تتطلب ممن عليه الدور في الكلام أن يضع في اعتباره ما فهمه من كلام صاحبه والصورة التي ارتسمت في ذهنه عنه، وهو مايُفهم أيضا من قول ابن قيم «... الكلام الواحد لا يكون أبدًا إلاَّ جزءًا من تخاطب»[8]، بمعنى إن كل كلام يتبادله المتخاطبان يتنزَّل في عمليه أشمل هي الخطاب الذي لا يتحقق المقصود بالكلام وفائدته إلا في إطاره، فالتعديلات التي يدخلها كلاهما على كلامه سعيًا لتحقيق الغاية النهائية من الخطاب،

6- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، (د.ت)، ص.253.

7- الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.58.

8- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مرجع سابق،2/176.

يفسرها كون التفاهم بين شركاء عملية التواصل وإن كانوا من لسانٍ واحد لا يكون تفاهمًا تامًا بريئا من أي تباين في الفهم، فهناك دائما شيء في كلام المتكلم لا يصل شريكه مثلما أراده بالتمام والكمال، يحدث هذا حتى عند الحكم بنجاح عمليه التواصل[1]، لأنه على الرغم مما يحصل أحيانا من توافق دلالي بين مجموعة من الوحدات اللغوية التي يتوسلان بها أثناء التخاطب، فإن ذلك لا يحول دون وجود وحدات أخرى في خطابهما تتلبس بدلالات شخصية، ثم لأن معرفة المتكلمين باللغة حتى داخل الجماعة الواحدة ليست متكافئة تمام التكافؤ، بل هم في ذلك طبقات على حدّ تعبير الزجاجي، فقد قال: «ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها، بل في ذلك طبقات يتفاضلون فيها»[2]. يترتب عما ذكرناه –وفي بعض الحالات- عودة من كان له الدور في الكلام إلى كلامه لرفع اللبس عما يكون قد أحسه لدى شريكه من سوء فهم لمضمون خطابه، على أساس أن الغاية التي يسعى إليها المتخاطبان في مثل هذه الحال هي كما يقول الجاحظ «الفهم والإفهام»[3] اللذان لا تتحقق من دونهما نجاعة الخطاب.

إن ما لفتنا النظر إليه عند القاضي عبد الجبار وابن قيم الجوزية فيما يخص ما يحصل بين المتخاطبين من تبادل الأدوار أثناء عملية التواصل، يعني أن المخاطَب في مثل هذه الحال ليس مستهلكا سلبيا للخطاب، إنما يشارك في إنجازه على النحو الذي ألمحنا إليه. وما يرجح صحة هذا الاعتقاد مسألة أخرى على قدر كبير من الأهمية تؤكد –في تقديرنا- مشاركة المخاطب المتكلم في صناعة الخطاب. فقد جاء في كتاب شرح اللمع ما يلي: «اعلم أن المتكلم غير مُلبس على المخاطَب لأن كلاما واحدًا لا يكون من متكلمين بصوت واحد وآلة واحدة. فأما المخاطَب فإنه قد يقع فيه لبسٌ، لأنه يكون بحضرته

1 - Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, op,cit p.15

2- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1959، ص.92

3- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1963، 1/76

اثنان وثلاثة وأكثر، فربما اعتقد غير المقصود (بالخطاب) أن القصد منه بالخطاب، فلهذا كان له (لضمير المتكلم) لفظ واحد ذكرًا كان أم أنثى بخلاف المخاطب فإن بينهما فرقا: ذلك قولك أنا للذكر والأنثى»[1].

واضح أن هذا الكلام يثير مسألة أحادية المتكلم مع إمكان تعدد المخاطبين وأنه في هذه الحال قد يوجد في مقام التواصل من هو غير مقصود بالخطاب، بعبارة أخرى، قد يكون الموجه إليه الكلام شخصا مفردًا بين الجماعة الحاضرة بينما تكون البقية غير معنية به ولا يضعها في حسابه فيما ينشئه من كلام، لذلك قال صاحب النص "فربما اعتقد غير المقصود (بالخطاب) أن المقصود منه بالخطاب"، وعليه يكون المخوّل له تبادل الحديث مع المتكلم هو المقصود بالخطاب من دون سواه، وبهذه الصفة لا يكون المخاطَب مستهلكا سلبيا للكلام، بل يكون مشاركًا فيه، فلو كان مجرد مستمع مثله مثل بقية الجماعة الحاضرة في مقام التواصل لما كان للتمييز بينه وبين غير المعنيين بالخطاب معنى، وما نستشفه من هذا التمييز هو إدراك صاحب اللمع أن للتواصل في هذه الحالة مستويين، أحدهما مباشر يخص المتكلم والمقصود بالكلام اللذين يتبادلان الأدوار في عملية التواصل ولهما حضورٌ في الخطاب من خلال الضمير أو الضمائر التي يستخدمها كلاهما عندما يحادث شريكه. فالذي يجري الكلام على لسانه سواء أكان ذكرًا أم أنثى، فإنه يستخدم الضمير "أنا"، وتختلف الضمائر في حديثه باختلاف من يقصدهم في كلامه، فكما قال أبو حيان الأندلسي "ألا ترى كلّ متكلم يقول أنا وكل مخاطب يقال له أنت وكل غائب يقال له هو..."[2] ، وليس الأمر واحدًا حين يكون المقصود بالخطاب شخصا مفردًا وحين يكون جماعة من الناس، لذلك قيل في التمييز بين المتكلم والمخاطب في النص المتقدم: "فأما المخاطب فإنه قد يقع فيه

1- - الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.51

2- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.91

لبس، لأنه قد يكون بحضرته اثنان وثلاثة وأكثر"، فعندما يكون التعامل بين متكلم ومقصودٍ واحدٍ بالخطاب، فإن عملية التخاطب كلها تجري بينهما وإن وُجدت بحضرتهما جماعة غير معنية مباشرة بالخطاب، بمعنى إن علاقة التواصل تنعقد بينهما بوجه خاصٍ، والتحويرات التي تلحق الخطاب في هذه الحالة تحدث اعتبارًا لهما بالدرجة الأولى، وإن كان تأثير الجماعة الشاهدة في مجريات الخطاب غير مستبعد في بعض الحالات، لأن علاقة التخاطب وإن كانت غير معقودة معها مباشرة، فإن حضورها لا يكون حياديًا تمام الحياد، فالمتكلم لدواع ما قد يكترث بعض الاكتراث –بالإضافة إلى المقصود بالخطاب- بحضور المخاطبين غير المباشرين الذين وإن كانوا غير مدرجين بالفعل في علاقة التبادل التي تجري تحت أعينهم وأسماعهم، فإن وجودهم في مقام التواصل بوصفهم شهودًا لهذا التبادل يؤثر فيه في بعض الأحيان – وليس في جميعها- تأثيرًا حاسمًا كما تقول كيربرات أوريكيوني[1]، وهو ما نعتقد أنه لم يفت العرب القدامى ممن عُنوا بظواهر التخاطب. فمن البين أنه في مخاطبة المتكلم جمعًا من السامعين، فإنه من المستبعد أن يكون جمهوره في مثل هذا الموقف جمهورًا منسجمًا من حيث مستواه اللغوي والثقافي ومن حيث تجاربه في الحياة على الرغم من توافر قاسم مشترك بينهم هو السُّنة اللغوية، معنى ذلك أنه لا يمكنه أن يرعى في خطابه هذا التعدد إنما يشكله وفق الصنف الذي يتوقع أنه الغالب في حضرته، وهو الذي يتوجه إليه بالدرجة الأولى بخطابه، فيجعل وسائل تواصله معه وفقا لما يحقق غرضه التبليغي، يحصل هذا خاصة في المواقف التي تكون فيه سلطة الكلام للمتكلم دون جمهوره، فلا يكون هناك مجال لتبادل أدوار الكلام على النحو الذي تحدثنا عنه قبلا، فما هو مطلوب من المخاطبين حينئذٍ هو " حسن الاستماع والفهم والاستجابة للقصد"[2] ليس إلاّ، مثلما يحصل في مقام الخطابة مثلاً.

-1 Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, op,cit p.23

2- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص.186.

ففيه تصعب ملاءمة المتكلم ملاءمة تامة بين كلامه وبين المخاطبين على النحو الذي يجعل التواصل مستمرًا بالقدر نفسه بينه وبينهم جميعا، لذلك فإن بعضًا من جمهوره ممن يختل التناسب كثيرًا أو قليلا بينهم وبين كلامه يعبرون عن هذا الاختلال، أي عن وجودهم خارج دائرة التواصل، بعلامات غير لغوية (بحكم أن المقام ليس مقام تبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطَب)، لجلب انتباهه وحمله على إصلاح الخلل وإعادة ربط حلقة الاتصال بينه وبينهم، وهذا في تقديرنا شيء مما أراده الجاحظ من قوله "حدث الناس ما حدجوك بأبصارهم وأذنوا لك بأسماعهم ولحظوك بأبصارهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك"[1].

إن التعبير عن انقطاع حلقة الاتصال بين المتكلم وبين فئة من السامعين سواء أكان ذلك بالحديث البيني أم بعلامات أخرى يلحظها في ملامحهم ومن خلال حركاتهم وهمساتهم فيسعى إلى جبر هذا الانقطاع بمراجعة كلامه لضبطه وإعادة تكييفه لمقتضى الحال، يؤكد بنحوٍ من الأنحاء ما ذكرناه من أن الفئة الشاهدة التي لا تكون هي بالذات المعنية بالخطاب لها تأثيرها في عملية التواصل، على اعتبار أن المتكلم في جمع غير متجانس يتوجه بصفة خاصة إلى فئة معينة منها، وتعتبر بقية الحضور بالنسبة إليه غير مقصودة مباشرة بخطابه، ولكنها مع ذلك لا تعدم التأثير في مجرياته، لأنه إذا كان "مدار الأمر" كما يقول الجاحظ "على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم"[2]، فإن غياب التجانس الذي أشرنا إليه بين الحضور في مقام التواصل يجعل همه (أي المتكلم) متجها أكثر إلى الفئة المعنية أساسًا بخطابه، فيُعنى بمراعاة مستواها اللغوي والثقافي وعاداتهم في الكلام وتصاريفه وكل ما من شأنه تحقيق مقاصده التبليغية. إن هذا الاتجاه إلى مراعاة طاقات ومنازل فيئة بعينها في جمع غير متجانس يترتب عنه بين

1- الجاحظ، البيان والتبيين، مرجع سابق، 1/104

2- الجاحظ، البيان والتبيين،.1/92

الحين والحين –كما ذكرنا- انقطاع التواصل بين المتكلم وبين طائفة من الحضور لم يشكل خطابه وفق جميع المعطيات اللغوية والثقافية والتجارب الحياتية المتصلة بها، لأن "أثر الخطاب مرتبط بالاهتمام الذي يوليه إياه المخاطَب وأيضا بما خزنه في ذاكرته وأدرجه في معارفه السابقة"[1]، وهو ما يدعوه إلى استدراك الأمر بالكيفية التي ذكرناها، لذلك قلنا إن هذا الصنف من الحضور الذي لا يدخله المتكلم في حسابه ابتداءً في بناء كلامه قد يكون له تأثير حاسم فيه.

تجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن نجاعة الخطاب لا ترتبط فقط بمسألة الفهم والإفهام التي ألمحنا إليها، فوضوح معناه (أي الخطاب)، ليس هو العامل الوحيد في نجاح عملية التواصل التي تجري بين المتكلم وشريكه (أو شركائه)الذي لا يتفاعل مع خطابٍ لا يجلب إليه فائدة، فكما قال ابن السراج " وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت مذاهبه"[2]، والمقصود بالفائدة التي يتحدث عنها ابن السراج "هو ما يزيل بالفعل جهلاً أو شكًا يتصف به المخاطب في وقت معين حول موضوع معين بقطع النظر عن معنى الكلام ومراد المتكلم"[3].

إن ما يستشف من كلام ابن السراج ومن تأكيدات الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** على ما يجب أن يُضمّنه المتكلم من فائدة في خطابه، ليلقى الاهتمام الذي يتوخاه من شريكه (أو شركائه) في عملية التواصل، هو ضرورة التمييز بين معنى الخطاب وبين مضمونه الإفادي، فدلالة الخطاب على المعنى لا تُحقق للمخاطب بالضرورة علمًا بشيء كان يجهله، معنى ذلك أنه لا يجب الخلط في تقدير العرب القدامى بين ما يؤديه الكلام من معنى وبين فائدته، فما لم يتضمن منه سوى ما هو معلوم لا يكون مفيدًا، من ثمَّ لا

1 - Judith, Lazar, la science de la communication , 1éd, P.U.F , Paris 1992,pp51-52

2- ابن السراج محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1985، 1/66

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.73

يحقق ما ينوي المتكلم إحداثه من خلال خطابه لدى مخاطَبه، لأن المعلوم كما يقول عبد القاهر الجرجاني "لا يفاد وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم"[1]، لأن المخاطَب كما يضيف عبد القاهر " لو كان يعلم أن زيدًا أخوك ثم أخبرته فقلت: زيد أخي كنت محيلا، إذ الإخبار بما أحاط عليه به خارج عن الصواب ولهذا لم يجز أن يقول: الثلج باردٌ والسماء فوقنا، لأن ذلك معلوم"[2]. يترتب عن هذا التمييز أنه قد يحصل أن يكون الخطاب دالاً بمعناه وخاليا من الفائدة في الوقت نفسه. والإفادة حسبما يرى الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** تتعلق دائما "بحالة المخاطَب من حيث ما هو عليه من العلم أو الجهل أو الشك لما يحمله الكلام".[3]

ما يستخلص من التمييز بين مفهومي "المعنى" و"الفائدة" هو أن الخطاب الموجه إلى جمهور من الناس غير متجانسين معرفيا ومن حيث تجاربهم في الحياة قد يكون مفيدًا بالنسبة إلى فئة منهم ولا يكون كذلك بالنسبة إلى فئة أخرى، أو بالأحرى إن درجة إفادته تتفاوت بتفاوت المخاطبين في علمهم أو جهلهم بمضمونه الخبري الإفادي، فقد يكون مقدار الإفادة منه بالنسبة إلى طائفة منهم مساويًا للصفر ويتعلق الأمر هنا بالجماعة التي لا يزيل عنها الخطاب جهلاً أو شكا تتصف به، فالكلام "قد تكون فائدته معدومة تمامًا (مساوية لصفر) إذا كان المخاطَب الموجه إليه الخطاب عالمًا بما يأتي به المخاطِبُ"[4].

تجدر الإشارة إلى أن الإفادة المقصودة لا تتصل فقط بما يحصله المخاطَب من خلال ما يقوله الخطاب باللفظ الصريح وبكيفية مباشرة إنما تتصل أيضا بما يقوله من دون أن يُفصح عنه أو يظهره لفظه، والمقصود بذلك

1- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد 1982، 1/171 وينظر الخطاب والتخاطب ص72.

2- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ، 1/306-307، وينظر الخطاب والتخاطب ص.71

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.72.

4- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.173 هامش.1

ما يصل إليه المخاطب عن طريق الاستدلال، وهي الحالات التي يتحول فيها المدلول إلى دالٍ يؤدي معنى غير المعنى الذي يؤديه اللفظ الذي اشتمل عليه مثلما وضح ذلك عبد القاهر عندما قال: "ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم "هو كثير الرماد" وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يَدلُّوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة"[1].

معنى هذا أن الفائدة باعتبارها ما يزيل "جهلاً أو شكاً يتصف به المخاطب" قد يكون الوصول إليها رهناً بكفاءة المخاطَب، وعليه فإنه لا يكفيه أن يعرف في مثل هذه الحالة ما تدل عليه ألفاظ اللغة فحسب بل يجب عليه فضلاً عن ذلك التوفر على قدرة عقلية تمكنه من الوصول إلى مضامين إخبارية إفادية لا يُقدمها مخاطِبُه بلفظها الصريح. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن المضمون الإفادي الذي يصل إليه المخاطَبُ في المثال الذي أوردناه هو " محصلة لربط الدلالة اللغوية بالدلالة العقلية"[2]، فإن الشريك في الحالات المماثلة لما استشهدنا به لا يكون حرًا حرية مطلقة في ما يستشفه من الخطاب إنما يكون في استدلاله محكومًا بالعرف السائد في وسط الجماعة، وقد كان عبد القاهر واعيا بذلك تمام الوعي وهو ما يؤكده قوله "... ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام جاء عنهم في المدح". ونظرًا لأهمية هذا العامل الاجتماعي في تلقي الخطاب فإن المهتمين بقضايا التواصل حديثا يذهبون إلى أن الاتصال اللغوي بين الأناسي اجتماعي بالضرورة. ومنه فإن

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1992، ص.431

2- نصر حامد أبوزيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص.141

السياق الاجتماعي الذي تجري فيه هذه العملية يكتسي أهمية كبيرة في تأويل كلام المخاطب وفهمه[1].

يبدو لنا أن جعل بعض العرب القدامى المواضعة اللغوية شرطاً لحصول التفاهم بين الجماعة بمثل بنحو من الأنحاء فهمًا متقدمًا لأهمية البعد الاجتماعي للغة في عملية التواصل، قال القاضي عبد الجبار: "فلو لم يتواضعوا عليها (يعني اللغة) لما صح في لغات أدلة تفهم بها الأغراض يقع بها التخاطب"[2]، لأن المواضعة تتم بين جماعة اجتماعية معينة وفي سياق اجتماعي معين تكتسب اللغة من خلاله البعد الاجتماعي الذي تشترك فيه الجماعة، وفي التأكيد على أهمية المواضعة- من حيث هي ظاهرة اجتماعية – في عملية التخاطب. يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** "من أهم العوامل في إجراء عملية التخاطب نذكر مشاركة المخاطب للمتكلم في معرفته لوضع اللغة الذي يجري به التخاطب وهو المواضعة اللغوية أي الكود الذي لولاه لتعذر كل تخاطب"[3].

ولسنا نريد من تأكيدنا على القواسم اللغوية المشتركة التي تحققها المواضعة بين أبناء اللغة الواحدة أن حصول هذه المواطأة يضمن بالضرورة مرور الرسالة اللغوية بين شركاء عملية التواصل فيتم بفضله الفهم والإفهام وتحقيق مقاصد المخاطب التبليغية، لأن نجاح عملية التواصل مشروط بأشياء أخرى لابد من توافرها في نظر العرب القدامى. فقد سبق أن أوردنا قول الزجاجي "ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها بل في ذلك طبقات يتفاضلون فيها"[4]، معنى هذا أنه من الصعوبة بمكان القول بتطابق الحصيلتين اللغويتين للمتخاطبين، فمن المتعارف

1 - Judith, Lazar, la science de la communication, op, cit p.56, Christian Baylon, Xavier Mignot, La communication, 2ème éd, Nathan/HER, Paris 1999, p.p 216-217 et Robert Vion, La communication verbale, op,cit, p.17

2- القاضي عبد الجبار، المغني، 1/16

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب ص.52

4- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص.92

عليه أن حصول التفاهم بين قطبي عملية التواصل ذو علاقة كبيرة بنسبة الفوارق بين رصيدهما اللغويين، فلكي يتوصل المخاطب إلى إدراك المقاصد التبليغية لمخاطِبه لابد أن يتوافر لديه الحد المطلوب من العناصر اللغوية التي استخدمها في خطابه، ولا يعني كلامنا هذا أن الفهم يتوقف فقط على معرفة المعاني الوضعية لألفاظ الخطاب. لأن هناك عناصر أخرى لغوية وغير لغوية تخضع لها عملية الفهم، خاصة أن اللفظ الواحد لا يحمل نفس الشحنة الدلالية مع اختلاف السياقات ومقامات التواصل.

تجب الإشارة في هذا المساق إلى أن اللغة تضع بين يدي منشئ الخطاب وسائل تمكنه من إيصال مقاصده إلى شريكه في عملية التواصل لحمله على التجاوب معه. فهناك صفة أساسية في أوضاع اللغة تتيح له ذلك وهي اتصاف هذه الأوضاع بـ«الإبهام»**، وهذه الخاصية كما يقول الأستاذ **الحاج صالح** هي التي تمنحه حرية التعبير «عن المعين وغير المعين عامة والمعين وغير المعين من الجنس الواحد أو أكثر من جنس خاصة. فلو دلّ كل لفظ في أصل وضعه وفي الكلام على معين في جميع الأحوال لتعذر التعبير عن أكثر المعاني المعروفة والتي لا يعرفها الناس وسوف تظهر على ممر الأيام»[1].

إن الإبقاء على صفة الإبهام في أوضاع اللغة أو رفعها عنها ذات علاقة بما يريد المخاطب إفادة مخاطبه به، قال **سيبويه** «... إذا قلت مررت برجل فإنك زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، فإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكر رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عنده بما تذكره من أمره»[2].

وإذا استوجب منه مقصده التبليغي رفع الإبهام الذي يَحُفُّ بالاسم الذي يجري حوله الحديث، فإنه عليه (أي المخاطِب) أن يعرف طرائق إزالة هذه

** - المقصود بالإبهام عدم التعيين وليس الغموض.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.79

2- **سيبويه**، الكتاب 1/220 وينظر الخطاب والتخاطب، ص.85

الصفة عنه، فرفع الإبهام في حالة اسم الجنس يكون «بدخول أداة التعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة[1]».

وإذا ما اقتضى التخاطب استخدام المبهمات فعلى المخاطب أن يتعامل معها حسب أصنافها وما تستوجبه لرفع إبهامها حتى تؤدي الوظيفة التبليغة المتوخاة منها، فما هو مبهم في الجنس أو ما يطلق عليه بعض النحاة الأولين «الاسم العام»***، فإبهامه يزول بعلامة في اللفظ كما تقدمت الإشارة في كلام **سيبويه** يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** في سياق تفسيره كلام صاحب «الكتاب» في هذا الموضوع: «الاسم العام هو مبهم أيضا إلا أن إبهامه ليس مطلقا بل ينحصر في داخل الجنس أي بالنسبة لأفراده ويزول إبهامه بدخول أداة التعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة فإبهامه هو تنكير أفراد فئة بعينها ولهذا يقال للاسم العام أنه مختص»[2] ، فالانتقال من عدم التعيين (الإبهام الذي في الوضع) إلى التعيين، بناء على هذا، يحدث في الخطاب، بعبارة أخرى إن التعيين الذي يصاحب العلامة اللفظية التي تدخل على هذا الصنف من المبهمات ظاهرة خطابية غايتها إزالة الاشتراك، فكما قال الرماني: «إنما صفة المعرفة لإزالة الاشتراك العارض. والمعرفة تنفي الاشتراك بعلامة دالة...»[3]. إن إلحاق العلامة اللفظية بالوحدة اللغوية لتتحول من الإبهام إلى التعيين إجراء حادث يُصاحبُ استعمال اللغة لأغراض تواصلية، لذلك يقول أبو سعيد السيرافي عن التعريف: «التعريف حادث لأن اسم النكرة في أول وصفه مبهم في جنسه»[4] . وقد كان عدد من قدامى النحاة على وعي تام بأن رفع الإبهام أو تركه متلبسًا باللفظ في الخطاب عمل يقوم به المخاطب حسب حاجته في التخاطب، قال **سيبويه** يتحدث عن «أل» التي

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.81

*** المبهم في الجنس يسميه **سيبويه** الاسم العام.

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.81

3- الرماني، شرح كتاب **سيبويه** نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.82

4- أبو السعيد السيرافي، شرح الكتاب، نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.82

يصير معها الاسم معرفة «أما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير ... وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته»[1]، وقال الرضى الاستربادي « وسائر الأسماء تكون أول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال»[2]، فحسب كلام **سيبويه** والرضى فإن المخاطب هو الذي يتصرف في الاسم بنقله في خطابه من التنكير إلى التعريف إلى التنكير مرة أخرى حسب ما تمليه عليه مقاصده التبليغية.

وهناك صنف آخر من الوحدات اللغوية أطلق عليها الاستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** الدلائل المهمة «وهي في الوضع مبهمة في حدّ ذاتها، إذ لا جنس تنتمي إليه وكل واحد منها يقوم مقام الاسم كالضمير واسم الإشارة والظروف المبهمة»[3]. إن تعامل المخاطب مع هذا النوع من الوحدات تعامل مختلف عما ذكرناه، لأن من أخص صفات هذه الدلائل المبهمة شدة إبهامها من حيث هي وضع، فمنها ما تقوم مقام دلائل أخرى وتؤدي ما تؤديه مثل الضمير، فهو علامة لاسم مظهر على حدِّ تعبير **سيبويه**. ومنها ما لا تقوم مقام غيرها وإنما تقتصر على تعيين مضمونها أو التأكيد على عدم التعيين كما هو الشأن بالنسبة إلى أداة التعريف ومقابلها تنوين التنكير. وينسحب هذا أيضا على الظروف المبهمة، فهي مثل الضمير تقوم مقام ظرف معين مع أنها في الوضع تدل على أي مكان يفيد القرب أو البعد أو تشير إلى مكان وجود المتكلم أو إلى مكان بالنسبة إلى مكان وجوده (هنا، هناك ، هنالك، ... الخ) أو تحيل على الزمان مثل «أمس» الذي يدل على يوم قبل يوم المتكلم و «غدًا» الذي يحيل على اليوم الذي يلي يوم المتكلم و «اليوم» الذي يحيل على يومه (أي المتكلم)[4].

1- **سيبويه**، الكتاب، 1 /220

2- الرضى الاستربادي، شرح الشافية، طبعة القاهرة 1939، 1/126 وقد اهتدينا إلى كلامه من خلال الخطاب والتخاطب، ص.86

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.82

4- فيما يخص هذه الدلائل المبهمة اعتمدنا بوجه خاص على ما كتبه الأستاذ **الحاج صالح** في كتابه الخطاب والتخاطب، ص.254 - 255

إن هذه الدلائل التي يسميها الأستاذ **الحاج صالح** «الدلائل من الدرجة الثانية»، على اعتبار أنها تقوم مقام أدلة أخرى أو تكون معها كالعلامة الزائدة عليها (حالة أل التعريف مثلا)، تعامل المخاطب معها غير تعامله مع المبهمات التي تحدثنا عنها ابتداءً (المبهم في جنسه)، لأنها لا تدل على ذوات أو أحداث، فـ «أنا» مثلا ينسحب على أي متكلم، و «أنت» يصلح استعماله لأي مخاطب مع مراعاة الجنس***، «أنتَ» للذكر و «أنتِ» للأنثى . وكذلك اسم الإشارة فـ«هذا» و «هذه» مثلا يصلحان لأي مشار إليه مفرد مذكر أو مفرد مؤنث على التوالي ففي حالة الإضمار يأتي المتكلم بالضمير ليكون علامة على الاسم الذي هو نفسه علامة على المسمى الذي يحيل عليه، «فهو ليس مثل الاسم والفعل يدل كل واحد منهما على مدلول مباشر، أي على مسمى أو على حدث في حين حدوثه، بل يدل المضمر على اسم مسمى يقوم هو مقامه في الخطاب»[1]. فبالنسبة إلى هذا الصنف من الدلائل (الضمائر والظروف المبهمة) فإن قرينة إزالة إبهامها هو حضور المتخاطبين في مقام التواصل وتقدم الذكر بالنسبة إلى ضمير الغائب. وقد تحدث القدامى عن ذلك بوضوح، فالمضمر عند الرماني «يستغني بحضور المتكلم والمخاطب عن إظهار الاسم الظاهر، فيجب له الإضمار الذي هو موضوع على الإيجاز، ونظير ذلك الاستغناء بالمذكور المتقدم عن إظهاره فيما بعد فيجب أن يضمر ضمير يعود إليه»[2]، وجاء في شرح المفصل أيضا أن «المضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر للغائب تُغني عن الصفات»[3]، معنى كلام الرماني وما أورده ابن يعيش في شرح المفصل أن

**** خلافا للفرنسية مثلا التي تستعمل "tu" للجنسين وكذلك الانجليزية التي تستعمل you في الحالتين أيضا

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.88

2- الرماني نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.87

3- ابن يعيش، شرح المفصل في صناعة الإعراب طبعة القاهرة، (د.ت)، 3/84 وينظر الخطاب والتخاطب، ص.87

عماد المخاطب في إدراك مخاطَبِه دلالات المضمرات التي يتوسل بها في خطابه لتبليغ مقاصده هو الحضور المباشر لشريكه في التواصل في نفس المقام الذي هو فيه، وكذلك ما يكون قد تقدم من ذكر مُسمياتٍ استعان بالمضمرات للإبانة عنها لضرورة اقتضاها الخطاب، يقول ابن جني: «إن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها وفزع إليها طلبا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها وذلك أنك لو قلت: «زيدٌ ضربتُ زيداً» فجئت بعائد مظهرًا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال... فإذا قلت: زيدٌ ضربتُه» علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة...»[1]. فلجوء المخاطِب إلى استعمال المضمرات إنما يخضع لاعتبارات تواصلية وله شروطه، فكما يقول عبد القاهر الجرجاني: «الشيء لا يضمر إلا بعد ذكره أو قيام دلالة عليه تتنزل منزلة ذكره... لم يحتج إلى الصفة لأن المضمر موضوع للاختصار والإيجاز، فإنما يقال: أخواك قاما وزيد مررت به كراهية أن يُقال أخواك قام أخواك وزيد مررت بزيد»[2].

النوع الثالث من المهمات التي يجد المخاطب حاجة لاستعمالها في خطابه يتعلق بوحدات لغوية مهمة إبهامًا مطلقا يمثل لها **سيبويه** بـ«مثل» و «غير» و «كل» و «بعض»، فهذه العناصر غير منتمية إلى جنس، فإذا اقتضت ضرورة خطابية ما استعمالها فإن المخاطب يضيفها إلى معرفة لرفع الإبهام عنها[3].

يجب التذكير أن الإبهام وإن كان درجاتٍ فهو يَخُصُّ جميع أوضاع اللغة حتى يمكن للمخاطب أن يستعملها حسب ما تمليه عليه حاجاته التعبيرية، وعليه فإن ما ذكرناه من مبهمات لم نرم فيه الحصر وإنما كان قصدنا التمثيل لها ليس غير، أما بعد ذلك فهناك مبهمات أخرى في اللغة لها خطورتها في عملية التواصل يستعين بها المخاطب – حسب المقتضى- لتبليغ مقاصده، ولم يفت

1- أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبعة القاهرة، 2/193

2- عبد القاهر الجرجاني، المقصد في شرح الإيضاح، مرجع سابق، 2/920، وينظر الخطاب والتخاطب، ص.89-88

3- يقول الأستاذ **الحاج صالح**: «فهذه العناصر لها إبهام من نوع إبهام حروف المعاني وهو إبهام مطلق» الخطاب والتخاطب ص.82

القدامى إبرازدورها في عملية التواصل، يقول الأستاذ **الحاج صالح** يتحدث عن إبهام حروف المعاني ووظيفتها في الكلام من منظرو **سيبويه** والزجاجي: يريد **سيبويه** بالمعنى في كلامه عن حروف المعاني "المعنى النحوي وهو مجرد كالاستفهام والنفي والتوكيد والجزاء وغير ذلك وهي معانٍ لها ألفاظ خاصة من أوضاع اللغة تدل عليها وهي هذه الحروف يقول **سيبويه** عنها: " فإنما أدخلتَ هذه الأشياء [أي الألفاظ] ... لما احْتَجْتَ إليه من المعاني" قال الزجاجي " أما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ فيها وإعراب تؤثره"، فالمتكلم لا يستغني عن هذه المعاني لأن الكلام كله إثبات أو استفهام أو نفي أو تعجب وغير ذلك ... وهذا يخص المعنى الذي تدخله حروف المعاني وما يجري مجراها على الكلام"[1]، إلى ما سوى هذه من الوحدات اللغوية التي تتصف بالإبهام الذي هو صفة جوهرية في اللغة وعنها جميعا تحدث القدامى فأبانوا عن حاجة المخاطب إليها في بناء خطابه البناء المحقق لمقاصده.

إن ما حاولنا بيانه من أهمية أوضاع اللغة المتسمة بالإبهام في التواصل، لا يعني البتة أن المتخاطبين يكتفون بما يؤديه اللفظ في ما يتبادلونه من كلام، إنما هناك عناصر أخرى غير لفظية يتوسلون بها دَعمًا للفظ في تبليغ مقاصدهم، لذلك يذهب بوريل (A.Borrell) ونيبولوز (J-L. Nespoulous) إلى أن التكلم هو أولاً وقبل كل شيء اختيار مختلف أصناف وسائل التواصل ومنها في تقديرهما: اللغة، والحركة والإيماء[2]. إن ما يشير إليه بوريل ونيبولوز من تضافر أدلة أخرى مع الأدلة اللغوية في التواصل مسألة أدركها بوضوح العرب القدامى، وتناولوها في سياق كلامهم عن التخاطب، فالخطاب اللغوي كما تصوروه لا يتم فقط باللفظ الذي يتلقاه المخاطَبُ من مخاطبه، إنما تتدخل في تشكيله مجموعة من العناصر منها ما هو لغوي من صميم وضع اللغة (وهي الدلائل اللفظية)، ومنها ما هو خارج عن اللغة (من حيث هي نظام

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.100

2- Voir, Catherine Kerbrat-O recchioni, l'énonciation,op,cit,19

من الأدلة)، وهذه ليست ثانوية في نجاح عملية التواصل وتحقيق نجاعة الخطاب بتمكين المخاطَب من تحصيل ما يعرضه عليه مخاطِبه، يقول القاضي عبد الجبار: «فيجب على ما قدمناه أن لا يدل الكلام إلا على ما يعلم بظاهره من الحكم أو يعلم بقرينه لغوية، فيعلم ذلك بمجموعهما وما عدا ذلك فإنما تدل بقرينة على ما لم يرد بالكلام أو على الوجوه التي تقع عليها تصاريف الكلام»[1].

إن ما «لم يرد بالكلام» هو ما يُحصَّل من الخطاب بأدلة غير لغوية، وهي عناصر لا يستغني عنها الخطاب في تبليغ مقاصد صاحبه ورفع ما قد يطالها من لبسٍ بسبب عدم مجيء الخطاب «على الوجوه التي تقع عليه تصاريف الكلام»، فالقرائن هي التي تنوب عن اللفظ في الحالات التي يلجأ فيها منشئُ الخطاب إلى الحذف أو الإضمار، في هذا السياق يقول ابن جني يتحدث عن دلالة الحال المشاهدة على الكلام المحذوف: «القرطاس»! أي أصاب القرطاس الآن. وهو في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ... ولو قلت إصابة القرطاس! ... لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب*****، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدت لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المختزل»[2]، في كلام ابن جني تأكيد واضح على أن نجاعة الخطاب لا يحققها اللفظ وحده، لأن اللفظ « الدال لقلة حجمه واختزاله الذي تفرضه ما هيته لا يمكن أن يحتوي على كل المعلومات اللاّزمة للتفاهم»[3]، من ثمَّ تتجلى أهمية القرائن التي أشار إليها القاضي عبد الجبار وابن جني في عملية التواصل باعتبارها البدائل التي يعتمد عليها المخاطَب في فهم فحوى الخطاب

1- القاضي عبد الجبار، المغني، 16 /354

***** معنى هذا أن على المتكلم أن يضع في حسابه عادات أهل اللغة في كلامهم

2- ابن جني، الخصائص، **1** /284 - 285، وقد استثمرنا هنا كلامًا للأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**، ينظر الخطاب والتخاطب، ص.61

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.267 وتنظر أيضا ص. 235

الموجه إليه، عندما تتخلّله بعض الظواهر التي تحوجه إليها، كالحذف على سبيل المثال، ففي هذه الحالة فإن ما لا يعبر عنه باللفظ يظل مقصودًا في الخطاب، أي أنه باق في نية مُنشئه وإنْ استغنى عن لفظه اختصارًا أو استخفافًا إن وُجد ما يدل عليه، يقول المبرد بهذا الصدد « لا يجوز الحذف حتي يكون المحذوف معلومًا يدل عليه من متقدم خبرًا أو مشاهدة حال[1] ، وفي نفس هذا السياق يقول ابن جني «وإذا كانت كذلك فإن حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به[2]، معنى هذا أن النقص الذي يعتري الخطاب في لفظه يجب أن تعوضه القرائن وإلا التبس فهمه على المخاطَب. فضلاً عن هذا فإنه قد ترد في الخطاب ألفاظ لا يتيسر على المقصود بالخطاب إدراك دلالتها أيضًا إلا بقرائن تزيل عنها اللبس، وهذا ما يحدث مثلاً عند اشتمال الخطاب على الضمائر والظروف، وهي من أدلة الدرجة الثانية، كما أسلفنا، من حيث أنها تأتي تعويضا للأسماء، فالقرينة التي تُعين على تحصيل مدلولها هي الحال الخطابية، أي حضور المتخاطبين في مقام التواصل وتقدم الذكر في الكلام. وقد وقف الأستاذ **الحاج صالح** وقفة متأنية عند ما قدمه العرب القدامى من جهود لإظهار أهمية القرائن في مثل هذه الأحوال في التمكين من تحصيل معنى الخطاب، ومما استخلصه من جهودهم تلك قوله: القرائن جزء من الخطاب بكيفية اضطرارية وقد توجد في الخطاب ألفاظ «لا يمكن أن يعرف مَدْلُولُها إلا بالقرائن وهي كل الألفاظ التي تقوم مقام غيرها ككل الضمائر ... فهي تدل دائما على من يشارك في التخاطب وهو مشاهد وعلى من سبق ذكر اسمه وكالأسماء المعرفة بالألف واللام مثل الرجل، فلا يُعرف من هو إلا بما سبق ذكر اسمه (أو قد أشير إليه في كلام سابق، والقرينة ههنا حالية) وكل الظروف المبهمة هي هكذا، فلا يمكن أن يعرف المكان الذي تدل عليه «هنا» و«ثَمَّ» وغيرهما إلا برؤية المتكلم

1- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1388-1385هـ، 2/81

2- ابن جني، الخصائص، 2/366

... وهذا جانب من اللغة تكون ألفاظها مرتبطة في وظيفتها الدلالية بما ليس منها ضرورة، فلا يتم دورها في الإفهام إلا بها»[1]. وفي شرحه «حال الحديث «عند **سيبويه** من حيث هي قرينة من القرائن التي تساعد على إدراك دلالات ظروفٍ مهمةٍ ترد في الخطاب يقول: «على أن عبارته «حال الحديث» هو زمان وقوع الحدث وهو زمان المتكلم عند تلفظه بكلامه ويعتبر مرجعًا زمنيًا بالنسبة لكل خطاب عند حصوله، فقول المتكلم «الآن» أو « أ مس» أو غدًا» هو بالنسبة إلى زمان نطقه به[2].

فكما هو واضح، إن النحاة العرب القدامى الذين اهتموا بمثل هذه القضايا المتصلة بالتخاطب يجعلون «شهادة الحال» و«حال الحديث» و«تقدم الذكر» مما يهتدي به المخاطَبُ إلى الأغراض التواصلية التي يريد مخاطِبُه الإبانة عنها، فكما يقول ابن جني « قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدم قبله ويتأخر بعده ومما تدل عليه الحال»[3].

وعُنُوا في هذا المجال أيضا بقرائن أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه في عملية التواصل، من ذلك ما يلحظُه المخاطَبُ في هيئة المتكلم وما يرفق به كلامه من إشاراتٍ وإيماءاتٍ للإبانة عن مقاصده أو لتأكيدها، فهذه القرائن غير منفصلة هي الأخرى عن مقام التواصل، لأنها أيضا مما يدخل في مشاهدة الحال، يقول الثمانيني في كلام سبق إيراده: «فأما المتخاطبان فيما بينهما فكل واحد منهما يعلم غرض صاحبه وهذا بالضرورة، لأنه ينظر إلى أسرار وجهه وإشارته فيستدل على مقاصده، ولهذا إذا خاطب الواحد بصيرًا وأعمى كان البصير أسرع إلى فهم غرضه»[4] ، وفي كلام قريب من هذا يقول ابن قيم في

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.64

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.56

3- ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، مصر 1954، 1/255، وقد اهتدينا إلى كلام ابن جني من خلال ما ورد في الخطاب والتخاطب ص.55

4- الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.58

بدائع الفوائد: «معنى الإشارة تدل عليه قرائن الأحوال من الإيماء باللحظ ... وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة، لأن الدال على المعنى: إما لفظ وإما إشارة وإما لحظ»[1].

كما تعرضوا وهم يتناولون أحوال الخطاب ويفسرون ظواهر التخاطب إلى نوع آخر من القرائن أطلقوا عليه القرائن المقالية والتي عبروا عنها أحيانا بـ «سياق الكلام»، فهذه وإن كانت لفظية سوى أنها غير متكونة من حروف، إنما يقترن بها اللفظ مثلما يحصل في حالة النبر وإطالة المد والنغمة، وهذا مثلما يقول الأستاذ **الحاج صالح** «من فعل المتكلم وله دلالة إلا أنه ليس حروفا ملفوظة»[2] ومثاله ما ذكره ابن جني في الخصائص، قال: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليه ... سير عليه ليل ! يريد: ليل طويل ... وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ...»[3].

وهناك مسألة أخرى تتصل بالمخاطَب ويَعُدُّها العرب القدامى المشتغلين بالخطاب في القرائن التي يتحقق من خلالها فهم الخطاب، وهي ما أطلقوا عليه «علم المخاطب» ويقصدون بذلك كل المعارف والتجارب السابقة التي يتوافر عليها واكتسبها في حياته، فهذه الخبرات والمعارف اللسانية وغير اللسانية تُسهم أيما إسهام في فهم الخطاب وإدراك مقاصد صاحبه، ففضلاً عن التجارب التي تمنحها الحياة للإنسان وما يتحصل عليه من معارف عامة تعينه كلها على إدراك فحوى كلام شريكة في عملية التواصل، فإن ما يحَصِّلُه من ممارسة اللغة استعمالاً يُقَوِّي خبرته بأساليبها وطرائق استخدامها والمواضع التي تصلح فيها، فلا تخفى عليه المواطن التي يتصرف فيها المتكلم في استعمالها، كالمواضع التي يكثر فيها الحذف والإضمار وتلك التي يأتي فيها لفظ خاص في الغالب، فالمخاطَبُ بفضل معرفته هذه باللغة وهي معرفة

1- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/183

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.57

3- ابن جني، الخصائص، 2/37

استعمالية (غير نظرية) يعلم مثلاً كما يقول **سيبويه** « أن هذا الموضع إنما يُضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم أياه»[1]، فعلم المخاطب المشتمل على ما ألمحنا إليه يقوم بدور أساسي في عملية التواصل كما يستشف مما أولاه له القدامى من اهتمام وهم يتناولون ظواهر الخطاب ويفسرونها، ذلك لأنه « لا يمكن أن يحصل أي تخاطب ناجح إلا بوجوده وبتدخله (أي علم المخاطب)، فاللفظ الدال نقله حجمه واختزاله الذي تفرضه ماهيته لا يمكن أن يحتوي عل كل المعلومات اللازمة للتفاهم»[2].

نلخص إلى أن قضايا التواصل اللغوي حظيت بعناية كبيرة من العرب القدامى؛ فقد تناولوا اللغة بوصفها وسيلة هذا التواصل من حيث هي وضعٌ و ما تتصف به من إبهام في هذا المستوى، أي قبل استعمالها، فأبانوا أن هذا الإبهام الذي قَصَدُوا به عدم التعيين وليس الغموض، صفة جوهرية في اللغة تمنح مستعملها في خطاباته حرية التعبير عما هو معين وعما هو غير معين حسبما تقتضيه مقاصده التبليغية. ولم يفتهم، وهم يتحدثون عن الدور الذي تؤديه اللغة بانتقالها من الوضع إلى الاستعمال في تحقيق أغراض المتكلم، أن يُبَيِّنُوا أن اللفظ وحده لا يكفي لإنجاز هذه الأغراض التواصلية، بل يجب ضرورة أن تصحبه في جميع أحواله وحسب مقتضيات التخاطب أدلةٌ من نوع آخر خارجةٌ عنه وهي مجموع القرائن من مشاهدة الحال وحضور المتخاطبين وتقدم الذكر وعلم المخاطب وإلاَّ بَقِيَ الخطابُ مُلبساً على المخاطَب، فَيَعِزُّ عليه تحصيلُ مقاصد منشئه، والسبب في تقديرهم هو أن اللفظ الدال مهما كانت سعته ومن أي صنف من الوحدات كان، لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه المخاطَب لفهم الخطاب الموجه إليه.

والخطاب بالنسبة إلى هؤلاء القدامى لا يتفرد المخاطب بإنجازه، إنما يشاركه فيه المخاطَب بوصفه طرفًا أساسيًا في عملية التواصل خاصة أن ما

1- **سيبويه**، الكتاب، 1/353، وقد أفدنا هنا مما كتبه الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**، ينظر الخطاب والتخاطب، ص.57

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص. 267

يُحَصِّلُهَ من الخطاب لا يصل إليه فقط من خلال ما يقوله صراحةً وبصفة مباشرة إنما يُحَصِّلُه في بعض الأحوال مما يقوله من دون أن يُصَرِّح به أو يُظهره لفظه، وهي الإفادة التي يصل إليها عن طريق الاستدلال.

وما يجب التذكير به أيضا في ختام هذه السطور هو تمييزهم الواضح بين المضمون الدلالي للخطاب وبين مضمونه الإعلامي أو الإفادي، فالخطاب من منظروهم قد يكون دالاً ولكنه لا يحمل فائدة للمخاطب أي لا يضيف إلى عمله جديدًا، بمعنى إن نفس الخطاب قد يكون دالاً ومفيدًا بالنسبة إلى فئة من جمهوره ودالاً وغير مفيد بالنسبة إلى فئة أخرى منه.

قراءة التراث في الفكر اللغوي لدى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح

يوسف منصر
جامعة عنابة / الجزائر

مقدمة:

تأسست أعمال عبد الرحمان **الحاج صالح**–رحمه الله- على فعل قرائي، شكل جهد اللغويين الأوائل متنه الأساسي، وسأسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز الملامح العامة لمشروع قراءة التراث اللغوي العربي في فكر الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**، مركزا على طبيعة القراءة في جل كتاباته ومنهجه فيها ثم مردوديتها العلمية.

1 - الطبيعة:

القراءة سلوك ثقافي ومعرفي لازم الإنسان منذ عرف إلى التدوين سبيلا، فقد توسل بها لتحصيل العلم والمعلومة والخبر، وزادتها الوسائل الإعلامية المعاصرة أهمية، بل تغييرا في نمطها، فأصبحنا نسمع بالقراءة الإلكترونية، والافتراضية وغيرها.

كما أولتها مناهج التعليم وطرائق التدريس أهمية قصوى، لما لها من علاقة في اكتساب مهارات مطلوبة لدى المتعلم نحو مهارة الكتابة أو مهارة التعبير الشفاهي، فهي في حد ذاتها مهارة مستقلة.

وللقراءة تعاريف عديدة، يتكيف تعريفها بحسب المجال الذي تمارس فيه؛ إذ هي في ميدان التعليم «عملية تحريك العيون على ما هو مكتوب لمعرفة المضمون»[1]، وفي ميدان الأدب والنقد «ارتحال وعبور بين الدلالات

-1R.Galisson et D.Coste: Dictionnaire des didactiques des langues, Hachette: Paris, 1976; p 132.

بشكل دائم»[1]، وعند مجتمعات المعرفة «أداة من أدوات اكتساب المعرفة والثقافة والاتصال، بما أنتجه العقل البشري، وهي من وسائل الرقي والنمو الاجتماعي والعلمي»[2].

و تتطلب القراءة عموما ثلاثة عناصر رئيسة، مهما كان نوعها أو بساطتها هي: القارئ والمقروء وناتج القراءة.

فقد يكون القارئ تلميذا، والمقروء نص القراءة، وناتج قراءته أو ما يرجى تحصيله هو مهارة القراءة المسترسلة، كما قد يكون القارئ من عموم الناس ممن لهم حظ في الثقافة، ومقرؤه ما استهوته نفسه من نصوص تحفل بها المعرفة، فيكون عندئذ ناتج القراءة أو المطالعة، زيادة في كم المعلومات من ناحية والتثقف من ناحية أخرى.

لكن بين فعل قرائي وآخر يمكن للدارس أن يميز بين نمطين فيه، نمط أول يمارس فيه المقروء سلطته على القارئ، ونمط ثان على النقيض من الأول؛ يمارس فيه القارئ سلطته على مقروءه.

مثال النمط الأول القراءة التي تمارس في المراحل التعليمية الأولى، حيث لنص القراءة سلطة على التلميذ؛ إذ منه يتلقى المعلومة، والسلوك، واللغة السليمة، والتربية وغيرها، وهذا يعني أننا أمام قراءة توجيهية، بمعنى أنها هي من توجه قارئها إلى غايات مرسومة قبلا.

ومثال النمط الثاني النصوص الأدبية، فالأديب قد يكتب نصه ويمضي، ويترك للقرّاء أن يوجهوا قراءاتهم، وفق ما يملكون من أدوات نقدية نحو الدلالات التي يتصورونها أو يعتقدون أن الكاتب قد قصدها، فنجد أنفسنا حينئذ أننا حيال قراءة لا توجهنا، مادتها أو نصوصها، بل نحن من يوجهها وفق أفقنا القرائي والنقدي، وهذا يعني أننا أمام نوع آخر من القراءة، قد نسميه القراءة التحليلية.

1- بشير إبرير: النص الأدبي وتعدد القراءات، مجلة نزوى، سلطنة عمان، العدد 11، 1998، ص 68.

2-محمد مكسي: ديداكتيك القراءة المنهجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط2، 2000، ص 81.

والفرق بين القراءتين التوجيهية والتحليلية، أن الأولى هي من تُعدُ المتعلم ليكون قارئا، أما الثانية فالقارئ هو من يجعل لمقروئه قيمة أو يمنحه درجة من التميّز و التفرد، كما أن الأولى غير متجددة لوضوح مرامها، أما الثانية فمتعددة تعدد قرائها بما يمنحون نصوصهم من دلالات.

غير أن هذه الفروق وغيرها -مما لا يسمح المقام بسردها- لا تلغ ما يمكن أن يجمع بين النوعين، وأبرز جامع بينهما أننا في كلتا الحالتين أمام رسالة تتطلب تفكيكا، سواء أكانت الرسالة كتاب قراءة تعليمي يفككه المتعلم من خلال «عملية عقلية تشمل تفسير الرموز التي يتلقاها»[1]، أم رواية أو قصيدة أو خطابا علميا يتوسل متلقيها بمنهج محدد لفك شفراته.

بهذا الاعتبار، نعد التراث اللغوي رسالة «قائمة بذاتها، وهو رسالة لسانية أساسا، فلذلك يجوز تعدد القراءات لهذه الرسالة بتعدد القراء، وبتنوع إدراكهم لأنماطها»[2]، تَنَوُّعَ من تضافر على تشكيل هذه الرسالة أو متن القراءة، من نحاة، وبلاغيين وفقهاء لغة وغيرهم.

كما تصنف كل قراءة في التراث اللغوي، أو محاولة فك رموز رسالته قراءة تحليلية في صورتها العامة، رغم أننا قد نستنبط من داخلها أنماطا فرعية أخرى من القراءة.

2- عبد الرحمان الحاج صالح ومشروع قراءة التراث اللغوي:

لا يحتاج المتتبع لكتابات عبد الرحمان **الحاج صالح** اللسانية إلى كبير عناء ليدرك أن فعل القراءة أصل قائم بذاته، سواء بتصريحه هو نفسه بذلك أو باستنباطه من مجمل خطابه اللساني. فتاريخيا كانت بداية خطابه «قراءة» في تراث الخليل **وسيبويه** ومن ساير فكرهما اللغوي، من خلال أطروحته التي نال بها درجة الدكتوراه، والتي صارت فيما بعد المصدر الذي استلهم منه جل كتاباته اللسانية التي ظهرت على شكل مقالات علمية

1- حسن شحاته، القراءة، سلسلة معالم تربوية، 1986، ص 7.

2- منية الحمامي: التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية، مجلة التواصل اللساني، مج2، ع2، 1990، ص 7.

جمعت وطبعت منذ وقت قريب، كانت بدورها قراءات في النظرية الخليلية ومفاهيمها.

وهو إذ يخصّ «تراث الخليل» بجهد قرائي كبير، فإنه لا يهمل بالقراءة أيضا قضايا تراثية لغوية هامة «كالنحو العربي والمنطق الأرسطي» و«منهج القدماء في جمع اللغة»، و«السماع اللغوي» وغيرها.

لكن «القراءة» لديه وإن تمت على نصوص لغوية قديمة أو فيما ما مضى من الزمن، إلا أن ناتج القراءة لديه يمتد إلى زمننا الحاضر، فالكثير من القضايا اللسانية التي قررها **الحاج صالح**، من خلال قراءاته للتراث اللغوي وجدت طريقها إلى التعليمية، والحاسوبيات والمعجميات وميادين أخرى هامة مما يدخل في باب «استثمار النحو الخليلي»، أو كانت أدخل في باب المقارنة من خلال مقابلتها بما تطرحه اللسانيات الحديثة.

يقول **الحاج صالح** كاشفا عن تجاوز قراءاته للإرث اللغوي الأصيل حدود مناقشة المفاهيم وتبيانها إلى إمكانية استثمارها في مجالات عدة: «أما استثمار هذه الأقوال العلمية في عصرنا هذا فميدان واسع جدا، وتجري الآن في المركز الذي أتشرف بتسييره بحوث في استغلال مفهوم «المثال»وماله علاقة به في وضع طرائق تعليمية تكون أنجع مما هو موجود الآن في تعليم القواعد النحوية الصرفية، وكذلك في الميدان التكنولوجي فأحوج الناس إلى نظرية لغوية تستجيب لمتطلبات الصياغة الرياضية هم الباحثون في علم الحواسيب»[1].

أما ما يخص ماهية «القراءة»، أو محاولة رصد تعريف لها، كآلية في معالجة مواد التراث اللغوي العربي، فإننا لا نكاد نعثر على شيء ذي بال، يمكن من خلاله أن نقف على مفهومه «للقراءة»، وأقصى ما يعثر عليه الباحث في هذا الشأن عبارات تتضمن لفظ القراءة، دون أن تحيل على ماهيتها.

1- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007 ج2، ص 44.

لكننا وإن لم نظفر في خطابه بماهية القراءة، فإننا نعثر على ما يعرف بها من باب الصفة أو النعت.

فمن باب الصفة ألفيناه يقرن مصطلح «القراءة» بصفة «الجديدة»[1]، ولا نكاد نصادف في تضاعيف خطابه اللساني على غير هذا الاقتران بين القراءة كنشاط ذهني وصفتها، اللهم نعته لنمط من أنماط قراءة التراث اللغوي بصفة «السطحية»[2].

إن عبارة «القراءة الجديدة»، تحيل مباشرة على أن صاحبها يروم التجديد في فهم مقاصد قدامى اللغويين على غير الفهم المتوارث، كما أن هذا التجديد الذي يندرج ضمن القراءة مفهوما مركزيا، هو دال على طبيعة القراءة ذاتها، أو صفتها، يطال مادة القراءة أو متنها، بدليل أنه يقرأ مالم يُقْرَأْ (تراث الخليل وأتباعه)، أو يعيد قراءة ما قُرِئَ على غير وجهه (فهم المتأخرين من النحاة لأقوال الخليل وأتباعه)، وفي كلتا الحالتين فقراءته التجديدية تنصب على التراث اللغوي الواقع قبل القرن الرابع للهجرة[3].

غير أن هذه الغاية -أي التجديد- ليست حكرا على **الحاج صالح**، بل تكاد تكون غاية موحدة لدى عموم قرّاء التراث اللغوي، أو في خطاب «لسانيات التراث» على حد عبارة مصطفى غلفان، واتحادهم في الغاية من ناحية لا ينفي عنهم اختلافهم في مضمون التجديد من ناحية أخرى، إذ أن بعض لساني التراث لا يتجاوز التجديد عندهم بقاء التراث اللغوي «منبعا ثريا، ومعينا لا ينضب، وتأصيلا للدراسات اللغوية العربية المعاصرة»[4]، بينما يمنح البعض الآخر «للتجديد» مضمونا أكثر إجرائية وتفاعلا، حين

1- المصدر السابق، ج2، ص. 81.

2- المصدر نفسه، ج2، ص. 81.

3- أشير هنا إلى تحليلات شيخنا **الحاج صالح** رحمه الله لأقوال علماء لا ينتمون إلى القرون المذكورة نحو ابن جني، وعبد القاهر، والرضي الاستربادي، وابن هشام الأنصاري، وابن خلدون، وابن سينا... فكل هؤلاء قد نبه إلى بعض أفكارهم الأصيلة.

4- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 168.

يسعون إلى الوقوف على «مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام»[1].

أما بالنسبة للحاج صالح، فالتجديد لديه يمكن أن نحصره في نقطتين رئيستين هما:

-1التجديد في النظرية اللغوية العربية القديمة وفق متطلبات الدرس اللساني الحديث، فاللسانيات في أيامنا هذه باتت خاضعة لأساسيات الخطاب العلمي المعاصر، فأضحت«تعتمد التجريد في الصياغة وتتبنى لغة صورية قائمة على رموز تفسّر المعطيات اللغوية»[2].

لقد آن الأوان للغويات العربية، والإنسانيات عموما إلى أن توفر لنفسها «إطارا نظريا يجعل تقدمها أمرا ممكنا لأن اكتساب الوسيلة الرياضية من شأنه على الأقل أن يساعد الباحث على إتقان صياغة قضاياه وضبط جوانب فيها إن لم يَعْلُ بمستواه التجريدي والتنظيري»[3].

والحاج صالح يعي جيدا هذا المطلب، لذلك نراه يدعو إلى أن تتجاوز قراءتنا للتراث النحوي الأصيل مستوى إعادة إنتاجه باللغة الطبيعية إلى تحويله إلى أشكال صورية ورياضية تقبل في مراحل لاحقة تطويعها للحواسيب الآلية، وهي غاية ما فتئ **الحاج صالح** يصبو إليها.

إذ ساد الاعتقاد عند البعض «بأن التحليل اللغوي هو شيء راجع إلى دراسة اللغات، ومن ثم إلى الأدبيات، ولا دخل للتكنولوجيا في ذلك»[4]، وهذا برأيه اعتقاد فاسد[5]، والصواب أن أصح النظريات اللغوية «هي تلك التي

1- حسام البهنساوي، التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004.

2- ميشال زكريا:الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1986،ص21.

3- طه عبد الرحمان: المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص7.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 86.

5- المصدر نفسه، ج1، ص 86.

تستجيب لشروط الصياغة الرياضية»[1]. وننبه هنا إلى أن **الحاج صالح** لفرط وعيه بضرورة هذا المطلب، قد دعا إلى اعتماد منهجية البحث اللغوي الجماعي، حيث يتضافر على فهم بنى اللغة وظواهرها اللغوي العالم بنحوها، والمهندس العارف بالبرمجيات، والأرطوفوني المتخصص في أعطاب أعضاء النطق وغيرهم.

إن حرص **الحاج صالح** على تجديد الدرس اللغوي العربي القديم - وإن كان امتثالا لفلسفة البحث العلمي الحديث - فهذا لا ينسينا أن شعورا قد تنامى لديه بانبناء التراث النحوي الخليلي على أسس رياضية محضة، إلى درجة قد يلتبس فيها علينا؛ أقاده فكر الخليل الرياضي إلى محاولته صورنة النظرية الخليلية؟ أم أن شروط الممارسة العلمية اللغوية الحديثة هي من دفعته إلى تلك المحاولة التي لازالت مستمرة إلى حين كتابة هذه الأسطر.

-2 تجديد وصف اللغة العربية من خلال بناء نظرية لسانية عربية حديثة، علما أن هذا البناء يمتح مفاهيمه ومصطلحاته وتصوراته من النحو الخليلي كما هو معلوم، مستغلا في الآن نفسه عجز اللسانيات الحديثة وبخاصة في توجهها البنوي عن تقديم وصف وتحليل مقنعين للغة العربية، مما يعني أن التجديد يمكن معاينته ضمن علاقته بالتراث اللغوي الأصيل.

ففي هذه العلاقة يجدد **الحاج صالح** الدرس اللغوي العربي القديم من خلال مشروع يمكن توزيعه مرتبا على الخطوات التالية:

أ/ المواصلة:

أقصد بهذه الخطوة الإشارات الصريحة والعديدة التي يؤكد فيها **الحاج صالح** أن منطلق نزعته التجديدية مواصلة الجهد الخليلي والسيبويهي في بناء نظرية تعكس حقيقة بنى اللغة العربية وظواهرها.

فتارة ترد خطوة «المواصلة» في صيغة عامة، لا تبين عن سبل المواصلة، وتكتفي بتقديم العنوان العام للنهج التجديدي –أي المواصلة-، يقول **الحاج**

1- المصدر نفسه، ج1، ص 96.

صالح «تعرضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله **سيبويه** وشيوخه، ولا سيما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة»[1].

وتارة أخرى يفصل **الحاج صالح** في كيفيات "المواصلة" أو أسلوبها، فثمة حالات تقتضي "المواصلة" تمكن الباحث اللساني من المعرفة اللسانية الحديثة، بل إن **الحاج صالح** يتفاؤل بجيل من الباحثين «يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل و**سيبويه** ومن تابعهما»[2]، وقد تخصص في علوم اللسان بمعناها الحديث.

وفي حالات مغايرة تتطلب "المواصلة" عدم الوثوق في الآراء اللغوية العربية القديمة إلا بدليل اختباري، لا سيما تلك الآراء التي يمكن للتقنية الحديثة أو التكنولوجيا المعاصرة أن تثبت صحتها أو تبطلها، فبذلك يمكن «أن نواصل العمل الذي ابتدأه هؤلاء العلماء وننطلق في ذلك من الأقوال الصحيحة»[3].

وبين اتكاء اللساني العربي على اللسانيات الحديثة، واختبار آراء القدماء من حيث هما كيفيتان للخطوة الأولى في مشروعه التجديدي، تقع كيفية ثالثة تنزوي "بالمواصلة" إلى أبسط مظاهرها حين يكون الغرض التوضيح لا غير، فممن كوّنهم **الحاج صالح** أو تأثروا بنزعته التجديدية باحثون «يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار [النظرية الخليلية] ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه»[4].

ب/ الكشف:

لئن كانت «المواصلة» مفهوما متصلا بالمفهوم المركزي وهو «القراءة»،

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 207.

2- المرجع نفسه، ج1، ص 208.

3- المرجع نفسه ، ج1، ص 266.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، ص 241.

أقرب إلى «القناعة»، أو « ما يجب أن يقوم به الباحث» إزاء تراثه اللغوي، فإن «الكشف» مفهوم لجأ إليه **الحاج صالح** ليعبربه عن الوجه العملي أو الحركي لمفهوم «المواصلة».

فلكي نواصل جهود القدماء يجب قراءة تراثهم الأصيل، وقراءتنا كي تكون تجديدية لا ترادادية يتوجب علينا أن تكشف للقارئ المتخصص ما استغلق على النحاة المتأخرين من مفاهيم أولا، وما كان ذا فاعلية في التحليل اللساني الحديث ثانيا.

فالكشف بهذا التصور، انتقال بمفاهيم حول الظاهرة اللغوية وردت في النظرية اللغوية العربية من حالة الوجود بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل، وهذا يعني أن **الحاج صالح** في سياق مشروعه القرائي التجديدي لا يدّعي ابتداع أواختلاق هذه المفاهيم، بل حسبه التنبيه إليها والسعي إلى استنباطها.

لأجل ذلك لاحظنا استئناس **الحاج صالح** بلفظ «الكشف» الوارد مرات عدة في خطابه اللساني، حتى إننا لنعده من المتواترات اللفظية عنده ليعبربه عن موجود أمطنا عنه اللثام لا غير.

ولقارئ ما أن يعتبر مثل هذا العمل الذي يقف عند حدود «الكشف» أو الإشارة الموجود قبلا، من السهولة والبساطة بما كان، وهذا قد يكون سليما لو أن المفاهيم المكشوف عنها، كانت في سياقها الأصلي واضحة من حيث البناء (النظرية) الذي انتظمت فيه.

إن ما يحسب للحاج صالح، أو أعتقد أنه تفرد به، بخلاف الكثير من اللسانيين العرب الذين اشتغلوا على المتن النحوي العربي القديم أنه تمكن من «تجميع» مفاهيم الخليل **وسيبويه** المتناثرة في خطابيهما وفي خطابات آخرين استوعبوا تلك المفاهيم، واستطاع بعد التجميع والتجديد إعادة تنظيمها في بناء نظري متماسك، عرف فيما بعد ذلك بالنظرية الخليلية الحديثة.

إن وعي **الحاج صالح** بحدود عملية «الكشف» التي تنطلق من التقاط المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي العربي القديم، انتهاء ببلورتها في بناء نظري واضح، هو ما حدى به إلى تذكير مخاطبه، في غير ما مرة بالتزامه بتلك الحدود.

فعلى الصعيد المعجمي يستعمل المخاطِب من دوال اللغة ما يعبر عنه ككاشف لمستور، وعن المكشوف عنه كمبدع، وفي هذا شيء ليس بالقليل من الأمانة العلمية، ونسبة الأفكار لأهلها، كما توحي الألفاظ المنتقاة بعناية ودقة عن وعي صاحبها، بأنه بصدد الاشتغال على أقوال الغير، والوقوف على ما غاب علينا من أقوالهم فيكشفه لنا.

لقد آثر **الحاج صالح** أن يصف قراءته للتراث الخليلي الأصيل من وجهة نظر علومية (إبستيمولوجية) بأنه «نظرية على نظرية»[1]، أو هي بمثابة "نظرية ثانية"[2]، وفي كلتا التسميتين نحن أمام نظرية موجودة أو مودعة بالقوة في تراث النحاة الأوائل، والكشف عنها بتبيان أساسياتها ومبادئها ومفاهيمها وكيفية ارتباط كل ذلك بعضه ببعض هو إعلان عن نظرية ثانية، بل لعلنا قد نشبه الحالة هنا بثنائية الخفاء (النظرية الأولى) والتجلي (النظرية الثانية).

وفي حالات أخرى يؤثر **الحاج صالح** اللجوء إلى عبارة "إعادة القراءة" التي تشي في أبعادها الدلالية الرفيعة عن قراءة أو قراءات أولى أخطأت الفهم والقصد، مما استلزم "قراءة ثانية" أو إعادة "فعل القراءة"، بوعي أكبر يمكّن من كشف الغامض أو المستغلق.

يقول **الحاج صالح**: «وأما اعتقادنا فهو أن مثل هذه النظرية الدقيقة موجودة أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل، أي ما تركه لنا أمثال **الخليل وسيبويه** ومن تلاهما، ويتضح ذلك بإعادة قراءة ذلك ليس في

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 226.

2- المرجع نفسه، ج1، ص 208 (الهامش).

ضوء النظريات الحديثة فقط، بل بدراسة إبستيمولوجية دقيقة لمفاهيم وتصورات وطرق تحليلهم»[1].

وأما لفظة "الكشف" في حد ذاتها، الدالة على الخطوة الثانية في إطار القراءة التجديدية للتراث اللغوي، فتعددت سياقات ظهورها، غير أن جميعها تقدم لنا **الحاج صالح** في صورة الجامع لأثر اندثروتفككت أجزاؤه، ويحاول بتقنيات وشروط قرائية -سنفصل فيها القول لاحقا- إعادة بناء هذا الأثروتفعيله في الخطاب اللساني العربي الحديث.

"فالكشف" عنده قد يكون مشروعا - وأحسبه كذلك- قضى فيه كما يقول ما يربو عن الثلاثين عاما[2]، بعدما تيقن «أن هذه المفاهيم جديرة بأن يكشف عنها وعن حقيقتها، أي بحسب ما قصده من كل واحد منها صاحب الكتاب وشيوخه وخاصة الخليل»[3].

وقد يدقق مرات في تفاصيل مشروعه المنصب على المفاهيم الأصيلة من ناحية والمغيّبة من ناحية أخرى حين يهتم بعرضها وتنسيقها في إطار نظري محكم، ثم كيفية اشتغال هذا البناء النظري في تحليل اللغة العربية، وهو ما عده **الحاج صالح** «محاولة للكشف عن ماهية هذه العلاقات [بين مفاهيم النظرية] ونوعية التراكيب التي تنتج عنها»[4].

غير أننا رصدنا في خطابه اللساني سياقات أخرى لا ترتبط "بالكشف" ذاته كإجراء مارسه **الحاج صالح** على مواد التراث اللغوي الخليلي، بل بدواعي "الكشف" ومسوغاته، والذي هو أحد أمور ثلاثة:

1- المرجع السابق، ج1، ص 334.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج**1**، ص 208.

3- المرجع نفسه، ج2، ص 81.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، 2010، ص 93.

إما جهل بما قصده نحاة القرون الأولى من مفاهيم وتصورات لسانية دقيقة مست بنية اللغة العربية ومجاريها وطرق تصريفها، علما أنه قد تضافر على طغيان التجاهل استشراء نحو القرون المتأخرة ذي الطابع المدرسي والجامد، أو استبداد اللسانيات الحديثة ببعض اللغويين العرب المحدثين؛ لذلك بدا للحاج صالح غريبا «أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماما عند أكثر الناس، بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين»[1].

وأما المسوغ الثاني فلا يرتبط عنده بالمتلقي (القديم أو الحديث) الذي يتجاهل هذه المفاهيم اللسانية الدقيقة، بل يرتبط بضرب من التأمل في تاريخ العلوم وكيفية صيرورتها.

فالحاج صالح لا يناصر التوجه الفلسفي الأوربي الذي يؤمن بالتطور الخطي للعلم أو المرحلي، ويرى في العودة إلى كل معرفة قديمة عودة إلى ممارسات ميتافيزيقية أو غيبية في تفسير الظواهر المتعلقة بالإنسان أو الطبيعة.

بل يتصور حركية العلوم مثلما قد تكون قفزات إلى الأمام، فقد تكون ارتدادات نوعية لماضي العلم، وذلك حين يكتشف العالم أن من المفاهيم القديمة ما لم ينتبه إليها في عصرها، أو لم يفهمها أهل ذلك الزمان، فركنت إلى البقع المظلمة من التاريخ، قد تبعث من جديد ويعاد تنشيطها في إطار نظري ومنهجي ما.

ومن ثمة يستند **الحاج صالح** إلى هذا المبرر العلومي، ليعطي المشروعية المعرفية لابتعاث النظرية الخليلية وتحيينها وسط خطاب لساني حديث تطبعه كثرة مدارسه وتياراته.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 208.

يوضح **الحاج صالح** هذا الموقف الإبستيمولوجي الرافض للرؤية الخطية للعلم والمتقبل "للرجعات العلمية"، قائلا: «الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي أن تطور المعرفة هو خطي تسلسلي... وهذا غير صحيح بالنسبة إلى الفكرة العلمية الواحدة، لأن الرقي العلمي قد يتحقق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثم يتوقف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثم يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصور آخر عند غيرهم بعد زمان وقد يكون طويلا»[1].

إن هذا الموقف بعينه هو الذي يسحبه **الحاج صالح** على "مفهوم القراءة الجديدة" في نسقها العلمي (أي الكشف)، حين يدفع «بالأفكار العلمية التي قد يصيبها الاندثار الكامل»[2] من زمنها البعيد إلى واجهة الأحداث العلمية المعاصرة، وبهذا التصور الإبستيمولوجي لصيرورة العلوم، تنتفي حالات الاستغراب أو التعجب التي قد تنتابنا حين نجد أحيانا أن «النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة»[3].

أما المسوغ الثالث والأخير للكشف عن مقولات لسانية تراثية سبقت زمنها، فهو شعور **الحاج صالح** بوجود تقارب أو تماثل بين ما تفرزه اللسانيات الحديثة، وما سبق للغويين القدامى أن ذكروه، فكان هذا التقارب أدعى إلى تحريك آلية "القراءة الكاشفة" في أفق لا يروم تفضيل معرفة موروثة على أخرى دخيلة، بل اختبار العدة المفاهيمية لكلهما من حيث أصالتها وعمقها وكفايتها التفسيرية وقابليتها التطبيقية.

ولعلنا قد لا نجد فيما كتب **الحاج صالح** عبارة أو فقرة تجمع لدى قارئها انقداح "الكشف" بموجب التقارب مع خلاصة هذا "الكشف" مثل

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 45.

2- المرجع نفسه، ج2، ص 45.

3- المرجع السابق، ج2، ص 45.

قوله: «هذا وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة وإدراك مقاصدهم، انعكست هذه الأشياء في البحث وأصبحنا نستضيء في الكثير من الأحيان بالنظريات والمفاهيم الخليلية الأصلية لفهم بعض الأسرار اللغوية التي ما تزال عند أكثر الباحثين غامضة مستغلقة»[1].

ج/ البناء:

وهو الخطوة العملية الثالثة في مشروع قراءته التجديدية، وأقصد بالبناء انتقال عبد الرحمان **الحاج صالح** من مرحلة كشف المفاهيم اللسانية الخليلية الأصلية المفسرة لبنية الكلام العربي، إلى مرحلة صياغتها في بناء نظري متماسك، يستجيب لمتطلبات الدراسة اللسانية الحديثة والتي على رأسها القابلية للصورنة من ناحية، والتطويع للحواسيب من ناحية أخرى.

ومرحلة بناء النظرية هي غاية كل بحث في اللغة «فالنظرية اللغوية المتماسكة، أي التي لا تحتوي على غموض في تحديد مفاهيمها ولا تخلط بين هذه المفاهيم ولا تقتصر على بعض أشكال هذا التحديد دون بعض، هي الغاية المنشودة التي يجب أن يحققها اللغويون»[2].

بيد أن "البناء" في قراءة **الحاج صالح** التجديدية سار ضمن مسارين متلازمين: مسار يكتفي بعرض مفاهيم النظرية ومبادئها، كما جمعها من أقوال الخليل **وسيبويه** ومن تلاهما، ومسار يهدف إلى عصرنة هذه النظرية بصياغتها صياغة رياضية صورية، وهو نفسه يفصح بهذا المسار الثنائي وإن كانت إشارته للمسار الأول قد وردت في تركيب اعتراضي، توحي بالفاصل الزمني بين المسارين، فالعرض لا بد وأن يستغرق من الزمن ما يكفيه حتى تتبين المفاهيم، وترتب، وتحلل وتحدد، ثم تليه مرحلة الصياغة الرياضية والصورية لتلك المفاهيم.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007، ص 184-183.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 317.

فالدراسات اللسانية العربية حسب **الحاج صالح**، والمتأثرة بنحوه الخليلي «قد وصل البحث فيها الآن -وبعد التحليل والتحديد لكل مفاهيم القدامى- إلى مرحلة الصياغة المنطقية الرياضية»[1].

لقد شكلت هذه الخطوة، بحسب منطوق الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح**، أهم مرحلة وأعقدها، ذلك أن البعض قد يتوهم سهولة جمع "المفاهيم" أو "التصورات"، ويسر تحويلها إلى معادلات رياضية، كأنما ذاك هو الصورنة !

والحقيقة أن في ما أقدم عليه **الحاج صالح**، ضمن تجربة قل نظيرها في الخطاب اللساني العربي المعاصر، فمن ناحية العرض فالمفاهيم التي جردها **الحاج صالح**، كالباب، والمثال، والانفصال، والابتداء، والاستقامة وغيرها. لا تسلم نفسها للقارئ بالسهولة التي نتصورها، فهي لم توجد في إطار نظري واضح، بل وردت عند جملة من اللغويين أبرزهم الخليل و**سيبويه**، ومما يزيد الوضع تعقيدا أسلوب القدماء في عرض المفاهيم في بعض الحالات، حيث يكتفون بمثال دال على المفهوم، أو السكوت عن تعريفه ظنا أنه من المعروفات أو المسلمات.

وفي أحيان أخرى يصطدم قارئ النصوص التراثية، بافتقاد ما بين يديه من كتب إلى منهجية واضحة، مما يجعل مهمة القارئ محفوفة بالصعوبات التي لا بد لها من احتياطات منهجية صارمة، فمثلا «الذي يطالع كتاب **سيبويه** ويمعن النظر في معطياته يلاحظ ضربا من عدم الانسجام ولربما اختلال التوازن بينها، فليس في الكتاب طريقة واحدة لتصنيف المسائل وتقديمها، وتوضيع المواضيع، وتعليل الأحكام، وتسمية المفاهيم»[2].

أما من ناحية الصورنة فالعملية ليست مجرد تحويل المصطلحات اللغوية إلى رموز فحسب كأن نقول:

مفع ← فا، مفعول به ← فعل ← ف، فاعل

1- المرجع السابق ، ج2، ص 54.

2- عبد القادر المهيري: أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، د ط، 1993، ص 39.

فهذه بمثابة الأرقام في المنظومة العددية أو الأصوات في الأبجدية اللغوية، والأهم هنا كيف يمكن معالجة البيانات اللغوية وظواهرها لا من خلال الكيانات اللغوية المنطوقة، بل من خلال خلق تمثيلات لها في إطار اللغة الصورية، ولا شك أن هذا المسعى –علاوة على وعورته- فإنه يتطلب من المعارف ما يتجاوز المعرفة النحوية القديمة أو اللسانية الحديثة، إلى امتلاك أساسيات الجبر والرياضيات والمنطق الصوري.

بهذه الخطوات الثلاث: المواصلة،و الكشف،و البناء، تكون القراءة كمفهوم نووي في خطاب عبد الرحمان **الحاج صالح** اللغوي قد استوفت معالمها، وكشفت عن ماهيتها لا من خلال تصريح منشئها، بل من خلال صفتها وهي التجديد.

إلا أن توظيف عبد الرحمان **الحاج صالح** لمفهوم القراءة، بالصورة التي جلوناها من خطابه اللساني يطرح إشكالا يتعلق بتصنيفها قياسا إلى أصناف عديدة من القراءات التي عرفها المتن النحوي العربي القديم. فحسب مصطفى غلفان يمكن تصنيف قراءة التراث من حيث الموضوع الذي تتمحور حوله القراءة إلى[1]:

- قراءة شمولية تتمحور حول التراث اللغوي العربي في كليته.

- قراءة قطاعية: تركز على قطاع أو مستوى تحليلي في اللغة (الصوت،والصرف، والتركيب)

-قراءة النموذج الواحد: غايتها دراسة فكر شخصية لغوية عربية تراثية.

أما من حيث الغاية فيقرر غلفان الأنماط القرائية التالية[2]:

- قراءة تفاعلية: هدفها خلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة.

1- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة:دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم:04، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، المغرب،دط،1998، ص 137.

2- المصدر نفسه، ص 138-137.

- قراءة تمجيدية، تنوه بالتراث اللغوي وتضفي عليه هالة من العظمة.
- قراءة إصلاحية: تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعامل وتقدير.

فإلى أي نوع من هذه القراءات يمكن أن ندرج قراءة **الحاج صالح** التجديدية ؟

الظاهر أن أيا منها لا يمكن أن يحتوي صورة القراءة كما وردت عند **الحاج صالح**. فهي ليست شمولية لأنها اقتصرت على تراث دون تراث، وليست قطاعية لأنها لم تعن بمستوى لغوي بعينه، كما أنها لم تخص علما من أعلام الفكر اللغوي العربي القديم، بل ارتبطت بنخبة من علماء العربية كالخليل **وسيبويه**، وابن جني، والرضي الاستراباذي وغيرهم.

ولا يمكن اعتبارها أيضا قراءة تفاعلية، لأنها سعت إلى بناء نظرية لغوية عربية مستحدثة لها مكانتها ضمن التيارات اللسانية المعاصرة، وهامش التفاعل بينها وبين تلك التيارات محدود جدا، بدليل الاقتراضات التي حدثت بينهما، ونزعة الاستقلالية عن اللسانيات البنوية أو التوليدية التي يفترضها **الحاج صالح** في النظرية الخليلية.

كما لا يستقيم نقده للتراث اللغوي القديم الذي أنتجه المتأخرون من النحاة ووصفه إياه بالمدرسي تارة، والمتحجر تارة أخرى، بادعاء أن قراءته يمكن أن تكون تمجيدية.

أما أن تكون قراءاته إصلاحية، فذلك من أبعد ما قد يصدق عليها، ولا أدل على ذلك من أن القضايا التي أقصاها اللسانيون الوصفيون العرب من الدرس اللغوي العربي القديم وعدوها من عيوبه على خلفية نزعتيه المعيارية والتعليمية، هي في الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح** من المفاهيم الأساسية التي تفردت بها اللسانيات الخليلية، أو تقاطعت فيها مع مفاهيم مشابهة لها في مدارس لسانية أخرى، كالتجريد والعامل والتعليل، والاستقراء وغيرها.

على هذا الأساس نقترح تنميطا جديدا "للقراءة" كما مارسها عبد الرحمان **الحاج صالح**، وفق ثنائية الموضوع والغاية اللتين اعتمدهما مصطفى غلفان.

فمن حيث الموضوع، نلاحظ أن **الحاج صالح** مارس اختيارا واعيا لموضوع أو (موضوعات خطابه اللساني)، ونجد تجليات هذا الاختيار أو الانتقاء على عدة مستويات أهمها:

أ/ المستوى الزمني: إذ يقتصر على فترة نضج الفكر اللغوي العربي القديم (ما قبل القرن الرابع الهجري).

ب/ المستوى الإشكالي: وفيه يثير **الحاج صالح** إشكالات لغوية ترتبط ببنية اللغة العربية أو ظواهرها، والتي لم ينتبه إليها اللغويون المتأخرون أو استغلقت عليهم، ويعني هذا أن **الحاج صالح** يثري البحث في التراث اللغوي العربي بإشكالات جديدة وجديرة بالاهتمام، لأصالتها من ناحية، وقدرتها على منافسة النماذج اللسانية الحديثة من ناحية أخرى.

ج/ المستوى الشخصياتي: ونعني به أن صاحب الخطاب يستلهم تصوراته ومفاهيمه من فكر شخصيات لغوية تراثية محددة، أشهرها، **سيبويه** وشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي.

كما أن **الحاج صالح** نفسه لا يخفي عن قارئه هذه الانتقائية التي يسلطها على موضوع خطابه، حين يصف نزعته في قراءة التراث بأنها «امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون»[1].

لذلك قد نصف مثل هذا النوع من القراءات في التراث بأنها "قراءة انتقائية" تنتقي مادتها من التراث، وإشكالاتها، ونماذجها الإنسانية.

أما من حيث الغاية، فيفترض أن تكون منسجمة مع الطابع العام لخطابه اللساني، والذي لا نغالي إن قلنا إنه خطاب غير مهادن أو تدافعي، أي يحافظ على استقلالية النظرية اللغوية العربية القديمة التي قضى في كشفها وبنائها

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 208.

عمرا ليس بالقصير، من ناحية، ويقارنها – طالما أنها مستقلة- بالنظريات اللسانية الحديثة، ليثبت كفايتها التفسيرية والتطبيقية من ناحية أخرى.

بل إن الباحث قد يتبدى له **الحاج صالح** في صورة المستند إلى استراتيجية محكمة في صناعة خطابه اللساني، قوامها: التقوية، والتفنيد أو الإبطال حسب عبارة كارل بوبر.

فالتقوية تتصل رأسا بما هو ساع إلى تحقيقه ضمن مشروعه في قراءة التراث، وهو بناء وصياغة نظرية لسانية عربية ذات أصول تراثية ملاءمة للغة العربية وصفا وتفسيرا واستثمارا.

أما التفنيد أو الإبطال فموجه إلى اللسانيات الحديثة، وتحديدا البنوية منها والتوليدية، وإن كانت الأولى قد نالت قسطا كبيرا من التفنيد والنقد قياسا إلى الأولى، وفي هذا الإطار سعى **الحاج صالح** إلى إبطال بعض المقولات اللسانية الحديثة عن طريق إثبات عجزها الإجرائي، ومن ثمة القول بعدم صلاحيتها، وضرورة التفكير في بديل إجرائي قوي لها، وهو ما وجده **الحاج صالح** في نظريته الخليلية الحديثة.

ويتفق هذا السلوك الخطابي الرامي إلى إضعاف اللسانيات الحديثة (البنوية على وجه الخصوص) وإثبات عجزها أمام فهم أو تحليل بعض الظواهر اللغوية، بما قام به تشومسكي في بدايات دعوته إلى النموذج اللساني الجديد وهو اللسانيات التوليدية.

فقد لاحظ مؤرخو اللسانيات أن «من بين الأسس التي تقوم عليها استراتيجية تشومسكي في شقها التفنيدي، السعي دوما إلى تأزيم البنوية ذات النزعة الوضعانية بنعتها بالقصور وظلال الطريق»[1].

ومن الأمثلة التي يمكن أن تكون شاهدا على أسلوب تعجيز اللسانيات البنوية أو إضعافها، تقنية الكشف اللساني عن الوحدات الدالة والوحدات

1- محمد محمد العمري/ الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، دار أسامة للنشر،الأردن، ط.1،2012،ص 128.

غير الدالة، إذ تشتهر اللسانيات البنوية في توجهها الوظيفي الفرنسي الذي أسسه أندري مارتيني بمبدأ التقطيع المزدوج، حيث يكون ناتج التقطيع الأول وحدات دالة هي إما كلمات أو صرفات، أما ناتج التقطيع الثاني فهو الفونيمات كونها وحدات مميزة غير حاملة للدلالة.

مثلا: عنده الكتابان.

التقطيع الأول:الوحدات الدالة: عند/ه/ ال/ كتاب/ان

حيث أن:

عند: صرفة (أداة).

ه: صرفة (ضمير).

ال: صرفة (أداة).

كتاب: كلمة

إن: صرفة دالة على التثنية.

التقطيع الثاني:الوحدات غير الدالة:ع/ن/د/ه/ا/ل/ك/ت/ا/ب/ا/ن

في هذا السياق يطرح **الحاج صالح** مثالا مضادا غايته تأزيم اللسانيات البنوية وإثبات عجزها في الكشف عن بعض الوحدات الدالة التي قد يتضمنها الكلام البشري، فمثلا: كلمة أصحاب، كيف يمكن لتقنية التقطيع البنوية أن تكشف لنا عن الوحدة الحاملة لمعنى الجمع ؟![1].

إن عدم قدرة اللسانيات البنوية عن تقديم تحليل لهذه الوحدة، هو وجه من أوجه قصورها وعجزها، ومن ثمة انتقاص من كفايتها الوصفية والتفسيرية، إذ يفترض فيها القدرة على تفسير جميع الظواهر التي تعتري اللسان البشري، ما دامت علما موضوعها اللسان البشري لا اللسان النوعي أو المحلي.

1- أنظر عبد الرحمان **الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ، ص 252.

بالمقابل، وتقوية للنظرية الخليلية يطرح **الحاج صالح** الحل التحليلي لمثل هذه الوحدات اللغوية التي قد تتضمن «معنى جزئيا» دون قيام مؤشر عليه من داخل بنية الوحدة اللغوية ذاتها، والحل المقترح مستمد بطبيعة الحال من كشوفاته القرائية لتراث الخليل ومريديه.

فباعتقاده أن التفكير اللغوي القديم قد تجاوز هذا المأزق التحليلي باللجوء إلى مبدأ البنية الممثلة، فالمثال أصحاب يمكن اشتقاق معنى الجمع فيه من خلال بنيته التي قد يشاركه فيها وحدات لغوية أخرى مثل: أحباب، أتراب...إلخ، وهذا يعني أن التحليل العربي لا يقف عند حدود الوحدات المقطعة، فيصنفها أو يمايزها عن بعضها البعض، بل يتجاوز ذلك إلى «إجراء عنصر على آخر على حد تعبير النحاة، أي يجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا»[1].

ويرى **الحاج صالح** أن تفطن اللغويين العرب الأوائل إلى مفهوم «المثال» أو «البنية الممثلة» كما عبرنا عن ذلك، هو ما جنبهم الوقوع في «التقطيعية المفرطة»[2]، إذ مكنهم هذا المفهوم من تجاوز تحليل الكلمات عند محاولة استكشاف وحدات المستوى الصوتي باعتباره آخر محطة تقطيعية، إلى ما يمكن أن يعبر عن بنيتها، وبنية كلمات أخرى مناظرة لها.

إن ما سبق ذكره، يدفعنا إلى إعادة النظر في صنف القراءة التي يمكن أن ندرج فيها «قراءة». **الحاج صالح** لتراث الخليل وأتباعه، لذا نقترح أن تصنف هذه القراءة، وكل قراءة تحذو حذوها في صنف القراءة التفنيدية، ويعود السبب في اقتراح هذا التصنيف إلى أن واقع الخطاب اللساني لدى عبد الرحمان **الحاج صالح** يركز على استراتيجية التفنيد، سواء أكان التفنيد موجها إلى اللغويين العرب المتأخرين، أو اللغويين العرب المحدثين أو اللسانيين الغربيين.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص212.

2- المرجع نفسه، ص 252.

أولم يدحض أو يفند **الحاج صالح** تسرب مفاهيم أرسطية من منظومة الفكر الفلسفي اليوناني إلى منظومة فكر النحاة العرب المتقدمين؟ أولم يفند أيضا تلقي النحاة المتأخرين لمفاهيم النحو الخليلي بشكل سليم ؟! ألا يمكن أن نعتبر في السياق ذاته من باب التفنيد أيضا، إثباته بالأدلة أن اللغة التي جمعها اللغويون إبان مرحلة جمع اللغة، ليست ممثلة لقبائل عربية دون أخرى، بل هي جامعة وممثلة لكل اللهجات العربية السارية الاستعمال آنذاك ؟![1] أوليس تفنيدا أن يعدد **الحاج صالح** مفاهيم إجرائية خليلية:كالمثال، والسكون وغيرهما، لا عهد للسانيات الحديثة بها بنوية كانت أم توليدية!؟

3 - شروط قراءة التراث اللغوي لدى عبد الرحمان الحاج صالح:

لم يوظف **الحاج صالح** «القراءة» كمفهوم، ذي فاعلية في إحياء النظرية اللغوية القديمة بصورة مطلقة بل حفه بمجموعة من القيود والشروط المسبقة مما يعني أن هذا الأخير يعي «خطورة» قراءة التراث اللغوي في عمومة، إذ هي بلا شك محفوفة بمزالق التأويل، أو الاستنطاق الذي قد يلامس التعسف، أو اللاتاريخية حين يقرئ النص التراثي خارج سياقه الذي اندرج فيه.

وفي الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح** ما يكشف عن توجسه، أوحذره من قراءة التراث اللغوي، وهذا الحذر دفع به إلى تقييد قراءته بما يرفعها عن كل إسقاط مقيت أو تأويل بعيد، ويصوغ لنا خارطة طريق هي بمثابة دستور القراءة لديه.

إذ ينبه قائلا: «لهذا احتطنا احتياطا كبيرا في أثناء عملنا الطويل واضطررنا إلى أن نضع بعد التأمل المديد والمقارنة بين طرائق البحث الدلالي القديمة والحديثة طريقة علمية دقيقة للكشف عن الدلالات المقصودة بالفعل»[2].

1- أنظر المرجع نفسه ، ص 69. وأنظر أيضا: السماع اللغوي العلمي عند العرب: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 96 –ص.97.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 81.

لقد توزع مقيدات «القراءة الجديدة» عند **الحاج صالح**، وعلى هدي احترازه من مزالقها على عنصرين أساسيين يؤثران بشكل مباشر على نوعية القراءة، ونواتجها وهما: القارئ، ومنهج القراءة، بيد أننا سنفصل القول في الشرط الأول دون سواه تاركين الشرط الثاني إلى دراسة أخرى مستقلة بذاتها.

4 - القارئ وقراءة النص التراثي في فكر عبد الرحمان الحاج صالح اللغوي:

أ/ القارئ: يركز **الحاج صالح** أهمية قارئ التراث اللغوي في جانبها البيبليوغرافي، إذ لا تخل مناقشة لقضية لغوية عند مفكر لغوي قديم أو غيره، من الاعتماد على مراجع نستضيء بها أثناء المعالجة، أولها ما تركه ذلك المفكر ذاته، وثانيها ما كان موجودا من آثار علمية إلى عهده، فذلك أوثق في استجلاء المقاصد وبناء التصورات.

غير أن من القارئين من سلك سلوكا آخر، فلا يكلف نفسه عناء الاستقصاء البيبليوغرافي، فنراه يعود إلى أقرب وأيسر المراجع والمصادر ظنا منه أنها تغني عن العودة إلى ما هو مؤلفات أصول في هذا الموضوع أو ذاك.

وهذا النمط من قراءة التراث، هو ما رآه **الحاج صالح** مهيمنا على صناعة الخطاب اللساني العربي، في جزءه المنغلق بقراءة التراث اللغوي، وأمارة ذلك ميله إلى «الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم والتهاون بما قاله المعني بالأمر نفسه، والاقتصار بما روي عنه وعن مذاهبه وأفكاره ولو بعد قرون»[1].

ويشبه **الحاج صالح** هذا الوضع، بالباحث اللغوي الذي يستغني عن العودة إلى كتاب **سيبويه**، بالرجوع إلى شروحه، أو ما هو أدنى منها، كالمتون والحواشي النحوية التي تعود إلى العهود المتأخرة من تاريخ النحو العربي، وما زاد الأمر سوءا المفعول السلبي لوسائل النشر، إذ «لم تغير الوسائل المحدثة كالمطبعة شيئا، إذ الذي طبع مرارا هي شروح الألفية وشروح الأجرومية،

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: منشورات المجمع الجزائري للغة العربي ، ص 09.

وشروح التلخيص في البلاغة»[1]، وهذا أمر بلا ريب هو أدخل في باب سوء تدبير أو تخطيط شأننا الثقافي بصورة عامة.

فالمروج له، وبالعودة لجنسي التراث اللغوي في فكر **الحاج صالح** اللغوي، هو مصنفات النحو الجامد أو غير الأصيل، وبالمقابل غيّب النحو الإجرائي فحدث علاوة عن تأخر النشر، تكاسل عن العودة إلى مراجع النحو الأصيل والعزوف عن مفاهيمه وتصوراته.

وتصحيحا لهذا السلوك الببليوغرافي الخاطئ، يدعو **الحاج صالح** إلى الانكباب على ما يستحق القراءة في تراثنا اللغوي، وذلك لا يكون إلا بالقارئ أو الباحث الأصيل «الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصيلة وأمعن النظر في مظانه الأولى، أي في ما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون»[2].

والسلوك الببليوغرافي السليم لا تنعكس فائدته على القارئ للتراث فحسب، بل إن في عودته للنصوص الأصلية لا عما قد ينوب عنها من شروح أو حواش أو تلاخيص إضفاء لدرجة من الوثقية على النص التراثي المقروء.

كما يبدو أن **الحاج صالح** لا يلزم القارئ بهذا التقليد المنهجي والأكاديمي، لأنه من باب منهجية البحث أو القراءة فحسب، بل لعلة أخرى تتصل بتطور مفاهيم النحو العربي وتصوراته منذ نشأته وحتى القرون المتأخرة من تاريخه القديم.

فمما بات مسلما به في فكر **الحاج صالح** اللغوي، انقسام الفكر اللغوي القديم إلى قسمين: فكر نحوي أصيل يمثل بدايات النظرية اللغوية العربية القديمة وأسسها، وفكر نحوي متحجر ساد في الفترة التي تلت القرن الرابع للهجرة، وغلب عليه الولع بالنصوص التي تصوغ القواعد أو تلخصها أو تعلّق عليها.

على هذا الأساس يرى **الحاج صالح** خطورة الركون إلى مصنفات لغوي فترة جمود الفكر اللغوي، فهي لا تعكس فكرا لغويا علميا، بل وتنحو منحى

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 281.

2- المرجع السابق، ج1، ص 17.

تعليميا محضا، كما أنها لا تمثل التطور الصحيح والطبيعي لفكر الخليل **وسيبويه** مؤسسي الفكر النحوي العلمي الإجرائي وحتى وإن صادف وجودا لمفاهيم ذلك الفكر فلن يكون، «إلا ملبسا وممسوخا، فالمعاني القديمة قد زيد ما ليس منها، ونقص منها ما هو لازم لها»[1].

فهو إذ يلزمنا بهذا النهج في قراءة النص الأصل، إنما يرجو بنا العودة إلى المسار الصحيح الذي كان يسير وفقه الفكر اللغوي الأصيل، ثم حاد عنه المتأخرون من النحاة واللغويين لأسباب عديدة، وهنا قد نفهم مرة أخرى استراتيجية الخطاب اللساني عند **الحاج صالح**، في توظيف مفهوم «القراءة» التي استهدفت في أولى محطاتها «المواصلة».

ولفرط حساسية «قارئ التراث» في إنجاز القراءة التجديدية المنشودة، والذي يتوقع منه مواصلة التفكير اللغوي العربي القديم من آخر نقطة توقف عندها، ثم الكشف عن مفاهيم ذلك التفكير، ومحاولة بناء نسق افتراضي معبر عنه، أو ما يعرف اصطلاحا بالنظرية، لاحظنا – في هذه النقطة تخصيصا- ميل **الحاج صالح** إلى أسلوبي التأكيد والنهي، حتى لأنه يحاصر هذا القارئ الافتراضي بتعليمات ملزمة وجب التقيد بها، فمن شواهد ذلك.

قوله «لا بد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية، قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات»[2].

وقوله «لا يذكر أبدا هذا القول مرويا على لسان غيره، إذا وجد القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه»[3].

وأيضا قوله «لا يفسر كتاب **سيبويه** إلا كتاب **سيبويه**»[4]، واستثناء يرخص **الحاج صالح** للقارئ أن يعود في تلقي النظرية اللغوية العربية

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 14.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، ص 15.

3- المرجع نفسه، ج1، ص 17

4- المرجع نفسه، ج1، ص 18- ص 283.

القديمة إلى من يصفهم بأنهم من أدركوا مقاصد الجيل الأول من النحاة، وعليه يكون قارئ التراث اللغوي حسب منهج **الحاج صالح**، أمام مرجعية ببليوغرافية مزدوجة أولها ما ترك المعنى في حد ذاته، وثانيها «من أدرك مقاصده حق الإدراك مثل ابن السراج وأبي على الفارسي وابن جني، وذلكم العالم الفذ: الرضي الاستراباذي»[1].

إن هذه الشواهد المذكورة، تعكس لنا حرص **الحاج صالح** على توجيه قارئ النص التراثي إلى الأسس المنهجية السليمة التي تقود إلى قراءة مثمرة لا تكتفي بإعادة شرح أو توضيح ما قرئ، بل غايتها استنباط فكرة أو مفهوم أو تصور يكون بداية لبناء نظري عربي أصيل. وإلى جانب الاحتياط المتعلق بمنهجية العمل الببليوغرافي، يلفت **الحاج صالح** نظر قارئ التراث، إلى ضرورة الاحتياط من كل فكر مسبق أو حكم قبلي، يؤدي إلى تفسير النص المقروء على غير مقاصد واضعيه.

فمن تلك الأحكام المسبقة غير المعللة، أن من الباحثين من «تأثر بما يقوله بعض المستشرقين غير المنصفين بالنسبة إلى هؤلاء العلماء وما يقولونه فيقرأ النص من نصوصهم وعلى عينيه نظرات أولئك المستشرقين، فلا يرى في **سيبويه** إلا الرجل الفارسي الذي تأثر بالمنطق اليوناني»[2].

خاتمة

ومحصول الكلام أن تجربة قراءة التراث في فكر عبد الرحمان **الحاج صالح** اللغوي تجربة نوعية وقيمة مضافة للفكر العربي الحديث، لما لهذه القراءة من خصوصية استمدتها من فرادة صاحبها وتميز فكره اللغوي وقوة شخصيته العلمية، وهي إلى جانب ذلك قراءة لم تقع في فخ القراءات النمطية المتماثلة في عمومها، ولا ريب أن السر في ذلك يعود إلى الضوابط النظرية والمحددات المنهجية التي رسمها صاحب القراءة.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 10.

2- المرجع نفسه ، ص 10.

كيف قرأ الحاج صالح نصوص المتقدمين؟
نحو بناء منهج لقراءة النصوص

أ. محمد عثماني
جامعة بومرداس-الجزائر-

المقدمة:

يحاول هذا المقال الكشف عن منهج قراءة النصوص عند البروفسور **عبد الرحمن الحاج صالح** رحمه الله، متتبعا الطريقة العلمية التي اقترحها في مختلف مؤلفاته، ومحاولا بيان الخلفيات المؤسسة لها في اللسانيات الغربية والعربية، للوصول إلى بناء منهج علمي صحيح الأدوات والوسائل غايته الكشف عن المعاني المقصودة عند أصحاب النصوص، مع إعطاء أمثلة عليها لبيان مدى إجرائيتها.

إنّ هذا المقال الغاية منه الكشف التام للأصول المنهجية التي اعتمدها **الحاج صالح** رحمه الله في قراءة نصوص المتقدمين من النحويين واللغويين، نحاول من خلال هذا الكشف الدعوة إلى تبني هذه المنهجية العلمية في مختلف القراءات التي تحاول أن تصف نفسها بالعلمية والموضوعية في عملية القراءة والتحليل لمختلف النصوص.

وسنسير في هذا المقال على وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: التأصيل لمنهج قراءة نصوص المتقدمين عند الحاج صالح.

المبحث الثاني: الخلفية اللسانية لمنهج (المقارنة القياسية الدلالية).

المبحث الثالث: اختبار مدى إجرائية منهج المقارنة القياسية الدلالية.

المبحث الأول: التأصيل لمنهج قراءة نصوص المتقدمين عند الحاج صالح[1]

نريد في هذا المبحث تأصيل منهج قراءة نصوص المتقدمين من كلام **الحاج صالح** (رحمه الله)، ولنا فيه جهتان:

الجهة الأولى: بيان الأطر العامة لمنهج القراءة.

حيث نجد أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) يقدّم أطرا تحكم عملية القراءة الصحيحة لنصوص المتقدمين وإدراك قصدهم، وهي:

«1 - ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه ومعنى ذلك أنّه لا بدّ من أن يبدأ بالنص الأصلي قبل النظر في شروحه والامتناع من الاكتفاء في فهم هذا القول بما جاء بعده من شروح الشارحين ومن ثم فلا بدّ من ألا يقتصر الباحث على تأويل المتأخر لأقوال المتقدم دون الرجوع إلى صاحب الأقوال نفسه وما قاله عنها أصحابه الذين تتلمذوا عليه مباشرة. وهذا قد يخص أكثر تحديد المصطلحات التي استعملها صاحب النص.

2 - التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدّة نصوص ليتمكن الباحث من إدراك المقصود الحقيقي في استعمال صاحب النص لألفاظ خاصة أو للتعليق أو للحكم على قول من أقواله. ولا يكتفى في ذلك بالرجوع إلى بعض ما يوجد في نصوصه وترك البعض الآخر وقد يكون مهما.

3 - الاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية ترمي إلى استخراج لا المعاني الوضعية لألفاظ النص بل المعنى المقصود من كل لفظة في كل النص إن كان المقصود واحدا أو في مواضع مختلفة منه إن تعددت المعاني المقصودة من الكلمة الواحدة. وهذا لا يبيّنه بكيفية دقيقة إلا مجموع السياقات التي ترد فيها الكلمة. والطريقة التي استخدمناها لهذا الغرض سميناها بالمقارنة القياسية الدلالية.

1- انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م، ص19-10. –مقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006. ص29-15.

فبعد إجراء هذه العمليات الاستنباطية على النص، يمكن للباحث أن يبحث عما قاله الآخرون من العلماء القدامى أصحاب الشروح أو من الذين حاولوا تحديد معاني المصطلحات التي وردت في التراث. والسبب في ذلك هو التفادي من الانطلاق بفكرة مسبّقة قبل الخوض في البحث إذ لا بدّ من النظر المباشر في المعطيات التي هي النصوص الأصلية

4 - الاعتداد الجدّي المستمر بعامل الزمان في تحول رؤية العلماء وتصوراتهم ومفاهيمهم وما يحصل بالتالي لمصطلحاتهم –حتى في النحو واللغة- من تحول معانيها»[1].

الجهة الثانية: بيان منهج القراءة على وجه الإجمال.

نجد أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) يشرع في بيان منهج القراءة الذي يقترحه للكشف عن قصود المتقدمين في نصوصهم على وجه الإجمال، ويقترح تسمية له هي: طريقة المقارنة القياسية الدلالية.

يقول: «إنّ البحث في المعاني التي يقصدها مؤلف في نص أو في كتاب لا يمكن، في نظرنا، أن يكتفي بها الباحث بما له من حاسة لغوية أي بما يعرفه جيدا من لغته أو أن يكتفي بما تمدّه المعاجم إذ العثور على كل المعاني التي يمكن أن يقصدها المستخدمون للغة هو من المستحيل، هذا في زمان معين أمّا إذا مرّ على اللغة برهة من الزمان فيحتاج الباحث أن يتتبع تحوّل الكلم التي تهمه من حيث معناها في النصوص نفسها.

فنحن مضطرون إذن أن نعود إلى النصوص ولا بد من منهج للتحليل نسير عليه بطمأنينة. والذي نعرضه ههنا على القراء الكرام هو نوع من الطرائق التحليلية الدلالية الغاية منها (هو الكشف عن المعاني التي قصدها المؤلف

1- يُنظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م، ص19-10/ مقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006، ص29-15

بالفعل في استعماله لعبارات معينة في نص معين وتحديدها تحديدا دقيقا حتى لا تلتبس بغيرها)»[1].

ثم يبين (رحمه الله) أنّ هذا المنهج يجمع بين خاصيتين متلازمتين، هما:

الأولى: «تشخيصية المعاني أي استكشافية للمعنى المقصود في نص معين»[2]. فهي على هذا تتميز بصفة الاستكشاف، أي استكشاف المعاني المقصودة من النص المراد الكشف عن معانيه.

الثانية: «برهانية: الغاية منها حينذاك أن يُستدل بها على صحة ما يُذهب إليه من الافتراضات حول المعنى المقصود، ويمكن أن يكون الأمر كذلك للدقة المنطقية التي تتصف بها بعض العمليات الاستكشافية.»[3]. إذن هذا المنهج الذي يقترحه **الحاج صالح** (رحمه الله) يتميز بميزة أخرى مهمة جدا هي ميزة البرهانية، إذ له قوة الحجة فيما يكشف عنه من المعاني المقصودة لصاحب النص المقروء، فبه تفاضل قراءة قراءة.

ثم ينبري (رحمه الله) يبيّن الأسس التي انبنى عليها هذا المنهج:

1 - أنّ هذا المنهج قد بني «على مفهوم الاستغراق (Distribution) كما فهمه علماء اللسانيات الحديثة ويسميه النحاة العرب قديما بـ (قسمة الموقع) أو المواقع (شرح الرماني للكتاب) وهو عند العرب أوضح وأبين لأن المفهوم النظري المحدث يعني به المحدثون استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة.»[4]. ولنا عودة إلى هذا الأساس في المبحث الثاني إن شاء الله.

2 - ينبه **الحاج صالح** (رحمه الله) إلى أمر مهم جدا وهو عدم اعتماده اعتمادا كليا على نظرية الدلالة الاستغراقية يقول: «فإن كنا نعتمد على (قسنة المواقع) لاستخراج المقصود الدلالي فإن ذلك لا يعني أننا نعتمد على

1- المرجع السابق، ص16-17.

2- المرجع نفسه، ص17.

3- المرجع نفسه، ص17.

4- المرجع نفسه، ص17.

نظرية الدلالة الاستغراقية Distribution Semantics لأننا مقتنعون أن المعنى المقصود من كلمة معينة لا يمكن أن يُحدد بما تختص به من خواص استغراقية (أو موقعية) الفئة التي تنتمي إليها هذه الخواص. لسبب بسيط وهو عدم وجود توازٍ تام بين التصاريف المختلفة للدال الواحد ومدلول هذا الدال. أما قول اللسانيين: «كل فرق يحصل بين تركيبين فله ما يناسبه من فرق في المدلول». فهذا صحيح إذا كنا نعني بذلك أنّ هناك تناسبا، مبدئيا، بين تصرّف الدال والمدلول يتصرف أغراض المتكلم. غير أننا نريد بطريقتنا شيئا آخر وهو الكشف لا عن الأغراض الذاتية البلاغية التي يريد المتكلم والكاتب تحصيلها في خطابه بل المعنى الموضوعي (غير الذاتي) الذي هو مراد المتكلم عند استعماله لمفردة معينة. وعلى هذا فالذي نريد أن نستغله بالتمام هو ما يحصل من التناسب بين تغيّر السياقات التي تحيط بمفردة لغوية معينة من جهة(ما تحتمله من المواقع) ومن جهة أخرى تغيّر مدلول هذه المفردة.»[1].

3 - الاعتماد على طرق الأداء البياني التي عرفها العرب قديما ووظفوها في عملية اكتشاف المعاني من مختلف النصوص. يقول: «ومع ذلك فإننا سنستعين كثيرا في هذا بطرق الأداء البياني المختلفة المعروفة عند العرب بل وسنتحصل بذلك على معلومات ذات القيمة الكبيرة فيما يخص اكتشاف المعاني المقصودة.»[2]. ولنا عودة لهذه الطرق لاحقا إن شاء الله.

المبحث الثاني: الخلفية اللسانية لمنهج (المقارنة القياسية الدلالية).

لقد اعتمد **الحاج صالح** (رحمه الله) على منهجية واضحة المعالم استلهمها مما هو سائد في زمنه من منظورات لسانية تحاول الوصول إلى المعنى بإيجاد وسائل علمية منطقية صحيحة. ووضعت لذلك علما مفردا هو (علم الدلالة)، وهو علم يحاول مقاربة المعنى من وجة نظر بنوية خالصة

1- المرجع السابق، ص18-17.

2- المرجع نفسه، ص18.

تتبنى مبدأ المحايثة. ونحن لبيان الخلفية النظرية لما قدمه **الحاج صالح** (رحمه الله) نقوم بتتبع أهم المفاهيم الإجرائية التي جاء بها علم الدلالة البنوي:

أوّلا: مبدأ المحايثة Immanence:

نجد أنّ **الحاج صالح** رحمه الله يعتمد على هذا المبدأ اعتمادا كليا، ويظهر ذلك في دعوته إلى إقصاء كل شيء خارج النص، وعدم النظر إلا في النص المراد قراءته. وهذا المبدأ يعدّ مفهوما «من المفاهيم التي أشاعتها البنوية في بداية الستينات، ليصبح بعد ذلك مفهوما مركزيا استنادا إليه يفهم النص وتنجز قراءته، وأصبح (التحليل المحايث) هو كلمة السر التي يتداولها البنويون كبضاعة مهربة تشفي من كل داء، فـ(التحليل المحايث) هو وحده الذي يجيب عن كل الأسئلة ودرك كل المعاني»[1]. هذا عن أهمية هذا المبدأ / المفهوم في التحليل الذي يتوخى الكشف عن قصد صاحب النص.

أمّا عن المقصود بـ(التحليل المحايث) فهو «أنّ النص لا ينظر إليه إلا في ذاته مفصولا عن شيء يوجد خارجه. والمحايثة بهذا المعنى هي عزل النص والتخلص من كل السياقات المحيطة به. فالمعنى ينتجه نص مستقل بذاته ويمتلك دلالاته في انفصال عن أي شيء آخر»[2].

وهذا هو ذاته ما دعا إليه **الحاج صالح** (رحمه الله) في قراءته لنصوص المتقدمين، فلا يعتبر إلا بما قاله النص لا غير. ووجب التنبيه هنا إلى أمر في غاية الأهمية، وهو ضرورة التفريق بين مبدأ المحايثة باعتباره منهجا لسانيا لدراسة اللغة، وبين المحايثة باعتبارها مبدأ لدراسة المعنى أو الدلالة في نص ما. هذا لئلا يقع الخلط بين الأمرين.

ثانيا: مفهوم الاستغراق (Distribution):

«وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة

1- معجم السيميائيات، سعيد بنكراد، الموقع الرسمي.

2- المرجع السابق.

اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد)»[1].

- التحليل الاستغراقي للخطاب: يتصف المذهب **الاستغراقي الأمريكي Distributionalism** بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، أي ما لا تدركه حاسة السمع، إذ يعتقد أصحابه أنّ الوصف للغة هو لواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ما تحمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا وشمالا، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل: أعطى الرجل الولد تفاحة. أعطى زيد القطّ اللبن. أعلم الرجل الولد الخبر. فالظاهر أنّ مفردة (الرجل) و(زيد) من جهة و (أعطى) و(أعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. فهذا قريب جدا من التحليل العربي إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معينة وامتناعها من الوقوع في غيرها.

وقد اعتمد **الحاج صالح** رحمه الله على هذه الطريقة في التحليل للنصوص، وهي «استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة»[2].

ثالثا: ضرورة التمييز بين العلاقات الدلالية بين المعاني في منطق اللغة الطبيعي، وهذه العلاقات هي:[3]

1 - علاقة المطابقة أو الترادف (Synonym):

2 - علاقة التضادّ (Antonym):

3 - علاقة الاشتمال أو الاندراج (Hyponym):

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2007. ج1ص334.

2- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

3- اعتمدنا هنا ترجمة **الحاج صالح** (رحمه الله) لهذه العلاقات، انظر:السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **الحاج صالح**، ص18. ومقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ص28.

4 - أفراد الجنس (Co-hyponyms):

وسنورد هذه العلاقات كما تقدمها كتب علم الدلالة البنوي محاولين بيان حقيقتها المفهومية والإجرائية مع التركيز على توظيف **الحاج صالح** (رحمه الله) لها:

1 - علاقة المطابقة أو الترادف:[1]

يعطي **الحاج صالح** تعريفا لهذه العلاقة فيقول: «نقول عن س وص أنّهما مترادفان إذا كان وإذا كان فقط يظهران في نفس الموقع في داخل خطابين متطابقين أو متشابهين ويكون تساوي مدلولهما قد ثبت، من جهة أخرى، على أساس تساوٍ سياقي أو مرجعي أوسع»[2]. هذا في بيان ماهية العلاقة بين الألفاظ المترادفة أو المتطابقة، أمّا عن طريقة اكتشاف التطابق بين اللفظين المترادفين فلها خاصيتان، هما:

الأولى: خاصية الكشف عن المعاني:

يقول **الحاج صالح** في هذا المعنى: «اكتشاف المعنى المقصود هو الإحصاء في النص الواحد لكل العبارات أو القطع من الخطاب التي لها نفس المدلول وتكون فيها مفردة نسميها م0 (وهي التي نبحث عن معناها) تتعاقب مع عدة مفردات أخرى (كأن تقوم مقامها في تراكيب أخرى) م1، م2، .....مع. فإذا كان من بين هذه المفردات مفردة يكون لها معنى قد يتفق بأحد معاني المفردة التي تحملها م0 ونسميه س فيمكن أن نفترض أن هذا المعنى هو الذي قصده المتكلم في استعماله ل م0 في هذه السياقات.»[3].

الثانية: خاصية البرهنة على صحة التطابق:

يقدم **الحاج صالح** رحمه الله الخاصية الثانية التي تتميزبها هذه الطريقة، وهي الخاصية البرهانية. يقول: «وللتثبت من ذلك فعلينا أن نبرهن على أن

1- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، دط: 1999. ص100-92.

2- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

3- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

جميع العبارات: ع0، ع1 ... عع. ونسميها: «سياقات مكتنفة» هي متساوية في المعنى ويرجع ذلك إلى التبيين بأن كل هذه السياقات لها نفس المرجع وأنها تنتمي إلى مجموعة واحدة من السياقات. وهو ما نسميه بالسياق المرجعي.»[1].

2 - علاقات التضاد[2]:

يرى **الحاج صالح** رحمه الله أنّه يمكن الاستعانة في الكشف عن علاقة التضاد بالمنهج نفسه المستعمل في الكشف عن علاقة المطابقة. يقول: «أما اكتشافنا للمفردات المتضادة والأجناس وما تحتها فيمكن لذلك أن نلجأ إلى نفس الموازنة بين العبارات (كما يقول علماؤنا القدامى: حمل شيء على شيء وهو ما سمي في الرياضيات الحديثة بالـ **Bijection**. ومثل ذلك م1 و م2 فإذا كانا متضادّين في المعنى فلا يحقق ذلك إلا إذا وفقط إذا كان يظهران في عبارتين متكافئتين من حيث السياق ولا يختلفان إلا بوجود النفي في أحدهما»[3]. فتظهر العلاقة بين العبارتين المتضادتين بظهور علامة النفي في الثانية فقط، أمّا العبارتان فهما هما.

3 - علاقة الاشتمال والاندراج[4]، وعلاقة أفراد الجنس:

يرى **الحاج صالح** رحمه الله أنّه يمكن الاستعانة في الكشف عن علاقة التضاد بالمنهج نفسه المستعمل في الكشف عن علاقة المطابقة والتضاد. يقول: « أما اكتشافنا للمفردات المتضادة والأجناس وما تحتها فيمكن لذلك أن نلجأ إلى نفس الموازنة بين العبارات (كما يقول علماؤنا القدامى: حمل شيء على شيء وهو ما سمي في الرياضيات الحديثة بالـ **Bijection**. ومثل ذلك م1 و م2»[5]. فعلى هذا فإذا كان أحدهما مندرجا في الآخر فلا يتحقق ذلك إلا إذا وفقط كان يظهران في نفس الموضع، مثاله الأسماء، فلا يمكن أن يظهر عنصر

1- المرجع نفسه، ص19.

2- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، ص125-122.

3- المرجع نفسه، ص19.

4- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، ص121-118.

5- المرجع نفسه، ص19.

في موضع الأسماء إلا عُدّ اسما وهكذا الفعل والحرف، فبهذا نعرف أنّ هذا اللفظ يندرج في علاقة اندراج مع ما فوقه. وبهذا تتحدد علاقة أفراد الجنس فيما بينها. وبه نكشف عن اندراج العناصر تحت الجنس.

المبحث الثالث: اختبار مدى إجرائية منهج المقارنة القياسية الدلالية.

سنضع هنا مجموعة من الأمثلة تبين إجرائية هذا المنهج الذي اقترحه **الحاج صالح** (رحمه الله) لقراءة نصوص المتقدمين، وهي أمثلة مستلة من أعماله المختلفة:

أولا: تحديد مفهوم الفصاحة عند سيبويه:

أوّل من نجده يستعمل هذه الكلمة باعتبارها مصطلحا علميا له دلالته التقنية هو **سيبويه** في كتابه الذي يعد أوّل مدونة نحوية تصلنا من ذلك الزمن الغابر غير أنّه لا يحدّها بحد ولا يعطيها تعريفا يميزبه مقصوده منها في استعماله إياها، وللوصول إلى المفهوم الذي يقصده باستعمال هذا المصطلح لا بدّ من تتبع مختلف السياقات والمواضع التي وردت فيها الكلمة في كتابه بالتحديد.

نجد أنّ **سيبويه** يستعمل هذه المصطلح في كتابه بكثرة في وصف المتكلم باللغة لا اللغة في حد ذاتها ومن ذلك هذه المواضع التي وردت فيها بهذا المعنى[1]:

نظائر من النصوص التي رودت فيها كلمة (فصحاء العرب):

سمعنا	العرب الفصحاء	يقولون: انطلقت الصيف.	111/ 1 [1]
سمعنا	فصحاء العرب	يقولون في بيت امرئ القيس...	503 / 3
	وقد فتح قوم فصحاء	فقالوا	155/ 4
سمعنا	فصحاء العرب	أنشدوا	505/ 3

1- المرجع السابق، ص58-31.

ففي هذه النصوص المنقولة من كتاب **سيبويه** يبدو لنا جليا التناظر بين العبارات التي تحمل المادة المراد كشف مدلولها وهي (ف.ص.ح) فعبارة (فصحاء العرب) لها سياق مرجعي واحد هو سماع **سيبويه** ومن قبله ومن معه عنهم، هذا من جهة. أمّا الجهة الأخرى فيتضح لنا أنّ **سيبويه** يستعمل عبارة أخرى للدلالة على هؤلاء الفصحاء هي (من تُرضى عربيّته) أو (الموثوق به أو بهم أو بعربيتهم)، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

- سمعنا	ممّن	تُرضى عربيّته	(2/160)
- وقال	قوم	تُرضى عربيّتهم	(2/269)
- وقد قال	قوم من العرب	تُرضى عربيّتهم	(1/193)
- وبقوله أيضا	قوم من قيس وأسد ممّن	تُرضى عربيّتهم	(2/262)
- في لغة	من	تُرضى عربيّته	(2/204)
- سمعنا	العرب	الموثوق بهم	(1/198)
- أنّ ناسا	من العرب	يوثق بعربيّته	(1/63)
- أنّا سمعنا	مَن	يوثق بعربيّته	(1/77)
- سمعناه	ممّن	يوثق بعربيّته	(1/36)
- سمعناه	من بعض العرب	الموثوق بهم	(1/161)
- وقال ناس		يوثق بعربيّتهم	(4/264)
- وزعم أبو الخطاب أنه سمع	من العرب	من يوثق به	(2/48)

فيمكن أن نستنتج من التقابل الموجود بين الجدولين الأوّل والثاني ما يلي:

1 - أنّ تكافؤ المواضع الدلالية للألفاظ يلزم منه التكافؤ في المقاصد منها عند مستعملها. وعلى هذا فـ**سيبويه** يقصد بـ (فصحاء العرب) الواردة في الجدول الأوّل ما يقصده بـ (من تُرضى عربيّتهم، والعرب الموثوق بهم أو عربيّتهم).

2 - أنّ المقصود بـ (العرب الفصحاء)، و(من تُرضى عربيّتهم)، و(العرب الموثوق بعربيّتهم) هو الذين بقيت لغتهم سليمة في جميع مستوياتها سليقة (نشأة لا تعلّما)، وعلى هذا الأساس عرّف المبرّد (وهو الذي أدرك مقاصد

سيبويه وشيوخه وتلاميذه) الفصيح بقوله: «كلّ عربيّ لم تتغيّر لغته فصيح على مذهب قومه»[1]. فالمقصود بـ(الفصاحة) عند اللغويين والنحويين في زمن **سيبويه** هو صفة للناطقين بالعربيّة (ليس صفة لما ينطقون به)، وذلك باستيفاء:

أ- السلامة اللغوية: وهو عدم الخطأ اللغوي لا غير في جميع مستويات اللغة.

ب- الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء، فيمكن أن يحصل التفاهم التام بين جميع الناطقين باللغة.

ج- كونه اكتسب اللغة سليقة لا تعلّما، إذ المعتبر هنا هو النشأة اللغوية لا النسب اللغوي، فالنظرة نظرة لغوية لا عرقيّة.

د- المقصود من الفصاحة هنا هي الفصاحة اللغويّة كما مرّ تقريره، وليس المقصود الفصاحة بالمفهوم البياني.

فالفصيح على هذا هو «إذن الناطق الذي اكتسب ملكته اللغوية في العربيّة الفصيحة (لغة القرآن) بالسليقة أي في أثناء نشأته بدون تلقين وفي بيئة من السليقيين الناطقين بتلك اللغة فكذلك هو الأمر تماما في زماننا بالنسبة لأي لغة وأي لهجة، وهذا ما يقرّه علماء اللسانيات. وليس في معنى الفصاحة عند **سيبويه** أكثر ممّا يعنيه علماء اللسان في زماننا ولم يقصد **سيبويه** من كلمة الفصاحة معنى الخلوص من العناصر اللهجية أبدًا كما يدّعيه بعضهم»[2].

ثانيا: تحديد مفهوم الموضع في التراكيب:

المثال الثاني الذي نضعه هنا ليتبين لنا الطابع الإجرائي للمنهج المقارنة القياسية الدلالية، وهو كيفية تحديد **الحاج صالح** (رحمه الله) لمفهوم مهم من مفاهيم النحو العربي عند **سيبويه** وغيره هو مفهوم (الموضع):

1-الفاضل، المبرد، تحق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2: 1995. ص113.

2- السماع اللغوي العلمي، **الحاج صالح**، ص41-40.

جاء في كتاب **سيبويه** : «ويبين لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت: إن يضرب يأتينا لم يكن كلاما»[1]. ويقول المبرد في هذا المعنى: «فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذي والتي ومنها حيث، واعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء»[2]. وجاء في الكتاب: «لو كان صفة لم يجز أن يدخل عليها اللام لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة»[3]. وأيضا: «وليس (المفعول له) في موضع ابتداء ولا موضعا يبنى على المبتدأ»[4]. و«لكنّه موضع لا تدخله الألف واللام»[5]. ويقول **سيبويه** أيضا: «أمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك»[6].

وهذه النقول من كلام **سيبويه** والمبرد تعطي للموضع خاصيتين معينتين ابتداء، هما[7]:

- أنّ للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإما أن يقبح ذلك في غير الشعر وإما أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب.

- أنّ الموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها مثل مجراها وحكمها.

1- الكتاب، **سيبويه**، ج1ص3.

2- المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دتا: 1385هـ-1388هـ ج3ص172.

3- الكتاب، سيبويه، ج1ص375.

4- المصدر نفسه، ج1ص186.

5- الكتاب، **سيبويه**، ج1، ص224.

6- المصدر نفسه، ج1ص8.

7- يُنظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، ج2ص10.

يقول المبرد: «أمّا (منْ) فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك... وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبرا معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاما وجزاء»[1]. فهنا نجد أنّ الاسم وهو (من) وضع موضع الحرف في الاستفهام والجزاء ومع ذلك فلم يعرب إعرابه، إذ ليس من الضروري أنه إذا وضع الشيء موضع الشيء أن يماثله في كل شيء. يقول **سيبويه**: «وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك قولك: (مررت برجل يقول ذاك)، فـ(يقول) في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه»[2].

فعلى هذا فالموضع شيء وما يدخل في حيزه شيء آخر، ومن ثمّ فـ(الموضع) هو «موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التركيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع»[3].

ثالثا: تحديد مفهوم (لغة):

نحاول أن نبين هنا كيف وظف **الحاج صالح** (رحمه الله) منهج المقارنة القياسية الدلالية لتحديد مفهوم (لغة) عند **سيبويه** ومن معه.

قد وجدنا مصطلح (لغة) في كتب النحويين واللغويين في مواضع كثيرة منها: «والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب»[4]، «لغة كثيرة في العرب جيدة»[5]، «لغة الحجاز»[6]، «الهمزة إذا كانت مبتدأة فمحققة في كل لغة»[7]. «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز (كسر حرف المضارعة مثل تِعلم)»[8]. «وهذه قليلة وأجود اللغتين وأكثرهما أن تلحق حرف المد في

1- المقتضب، المبرد، ج3ص172

2- الكتاب، **سيبويه**، ج1ص280.

3- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، ج2ص13.

4-الكتاب، **سيبويه**، 1/110.

5- المصدرنفسه، 2/314.

6- المصدرنفسه، 1/28.

7- المصدرنفسه، 2/165.

8- المصدرنفسه، 2/256.

الكاف»[1]. «وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقبلها (تاء فعلت وافتعل إلى طاء)»[2]. «ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف اللغتين قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، واستأصل الله عرقاتهم»[3]. «وفي (عِلِم) (علْم) وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم»[4]، «هذه أفعيْ...حدّثنا الخليل وأبو الخطاب أنّها لغة لفزارة وناس من تميم»[5]، «وقد يقول بعض العرب: ارْمْ وارْمْ واخْشْ حدّثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذه اللغة أقلّ اللغتين»[6]، «وزعم أبو الخطاب أنّ ناسا من العرب يقولون: ادعِه من دعوت يكسرون العين ... وهذه لغة رديئة»[7]. «واعلم أنّ قوما من ربيعة يقولون: منهم ... وهي لغة رديئة»[8]. «وقد يجيء فعلتُ وأفعلتُ المعنى فيهما واحد إلا أنّ اللغتين اختلفتا»[9].

فما المقصود بمصطلح (لغة) في هذه المواضع ؟. يقول **الحاج صالح** (رحمه الله) –معلقا على هذه المواضع من كتاب **سيبويه**-: «إذا نظرنا في هذه الأمثلة المتنوعة للفظة (لغة) وأمعنا النظر في السياقات المختلفة التي وردت فيها رأينا أنّ **سيبويه** يطلق لفظة (لغة) في جميع هذه النصوص على: كيفية خاصة في استعمال العرب أو جماعة منهم لعنصر خاص من عناصر العربية: النطق بصوت معيّن أو استعمال لصيغة كلمة معيّنة أو لتركيب معيّن...ففي جميع هذه النصوص المقصود من كلمة (لغة) هو طريقة استعمال جميع العرب أو أكثرهم أو الكثير منهم أو أفراد قلائل منهم لوحدة من وحدات العربية على اختلاف مستوياتها»[10].

1- الكتاب، **سيبويه**، 2/296.
2- المصدر نفسه، 2/423.
3- المصدر نفسه، 2/48.
4- المصدر نفسه، 2/258.
5- المصدر نفسه، 2/287.
6- المصدر نفسه، 1/287.
7-المصدر نفسه، 1/278.
8-المصدر نفسه، 1/278.
9-المصدر نفسه، 2/236.
10-السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص154.

ثمّ إنّ هذه التأدية للوحدة اللغوية المعيّنة قد تكون لهجيّة (خاصّة بإقليم معيّن) وغير لهجيّة (غير خاصّة بإقليم معيّن)، فهي على هذا قد ينطق بها إقليم معيّن من الأقاليم العربيّة أو ينطق بها الكثير منهم أو القليل أو تنطق بها قبيلة معيّنة من قبائلهم أو أكثر من قبيلة. لهذا السبب نجد أنّ العلماء المتقدمين لا ينسبون لغة من لغات العرب إلى أهلها لوجودها في أكثر من قبيلة من قبائلهم، أمّا إذا كانت هذه اللغة مما انفردت بها قبيلة فإنّهم ينسبونها غالبا[1].

خاتمة:

قد تبيّن لنا مما سبق أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) قد اعتمد منهجا للقراءة يمتاز بالعلمية والموضوعية قصد الوصول إلى الكشف المعاني التي قصدها أصحاب النصوص، فهو منهج قرائي يمكن أن يوظفه أي قارئ للنصوص مهما كان نوع النصوص، سماه بـ(المقارن القياسية الدلالية). وتبيّنت لنا كذلك الخلفية اللسانية والدلالية التي انطلق منها **الحاج صالح** (رحمه الله) يضع هذا المنهج، فرأينا أنّه اعتمد على (مبدأ المحايثة) كأصل يعول عليه في عملية القراءة، ومفهوم الاستغراق كأداة منهجية يمارس على أصولها الكشف عن قصود أصحاب النصوص. ثمّ كشفنا على إجرائية هذا المنهج عن طريق إيراد أمثلة من كلام **الحاج صالح** (رحمه الله) مشى في الكشف عن المفاهيم فيها على هذا المنهج. ونرجو في الأخير أن نكون قد وفقنا فيما رُمْنا بيانَه.

1-انظر: المرجع نفسه، ص155.

المصادر والمراجع:

1 - السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م.

2 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2007.

3 - المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دتا: 1385هـ1388-هـ.

4 - الفاضل، المبرد، تحق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2: 1995.

5 - الكتاب، **سيبويه**، طبعة بولاق، دط: 1314هـ1316-هـ.

6 - علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، دط: 1999.

7 - تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006.

8-La sémantique, Christian Touratier, 2édition, Armand Colin, paris, 2010

النظرية الخليلية الحديثة في النحو العربي
مع البرفسور عبد الرحمن الحاج صالح

د. خالد بوزياني
جامعة الأغواط / الجزائر

تعتبر النظرية الخليلية الحديثة للعالم اللغوي **عبد الرحمن الحاج صالح** من أقوى النظريات اللسانية في الفكر اللغوي المعاصر، وذلك من خلال إعادة صياغة الأشكال النحوية الخليلية والبحث عن القواعد الرياضية المعتمدة عند الخليل بن أحمد.

لماذا الخليل بن أحمد؟

لقد أمعن البرفسور **عبد الرحمن الحاج صالح** النظر مليا في الفترة التي عاش فيها الخليل، فهي مرحلة تبلورت فيها التصورات والأفكار العميقة حول قواعد النحو العربي، واحتدم فيها الصراع الفكري واستعملت كثير من العلوم من أجل الوصول إلى عمق التفكير النحوي. وكان الخليل بن أحمد من أبرز علماء النحو للجوئه إلى الرياضيات لتعليل الظاهرة النحوية.

وقد لاحظ البرفسور **عبد الرحمن الحاج صالح** أن الخليل بن أحمد من العلماء الذين امتازوا بالفطنة والذكاء وذلك اعتمادا على ما جاء في كتب أصحاب الطبقات في وصفهم له «فقد استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد ولم يسبق إلى مثله سابق»[1] واهتم بالرواية والمشافهة والقراءة كما درس اللغة ووضع **(معجم العين)**.

إن الملاحظات العميقة التي وقف عليها **الحاج صالح** في فكر الخليل هي التي أرست قواعد النظرية الخليلية ابتداء من معجم العين الذي استخدم الخليل في وضعه طريقتين:

1- الزبيدي/ طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف المصرية- .1973ص47.

الأولى: طريقة صوتية حيث أن ترتيب الكلمات فيه على حسب مخارج الأصوات.

الثانية: طريقة رياضية أي بضرب الجذر الثلاثي في (6 = (1X2X3 فيعطيه ستة أوجه يدخل الألفاظ المستعملة ويخرج الألفاظ المهملة في الاستعمال ومثال ذلك: الجذر: كتب **Write**

كتب
كبت
تبك
تكب
بكت
بتك

ولهذا السبب توصل الخليل إلى فكرة مفادها أنه لابد من استخدام الرياضيات في التحليل النحوي، وقد تتبع **عبد الرحمن الحاج صالح** تطبيق الخليل لبعض المفاهيم الرياضية كمفهوم الزمرة **GROUP** ومفهوم العاملي **FACTORIAL** وقسمة التراكيب **COMBINATORIAL** فاستنبط ذلك بالأدلة وبنى عليها أفكاره من خلال الوصف النقدي الذي يمكن تسميته بنظرية ثانية **METATHEORY** بالنسبة للنظرية الخليلية[1].

وسأقتصر في هذا البحث على بعض المفاهيم للنظرية الخليلية من منظور الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** وهي كما يلي:

1 - مفهوم الاستقامة

2 - مفهوم الانفراد وحدّ اللفظة

3 -الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة

4 - مفهوم العامل

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، النظرية الخليلية الحديثة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر 2007، ص 42.

1. مفهوم الاستقامة:

يستوقفنا في هذا المقام اهتمام **سيبويه** على إثر الخليل بهذه القضية وهو أول من ميز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ المستقيم الحسن أو القبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال، وإدراكه بعمق لأهمية التركيب وعلاقته بالمعنى عندما قام بتصنيف الأنماط الكلامية إلى تقسيم خماسي حسب ما يلي[1]:

1 - المستقيم الحسن مثل: **أتيتك أمس وسآتيك غدا**

2 -المحال وهو أن تنقض أول كلامك بآخره مثل: **أتيتك غدا وسآتيك أمس**

3 -المستقيم الكذب مثل: **حملت الجبل وشربت ماء البحر**

4 -المستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه كقولنا: **قد زيد رأيت وكي زيدا يأتيك.**

5 -المحال الكذب سوف أشرب ماء البحر

النمط الأول: يحقق النحوية وشروط الصدق.

النمط الثاني: هنا لا يوجد أي خرق على المستوى التركيبي إذ إن الجملة مكونة من: فعل + فاعل + مفعول به + ظرف، غير أن الخرق موجود على مستوى البنية الدلالية للجملة في عدم وجود علاقة منطقية بين الفعل الماضي والظرف الاستقبالي.

النمط الثالث: لا ينتهك معيار النحوية على مستوى البنية التركيبية للجملة وتوزيع الرتب النحوية فيها ولكن يخرق معيار الصدق أو ما يطلق عليه (كوهن) اللامنطقية[2].

النمط الرابع: وهو يخرق مبدأ السلامة النحوية على مستوى التركيب وتوزيع الرتب النحوية وليس مستوى الدلالة.

النمط الخامس: وينطبق عليه ما ينطبق على النمط الثاني والثالث.[3]

---

1. **سيبويه** الكتاب الطبعة الأولى تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل – بيروت الجزء الأول ص 25

2. ينظر جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري ط1 دار تبقال للنشر الدار البيضاء المغرب 1986 ص 102.

3. وينظر أيضا طارق النعمان، مفاهيم المجاز بين البلاغة والتفكيك، الطبعة الأولى ميريت للنشر والمعلومات القاهرة 2003 ص24.

يقول **عبد الرحمن الحاج صالح**: «**فسيبويه** على إثر الخليل هو أول من ميز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ المستقيم الحسن أو القبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال، ثم ميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم / حسن، فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

. مستقيم / حسن: سليم في القياس والاستعمال.

. مستقيم / قبيح: خارج عن القياس وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.

. محال: قد يكون سليما في القياس والاستعمال لكنه غير سليم من حيث المعنى.»[1]

وعلى هذا الأساس طرح **سيبويه** قضية ذات أهمية كبيرة تتمحور حول مفهوم السلامة النحوية ، وهو مفهوم عميق يحيلنا إلى إمكانية وجود تراكيب لا تلتزم بمنطقية اللغة بخرقها للمعيار عن طريق الانزياحات الكامنة وراء التعابير الاستعارية الذي يمدنا به التشكيل الخيالي والنشاط التصويري المعقد.

وهكذا انتقلت فكرة مبدأ السلامة النحوية إلى الفكر اللساني المعاصر عن طريق سياق ابستيمولوجي يرتكز على مدى ما توصل إليه علماء اللغة ودارسي الخطاب بصفة عامة وطرح قضية النحوية كمبدأ أساسي لمفهوم السلامة النحوية أي ما يجعل من خطاب ما نحويا أو غير نحوي .

إن هذا التقسيم يراعي مسألة التنافر بين الدوال ومدلولاتها، وهي التي تكون على مستوى خرق قانون اللغة كما نلاحظ في الجملة: الشجرة تهمس فهذه الجملة ليست نحوية إلا في مستواها العام أي في المستوى التركيبي فهي مطابقة للصياغة التركيبية التالية:

ج - إ + ج ف أما من حيث الدلالة فهي غير صحيحة وهذا ما يدعوه تشو مسكي بدرجات النحوية.[2]

1. **عبد الرحمن الحاج صالح** ، النظرية الخليلية الحديثة ص 30

2. المرجع السابق، ص104.

2 . مفهوم الانفراد وحدّ اللفظة:

لقد كان المنطلق عند النحاة العرب ما ينفصل ويبتدئ أي الانطلاق بأقل ما ينطق به وهذا ما يسمى بالنواة أي الاسم المفرد وترجمها **عبد الرحمن الحاج صالح** إلى LEXIE . فقد تدخل على النواة زوائد على اليمين أو على اليسار أو عليهما معا كما في هذا الأنموذج الذي يمثل حد الاسم:

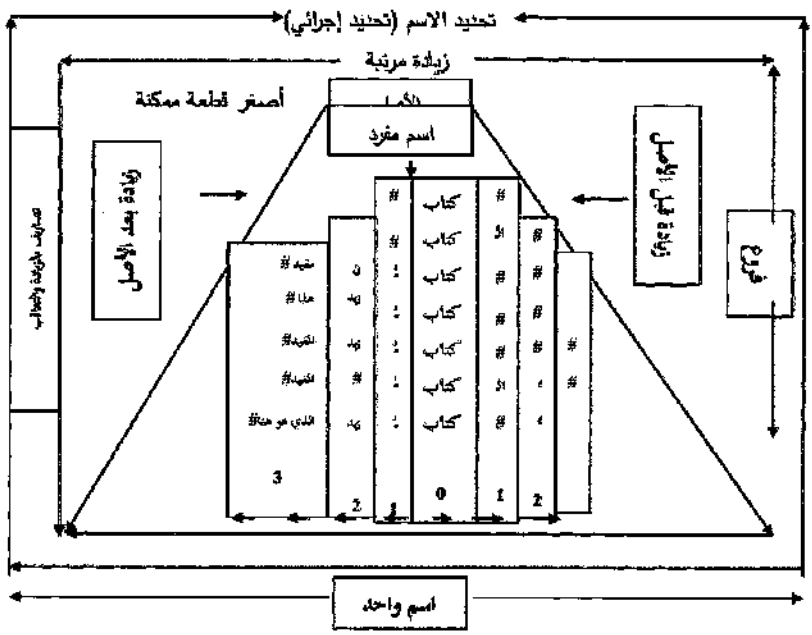

نلاحظ في هذا الأنموذج أن الأصل هو لفظة كتاب وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها أي بمنزلتها من حيث الانفصال والابتداء (الانفراد) بإلحاقها بالزوائد وهي أداة التعريف (أل) وحرف الجر(ب) على اليمين وعلى اليسار الإعراب والتوين إذا لم تدخل أداة التعريف أو المضاف إليه ثم الصفة.

إن الزيادة على الأصل هي نوع من التحويل»فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحدها هذا التحديد الإجرائي (تحديد فيه عمليات تحويلية) وتتحدد في الوقت نفسه كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة وسموها لفظة فلكل

جزء من اللفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلا في الوضع الأول على يمين الأصل وبعدها حرف الجر. فالوظيفة النحوية تحدد لنا بكيفية صورية، ثم إن الوضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه الوضع. فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه».[1]

البنية السيميو-نحوية للعنصر التركيبي: Sémiologico-grammatical structure of the syntactic unit

فيما يخص المستوى الأعلى بالنسبة للفظة يلاحظ **عبد الرحمن الحاج صالح** أن العناصر التي تتألف لا تشكل في حقيقة الأمر تركيبا بسيطا، إن أبسط الجمل تتكون من عنصرين مثل : زيد منطلق فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، فتظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد، ويستخلص **عبد الرحمن الحاج صالح** مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر كما هو في هذا المثال[2]:

1	=	0	عبد الله	قائمٌ	=
2	=	إن	عبدِ الله	قائمٌ	=
3	=	كان	عبدِ الله	قائماً	=

إن المكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ يسمى ابتداء، ومن هذه الفكرة استطاع **عبد الرحمن الحاج صالح** أن يتوصل إلى تصور مفاده أن **سيبويه** قد أشار إلى العنصر الأول الذي شغل به الفعل مثل: **عبد الله في - عبد الله ماكث** يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين نقول: كم رجلا ضرب عبد الله.

1. **عبد الرحمن الحاج صالح** النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، ص75

29. **عبد الرحمن الحاج صالح** ، بحوث ودراسات لسانية: موفم للنشر، الجزائر 2007، ص85

الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة:

يرى **عبد الرحمن الحاج صالح** أن المواضع التي تحتلها الكلم هي في حقيقة الأمر ما هي إلا خانات تحدد بالتحويلات والتعريفات عن طريق الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية.[1]

وهنا يحدد **عبد الرحمن الحاج صالح** مفهوما أساسيا في النظرية الخليلية الحديثة ألا وهو التحويل أو ما يسمى بالأصل والفرع فقد يكون العنصر الواحد فرعا لأصل وأصل لعنصر آخر، فاللغة عند النحاة مراتب وبعض الفئات من عناصرها وتراكيبها أسبق من بعض.[2]

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا أن البرفسور عبد الرحمان **الحاج صالح** بحث أولا في مفهوم الأصل والفرع عند **سيبويه** وجعله منطلقا أساسيا لما يطلق عليه بالتفريع يقول في ذلك:»فإذا تأملنا الأصول التي ذكرها وفروعها لاحظنا أن الأصل هو العنصر الذي يُؤخَذ منه عنصر آخر بزيادة علامة تحوله إلى وجدة أخرى وتكون بذلك فرعا على الأول. فهذا التفريع يتم دائما بهذه العملية: فكل من المؤنث والجمع والمعرفة فلفظه مأخوذ من أصله الذي هو المذكر والمفرد والنكرة. فالأسبقية ههنا هي في جميع هذه الأحوال بسبب تفريع شيء من أصل ليس غير. والأصل ههنا هو أشد تمكنا أي أقوى، كما لقول النحاة، لأن الأصول، بهذا المعنى تقوى دائما على تحمل الزوائد أكثر من فروعها لأنها عارية منها وهي المنطلق للزيادة التفريعية.»[3]

وهذا هو الأساس نفسه الذي ارتكز عليه في مفهوم الوضع والعلامة العدمية، فالزيادة التفريعية باصطلاح الرياضيات هي ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولّد للفظة التي هي عبارات متكافئة بغض النظر عن طولها أو قصرها، وهذا ما يطلق عليه عبد الرحمان **الحاج صالح** بالمقابلة بالنظير،

- 1 **عبد الرحمن الحاج صالح**، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص35.

- 2 **عبد الرحمن الحاج صالح**، منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ص140 /2009.

- 3 المرجع نفسه ص 140.

(Bijection=mise en correspondance biunivoque)، وعليه يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال، يقول عبد الرحمان **الحاج صالح**:»ولا بد من الإشارة أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه هو شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهم صفة يتصف بها التحويل الخليلي).[1]

ماذا يقصد عبد الرحمان الحاج صالح بالعلامة العدمية expres-sion zéro؟

وهو خلو الموضع أو الخلو من العلامة أو تركها، بعبارة أخرى هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وتشمل كل العلامات التي تميز الفروع عن أصولها، ويعطينا عبد الرحمان **الحاج صالح** بعض الأمثلة عن ذلك (المفرد - الذكر – المُكبَّر) وذلك بالنسبة (للجمع – المثنى – المؤنث المصغّر)، ويشير إلى أن هذا المفهوم يجب أن يكون مرتبطا بالوضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول بمعنى آخر لا بد أن يكون متواجدا في البنية التي سميت بالمثال (schème générateur).[2]

مفهوم العامل:

تشكل نظرية العوامل وفكرة الأصول والفروع العمود الفقري للقياس النحوي عند الخليل، وهذا يعكس اهتمامه بالتعليل وهيمنة النزعة العقلية على قياسه إضافة إلى اصطناع القياس.

ولقد توصل الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** إلى أن اللفظة ليست الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique) وذلك لأن هذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا. وهنا انطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية،عبر حملهم أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة باتخاذ ابسطه وتحويله بالزيادة مع بقاء النواة، وذلك عندما

-1 **عبد الرحمن الحاج صالح**، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص35.

2- ينظر **عبد الرحمن الحاج صالح**، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 36.

لاحظوا الزوائد على اليمين تغير اللفظة والمعنى، وعلى هذا الأساس تحصلوا على مثال تحويلي يتكون من أعمدة وسطور مثل:

0	زيدٌ	قائمٌ
إن	زيداً	قائمٌ
كان	زيد	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمرا	زيداً	قائما
1	2	3

إن هذه التراكيب محمولة بعضها على بعض فهي على هذا الشكل متكافئة من حيث أنها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل ثم تتفرع عليها بعملية تحويلية الزوائد، فهذه الزوائد تؤثر في الوحدة التركيبية تأثيرا لفظيا ودلاليا على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن في النواة، ولهذا السبب اعتبروا الزيادة المؤثرة عاملا وما تؤثر فيه معمولا.

وقد لاحظ **عبد الرحمن الحاج صالح** ما توصل إليه الخليل **وسيبويه** حينما ركزا على مبدأ هام جدا وهو أن أحد المعمولين لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل فسموه العامل الأول، وعلى هذا الأساس يكوّن العامل مع هذا المعمول زوجا مرتبا على حد تعبير الرياضيين[1]. وهذه بعض الصياغات التي توصل إليها **عبد الرحمن الحاج صالح** في مقاربته النظرية على نظرية العامل:

1. **عبد الرحمن الحاج صالح** ، النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية ص80

The concept of Al ' amil le (régissant)

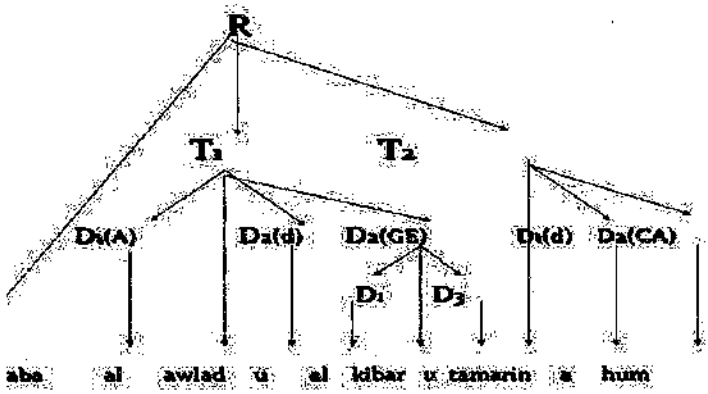

R (régissant synt.) T1 (terme régi en 1er)
T2 (terme régi en 2ème)

	R	T1	T2
=	daraba	Zaydun	Aman
=	duriba	Amrun	=

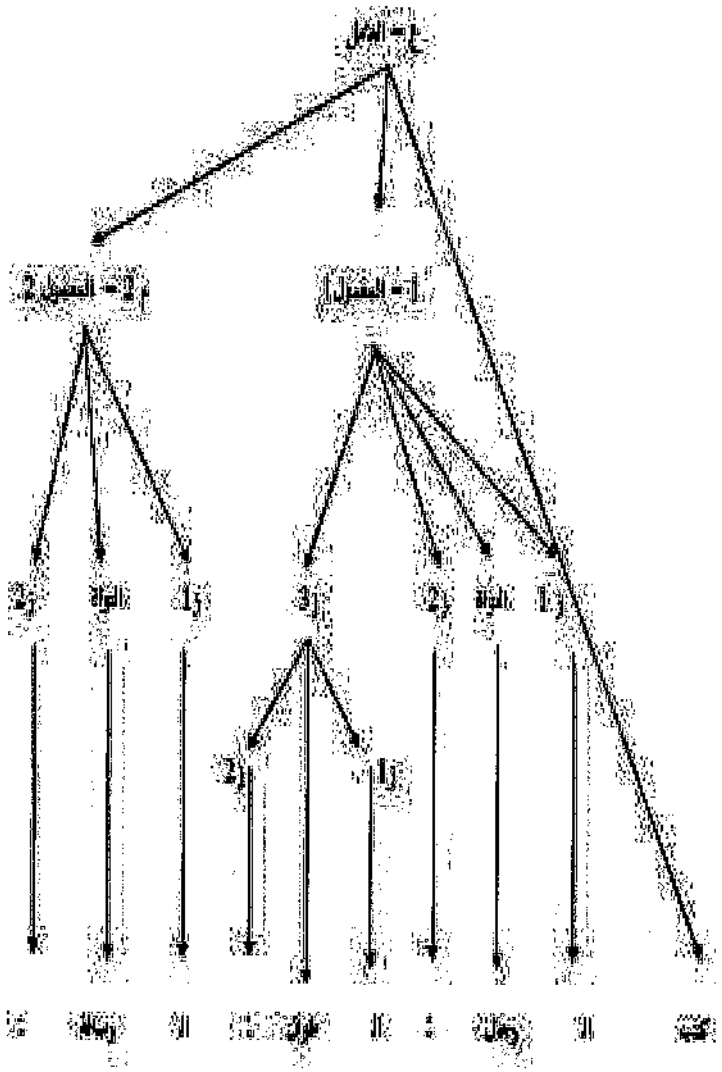

إن هذا الأنموذج يبن العامل الذي يتفرع بدوره إلى المعمول الأول والمعمول الثاني ولكل معمول نواة تتشكل من زيادات على اليمين وزيادات على اليسار، فالعامل هو الفعل : كتب أما المعمول الأول فهو الرجال وهذا المعمول يتوفر على ثلاث زيادات زيادة قبل النواة وزيادة بعد النواة وزيادة ثالثة تحتوي هي الأخرى على زيادتين كما هو في هذا الجدول:

العامل ع	المعمول الأول م1		المعمول الثاني م2
	الرجال	الطوال	الرسالة

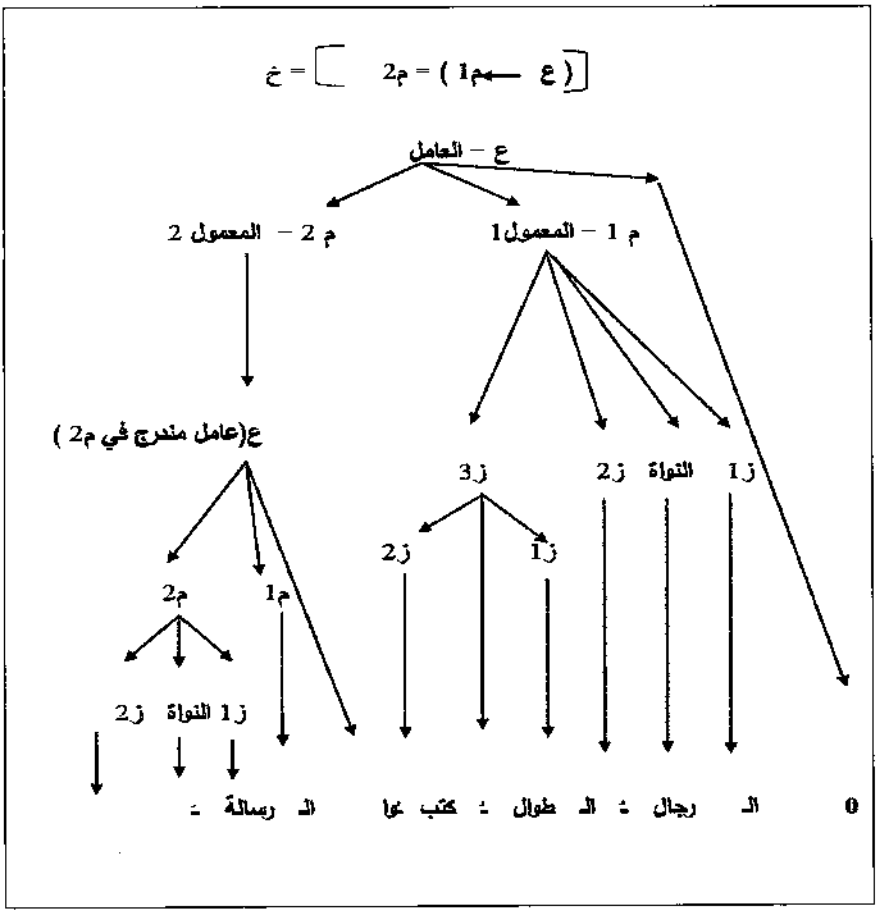

خلاصة:

لقد قدم **عبد الرحمن الحاج صالح** مقاربة تحليلية في العلاقة التي توجد في نظرية العامل العربية والنظرية الغربية المسماة بالتبعية النحوية **Grammar Dependency** يقول **الحاج صالح**:"إن النظريتين تتفقان في تجاوزهما للتحليل التقطيعي البسيط المؤدي إلى تحديد المكونات باندراجها بعضها في بعض وقد حاول (كروس) أن يبين أن التبعية النحوية مماثلة للتفكيك إلى مكونات في قدرة التوليد وهذا تعسف لأن نظرية التبعية تبين بوضوح العلاقة غير الاندماجية التي توجد بين الوحدات، أما نظرية المكونات فلا تستطيع ذلك إلا بعد صياغتها في أشجاروتأويلات ملتوية وناقصة.[1]

من هنا نفهم لماذا اختار البرفسور **عبد الرحمن الحاج صالح** الفكر النحوي عند الخليل بن أحمد، فجميع التصورات والأفكار والطروحات النحوية التي تجمعت عند **عبد الرحمن الحاج صالح** هي التي ساعدته في إعادة صياغة فكر الخليل بن أحمد في نظرية حديثة هي من أكبر النظريات التي عرفها النحو العربي إلى أيامنا هذه.

1 -ينظر **عبد الرحمن الحاج صالح**، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 83.

المراجع:

1 - الزبيدي/ طبقات النحويين واللغويين دار المعارف المصرية .-القاهرة، 1973.

2 - سيبويه/ الكتاب الطبعة الأولى تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل. - بيروت الجزء الأول.

3 - طارق النعمان/ مفاهيم المجاز بين البلاغة والتفكيك الطبعة الأولى، ميريت للنشر والمعلومات .-القاهرة، 2003.

4 - عبد الرحمن الحاج صالح/ النظرية الخليلية الحديثة ومفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.-الجزائر، 2007.

6 - عبد الرحمن الحاج صالح/ بحوث ودراسات لسانية ، موفم للنشر.- الجزائر، 2007

7 - كوهن جان، بنية اللغة الشعرية ترجمة محمد الولي و محمد العمري/ ط.1، دار تبقال للنشر.- الدار البيضاء المغرب، 1986.

قراءة التراث اللساني العربي
عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.
«عرضٌ لآليات القراءة، وتحليلٌ لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي.»

أ. محمد ولد دالي
– جامعة المدية.

مقدمة:

منذ انتسابنا إلى قسم اللغة العربية وآدابها، في جامعة الجزائر، في أوائل الثمانينيات بدأنا نتابع أفكار الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح** باهتمام منقطع النظير، بعد أن بيَّن لنا أساتذتنا- ممن حظوا بالتتلمذ على يديه - بعضها، وكنا نقرأ بشغف كبير ما كان يَنْشُر من مقالات في مجلة اللسانيات - التي كانت تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية. وكان يومئذٍ تابعا لجامعة الجزائر، وشاءت الأقدار أن نتتلمذ على يده مباشرة في مرحلة الماجستير، فتابعنا دروسه في اللسانيات العامة، التي كان يأبى إلا أن يُطَعِّمها باللسانيات العربية، ثم تابعنا دروسه في الصوتيات العامة، التي كانت عنده مُطعَّمة كذلك بالصوتيات العربية، فأفدنا من كل ذلك فوائد عظيمة، وفتح أعيننا على الكثير من قضايا البحث اللساني، سواء في ذلك تلك التي كنا نجهلها، أم تلك التي فهمناها من قراءة البحوث المختلفة، على غير وجهها الصحيح.

والحقيقة التي لا تُنكر هي أن خصائص تفكيره، كثيرة تحتاج للكشف عنها إلى بحوث عديدة، وإلى أقلام مُتَعاضِدة، فالرجل قد قضى عقودا من عمره يُنَقِّبُ ويَدْرُسُ ويُمَحِّصُ، فاطلع على النظريات اللسانية الغربية في مظانّها، ولم يكتفِ بِتَمَثُّلها كما يحاول القارئ العادي من أمثالنا، بل كان يقرأها في

ضوء خلفياتها الفكرية والفلسفية، قراءة الناقد المتبصِّر، لا قراءة الناقل المُكرِّر. يُفيد من النظرية اللسانية الغربية، دون أن يعتبرها هي الحقيقة العلمية، أو هي كُلُّ العلم، بل يُسميها تَنَاوُلا (مقاربة) خاصاً للحقيقة، من زاوية معينة، قد يُثْبِتُ مسارُ التطور العلمي النظري والتطبيقي صِحَّتَها، كما أنه قد يبطلها ويثبت صحةَ غيرها.

ولم يُغْنِهِ ذلك عن النظر في تراثنا العربي الإسلامي اللساني وغير اللساني، على تعدد مذاهبه وتنوع مشاربه، فكشف عن كنوزه، وميَّز بين أصيله ومُسْتَنْسَخِه. فوجد أن آراء اللسانيين العرب القدامى كعبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي (ت:117هـ)، وعيسى بن عمر(ت:149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت: 154هـ) آلت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ)، فصاغها صياغة رياضية دقيقة، وبناها بناء منطقيا عقليا فطريا، (لا أرسطو طاليسيا)، وحفظ تلميذه **سيبويه** كل ذلك في كتابه وأضاف عليها مما حباه الله من علم. وسمى الأستاذ: عبد الرحمان **الحاج صالح**- رحمه الله - تلك الآراء:النظرية الخليلية القديمة، كما سمى بحوثه وبحوث تلاميذه، التي بيَّنت قيمة أفكار هذه النظرية، وأحلَّتها مكانتها بين النظريات اللسانية الحديثة: النظرية الخليلية الحديثة.

لا شك أن كُلَّ ميزة من مميزات هذه الشخصية العلمية الفذَّة – مما ذكرنا ومما فاتنا ذكره – تحتاج إلى أن تكون موضوع بحث واسع. ولكننا سنتحدث هنا عن ميزة واحدة هي : قراءتُه الخاصة للتراث العربي الإسلامي عموما، والتراث اللساني خصوصا، ولاسيما عند اللسانيين المتقدمين مثل الخليل و**سيبويه**. فكيف كان يقرأ هذا التراث؟ وما هي الآليات، التي كان يستند إليها في قراءته ؟ وكيف طبقها في فهم النحو العربي؟ سنحاول أن نتعرف على أهم آليات القراءة، التي كان يعتمدها أولا، ثم نقدم أمثلة عن تطبيقه لتلك الآليات في فهم النحو العربي ثانيا، لنخلص في الأخير إلى إجمال أهم ما امتازت به قراءته المنهجية للتراث اللساني العربي.

أولا: من آليات قراءة التراث عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

عندما نتقصى بحوث الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح** – رحمه الله – نجد أنه كان يذكر تلك الآليات بصورة صريحة تارة، ويتعرض إليها بصورة ضمنية تارة أخرى. ومن هذه الآليات يمكن أن نذكر ما يلي:[1].

1= الاستقلال المُطلق للفكر في النظر إلى التراث

ومعناه – عنده – ألا يكون عقل الباحث تابعا لأية نظرية أو مذهب لساني عندما يقرأ التراث، وأن يلتزم فقط « بالأصول العقلية والعلمية، المُجْمَع على صحتها في كل زمان ومكان. «[2] وهذا هو معنى الأصالة عنده ، فالبحث الأصيل – في نظره – هو البحث الذي ليس نسخة من غيره، هو البحث الذي يتسم بالإبداع والابتكار. قال:»... فأما الأصالة فإننا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يُقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المُعاصرة، فإنَّ الأصالة تُقابل – في الحقيقة – التقليد، أيا كان المُقَلَّدُ المُحْتذَى به، سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين، إذِ الأصيلُ هو الذي لا يكون نُسخة لغيره ...»[3]. فكثيرا ما نرى فريقا من الباحثين العرب المحدثين ينتقدون اللسانيين العرب القدامى، لأن رؤاهم تخالف اللسانيات البنوية الغربية، التي تأثروا بها، ونرى فريقا آخر منهم يُعجَبون أحيانا بالتراث، لأنه يتوافق - في بعض جوانبه- مع ما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي. وينسى هؤلاء وهؤلاء أن للسانيات العربية أسسها ومنطلقاتها الخاصة، التي تجعلها تختلف عن اللسانيات الغربية، وإن اتفقت معها في بعض الجوانب. وقد نجد من الباحثين من ينتقد كتاب **سيبويه** - وهو من النحاة المتقدمين، الذين غلب على مؤلفاتهم التوجُّه العلمي - لأن هؤلاء الباحثين ينطلقون مما أَلِفُوه عند النحاة المتأخرين، الذين غلب على مؤلفاتهم التوجُّه التعليمي، كل ذلك لأن نظراتهم لم تكن- في الغالب – مستقلة.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح** – تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية،ع. 4، ص 9 وما بعدها.

2- نفس المرج السابق، ص 9 .

3- عبد الرحمان **الحاج صالح** – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج:1 ، ص: 11 .

2= الرجوع إلى النص الأصلي، وعدم الاكتفاء بما كُتِب عنه من شروح وتعليقات

وذلك لكي لا تُبنى الآراء على الظن والتخمين. و ما أكْثَرَ الأفكارَ التي بناها أصحابها على شائعات تداولها الباحثون، دون أن يُكلِّفوا أنفسَهم عناء البحث فيها، قصد تمحيصها. ومن تلك الأفكار نذكر- على سبيل المثال لا الحصر- القول بأن النحاة القدامى بَنَوْا تحليلاتهم للغة العربية على الشعر فقط، ولم يعتمدوا النثر، ومن هؤلاء الباحث محمود فهمي حجازي، الذي قال :»...هذا وينبغي أن نذكر في هذا الصدد أنَّ دراسات النحاة العرب للغة، إنما قامت على أساس لهجات القبائل، ولغة الشعر العربي في القرن الثاني للهجرة، ولم تضع هذه الدراسات نصوص النثر العربي- الذي ازدهر بعد هذا - في بُؤرة التحليل اللغوي، ولذا فمن الصَّعب الاعتمادُ على كتب النحاة القدماء، لنتعرف على طبيعة الأساليب، التي عرفها النثر العربي الإسلامي...»[1].

غير أن الرجوع إلى كتاب **سيبويه** يثبت خلاف هذا الرأي، وهذا ما أثبته الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح** في قوله:»...إن هذا الكلام المنثور المأخوذ من لغة التخاطب اليومي، كَثُر مجيئه كشواهد في كتب النحو، فـ**سيبويه** يذكر منه مجموعة كبيرة جدا، ويقارن دائما بين ما يسميه « الكلام»، وهو هذا الكلام المنثور من كلام العرب، وبين الشعر. يقول:»... وهذا كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام...»(ج:2، ص:124)...»[2]. ويضاف إلى كلام المخاطبات العفوية التي كانت تتم بين الناس في ذلك الزمان، نصوص النثر الفني أيضا كالقرآن الكريم، والخطب، والأمثال والحكم. قال الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**: «...وقد يرمي اللغوي إلى أن يجمع كلاما في مختلف المستويات: مُخاطبات عفوية، وخطب مُعيَّنة، أو نثرا تتخلله آيات

1- محمود فهمي حجازي – علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ص: 307-306. وانظر: **سيبويه** – الكتاب ،ج:2 ، ص: 124، (طبعة عبد السلام هارون).

2- **عبد الرحمن الحاج صالح** – السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة ، ص 263 .

من القرآن، وشعر وأمثال وحكم وغير ذلك، وهذا كان بلا شك أكثر ما كان بهم الرواد من المُتَحَرّين في أول الأمر...»[1].

والرجوع إلى المصادر القديمة يؤكد أن التحريات اللسانية التي أجراها اللسانيون العرب الأوائل، قد شملت الشعر والنثر على حد سواء. قال أبو نصر الفارابي (ت: 339هـ):»...فتُؤخذ ألفاظهم المفردة أولا، إلى أن يُؤتى عليها، الغريب والمشهور منها، فيُحفظ أو يكتب، ثم ألفاظهم المُرَكَّبة كلها من الأشعار والخطب، ثم بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل.»[2]. وكل ذلك يؤكد أن النحاة العرب لم يعتمدوا في عملية التقعيد النحوي على الشعر فقط، بل اعتمدوا الشعر والنثر الفني وغير الفني، وآلية الرجوع إلى المصادر الأولى التي اعتمدها الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح** تؤكد ذلك.

3= التصفح الكامل للنص، مع حصر الألفاظ المهمة فيه بجميع سياقاتها التي وردت فيها.

وهذا ما يؤدي إلى فهم المقصود منها بصورة دقيقة، فقد رأينا سابقاً أن لفظة «كلام» عند **سيبويه** دلت - في السياق الذي وردت فيه - على النثر، في مقابل الشعر. وقد ترد في سياق آخر دالة على مفهوم آخر هو الوحدة الخِطابية المستقلة، وهو ما عُرف عند النحاة الذين جاؤوا بعده بالجملة. قال **سيبويه** (ت: 180هـ):»...ولو قلتَ: كان عبدُ الله لم يكن كلاما، ولو قلت: ضَرَب عبدُ الله، كان كلاما...»[3]. فالأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**، لا يكتفي بما يتردد في أوساط الباحثين من آراء، تتحول بمرور الزمن إلى مُسلَّمات، بل يعود إلى النصوص يتصفحها ويستنطقها، ويتتبع سياقات اللفظة أو العبارة، ليستنبط منها ما قُصد بها على وجه الحقيقة، لا ما قد يُفهَم على وجه الظن والتخمين.

1 - **عبد الرحمن الحاج صالح**– السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص 371.

2 - أبو نصر الفارابي – كتاب الحروف ، ص: 147 .

3- **سيبويه** – الكتاب ،ج1، ص 162. وانظر: **عبد الرحمن الحاج صالح** – الخطاب والتخاطب، ص 12- 13.

4= التمييز بين المصادر واعتماد ما هو مُجْمَعٌ على الوثوق به.

فهناك مصادر تَجْمَع بين الصحيح وغير الصحيح من المعلومات والأخبار، مثل كُتب الطبقات، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. قال الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**:»...فالتراث اللغوي العلمي «يقرأه» الباحثون في عصرنا، ويُبحث عنه غالبا في كتب الطبقات وكتاب الأغاني، وسائر الكتب التي أُلِّفت للتسلية، أو الكتب التي لا يَخشى أصحابُها أن يُصرِّحوا فيها أنْ لا عُهدةَ لهم فيما يروونه. فيتناسى ذلك الباحث، ولا يخشى هو بدوره أن يستشهد بما جاء فيها...»[1]

ثانيا : تطبيق تلك الآليات في فهم التراث اللساني العربي.

بعد أن عرفنا بصورة مجملة أهم الآليات التي اعتمدها الأستاذ: عبد الرحمان **الحاج صالح** في قراءة التراث اللساني العربي، والتي يجدها القارئ مبثوثة في بحوثه، يجدر بنا أن نبحث في جانب تطبيقه لتلك الآليات، في قراءة التراث اللساني العربي، وسنتناول مثالا لذلك قضية التحليل النحوي عند الخليل و**سيبويه**، من وجهة نظر بعض الباحثين العرب المحدثين أولا، ثم من وجهة نظر الأستاذ: عبد الرحمان **الحاج صالح** ثانيا.

اختلف الباحثون الذين نظروا في هذا الموضوع، وهم في ذلك فريقان: فريق يرى أن النحو عند **سيبويه** كان نحوا شكليا، يهدف إلى الوصول إلى بنية اللفظ المفرد، وبنية العناصر اللغوية داخل التركيب والعلاقات القائمة بينها، دون الرجوع إلى التفسيرات الدلالية لهذه العناصر في الوضع وفي الاستعمال، والنحو الشكلي عند أنصار هذه النظرة هو ما يقابل النحو الدلالي أو نحو المعاني، الذي يربط النحو بالمعنى[2]. وفريق آخر يرى أن **سيبويه** في تحليله يربط بين النحو والمعنى الذي يفيده الكلام، فنحوه هو نحو دلالي، ويؤيد كل من الفريقين وجهة نظره بما يراه دليلا على ذلك، وسنورد فيما يلي أمثلة من هذه الآراء ونحاول أن نناقشها.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح** – تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي ، ص: 17 .

2- إدريس مقبول - الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند **سيبويه** ، ص: 274.

أ - الفريق الأول: النحو عند سيبويه نحو شكلي.

من أمثلة هذا الفريق نذكر رأي الباحث عبد الهادي بن ظافر الشهري، الذي تحدث عن الدراسات اللغوية عند العرب في القديم، فقسمها إلى اتجاهين: اتجاه شكلي بنوي، يُرَكِّز على صيغة اللفظ المفرد، أو يرصد العلاقات الذهنية المجردة، بين الوحدات المكوِّنه للجملة، ويصوغها صياغة صورية. واتجاه تواصلي، يركز على المعنى المقصود في سياق خاص، وبذلك يربط اللغة بأهم وظيفة من وظائفها وهي وظيفة الاتصال، تماما مثلما فعل عند حديثه عن البحث اللساني الغربي الحديث. قال عن الاتجاه الشكلي:"... بالنظر إلى هذين الاتجاهين العامّين عند العرب نجد أنهم استعملوا الاتجاه الشكلي في تقعيد النحو العربي إلى حد ما، خصوصا في مرحلة التأسيس لدى **سيبويه** مثلا، فكانت أحكامهم مِعيارية ، يتضح ذلك فيما أشار إليه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، إذْ فرّق بين صحة التركيب النحوي في الجملة، وقبول دلالتها اللغوية، فقسمها إلى مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح..."[1].

ولا يكُمُن وجه غرابة هذا القول في وصف النحو العربي عند النحاة المتقدمين - ومنهم **سيبويه** - بالشكلية فحسب، بل يكمن أيضا في أن يعتبر هذا الباحث **سيبويه** - وهو في الطبقة السادسة - من مرحلة التأسيس، والحال أنه ينتمي – كما تذكر المصادر – إلى مرحلة النضج والاكتمال بشهادة القدماء والمحدثين على حد سواء[2].

ويرى فضلا عن ذلك أن النحاة العرب كانت أحكامهم معيارية، ومن المعلوم - بداهة - أن الاتجاه الشكلي أو البنوي يعتمد أساسا الوصف، الذي يقوم على ملاحظة الوقائع اللغوية، كما تتحقق في الواقع على ألسنة المتكلمين، باعتماد الاستقراء والتصنيف، وصولا إلى القوانين التي تحكم اللسان، خلافا

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري - إستراتيجيات الخطاب، ص: 5.

2- الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين ، ص: 55.

للمعيارية التي تنطلق من جملة من الضوابط التي تفترضها مسبقا، وتُلْزِم المتكلمين باحترامها، فالوصفية تقابل المعيارية، كما يتبين من قول الباحث محمد علي الرُّديني:"... المنهج التعليلي أو المعياري بخلاف المنهج الوصفي، قائم على فرض القاعدة، أي يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات، ولمَّا كان المنهج الوصفي منهجا استقرائيا، يعتمد المادة اللغوية أساسا، لاحظنا أن المنهج المعياري يعتمد القاعدة أساسا وينأى عن الوصف..."[1]، ولعل هذا الباحث يقصد بالمنهج التعليلي المعياري تلك النزعة المعيارية التعليمية، التي غلبت على البحث اللساني الغربي، قبل ظهور اللسانيات الوصفية.

ومهما يكن من أمر فإن هذه النزعة المعيارية تقابل النزعة الوصفية، فكيف – إذن - نصِفُ منهج النحاة العرب القدامى بأنه منهج بنوي شكلي من جهة، ثم نصفه بأنه منهج معياري من جهة أخرى؟!.

وبعد أن حكم ظافر الشهري على **سيبويه** بأنه ينتمي إلى الاتجاه الشكلي، رأى أن النحو بعده تطور ليصبح أقرب إلى الاتجاه التواصلي، فقال:»... لم يركن الباحثون العرب إلى مقتضيات ذلك الاتجاه الشكلي فحسب، إذ تطور البحث عندهم من خلال إدماج الاتجاه التواصلي في الدرس اللغوي العربي، ويكفي شاهدا على ذلك أن استعمال اللغة عند العرب، كان هو مصدر التقعيد في أغلبه، كما كان هو مصدر جمع المادة اللغوية، وذلك ضمن حدود مكانية وأخرى زمانية ...«[2].

لاشك أن تَقصيّ الحقيقة في مصادرها الأصلية، يُثبت خلاف ما ذهب إليه هذا الباحث،لأن جمْع المادة اللغوية بدأ قبل **سيبويه**، على يد أبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري... وغيرهم، وهؤلاء درسوا جوانب الوضع والاستعمال في آن واحد، ولاحظوا الظواهر المرتبطة بكلا الجانبين، ويُلْحَظ أن صاحب هذا الرأي وغيره من الباحثين قاسوا مراحل تطور الدراسة

1- محمد علي عبد الكريم الرديني - فصول في علم اللغة العام، ص: 83.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري - استراتيجيات الخطاب ، ص: 6.

اللسانية العربية القديمة، على مراحل تطور الدراسة اللسانية الغربية، وهو قياس مع الفارق.

ومن الباحثين الذين ذهبوا إلى الرأي نفسه خليل أحمد عمايرة، الذي رأى أن علماء النحو اهتموا بالبنية الشكلية للكلام، ورائدهم في ذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) ، بينما اهتم علماء البلاغة بالجانب الاستعمالي. قال:»... سار اللغويون العرب في القرون الأولى لدراسة اللغة على منهجين، اهتم الأول منهما بالبنية الشكلية للجملة، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية فبحثوا، وأطالوا البحث في أسباب تلك الحركات وعواملها، ولعل المُوجد الفعلي الأول (المعروف) لهذا المنهج هو الخليل بن أحمد، ثم جاء بعده تلاميذه، الذين حملوا العبء في كل من البصرة والكوفة (**سيبويه** والكسائي وغيرهما)، واهتم أصحاب المنهج الثاني بقواعد وقوانين استنباط المعنى من التراكيب الجميلة، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتشبيه وفنونه ...إلخ، ويُعد كلٌ من أبي عبيدة صاحب مجاز القرآن، وعبد القاهر الجرجاني صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، خيرَ مَن يُمَثِّل هذا المنهج في مراحله المتقدمة[1].

فالنتيجة التي وصل إليها خليل أحمد عمايرة هي أن الخليل و**سيبويه** وهما من النحاة - يمثلان الاتجاه الشكلي، لأنهما اهتما ببنية الجملة وبجانب الإعراب والعوامل والمعمولات، أما أبو عبيدة وعبد القاهر الجرجاني- وهما من البلاغيين- فيمثلان الاتجاه التواصلي الاستعمالي، لأنهما اهتما بوجوه التركيب والمعاني الاستعمالية المستنبطة منها ، خلافا للنحاة الذين- في نظره - لم يدرسوا الجانب الاستعمالي للتراكيب، وسنرى مدى صحة هذا الرأي لاحقا، عندما نتناول نظرة الأستاذ: عبد الرحمان **الحاج صالح** .

ب - الفريق الثاني: النحو عند سيبويه نحو دلالي

على النقيض من الآراء السابقة هناك من الباحثين من يرى أن **سيبويه**

1- خليل أحمد عمايرة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص: 85.

قد ربط بين النحو، وبين معاني الكلام ومقاصده، ومن هؤلاء نذكر الباحث ممدوح عبد الرحمان، الذي رأى أن **سيبويه** في تحليله النحوي، كان يربط بين اللفظ والمعنى من جهة، وبين النحو ومقاصد الكلام، الناتجة عن استعمال التراكيب في مقامات مختلفة، من جهة ثانية. قال:»...عُني **سيبويه** بحركة العناصر للكلام، وما ينشأ عن التغيُّر في رُتب هذه العناصِر، من تغيُّر في المعنى، وهو يكمل بذلك إبراز الدور، الذي احتله أو شغله المعنى في تحليلاته، ولكنه يُضيف - حين يُعالج مَوضوعي التنازع والاشتغال – عناصر أخرى لا تقل أهمية عن العمل، وهذه العناصر تُشكل ما أُطلق عليه أركان الحدث الكلامي، الذي يُقيم للغة المنطوقة اعتباراً كبيراً، وأهم أركانه النص، والموقف أو السياق، والمتكلم، والمخاطب، وبَيْن هذه العناصر علاقات تجاذب قوية، تُسهم بدور فعّال في تفسير النص تفسيراً مقبولاً...»[1].

وإلى الرأي نفسه ذهب الباحث ياسر إبراهيم الملاَّح عندما قال:»... وإنَّ من يُدقِّق النظر في كتاب **سيبويه** يُدرك أن دراسة النحو على يد الخليل و**سيبويه** هي دراسة لجمال اللغة، وتذوق أساليبها والغوص على معاني التراكيب، وقد امتزج العِلم عندهم بالتذوقِ، وغَدا مبحث النحو ملاذا مُفيداً، وقد درج على هذا الفهم المبرّد، وابن جِنّي، وغيرهما من سَدَنَةِ هذا الموضوع ...»[2].

ج- التحليل النحوي عند سيبويه في نظر الأستاذ:عبد الرحمان الحاج صالح

فطن الأستاذ: **عبد الرحمن الحاج صالح** إلى أن التحليل اللساني عند **سيبويه** لا يجري على سَنَنٍ واحد، فهو يتناول الكلام من زاويتين مختلفتين، وإن كانتا متكاملتين، يتناوله من زاوية لفظية (بنوية أو صورية)، تتعلق ببنية اللفظ، كما يتناوله من زاوية وظيفية (تبليغية أو خطابية)، تتعلق بتبليغ المقاصد إلى السامع، وقد يجمع **سيبويه** بين الزاويتين في الموضع الواحد،

1- ممدوح عبد الرحمان- العربية والفكر النحوي ، ص: 187 . 188 .

2- ياسر إبراهيم الملاح - المقدمة إلى علم المعنى في العربية ، ص: 231.

دون أن يخلط بينهما لأنهما – عند **سيبويه** - جانبان مختلفان، وهذه النظرة الدقيقة إلى التحليل اللساني عند **سيبويه** لم نجدها – في حدود اطلاعنا- إلا عنده، وهي نظرة تساعد على فهم كلام **سيبويه** من جهة، وعلى تفسير الكثير من التناقضات، التي وقع فيها الكثير من الباحثين، عند حكمهم على التحليل النحوي عند **سيبويه**، من جهة أخرى. قال:»...إن **سيبويه** والخليل بن أحمد قد انفردا - مع أكثر النحويين الأقدمين – بنظرية اندثرت بعدهم، وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتفطن إليها إلا الأفذاذ من النحاة مثل: السُّهَيْلِي، والرضي الاستراباذي. ومن أهم المبادئ التي بُنيت عليها هذه النظرية نذكر **تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى**، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته، بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى»[1].

فإذا نظر الباحث في تحليله اللسان إلى جانب اللفظ مفردا ومركبا، وما يدل عليه من دلالة وضعية، متفق عليها بين كل أبناء اللسان، فهو ذو نظرة بنوية ، فللألفاظ المفردة بُنَى خاصة هي ما يُسمى بالصيغ، أو الأوزان، أو الأمثلة، وكذلك للجمل بُنَى خاصة، هي مَنَاوِيلُها التي بُنيت عليها، قال الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**:»...فلكل كلمة مُتَصَرِّفة بِنْية، ولكل جملة مفيدة بِنْية، ولكل بنية – من جانب آخر- دلالة في الوضع، إلا أنها مُبهمة بالضرورة، ثم بنية الكلمة أو الكلام هي هيكلها العظمي، وتقع دراستها هي بالذات، وهو جانب هام اهتم به النحاة، وخاصة الخليل بن أحمد»[2].

أما إذا نظر الباحث إلى الكلام من زاوية تبليغية، فتناول وظيفة كل عنصر في إفادة قصد معين، يريد المتكلم تبليغه إلى السامع، في ظروف

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص292.

2- **عبد الرحمن الحاج صالح** – الخطاب والتخاطب، ص: 104.

خطابية معينة، فهو ذو نظرة خِطابية تبليغية . قال: «...ثم إن للنحاة الأولين – ولاسيما **سيبويه** – اهتماما كبيرا لا بالصيغ والأبنية فقط، بل أيضا بما له علاقة بالخطاب كخطاب، ويدل على ذلك كثرة ذكره للمتكلم وللمخاطب، ولدورهما في التخاطب، وخاصة في كيفية إدراك المراد الحقيقي للمتكلم، واتِّكال هذا الأخير على علم المخاطب...»[1]. وهذا التحليل المزْدوَج عند النحاة المتقدمين ومنهم **سيبويه**، سنوضحه فيما يلي بأمثلة من الكتاب .

ثالثا : أمثلة من كتاب سيبويه تدل على طريقة تحليله النحوي:

أ ـ الكلام بوصفة بنية عند سيبويه:

كثيرة هي الأمثلة التي تُبَيِّن تناول **سيبويه** لجانب بنية الكلام الصورية، وسنكتفي منها بمثالين، يمثل أحدهما البنية الإفرادية في الكلام، ويتعلق ثانيهما بالبنية التركيبية. ففي المثال الأول يُثْبِت **سيبويه** أن الأفعال – في النظرية النحوية العربية- أثقلُ من الأسماء، لأن الأسماء مُتَصرِّفة ويلحقها التنوين، ولا تحتاج إلى الأفعال، بينما الأفعال هي أقل تَصَرُّفا، فلا يلحقها التنوين، ولابد لها من الأسماء، ويُوضح ذلك بقوله: «... واعلمْ أن بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشد تَمَكُّنا، فمِن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ويلحقُها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلَهُنا، وعبدُ الله أخونا» [2].

وبعد أن أثبت هذا الأصل في النظرية النحوية، وهو أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف من الأفعال لتصرُّفها، بنى عليه أصلا آخر فقال:"... واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أُجريَ لفظه مُجرى ما يستثقلون، ومَنَعوه ما يكونُ لِما يسْتَخفُّون، وذلك نحو: أبيضَ وأسودَ وأحمرَ وأصفرَ، فهذا بناءُ : أذْهبُ وأعْلمُ ، فيكون في مَوْضع الجرّ مفتوحا ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء "[3].

1- المرجع السابق، ص :253.

2- **سيبويه** - الكتاب، ج:1 ، ص: 21-20.

3- **سيبويه**/ الكتاب، ج:1 ، ص: 21.

فالأسماء التي وافقت الأفعال المضارعة في البناء (الصيغة)، مثل: أَبْيَضُ، وهي بوزن أذْهَبُ تأخذ حُكْمَها، فهذه الأسماء مُنِعَت من التنوين والجر بالكسرة، وسُميت بالأسماء الممنوعة من الصرف، لمُشابهتها الأفعال المضارعة، التي لا تُجَرُّ ولا تُنوَّن. فهذا تناول للكلام في بنيته الإفرادية، فالجامع بين الاسم الممنوع من الصرف، والفعل المضارع هنا هو البنية، أي الصيغة المشتركة بينهما وهي "أفْعَلُ". ويمكن أن نُوضح ذلك في الشكل التالي:

أَبْيَضُ+ أَسْوَدُ... إلخ :	⟵	أَفْعَلُ	⟵	أَذْهَبُ + أَعْلَمُ...إلخ

ومن أمثلة النظر في البنية التركيبية للكلام عند **سيبويه**، كلامُه عن الاسم الموصول العام، والاسم الموصول الخاص، وعن التشابه الموجود بينهما في الموضع، الذي يقعان فيه، داخل الجملة التي يَرِدانِ فيها، وعن حاجة كُلٍّ منهما إلى الحشو، الذي هو صلة الموصول، التي تُزيل إبهام الاسم الموصول، وتوضِّح معناه. قال **سيبويه**:"... هذا بابُ ما يكون الاسم فيه بمنزلة "الذي" في المعرفة، إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحَشْوِ، ويكونُ نكرةً بمنزلةِ رَجُلٍ، وذلك قولك: "هذا مَنْ أعرِف مُنطلقا"، و"هذا مَنْ لا أعرف مُنطلقا"، أي "هذا الذي قد علمتَ أني لا أعرفه مُنطلقا" و"هذا ما عندي مَهينا" و "أعرف" و"لا أعرف" و"عندي" حَشْوٌ لَهُما يَتمَّان به، فيصيران اسما كما كان "الذي"، لا يتم إلا بحشوه[1].

فسيبويه يقوم بِحَمْل تركيب على تركيب، ليستخلص في الأخير أنهما من بنية واحدة، وأن مَوْضِع الاسم الموصول واحد، ووظيفته النحوية واحدة في تلك البنية، سواء أكان عاما أم خاصا، للعاقل أم لغير العاقل:

1 - هذا الذي أعرف مُنطلقا.

2 - هذا من أعرف مُنطلقا.

3 - هذا ما عندي مَهينا.

1- **سيبويه**/ الكتاب، ج:2، ص: 105.

فالأسماء التالية: (الذي، من، ما) كُلٌّ منها مَبْني على ما قبله، وكُلٌّ منها يحتاج إلى حَشـووهو، (أعرف – عندي)، ومن ثَمَّ يُثبت أن كل هذه التراكيب تنتمي إلى بنية واحدة، هي كما يلي:

اسم مبني عليه + اسم مبني + حشو

والملاحظ هو أن **سيبويه** في هذا الموضع، لم يلتفت إلى الجانب الخطابي التبليغي المُتَعلِّق بالفائدة، التي تُقدَّم إلى السامع، لأنه يتناول زاوية أخرى في النظر والتحليل، هي زاوية البنية أو التركيب البنوي للكلام. قال الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**:"... إن الكلام المستغني له عند **سيبويه** والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة، وليست هي الصيغة الخطابية، المتكونة من مُسنَد ومسند إليه، وإلا فلِمَ احتاج أولئك العلماء إلى تسميةٍ أخرى مثل: المبتدأ أو المَبْني عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصور عنصر لفظي هام، هو العامل وما يتعلق به من معمول ؟"[1].

ومعنى ذلك أن **سيبويه** إذا سَلَّط الضوء على بنية الكلام، أي صورته اللفظية استعمل مصطلحات معينة مثل المبني والمبنى عليه، والعامل والمعمول، وإذا سلَّط الضوء على الجانب الخطابي في الكلام، استعمل مُصطلحاتٍ أخرى، كالمسند والمسند إليه، ليُشْعِر باختلاف المفاهيم، ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل بعض الباحثين – كما رأينا من قبل- يحكمون على النحو عند **سيبويه** بأنه "نحو شكلي"، في مقابل "النحو الدلالي"، الذي يربط بين التراكيب، وبين معانيها الوضعية ومقاصدها الاستعمالية، وغاب عنهم الجانب الثاني في تحليل **سيبويه**، وهو الجانب الخِطابي التبليغي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجانب البنوي في الكلام، له قوانينه الخاصة به، مثل: عدم تقدم المعمول الأول على العامل في الجملة الفعلية[2].

1-**عبد الرحمن الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج، ص 295.

2- نفس المرجع السابق ، ج: 1، ص: 254.

ب ـ الكلام بوصفه خطابا عند سيبويه :

عندما يتناول **سيبويه** الكلام بوصفه خطابا، أي من الزاوية التبليغية، يركز على جانب الإفادة ويصبح" الكلام المستغني" أو الجملة المفيدة " هي موضوع الدراسة، وهذا الكلام المستغني:"...هو أقلُّ ما يكون عليه الخطاب، أقلُّ لم يحصل فيه حذف، ويُمْكِن أن يُحلل - كما فعله **سيبويه** - إلى مُكونات قريبة على حد تعبير علماء اللسانيات، تكون خطابية لا لفظية صورية، أي عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية وإفادية، وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند و المسند إليه"[1].

وقال **سيبويه** مُتحدِّثا عن المسند والمسند إليه:"...هما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلم منه بُدًّا"[2]. قال السيرافي مُعلقا على عبارة **سيبويه**:"... فيه أربعة أوجه أجْوَدُها وأرضاها أن يكون المُسند إليه المُحَدَّثُ عنه، و ذلك على وجهين: فعل و فاعل، كقولك:" قام زيد " و" إنَّ عَمْرا منطلقٌ"، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، والمسند هو الفعل، وخبر الاسم المسند إليه هو الفاعل والاسم المخبر عنه"[3].

وعندما يحلل **سيبويه** الكلام من هذه الزاوية، فإنه يضع في الحسبان كُلَّ عناصر التخاطب: ومنها المتكلم، والمخاطب، والخطاب، و حال الخطاب، والسياق، والمدار في ذلك كُلِّه حالةُ السامع وحاجته إلى المعلومة، التي تفيده، قال **سيبويه**:"... وإذا قلت: كان رجُلٌ ذاهبا، فليس في هذا شيء تُعْلِمه كانَ جَهِلَه، ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا، حَسُن، لأنه يحتاج إلى أنْ تُعْلِمه أنَّ ذاك من آلِ فلان، وقد يجهلُه، ولو قلت:" كان رجلٌ في قومٍ عاقلا " لم يحسُن، لأنه لا يُسْتَنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قومٍ، فعلى هذا النحو يحْسُن ويَقبُح ..."[4].

1-**عبد الرحمن الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص293.

2- **سيبويه**/ الكتاب ، ج: 1 ، ص:23.

3- السيرافي/ شرح كتاب **سيبويه** ، ج:1 ، ص:175.

4- **سيبويه**/ الكتاب ، ج:1، ص: 54.

ونلاحظ أن الأمثلة التي قدَّمها **سيبويه**، في تناوله الكلام من زاوية تبليغية، كلها – بلا شك - تحمل معنى، بالنظر إلى المفردات التي تكونها، وإلى الأوضاع التركيبية التي صيغت على منوالها، غير أنها تتفاوت في الجانب الإفادي، فبعضها مفيد حَكَمَ عليه بلفظة "حَسُن"، وبعضها الآخر غير مفيد، حكم عليه بلفظة " لم يَحسُن ".

ولهذا الجانب التبليغي أيضا قوانينه الخاصة به، و من ذلك عدم ابتداء الخطاب بنكرة، لأن ذلك لا يفيد السامع، وإن كان له معنى، فإن أفاد السامع أمكن الابتداء به، قال **سيبويه** "... إذا قلت : " كان زيد "، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده (المخاطب)، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت : "حليما"، فقد أعلمتَه مثل ما علمْتَ، فإذا قلت: "كان حليما"، فإنما ينتظر أن تُعرِّفه صاحبَ الصفة...، وإذا قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بالنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطَب عن المنكور"[1]. فعبارة " ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور"، هي أصل من أصول التخاطب، يرجع إلى كيفية استعمال اللغة في سياق خاص، ذي عناصر محددة أهمها المُخاطب.

وتجدر الإشارة إلى أن تناول **سيبويه** الكلامَ من الزاوية الخطابية التبليغية، يجعل الدرس اللساني العربي عند النحاة المتقدمين، بعيدا عن الشكلية التي تهتم باللفظ، وتُهمل المعاني والمقاصد، والتي تَميَّز بها البحث اللساني الغربي، في مرحلة من مراحل تطوره، ثم بَدا له أن يتراجع عنها في مراحل لاحقة، وهذا ما لاحظه الأستاذ: مخلوف بلعلام في رسالته عندما قال:"... ف**سيبويه** لا يصف نظام اللغة بمعزل عن المتكلم كالبنويين، ذلك لأن غايته اكتشاف النظام الباطن للغة، ووصفه هذا النظام الموجود بالقوة في عقله، واكتشافه مما يستعمله المتكلم في أدائه الفعلي، وتفسير العوارض التي تعترض قوانينه بعلل ينسبها أيضا إلى المتكلم، كما لو كان هذا الأخير أرادها فعلا، وإن لم تكن في وعيه"[2].

1- **سيبويه** /الكتاب، ج1، ص47- 48.

2- مخلوف بلعلام / ظاهرة التقدير في كتاب **سيبويه** ، رسالة دكتوراه مخطوطة ، بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب واللغات ، بجامعة الجزائر، بإشراف زبير سعدي ، نوقشت خلال السنة الجامعية 2002-2003، ص67 .

وفيما يتعلق باعتماد **سيبويه** في تحليله اللسان العربي على الزاويتين معا: الزاوية البنوية المحضة، والزاوية الخطابية التبليغية رأى الأستاذ:عبد الرحمان **الحاج صالح** أن النظرتين كانتا متكاملتين. فقال:"...والعجيب هو أنهم أدمجوا الدراستين، بحيث صارت كل عبارة من كلام العرب، يتناولها النحاة من حيث هي بنية، لها مدلول من جهة، ومن حيث هي وحدة خطابية لها لفظ منطوق، ومعنى مقصود من جهة أخرى..."[1]، كما رأى كذلك أن كلتا النظرتين ضرورية، إلا أن الخلط بينهما في آن واحد خطأ فادح، إذ لا يمكن تفسيرُ ظاهرة تنتمي إلى البنية باللجوء إلى الخطاب، أو العكس. فقال: «... وكلتا النظرتين ضرورية، ثم إن التخليط بينهما، أوبالأصح تفسيربنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح، وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ، لا ينبغي أن تُفسَّر باللجوء إلى اللفظ، لأن اللفظ يدل على معناه الموضوع له، وعلى أكثرمن معنى فرعي، وهذا المعنى نفسه قد يدل أويَلْزَمُه – كما يقول عبد القادر الجرجاني - معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته»[2].

وخلاصة الكلام أن قراءة التراث عند الأستاذ: عبد الرحمان **الحاج صالح** كانت تقوم على اطلاع واسع على النظريات اللسانية الحديثة، وتفحُّصٍ ونقدٍ لمحتواها، دون محاولة إسقاطها القسري على آراء اللسانيين العرب القدامى، فضلا عن الاطلاع الواسع على التراث العربي اللساني وغيراللساني، مع تمييزه فيه بين الأفكار الأصيلة ذات الطرافة والإبداع، وبين الأفكار المُكرَّرة المستنسخة، التي تأثر أصحابها بالمنطق الأرسطي، فأصبحت بعيدة عما قُصد بها في القرون الهجرية الأولى، بالإضافة إلى تمييزه بين ما هوعلمي، يحمل خصائص النظرالعلمي، وبين ما هوتعليمي، يميل إلى تبسيط المفاهيم وتقريبها إلى المتعلمين.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح** / الخطاب والتخاطب، ص45.

2- نفس المرجع السابق ، ص: 45.

وبذلك وصل إلى جملة من الآليات في قراءة التراث، مكّنته من الدراية الواسعة به، ومن هذه الآليات استقلال الفكر عن أي نزعة أو ميل، مع الالتزام بالأصول العقلية والعلمية المتفق عليها بين الباحثين، ومن ثم فالأصالة عنده، لا تقابل الحداثة، بل تقابل التقليد. ومنها أيضا الرجوع إلى المصادر الأصلية، وعدم الاكتفاء بالشروح والتعليقات، التي كتبت عن تلك المصادر، مع التمييز بين ما هو موثوق به، وبين ما هو غير موثوق من تلك المصادر، ومن هذه الآليات أيضا التصفح الكامل للنصوص، لفهم مدلول العبارات في سياقاتها الخاصة واستنباط مقاصدها الحقيقية.

تلك الآليات التي اعتمدها في قراءة التراث اللساني العربي، مكنته أيضا من فهم أسراره، وهذا ما يتجلى في فهمه لطبيعة التحليل النحوي للكلام، الذي تميز به النحاة المتقدمون، مثل الخليل بن أحمد وسيبويه، فلم يحكم على هذا التحليل بأنه تحليل شكلي محض، كما رأى فريق من الباحثين المحدثين المتأثرين باللسانيات البنوية الغربية، ولم يحكم عليه بأنه تحليل دلالي محض، يربط النحو بالمعاني والمقاصد المختلفة باختلاف السياق، كما رأى فريق من الباحثين المحدثين، الذين تأثروا بلسانيات الخطاب، التي نادى بها اللسانيون الوظيفيون، والمهتمون بعلم الاجتماع اللساني في الغرب. وإنما رأى أن تحليلهم للكلام كان مُزدَوَجا ينظر إليه من زاويتين: إحداهما بنوية لفظية، تركز على صيغة الكلام المجردة، والثانية خطابية تبليغية، تركز على فائدته ووظيفته الإعلامية. وهما نظرتان مختلفتان ومتكاملتان في الوقت نفسه، تُمثِّل كُلٌّ منهما مستوى من التحليل قائم بذاته. ولا يجوز الخلط بينهما – في نظره - بأن نفسر ظاهرة من المستوى الأول، بالرجوع إلى المستوى الثاني أو العكس، وتعتبر هذه النتائج التي وصل إليها مفتاحا هاما في فهم تحليلات الخليل وسيبويه، وإحلالها مكانها الحقيقي المتميز بين الأفكار والنظريات اللسانية الحديثة. ومن هنا كانت قراءته للتراث جامعة بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، بين الرواية والدراية[1].

1- يعود ذلك إلى شدة إعجابه بشخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي وبعلمه، فقد كان يحرص على

المصادر والمراجع.

1 - إدريس مقبول - الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه .عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط.1 ، 2004 م.

2 - الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسين) - طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط.2، 1392هـ، 1973م.

3 -ياسر إبراهيم الملاح- مقدمة إلى علم المعنى في العربية (بحث في النظرية والمنهج) . دار الفرقان للنشر والتوزيع ، مطبعة الإسراء ، القدس ، فلسطين،1413هـ، 1993م.

4 - محمد علي عبد الكريم الرُّديني - فصول في علم اللغة العام . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر ،2009م.

5 - **محمود فهمي حجازي - علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية):** وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1973م.

6 - ممدوح عبد الرحمن - العربية والفكر النحوي. (دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية) ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، مصر ، 1999م.

7 - **مخلوف بلعلام _ ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه.** (رسالة دكتوراه مخطوطة) بإشراف الزبير سعدي ، بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب واللغات ، جامعة الجزائر، 2002 - 2003م .

هذين الجانبين، وقد نقل إلينا - في إحدى محاضراته - عن الخليل قوله:» الرِّجال أربعة : رجلٌ يَدْري، ويدري أنه يدري، فهذا عالِمٌ فاتَّبعوه، ورجلٌ يدري، ولا يدري أنه يدري، فهذا غافلٌ فنبّهوه، ورجلٌ لا يدري، ويدري أنه لا يدري، فهذا جاهلٌ فعلِّموه، ورجل لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، فهذا مَائِقٌ جِدٌّ أحمق فارفضوه. «(عبد الرحمان **الحاج صالح** – الخليل بن أحمد الفراهيدي واللسانيات الحديثة، محاضرة صوتية مسجلة ألقاها المرحوم يوم: 03-30- 1987م، بقصر الثقافة، القبة، الجزائر العاصمة، على الساعة السادسة مساء، تقديم الأستاذ: أبو عمران الشيخ ، رحم الله الجميع).

8 - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) - الكتاب . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط:1، د(ت).

9 - عبد الهادي بن ظافر الشهري - استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية). دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.، 2004م.

10 - عبد الرحمان الحاج صالح /بحوث و دراسات في اللسانيات العربية .ج:1 : موفم للنشر ، الجزائر ، 2007م.

11 - عبد الرحمان الحاج صالح /السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007م.

12– تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي ، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية .ع :4 ، ص : 9 وما بعدها. السنة الثانية، ذو القعدة: 1426هـ، ديسمبر: 2006 .

13 - عبد الرحمان الحاج صالح / الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية . سلسلة علوم اللسان عند العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة رغاية ، الجزائر ، ط:1، 2013م.

14 - الخليل بن أحمد الفراهيدي واللسانيات الحديثة،محاضرة صوتية مسجلة ألقاها الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** يوم:30 أفريل 1987 م: قصر الثقافة ، القبة - الجزائر العاصمة- على الساعة السادسة مساء ، تقديم الأستاذ : الدكتور الشيخ أبو عمران .

15 - الفارابي (أبونصر) – كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق:محسن مهدي ، سلسلة بحوث ودراسات ، رقم: 46 ، دار المشرق ، توزيع المكتبة الشرقية ، بيروت، لبنان ،ط: 2 ، 1990 م.

16 - خليل أحمد عمايرة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها. (منهج وتطبيق)، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم المعرفة، جدة، ط:1، 1404هـ، 1984م.

حد اللفظة و خصائصها
عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

أ.قرين آسيا
المعهد الوطني للبحوث في التربية
-الجزائر-

مقدمة:

اعتمدت النظرية الخليلية على تحليل أعمال الخليل **وسيبويه** التي لا تقل أهميتها عن أهمية أبحاث أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى. ولكن على الرغم من أهميتها فإنها ظلت غير معروفة «عند أكثر الناس بل مجهولة في كنهها و جوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين»[1] فكان صاحب هذه النظرية الأستاذ الدكتور**عبد الرحمن الحاج صالح** يحلل ما تركه **سيبويه** و أتباعه من الخليليين، و ينظر في الوقت نفسه في ما توصلت إليه اللسانيات الغربية الحديثة فمكنه ذلك من المقارنة العلمية الموضوعية بين المبادئ التي تأسست عليها هذه اللسانيات الغربية و بين النظرية العربية القديمة، فأظهر بموضوعية و تجرد كاملين ما تمتاز به هذه النظرية عن النظريات اللسانية الغربية، وظل عطاؤه إلى آخر فترة في حياته و هو في سن التسعين يبحث و ينشر أسس و مفاهيم هذه النظرية و يمد الطلبة الجامعيين بعلمه، حيث قال هذا العالم الفذ في آخر مناقشة له لرسالة ماجستير (بصفته عضوا ومقررا في لجنة المناقشة) «أن أساهم بما أمكنني، لأن الشيخوخة ولابد منها تغلبت علي إلى حد ما و أحمد الله على الدماغ بقي كما هو، و إذا أطال الله العمر فإن الشيء الذي أطلبه أن أبقى على هذه

1- **الحاج صالح** عبد الرحمن،بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ،منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر،الجزائر، 2007م 1 / 208.

الصحة إن شاء الله»[1]. وسأحاول أن اشرح بإيجاز في هذا المقال أهم النقاط التي تطرق إليها د.**الحاج صالح** لتوضيح حد اللفظة وخصائصها(الجانب النظري من رسالتي)[2]. مع التذكير أن المبادئ النظرية التي أتى بها هذا العالم طُبقت إجرائيا في متوسطة جزائرية و أعطت نتائج ممتازة لتلاميذ كان تحصيلهم متوسطا فأصبحوا يتقنون اللغة العربية إلى حد ما. و قد اعترف د.**الحاج صالح** بأهمية هذا العمل حسب قوله «الدليل على صحة مفاهيم النظرية الخليلية أنه طُبق في تجربة من التجربات و المحك الأصح لتصحيح النظرية هو التطبيق في التعليم يبيّن إذا التلاميذ صاروا ماهرين في التصرف في تلك الوحدات اللغوية لأن اللغة ليست وحدات، اللغة تصرف في الوحدات حسب الأغراض فعندما تُعرف هذه القواعد تجعل الإنسان ماهرا في تركيب الأفكار و على أساسها في تركيب الألفاظ و هذا بني كله على ما قاله الخليل وسيبويه اللذان صنعا منهجية تطبق لتحليل كل اللغات».[3]

1 -مستويات اللغة في النظرية الخليلية الحديثة: على المفاهيم الأصيلة أسست اللسانيات الخليلية الحديثة تحليلاتها للغة طبقا للمستويات أو المراتب الآتية حسب الجدول التالي:

1- آسيا قرين،حد اللفظة وخصائصها ،دراسة تطبيقية في كتاب السنة أولى متوسط،على ضوء النظرية الخليلية . إشراف الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** رسالة ماجستير نوقشت بالمدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 12جانفي2017م. (مناقشة مسجلة).

2- للتفصيل أكثر نحيل القارئ لقراءة: حد اللفظة و خصائصها. (الجانب التطبيقي)، (مناقشة مسجلة).

3- المرجع السابق.

المستوى(6)	⇑	مستوى ما فوق العامل:وهو أعلى مستويات التحليل: وهي العناصر التي تحتل الصدارة وهما: موضع الاستفهام و الشرط
المستوى(5)	⇑	أبنية الكلام (Tectonies) الجمل و تحليلها التجريدي لخصه د.**الحاج صالح** في الصيغة الرياضية الآتية[(ع ←م$_1$)± م$_2$]± خ^2.
المستوى(4)	⇑	اللفظات (جمع لفظة-lexie)
المستوى(3)	⇑	الكلم و تندرج فيه الحروف و الأسماء و الأفعال
المستوى(2)	⇑	الدوال: وهي أولا المادة الأصلية ثانيا الوزن أو الصيغة ثالثا حروف المعاني ورابعا العلامة العدمية أو ترك العلامة
المستوى(1)	⇑	الحروف (Phonèmes) اقتصرت العربية على تسعة وعشرين حرفا[3] و ستة أصوات (حركات و حروف مد)

الحديث أو الخطاب: وهو ليس من المستويات الوضعية (الوضع=النظام≠استعماله) ويقوم على دراسة النص فكل جملة تتبع جملة أخرى في متتالية لتشكيل أكبر وحدة للتحليل[4]

جدول(2) يوضح مستويات تحليل اللغة في النظرية الخليلية الحديثة (الخاصة بالوضع و الاستعمال)[1]

1- الوضع والاستعمال: إن اللغة عبارة عن مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة، ثم بنى جزئية و هذا يسمى الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام و تناسب بين العناصر اللغوية وعلاقاتها الرابطة و بين العمليات المحدثة لتلك العناصر،على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع) . الاستعمال، فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، فيختار المتكلم ما يحتاجه من الدوال للتعبير عن أغراضه، فيميزبين ما هوراجع إلى القياس و بين ما هو راجع إلى الاستعمال، بمعنى أنه يستعمل اللغة بحسب ما تقتضيه قواعد الوضع والخطاب، لأن قوانين الاستعمال ليست هي قوانين الوضع أو القياس.

و ما يهمّنا في هذه الدراسة هو مستوى اللفظات (اللفظة) و هو المستوى الأوسط في الترتيب والمستوى الرابع من التحليل هو مستوى يتوسط المستويات الدنيا و العليا فينتظم انتظاما معقدا و مرتبا، لأن الكلم لا تنتظم في الكلام على مثل الانتظام البسيط الذي يتصوره بعض اللسانيين الغربيين وأكثر النحاة المتأخرين،فإن الوحدات في هذا المستوى ليست هي الكلم مجردة من لوازمها بل تأتي مجردة و مزيدة و كلها أسماء أو أفعال فالاسم والفعل=لفظة و المزيد فيه في كل واحد منهما لفظة معنى التكافؤ لم يدركه بعد التطابق و المختلف قد يتكافآن (Equivalent ≠ Identique) لأن البنية واحدة، « وحدات يندمج فيها الاسم و الفعل مع ما يقترن به لزوما من أدوات مخصصة به ثابتة وغير ثابتة (على صورة دخول وخروج يسمى عند نحاتنا القدامى بالتعاقب)، بل ومن وحدات مماثلة أي (من جنسها ومستواها) تخصصها على مثل ما تفعله الأدوات إذ تقوم مقامها وتؤدي ما تؤديه، وذلك مثل المضاف إليه والتركيب المسمى بالصلة والموصول والصفات وحتى الأبنية المسماة - من حيث الإفادة- فقط جملا»[1].

وعلى هذا الأساس فإن عبارات: - الكتابْ - كتابٌ مفيد - بالكتابِ المفيد- بكتابِ زيد المفيد تعد بمنزلة الكلمة الواحدة «كتابْ»(كتابْ لفظة واحدة وليست هي وحدها لفظة) سماها أ.**الحاج صالح** لفظة و ترجمها إلى اللغة الأجنبية (**la lexie**)[2]. و تختلف اللفظة الاسمية عن الفعلية في أن الأولى لها مثال واحد و الثانية لها ثلاثة مثل،مثال الفعل الماضي و مثال الفعل المضارع و مثال فعل الأمر و تشمل عنصرين داخل النواة تربط بينهما علاقة بنوية، وهذا ما أكده أستاذنا بقوله: «و للفعل أيضا مُثُل مولدة كالاسم إلا أن مُثُله ثلاثة: أحدها للماضي، و الثاني للمضارع،و الثالث للأمر»[3].

1- عبد الرحمن الحاج ،أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد4 ، جامعة الجزائر، 1974 ، ص35:.

- 2 بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ،1/219

3- نفس المصدر، 2/87

2 -معنى الحدّ عند النحاة الأوائل: إن كلمة حدّ تأتي عندهم في سياق عدد معين من الألفاظ .يقول **سيبويه**: «ألا أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: « أيّهم رأيت»، وقال: «وجه الكلام و حدّه الجرّ لأنه ليس موضعاً للتنوين» و: «فهو على ذلك الحدّ متمكن... و في هذه الحال متمكن» وقال أيضا: «وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو» و« وليس ذا طريقة يجرين عليها في الكلام».[1]

تعاقب كلمة حد ههنا الوجه و الحال و الطريقة و هي في كل هذا تخص الكلام من حيث اللفظ. فالحد على هذا هو نمط من الإجراءات التي تفضي إلى نتيجة و هي النحو أو الضرب من الكلام الذي يحدّه الحدّ و في نفس الوقت هذا النمط من الكلام بعينه. و هذا المعنى نلمسه خاصة في هذا الذي قاله **سيبويه**:«إن شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسّر عليه الأسماء للجمع». و«لأن الاستثناء إنما حدّه أن تدَارَكَهُ بعدما تنفي...» فهو يسمى ههنا حدًّا العملية أو العمليات المعينة المؤدية إلى تكسير اسم للجمع و إلى الاستثناء بالنفي[2]. و على هذا فالحدّ ليس لتعريف مفهوم كما أشرنا في البداية، بل لتعريف الإجراءات والعمليات اللازمة التي تؤدّي إلى صوغ الضرب من الكلام.

و قال **سيبويه** أيضا :«و الحدّ فيها أن يجرى هذا المجرى»و«و يجريان مجرى واحداً فيما وصفت لك». يستنتج من هذا أن لكل مجرى من مجاري الكلام حدًّا يحدّده ،و المقصود من المجرى بيّن فهو المسلك أو السبيل الذي يسلكه العنصر اللغوي أو المجموعة من العناصر في الكلام فيما يخص تركيبه و إعرابه أو تصريفه و غير ذلك مما يمس اللفظ أو البنية. فالحد عند النحاة الأوائل يتّفق مع التعريف على المعنى (التعريف المفهومي) في أن كلاهما يعتمد على الوصف،و يختلفان في كون ماهية الحد النحوي رياضية محض وفي كون "الحد خاصا بمجرى الشيء أي بمساره اللفظي و طريقة صوغه

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**/ منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010، ص.121.

2- منطق العرب في علوم اللسان،ص. 121.

ليس غير."فالحدّ عند النحاة الأوّلين لا يحدّد المعاني و المفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحد عند **سيبويه** و معاصريه أي وظيفة أخرى إلا هذا التحديد الضابط الإجرائي"[1].

إن الحد في مفهومه العام هو الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة .و لم يكن بالضرورة هو الأصل أو القاعدة التي يبني عليها.فهو نمط تتحدّد به عمليات معينة قبل كل شيء.فالتكسير للجمع والتصغير و النسبة و جمع السلامة و التأنيث و غير ذلك فيما يخص صياغة المفردات من جهة و من جهة أخرى كل العمليات التي تؤدّي إلى صياغة الجمل فهي حدود عند النحوي من العصر الأول. و يترتب على ذلك أن الحد الإجرائي بهذا المعنى لا يخص الاسم في ذاته و لا الفعل في ذاته بل يخصهما في مجرى كل واحد منهما. فالحد هو إجرائي لأنه يصف مجري الوحدات اللغوية و الإجراءات المولّدة له[2].

فصياغة المفردات وبالاعتماد على التحليل الإجرائي يؤدّي إلى صياغة الجمل. و يترتب على ذلك أن للاسم و الفعل مجاري خاصة لا في تصرّف أبنيتهما و لا في تصرفهما بتحوّل مواضع كل واحد منهما في الجملة بل بتصرف أو لمجرى يتوسط هذين المستويين و نعني بذلك أن حصوله يكون بعد حصول بنائه ككلمة و قبل اندماجه في الجملة[3]. فحد الاسم هو وحدة لغوية (كلمة) تدخل عليها زوائد يمينا و يسارا في مواضع معينة و مرتبة : على اليمين: أل + حروف الجر. على اليسار:العلامات الإعرابية +التنوين/المضاف إليه + الصفة. و هذه الزوائد هي جزء من الاسم فأحيانا تظهر و أحيانا تختفي حسب حاجة المتكلم للكلام .

فهذه الوحدة اللغوية (اللفظة الاسمية) قابلة للامتداد وفق تحويلات وعمليات إجرائية (عكسية) ممتدة مثلا: # رجل# ،#الرجل# ، # رجلٌ

- 1منطق العرب في علوم اللسان، ص.123-122.
- 2 نفس المصدر، ص.124.
- 3 منطق العرب في علوم اللسان.

طويل#،# بالرجلِ الطويل# ، # بالرجلِ طويل الذي هو هنا#. فكل هذه المجموعة (المصفوفة) الممتدة هي بمرتبة الاسم الواحد (لفظة رجلٌ) والزوائد هي أجزاؤه واللفظة الاسمية ليست مبنية بها وإنما موصولة بها فقط.

و من هنا يظهر معنى الحد النحوي المبني على سلسلة من العمليات الإجرائية لتوليد الشيء. أما حد الاسم المفهومي فهو مثل ما يأتي:

«الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة»[1] (وهذا من حدود المناطقة) ،أما **سيبويه** فله حد آخر لم يتفطن إلى وجوده لا المتأخرون ولا المحدثون. أما الاسم من الجانب الدلالي الإفادي[2]: في مستوى الدلالة على المعنى: فهو ما يدل على فئة من الأشياء أو منها بعينه في مقابل ما يدل على الحدث الحادث في زمان معيّن وفي مقابل ما يدل على معنى من معاني النحو كالنفي والاستفهام و الشرط و غير ذلك.وقد لا يلزم الاسم مسماه. وهو غير المختص مثل الضمائر ومثل جميع الظروف المبنية وأسماء الشرط وغيرها.

مستوى الإفادة: ما يُحدَّث عنه، ومن ضروب الأسماء: المتصرف المتمكن فقط، و يخرج من هذه المجموعة الدالة على معاني النحو أي مضارعتها لحروف المعاني و تتميز بعدم تصرفها جزئيا/كليا. و على هذا الأساس يظهر الفرق بين معنى الحد بالتعريف المفهومي وبين معناه النحوي الإجرائي.

3-حد الكلمة عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: هناك فرق بين الكلمة وما تسميه النظرية الخليلية «اللفظة»، فالكلمة: «كل وحدة صغرى تنفصل من الكلام فهي كلمة، وهناك مقياس صوري ولفظي للكلمة»[3] كما «تحدد بالموضع[4] الذي تظهر فيه في داخل المُثُل. والكلمة عند النحاة الأولين

- 1 الرضي الأستراباذي/ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية: 1993م. .شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.ص20.

2- منطق العرب في علوم اللسان ،ص.133.

3- مقابلة مع الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** بتاريخ 12-14- 2015 على الساعة 10 صباحا.

- 4 **عبد الرحمن الحاج صالح**/ بحوث و دراسات في للسانيات العربية،ج1، ص.222-221.

هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه «اللفظة»[1]، وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيماً أي أقلّ ما ينطق به مما يدل على معنى، المورفيم قد يكون كلمة في :كتاب –رجل-ال-ت ولا يكون كلمة في التاء تَ من»تَفعَّل» و»افتَعّل» و»استَفعل» فلا يكون الجزء من الكلام كلمة حتى يمكن انفصاله ولوبالبدل لا غير وليس السبب أنه يمكن حذفه مثلما يحدث في اللفظة دون حصول أي خلل فهذه صفة مميزة للفظة بالنسبة للكلمة، وحروف المضارعة مورفيمات ولكنها ليست كَلِمًا ،لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم (مصوغة داخل الكلمة)، «فهي من مكوّنات الكلمة وليست من مكونات اللفظة ،وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم»[2]. وهناك كلمات تنفصل بالكامل مثل:عمرْ وزيدْ وأخرى لا تنفصل إلا بالبدل مثل: الضمائر المتصلة مثل: ضربتُ. وعلى هذا فالكلمة عمادها وزنها والعلاقة التي تربط بين عناصرها هي علاقة بناء لأن حذف أي عنصر يقتضي زوال هذه الكلمة ، مثل حرف «مُ» في كلمة «مُكرم»[3] و «مَ» في كلمة «مَكتب».

3 - 1 - حد اللفظة عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح:

ينطلق صاحب النظرية الخليلية الحديثة في تحليله للغة من الجزء المركزي للكلام «الاسم المظهر» (≠ المضمر)" ،باعتباره الأصل الذي تُفَرّع عنه أشياء أخرى. ويبدأ في تحليله «من منطلق التحليل عندهم (النحاة الأوائل)، وهو (الانفصال والابتداء=الانفراد) ثمّ مفهوم التمكّن. «فقد حاول النحاة الأولون أن يحصروا كل ما يمكن أن ينفرد بنفسه في الكلام ولا يمكن أن ينحل إلى ما هو تحته، دون أن يتلاشى كوحدة دالة مستقلة ووحدة مفيدة

-1 هذه خاصية اللفظة وحدها فالتمييز بين ما يمكن حذفه وغيره لا تتحدد به الكلمة إذ قد تتلاشى الجملة بحذف الفعل أو الفاعل وهما كلمتان.

-2 **عبد الرحمن الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،1/221.

-3 Abderrahmane Hadj Salah/ Luinguistique Arabe et Linguistique générale Essai de Méthodologie d'Epistémologie Du Ilm Al-ARABIYYA , Publications de L'Académie Algérienne de la langue Arabe .ENAG/Editions –Alger:2011.p14-15.

في نفس الوقت»[1]. فالذي يسكت عنده وليس قبله شيء، هو الاسم الذي «ينفصل ويبتدأ». ولهذا وجب الانطلاق من أقل ما ننطق به وينفصل، وهو الاسم المظهر بالعربية ولا يكون الاسم المظهر على حرف واحد، لأنه لا يمكن النطق بحرف واحد و الاسم المظهر» يبتدأ وينفصل»[2]. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته على نوع منه وهو المزيد بأداة التعريف، ولهذا سمّى النحاة الأوّلون هذه النواة بالاسم المفرد وهذا المفهوم ارتقى عند الخليل و **سيبويه**، و تطوّر في النظرية الخليلية و سمى الأستاذ **الحاج صالح** هذه الوحدة بـ**lexie** [3] انطلاقا من صفاتها الجوهرية التي لا يعرفها إلا أصحاب الخليل. وبذلك فرق بين اللفظة و الكلمة بقوله ،»على أن ما يبتدأ به و ينفصل قد يكون أكثر من كلمة واحدة، ولكنه يظل في حدود (اللفظة) التي يسبقها سكوت و يتبعها سكوت»[4] و يؤكد أستاذنا أن فهمه للفظة جاء بعد سنوات من الكد البحث، حسب قوله «مفهوم اللفظة أدركته إلا بعد سنوات ،مفهوم اللفظة ما توصلت إليه إلا بعد عشر سنوات في فهم كتاب **سيبويه** ثم قدمت الأطروحة التي بنيت عليها هذه الأفكار»[5] واللفظة مفهوم نحوي محض في النظرية الخليلية الحديثة وهي وحدة لغوية لها مستوى خاص، لا هو مستوى الكلمة و لا هو مستوى التركيب. فليس فيها مهمل أو مستعمل لأنها مستعملة دائما وتستعمل باختيار المتكلم لوجود كلم يحتاج إليها في لفظه. فاللفظة هي مثل الجمل يصفها المتكلم و لا توجد في القاموس»،[6] «و تتصرف اللفظة بزيادة و حذف الزيادة و هذا المستوى من

1- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،1 /20 - 21

2- الكتاب ،1 /96

3- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية1 /219.

4- عن محاضرة للدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح**،ألقاها في مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ،بوزريعة، الجزائر،1988.

5- حد اللفظة و خصائصها ،مرجع سابق، (مناقشة لرسالة ماجيستير مسجلة).

6- مقابلة مع الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** بتاريخ 2015-12-09 على الساعة 10 صباحا.

الكلم أقرب إلى الجملة أكثر من الكلمة وإن كانا مختلفين تماما».[1] و اللفظة في اللسانيات الخليلية «عمادها الوقف والابتداء، فهي أقل ما يُنطقُ به مما ينفصل فيُسكت عنده ولا يلحق به شيء. أو يَبْتَدِئ فلا يسبقه شيء.

فما ينفرد وينطلق، أو ما ينفصل ويبتدئ هو صفة الانفراد.»[2] بهذه الكيفية وَضَّحَ أ.**الحاج صالح** مفهوم و صفات هذا المستوى من الكلم ثم قال: «فالاسم الظاهر أو الفعل هي وحدات اصطلح أصحاب هذه النظرية على تسميتها باللفظة وتجاهلتها اللسانيات الغربية الحديثة فهي لا تعرف إلا الوحدات المقطعة الصوتية التي لها بداية و نهاية، وذلك مثل الكلم المفردة. أما الوحدات القابلة للامتداد و التقليص حسبما كان يتصوره الخليل و**سيبويه** فلا سبيل إلى وجودها عند الغربيين و من اتبعهم (ولا يوجد أيضا عند المتأخرين من النحاة العرب)». [3] و على هذا فإن مثل هذه العبارات: «الرجل، رجل الغد، بالرجل، مع الرجل، الرجل الذي قام أبوه، رجل قام أبوه أمس، الرجل طويل القامة الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر...إلخ كل منها لفظة_ لا كلمة ولا جملة_ وإن كانت في داخلها مثل الذي قام أبوه»[4]. و بذلك كان أ.**عبد الرحمن الحاج صالح** بوصفه من اللسانين المحدثين السبق في التفريق بين الكلمة و اللفظة (الاسم المفرد و ما بمنزلته) انطلاقا من تحليلات النحاة القدامى و بناء على اطلاعه على ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الغربية،و ربطه بين المفاهيم، و اعتمادا على المقارنات استطاع الخروج بخصائص و معايير تحدد اللفظة وتميزها عن الكلمة.

1- مقابلة مع الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** بتاريخ 01-21- 2016 على الساعة 10 صباحا.

-2 محمد صاري/ مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة، مقال منشور)، قسم اللغة العربية وآدابه، جامعة عنابة ص5.

-3 بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،ج2/50.

-4 علم اللسان العربي و علم اللسان العام ،أطروحة مخطوطة (باللغة الفرنسية)،باريس، 1979م.2 /684- 685 . و المقال «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسيّ اللغة العربية»،مجلة اللسانيات،ع.4،ص.35

الفرق بين اللفظة والكلمة حسب النحاة الأوائل و النظرية الخليلية الحديثة:

يمكن تلخيص الفروق بين اللفظة و الكلمة حسبهم في الجدول التالي:

اللفظة	الكلمة
أصل (يبنى عليه)	وحدة من وحدات اللفظة و الجملة
جوهر لغوي	جوهر لغوي
الابتداء و الانفصال=الانفراد (الوقف/ الابتداء)	مقياس البدل،و الفصل (وصفي للكلمة)
وحدة للجملة	وحدة للفظة
اللفظة الاسمية لها حد إجرائي واحد بينما للفعل ثلاثة حدود إجرائية، والعلاقة بين عناصرها علاقة وصل.	الحد الإجرائي للكلمة وزنهاو العلاقة التي تربط بين عناصرها علاقة بناء
اللفظة تتركب من كلمات حسب المنهج الخليلي و قد يكون فيها كلمة واحدة و هو الاسم المفرد فهو يجري مجرى اللفظة حتى ولوكان مفردا لأنه بمنزلته	الكلمة تدخل في تركيب اللفظة
موجودة في الكثير من لغات العالم	موجودة في أكثر لغات العالم

4 -حد اللفظة عند النحاة الأوائل و المتأخرين:

4 - 1 -حد اللفظة عند الخليل ت 175 هـ(و سيبويه) ت 180هـ:

ينطلق النحاة الأوائل من «الاسم المفرد و ما بمنزلته «كما يقولون في استكشافهم حدود الكلام، باعتباره النواة أو الأصل الذي تُفرع عنه أشياء أخرى. وقد أطلق «الخليل» على هذا المفهوم «الاسم المظهر» (≠ المضمر).

وهوو الضمير المنفصل هما محتوى الاسم المفرد «والاسم المفرد هو الذي "ينفصل و يبتدأ"»[1]. و قد جاء على لسان تلميذه **سيبويه** في وصفه الاسم المظهر ما يلي: « إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء و لا يلحق به شيء»[2]، أي الاسم المفرد الذي يقبل الابتداء به كقولنا « رَجُلٌ « (لأنه يحمل العلامة العدمية)، كما يقبل الانفصال ويمكن أن تتصل به زوائد: « أل +رجلٌ «و يُبنَى الكلام عليه، لأنه النواة التي تقبل التفريع مثل: «كرجل « أو» كالرجل الذي سافر البارحة» .

و الحركات الإعرابية عند كل النحاة لها معان و لها موضع خاص بها لتشكيل حد (اللفظة) فهي يضا كلمات .و كل ما يمكن أن ينفصل في درج الكلام مما يدل على معنى فهو كلمة. ولو بالبدل كالضمير المتصل والحركات الإعرابية و غيرها، و كل علامة بما أنها دالة و منفصلة (بالبدل) فهي كلمة كقولنا:

رَجُلٌ #: (رجلْ =كلمة) +ٌ(التنوين =كلمة)= **المجموع هو لفظة.**

كما يلاحظ أيضا أن **سيبويه** لم يضع تعريفا للكلمة لأنه يرى «كل ما ينفصل مما يدل على معنى كلمة» كما أظهر قدرته على التفريق بين اللفظ بمعنى ما يلفظ به و الكلمة و الاسم المفرد وما بمنزلته و الكلم والكلام وقد بدأ كتابه بتقسيم أجزاء الكلم ففي باب:» علم ما الكلم من العربية»،قال :»فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم :رجل وفرس و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع و أما ماجاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثم،سوف»[3]، فقد أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة وهي : الاسم و الفعل و الحرف، وقد ذكر **سيبويه** في هذا» باب عدة ما يكون

1- انظر: الكتاب1/96

2- انظر: النظرية الخليلية الحديثة ،،كراسات مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية ع4، دار هومة، الجزائر ، 2007.ص:32.

3- الكتاب،1/12.

عليه الكلم»، وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد « فذكر واو العطف مثل مررت بعمرو زيد، وكذلك فاءه، وكاف الجر التي تجيء للتشبيه « أنت كزيد» ولام الإضافة، وواو القسم ، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك مما هو على حرف واحد وسمى كل واحد من ذلك كلمة «[1]، وبذلك حدد مفهوم الكلمة و مفهوم الاسم المفرد. و عرّف **سيبويه** ما نسميه نحن لفظة بأنها مجموعة من الكلم تجري كأنها كلمة واحدة في قوله:»إن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة».[2]

و ما نسميه اليوم لفظة هو الاسم عند **سيبويه** في كلامه العادي ولقد عَرّفَ «**سيبويه**» هذه الوحدة اللغوية وعبَّر عنها في أماكن عديدة من «الكتاب» بعبارة «كالاسم الواحد» أو «بمنزلة الاسم الواحد»، ومن ذلك مثلا قوله عندما تعرض لموضوع النعت : »فأما النعت الذي جرى مع المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المجرور لأنهما كالاسم الواحد من قبل أنّك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ،ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف»[3]. وقال أيضا « فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا و هما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق»[4]. و قال « إنّ المضاف و المضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد»[5]. كما قال « و اعلم أنّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف و اللام تُنزّل بمنزلة أي، وهي هذا و هؤلاء و أولئك، و توصف بالأسماء .و ذلك قولك ،يا رجل، و يا هذان .صار المبهم و ما بعده بمنزلة الاسم الواحد»[6] .

1-نفس المصدر، 4/216

2- المصدر السابق 2/164

3- الكتاب 433-1/421.

4- نفس المصدر2/86.

5- نفس المصدر2/226.

6- نفس المصدر1/189.

أي زاد على ما مضى توضيحا و هو أن الاسم المفرد إذا زيد عليه شيء معين فهو ما يزال اسما لأنه بمنزلة الاسم المفرد[1] و السبب في ذلك أنهما يُعربان إعرابًا واحدًا (لهما وظيفة واحدة في النحو). فيعتبر مثلا «زيد طويل» على أنه بمنزلة زيد و الكتاب على أنه بمنزلة «كتاب زيد» أو«كتابٌ» ، فالاسم المفرد في تقديره لفظة و في القياس هو لفظة، فالأصل # كتابٌ # وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها[2] (=بمنزلتها) من حيث الانفصال و الابتداء (=الانفراد) بإلحاقها زوائد (أل، حرف الجر، الإعراب يمينا و التنوين (إذا لم تدخل عليه أل) أو المضاف إليه و أخيرا الصفة يسارا، فالاسم المفرد و ما بمنزلته هو وحدة تحدد إجرائيا ، وسُميت هذه الوحدة بعد **سيبويه** باللفظة[3]. و يسمى الاسم مع زائد أو أكثر اسما كما يسمى زيد اسما مفردا ليتبين أنه نوع من تصاريف الاسم «فكل هذه الزوائد من الاسم و إلى الاسم تكون دائما جزء من الاسم «[4] مثل :

1 - الكتاب المفيد الذي اشتريته (جملة موصولة)
منعوت نعت 1 نعت2
2 -كتاب زيد المفيد
مضاف مضاف إليه صفة
3 -كتاب ، ن اشتريته
اسم اعراب تنوين
4 - كتابْ
اسم مفرد وهو لفظة[5]

كل هذه الأمثلة لفظة[6] ويسميه سيبويه اسم أو ما بمنزلته

- 1 لأن في النظرية الرياضية العنصر الواحد من المجموعة هو بنفسه مجموعة.
- 2 فالمقصود بمنزلته ≠ التطابق، بل هما يجريان مجرى واحدًا في الكلام.
- 3 النظرية الخليلية الحديثة،ص.75.
- 4 حد اللفظة و خصائصها،مرجع سابق،(مناقشة مسجلة).
- 5 لأنه توجد مواضع معه تقبل الزيادة فهو في تقدير المزيد.
- 6 اللفظة بأجمعها هي التي تتقدم و تتأخر أما الجزء منها ثابت أبدا في داخلها.

4 - 2 -حد اللفظة و النحاة المتأخرون

4 - 2 - 1 - عند الزمخشري (ت 538هـ) و ابن يعيش (ت 643هـ): على الرغم من أن الزمخشري وابن يعيش من النحاة المتأخرين فإنهما ركزا على نقل أقوال **سيبويه** لكنهما لم يعرضا أبدا مفهوم (الاسم المفرد و ما بمنزلته) كما تصوره الخليل و **سيبويه**[1]. فابن يعيش في شرح المفصل يقول: « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع و هي جنس[2] تحته ثلاثة أنواع الاسم و الفعل و الحرف و الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى و ذلك لا يتأتى إلا بذكر اسمين كقولك « زيد أخوك أو فعل واسم نحو قولك ضرب زيد و يسمى جملة...» [3]. ويَقصد اللفظة الدالة بمعنى المفرد .

و أراد الزمخشري أن يسلك نفس مسلك الخليل وتلميذه **سيبويه** وذلك من خلال شرح ابن يعيش لكلامه ، لكن نرى أنهما ربما تأثرا بالمفاهيم الأرسطو طالسية أكثر كما اقتبسها ابن السراج و معاصروه، أو أنهما لم يفهما كلام **سيبويه** . فقد أراد هؤلاء النحاة أن يتوصلوا إلى حقيقة الشيء (مثل أرسطو) لإعطائه الميزات الأساسية فوضعوا له حدودًا لا يمكن تجاوزها لكن الحد (أرسطي محض) كما جاء في شرح المفصل « أن يؤتى بالجنس[4] القريب ثم يقرن به جميع الفصول،فالجنس يدل على حقيقة المحدود العامة لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة...»[5]، بمعنى إن كل جنس تندرج منه فصول تكون قريبة منه.

-1 مقابلة مع الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** بتاريخ 2015-12-09 على الساعة 10 صباحا.

-2 أول من قال هذا هو ابن السراج، و **سيبويه** لم يحدد الكلمة باللجوء إلى المعنى

-3 ابن يعيش موفق الدين، (ت643هـ) .شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت.-لبنان، 1422هـ / 2001م..1/70.

-4 كل هذا مبني على القسمة الأفلاطونية الأرسطوطالسية و مفهوم الجنس و الأصل استعاره العرب بعد اطلاعهم على المنطق الأرسطي فالخليل و **سيبويه** لم يستعملاه.

-5 اظر: نفس المصدر.

وهذا كله قاله أرسطو (الحد بالجنس) مع العلم أن الفصل ليس هو الفرع بل صفة مميزة فقط . و بذلك فإن كلامهما كان منقولا[1] ولم يعرفا المفاهيم التي تصورها **سيبويه** و أستاذه ، فاللفظة قد تكون على كلمة واحدة في جملة محذوف منها: «كتاب « كجواب : «ما هذا ؟»، واللفظة قد تكون أيضا الاسم المفرد الذي يقبل الوصل بزيادات هي كلم في مواضع محدودة (من كلمات) مثل: الرجلُ= ال(التعريف)+رجل (المعرف) الفرسُ= ال(التعريف) + فرس(المعرف).

لفظة «الرجل» و «الفرس» تتركب كلاهما من كلمتين وليس من كلمة واحدة.فالكلمة اسم وفعل وحرف وكل نوع منها (مثلا الاسم مثلما وضحنا في المثال) يُنطق به دفعة واحدة بسبب الارتباط الشديد.وهذه هي النقطة التي لاحظها الزمخشري و ابن يعيش فهما لم يتوصلا للمفاهيم العميقة التي توصل إليها الخليل و سيبويه و إنّما لاحظا أن الكلمتين قد تنطقا كأنهما كلمة واحدة فقط «ال+فرس» .(لأنهما لم يدركا مقصود الخليل و**سيبويه** بقوله: «الاسم المفرد وما بمنزلته»).

الاسم المفرد وحده و الاسم المفرد + زوائد = لفظة

رجلٌ = ال +رجلٌ = ب +الرجل +ـٍ= لفظة.[2]

-1 يقول ابن يعيش»اللفظة جنس الكلمة (بمعنى الكلمة المفردة)وذلك أنها تشتمل المهمل و المستعمل،فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو صص ودق و نحوهما و ما كان مثله لا يسمى واحد منها كلمة لأن ليس من وضع واضع» .و نلاحظ هنا أن ابن يعيش بقوله إن اللفظة تشتمل المهمل و المستعمل(هذا لا يقال إلا عن المفردات و موادها والصيغ الإفرادية) وهذا لا علاقة له باللفظة النحوية ، لأن اللفظة مستعملة دائما أولا وتستعمل باختيار المتكلم ،(شرح المفصل1/70).

2- يكون وحده لفظة و المزيد منه يكون أيضا لفظة ليس أحد منهما فقط لفظة.

4 2-2-عند الرضي الأستراباذي (ت 686هـ): لاحظ الأستراباذي (عند شرحه لنصوص ابن الحاجب)[1] أشياء لم يلاحظها أحد قبله لكنه لم يتوسع في هذا، ولم يلتفت إلى الزيادة ومفاهيم أخرى مهمة، ولم يتوصل للمفاهيم العميقة التي توصل إليها الخليل و **سيبويه** فيما يخص جوهر اللفظة النحوية.

يقول : «لفظة[2]، ليخرج كلمتان واحدة واحدة...قلت :لا يخرج مثل ذلك (بتاء الوحدة) لأن مثل قولك قال وقالوا، كأرطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما (يتلفظ) به دفعة واحدة، مع أن كل واحدة من الأوليين كلمتان بخلاف الثانيين»[3].

«إن قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع أفعال المضارعة (جزأي) لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو تدل على الجمعية والألف على التثنية، والياء على النسبة وحروف المضارعة، وعلى حال الفاعل أيضاً وكذا التأنيث في قائمة، والتنوين ولام التعريف، وألفا التأنيث فيجب أن يكون (لفظُ) كل واحد منها مركباً وكذا المعنى فلا يكون كلمة، بل كلمتين»[4].

فقد أراد الرضي أنْ يوضح أنّ الصيغة والمادة الأصلية لا تدل كل واحدة منهما على جزء من الكلمة مثل: (مسلم + ان) و (مسلم + ون) و (بصرة +يّ)، فلاحظ أن كل كلمة من هذه الكلمات (مسلمان، مسلمون، بصريّ) تتركب من كلمتين لكنهما تنطقان كلمة واحدة لشدّة الارتباط بينهما. ويُفسر ذلك في

- 1 النحوي الفقيه أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (570-646هـ) جمع في الشافية أصول فن التصريف مشيرا إلى اختلاف العلماء من ناحية وإلى علماء لغات العرب ولهجاتهم من جهة أخرى أما الكافية فتناول فيها المسائل النحوية ،وشَرَحَ «الرضي» الشافية والكافية وفك اللغز عن هذه النصوص بالوقوف على أسرارها وغوامضها باعتماده تحقيقا دقيقا مستشهدا بشواهد تدعم شرحه، و«الرضي»لم يكن يطرح أراء النحاة ويشرحها فقط بل كان يناقشهم في آرائهم وكثيرًا ما اعترض عليهم.

-2 تجدر الإشارة إلى أن هذا الكلام لا يخص اللفظة النحوية بالمعنى الذي يقصده الخليل و **سيبويه**. لفظة بصريّ عنده مثلا: كلمتان منطوقتان معا (أي بصره + يّ =كلمتان / اسم +علامة النسبة).

-3 الرضي الأستراباذي/ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،1/8.

-4 شرح الكافية 1/9.

قوله: « فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج (كلمةٍ) واحدة فأعرب المركّب اعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة (كذلك الحركات الإعرابية)...» [1].كما أدرك خواص الإسناد المولد للجملة من خلال تحديده للاسم (بقبوله الزوائد المعنية لا العلامات على يمينه) « من دخول اللام و الجرّ و التنوين والإسناد و الإضافة»[2]، كما اهتم الرضي بالموضع، و أطلق الرضي «اللفظة» على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة»[3] . « فبعض النحاة الذين جاؤوا بعد **سيبويه** أطلقوا على نوع من الوحدات قابلة للانفصال اسما ذَا دلالة غاية في الأهمية هو «اللفظة» ،ومعناها المعجمي الأساسي هو «وحدة اللفظ »، وفي تعريفها يقول الرضي «قَالاَ» و «قالوا» مثل «أَرْطَى» و «بُرْقُع» فكل منها يُشكّل النطق بهما لفظة واحدة، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى ما يجب أن يُنطق به دفعة واحدة. هذا مع أن في المثالين الأولين توجد كلمتان خلافاً للمثالين الآخرين اللذين لا توجد فيهما سوى كلمة واحدة... باستخلاص النتائج من هذا التقابل الجوهري، فإن الرضي، وخلافًا للذين سبقوه مباشرة (الذين لم يفهموا شيئا في ما يخص هذا الفرق الجوهري) يعتبر الحركات الإعرابية كَلِمًا أيضا».[4]

و باعتماد صاحب النظرية الخليلية[5] على الملاحظات الصائبة لهذا العالم الفذ و على المفاهيم التي جاء بها (الخليل و سيبويه) ،استطاع أن يطوّر من مفهوم هذا المستوى (الاسم المفرد وما بمنزلته/اللفظة) من الكلم و يحدد صفاته و حدوده الإجرائية و خصائصه الجوهرية.

1- المصدرالسابق، ص:9.

2- نفس المصدر، ص:248

3- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية 2/50.

4- Linguistique Arabe et Linguistique Générale.T2, op, cit ,P185.

5- تجدر الإشارة إلي أن الرضي لاحظ أشياء غير بسيطة لم يلاحظها أحد قبله، أما الخليل و سيبويه فيستنتج من كلامهما و من المفاهيم التي أثبتاها أنهما ألمّا بكل ما يرتبط باللفظة النحوية.

5 -الفرق بين اللفظة الاسمية وحدّها:

حد اللفظة الاسمية: استطاعت النظرية الخليلية وضع حد للفظة الاسمية وحد للفظة الفعلية وفق مواضع مصاغة في المثال الإجرائي للاسم[1] و الفعل (**Schème générateur**).

يُلاحظ في هذا المثال المحدّد للاسم (أو المُولّد) أنّ كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي وبعضها إزاء بعض نظائر للنواة من حيث إنها وحدات متكافئة أوّلاً و متفرّعة عنها بالزيادة ثانياً. فأمَا التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بحمل الشيء على نظيره. وأمَا التفريع فهو التحويل من الأصل، و الفرق بين هذا التحويل و غيره مما يوجد عند البنويين هو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدّد الوحدات في النظرية الخليلية ولا تحتاج إلى التحليل «إلى المكوّنات القريبة» الذي مثله وصاغه تشومسكي علي شكل شجرة . ثم إنّ هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي(**Axe syntagmatique**) و محور الاستبدالات و لا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منها تابعا للآخر، بحيث تنظر إليهما معا أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مع مراعاة الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلها من الأصل إلى الفروع و العكس. فكل هذا يُكّون مجموعة ذات بنية تسمى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة (**Structure de groupe**) ،وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحواسب الإلكترونية في علاج النصوص[2].

كما أنّ الكلمة تحدّد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثل. و الكلمة عند النحاة الأوّلين هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه «اللفظة».

1- النظرية الخليلية الحديثة، ص.33.

2- المصدر السابق، ص34.

ويتبين لنا من خلال التحديد الإجرائي السابق للاسم ما يلي[1].

أ - أن التحويل بالزيادة والتعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية.

ب - أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض بعمليات التحويل هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أولا ومتفرعة عنها بالزيادة ثانيا.

ج - أن الوحدات المحمولة بعضها على بعض تكوّن مجموعة ذات بنية تسمى في الاصطلاح الرياضي بالزمرة **(structure de groupe)**.

وهنا نشير إلى أن العلاج الآلي للنصوص يستلزم مثل هذه الصياغات الرياضية التي تكون على شكل خوارزميات[2] **(Algorithmes)**.

- ويمكن تحليل مواضع حد الاسم على النحو التالي:

↔ 0: موضع النواة أو الاسم المظهر/ الأصل/الجزء المركزي.

على يمين النواة:

→ 1: موضع أداة التعريف.

→ 2: موضع حرف الجر والذي يسبق أداة التعريف يمينا.

على يسار النواة:

← 1: موضع العلامة الإعرابية يسارا.

← 2: موضع التنوين / المضاف إليه يسارا.

← 3: موضع الزوائد المخصصة يسارا بعد المضاف إليه (الفضلى) .

1- مقال ،**عبد الرحمن الحاج صالح** ،المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ص: 382.

2- الخوارزمية هي مجموعة من الخطوات الرياضية المنطقية والمتسلسلة لحل مشكلة ما أو الوصول إلى غاية ،و سميت الخوارزمية نسبة للعالم أبو جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي ابتكرها في القرن 9م ،والكلمة المنتشرة في اللغات اللاتينية والأوروبية «Algorithme» وفي الأصل كان معناها يقتصرعلى خوارزمية لتراكيب ثلاثة فقط (التسلسل، الاختيارSélection ،والتكرار) و عموما هي مجموعة التعليمات المرتبة التي يوصل بتنفيذها إلى نتيجة معينة وهي سلسلة محددة من العمليات التي من شأنها أن تشمل جميع برامج الكومبيوتر.

#:تكافؤ المواضع الستة مع الموضع المركزي على المحورين الاستبدالي و التركيبي يمينا و يسارا نزولا وصعودا.

إن لفظة # كتابٌ# هي الأصل الذي تتفرّع عنه لفظات أخرى مكافئة له(أي بمنزلته) بواسطة عمليّة الزيادة التدريجيّة يمينا ويسارا، وكّلما أضفنا زائدة من الزّوائد، فإّننا نفرّع على الأصل وحدة جديدة مثل # الكتابْ # و# كتابٌ مفيدْ # و # كتاب زيدٍ هذا# و#بالكتابِ المفيد#...الخ. مع العلم أن حّد اللفظة يولد لفظات ولا يولد جملا أما اللفظة التي تكون مفيدة فهي الجملة التي حُذف منها شيء كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل و لا يولدها حدّ اللفظة ككلام مفيد،و قد تحتوي اللفظة على جملة مثل «زيد الذي جاء» أو كتاب «اشتريته»وهي لفظة و الجملة فيها تقوم مقام الصفة أوتأتي صلة للموصول و غير ذلك، كما لا يمكن أن يوَقف على جزء منها، وقد تطول

هذه القطع إلى ما لا نهاية. وتحدث الإطالة في الموضعين$\overleftarrow{2}$ و$\overleftarrow{3}$، كما يظهر أنّ هناك تعاقبا[1] أفقيا بين الموضعين$\overrightarrow{1}$ و$\overrightarrow{2}$ أي بين الّتعريف والتنوين والإضافة، وهناك تعاقب عمودي بين التنوين والإضافة. وقد بيّن الّنحاة العرب أنّ التحويل يحصل إمّا بالانتقال من الأصل إلى الفروع، فيكون التحويل طرديّا، و إمّا بردّ الفروع إلى الأصول فيكون التحويل عكسيّا، وهو «ردّ الشيء إلى أصله» .

و الموضع هنا يتحدّد كموضع بالنسبة إلى موقعه من المواضع الأخرى. والمواضع التي توجد حول الّنواة، قد تكون خالية؛ لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر، وأمّا الزّوائد فتدخل وتخرج في اللفظة فقط، وهو

1 - يرى ابن جني في» باب في أنّ الحكم للطارئ «أن التعاقب هو التضاد و ذلك في قوله: «أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوى الكلام. فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ، فأزال الأوّل. و ذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنوّن حُذف تنوينه، كرجل و الرجل،وغلام و الغلام. وذلك أن اللام للتعريف ،و التوين من دلائل التنكير ،فلّما ترادفا على الكلمة تضادّا « ينظر:ابن جني (ت 392هـ)،.الخصائص،تحقيق محمد علي النجار،ط2،دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية-القاهرة -1381هـ/952 م. 3/62.

ما يّتصف و يتم هنا بالوصل لا بالبناء، إذ يمكن أن نحذف إحدى الزّوائد الداخلة على الأصل من غير أن يزول كيان اللّفظة، وهو بخلاف الصياغة في المثال=التركيب بالتبعية الذي يحصل بالبناء والذي يكون في داخل الكلمة، وكذلك داخل النّواة التركيبيّة. و من خلال الشكل الجوهري للمثال المولد للفظة « كتابْ» نلاحظ أن :

ففي حد الاسم عنصر ثابت و مستمر –كلمة «كتابْ»- و العنصر الأول في الرتبة ،و هو النواة التي يتفرع منها عدد كبير من الألفاظ و تشتمل كل لفظة تفرعت عن لفظة الأصل بالإضافة إلى النواة الأصل على مخصص (يزداد يمينا أو يسارا عنهما معا) و العناصر المخصّصة للفظة الاسمية هي التي تزداد على الأصل. وهناك موضعان بداخل اللفظة الاسمية تحدث فيهما الإطالة بتكرار العناصر فيهما و هما موضع الإضافة و موضع الصفة و مثال ذلك هاتان اللفظتان:»بكتاب زيد المفيد» و» بكتاب زيد المفيد الذي هو هنا فوق المكتب». و يسمح القياس للفظة أن تطول إلى ما لا نهاية، إلا أن الاستعمال يحدد هذه الإطالة و يبطلها لما فيها من ثقل و إجهاد للمتكلم.

5 - 1 -الخصائص الخاصة باللفظة في ضوء النظرية الخليلية الحديثة :

• **الانفراد و مبدأ الانفصال و الابتداء:** يحدث الانفراد عند اجتماع الانفصال (عما يأتي بعد) و الابتداء، و كان المنطلق عند الخليل في تحليل اللغة مما ينفصل و يبتدأ من اللفظ، و هي صفة الانفراد و يمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عنها. ولهذا يجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به ممّا ينفصل و يبتدأ (= ينفرد) و هو الاسم المظهر بالعربية[1] أي ما لا يمكن أن ينطق بجزء منه وحده ،لكن الإنفراد ينحصر فقط في إمكانية الانفصال[2] و الابتداء.

-1 بحوث ودراسات في اللسانيات العربية1/.219.

-2 الانفصال غير مرتبط بهذا الشرط بل هو شيء قائم بنفسه ولأنه تتحدد به الكلمة

و قد اتبع النحاة الأولون منهج علمي في تحليل الكلام معتمدين على مبدأ الابتداء و الانفصال _و هو الوقف على قطعة من الكلام _ و اللذين استنبطهما علماء القراءات القرآنية (قد يكون بالوقف كله و ليس هو الأهم بل القطع الذي فيه) ،يقول أبو بكر الأنباري: " اعلم أنه لا يتم الوقف على مضاف دون ما أضيف إليه، و لا المنعوت دون النعت. و لا المؤكد دون التوكيد ، ولا المنسوق _المعطوف دون ما نسقته...و لا حروف الاستفهام دون ما استفهم بها ... و لا يتم الوقف على الإيمان دون جواباتها، ولا على "حيث" دون ما بعدها "[1] . و أطلق عليها ابن يعيش و الرّضي اسم «اللفظة «(أطلقاها على النطق دفعة واحدة لكلمتين لا على الوحدة التي فهمها النحاة اللأولون). والابتداء هو انقطاع اللفظ الأصلي عن كل ما قبله التي تأتي قبله أما الانفصال فهو انقطاع اللفظ عن كل ما بعده و قد يكون الانفصال أوسع دلالة و خاصة عند تجريد الكلمة بالانفصال (عما بعدهو عما قبله). و الاسم المظهر» اللفظة « هو الذي يملك هذه الصفة فإذا قلنا: # قلمْ #/ # القلمْ# / # قلمُ رصاص # / # بقلمِ الرصاص # / # بقلم الرصاص الذي في المقلمة #. يتضح من خلال هذا المثال أن الاسم المظهر عنصر ثابت مستمر و كلمة «قَلَمْ» هو العنصر الأول في الرتبة، وهو النواة التي تتفرع عنه أعداد كبيرة من الألفاظ و هذه النواة هي اللفظة (الأصل) التي تقبل الانفصال و الابتداء و تشتمل كلّ لفظة تفرعت عن لفظة الأصل بالإضافة إلى النواة (الأصل) على مخصص أو أكثر يزاد على يمينها أو يسارها أو من الجهتين معًا. و يقابل الابتداء الوصل (الزوائد يمينا و يسارا) أما الانفصال فيقابله الاتصال، مع العلم أن «الزوائد على المفردة لا تغير حكمها فالاسم باق على اسميته»[2] وإعرابه. ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي[3] : نضع

-1 أبو بكر الأنباري ،كتاب إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب القرآن،تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان،دمشق،سوريا 1971،ص:119-116.

2 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،2/73.

3 - هذا المثال طُبق إجرائيا مع مجموعة من التلاميذ ينتمون إلى المستوى الأول من التعليم المتوسط في

اللفظات التالية في الجدول الآتي مراعين موقع الزوائد قبل الأصل أو بعده مع وضع الزائدة في الموضع المناسب لرتبتها(و المتغيرات و الثوابت يقيس عليها المتكلم كلامه).

1 - دَفْتَرْ، 2 -الدَّفْتَرْ، 3 - دَفْتَرٌ جَديدْ، 4 -بالدفترِ الجديد، 5 - بدَفْترِ محمدٍ الجديد.

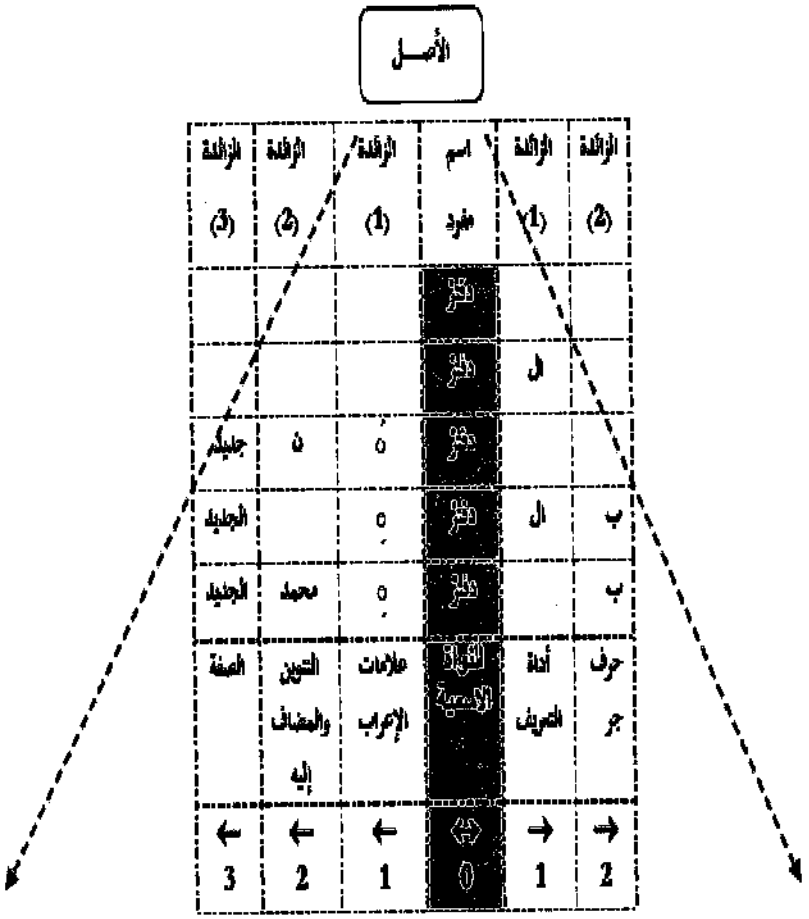

الدراسة الميدانية لهذا البحث وكانت نتائجه جيدة على التحصيل اللغوي للتلاميذ في تمارين التحويل والتعيين (تعيين الزوائد التي تدخل على الاسم/الفعل

فلفظة «دفترْ» تفرعت منها نظائر للنواة، بسبب زيادات يمينا ويسارا عليها دون أن تفقد وحدتها وتكافؤها ،مثل: دَفْتَرْ =الدَفْتَرْ فهما تختلفان في ذاتهما ولكنهما بمنزلة واحدة لاتحادهما كنفس الوحدة في الحكم والإعراب وغير ذلك، ويبقى «الأصل/الجزء المركزي» ويتم ذلك بالتحويل (الزيادة). ويحمل النحاة «اللفظة» على غيرها من المثل والنماذج فتفرع إلى نظائر للنواة، من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعدية عليها دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد عنها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي بمنزلة واحدة) ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو الزيادة،ولهذه العملية عكسها. « وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنطلق هو في الوقت نفسه وحدة لفظية **Unité (Sémiologique)** لا يحدّدها إلاّ ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء، ووحدة إفادية **(Unité communicationnelle)**،لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة بوقوع حذف سابق. وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة»[1].

• **التمكن:** يتميز الاسم المنفرد عن «اللفظة» بصفة أخرى هي التمكن.

- أنواع التمكن:[2]

أ- المتمكن الأمكن، الذي يحمل معناه بداخله ولا يحتاج إلى غيره، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف كرجل وفرس وشجرة.

ب - المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف (عمر،أحمد،فاطمة،يزيد،صحراء).

جـ- غير المتمكن ولا أمكن، ويتمثل في الاسم المبني وتتميز الكلم المتمكنة عن غير المتمكنة بكون الأولى تنفرد وتنفصل بنفسها في مدرج الكلام فيبتدأ بها ويوقف عليها، بينما تحتاج الثانية إلى غيرها من الكلم ولا تكتفي بنفسها،ثم

1- النظرية الخليلية الحديثة،ص:32

2- النظرية الخليلية الحديثة، ص.33. تجدر الإشارة أن هذه التقسيمات (للتمكن) متأخرة لا يعرفها القدامى (لفظا لا معناها)

إن الكلم المتمكنة تتركب من أصل و من صيغة بينما ينعدم الأصل و الصيغة في الكلم غير المتمكنة.

-دور العامل في تحديد طبيعة اللفظة داخل التركيب: إن دخول اللفظة في التركيب يستوجب الاستعانة بالعامل، و العامل الخاص باللفظة الاسمية له وظيفة تركيبة و هو إضافة اللفظة كلها إلى لفظة فعلية غالبا للتعرف على طبيعتها ،ذلك لأن العوامل التي تدخل على اللفظة الاسمية تختلف عن العوامل التي تدخل على اللفظة الفعلية لذلك سنتحدث عن العامل في ما يلي بوصفه مفهوما رياضيا لتحديد طبيعة اللفظة. واللفظة في ذاتها لا دخل للعامل فيها فالعامل وهو تركيبي مثل» إنّ» يعمل داخل الجملة أما العامل الخاص باللفظة فهو حرف الجر وله وظيفة الأصل (المفرد).

- و قد تكون اللفظة عاملة بحد ذاتها كما هو الحال بالنسبة لاسم الفاعل المشتق من الفعل المتصرف و الذي يعمل عمله. فإن كان مشتقا من الفعل اللازم رفع الفاعل مثل: الشجرة متفتحة أغصانُها، (متفتحة) تعمل عمل فعله المبني للمجهول (تفتح).و إن كان مشتقا من المتعدي رفع الفاعل و نصب المفعول به مثل:أفاهم الدرسَ، (فاهم) اسم فاعل رفع الفاعل المستتر ونصب المفعول به (الدرسَ).

6 - ما تفترق فيه اللفظة عن الكلمة و الكلام وما تتحد فيه معهما:

1 - مستوى اللفظة:

-ينطلق النحاة ليس من الوحدات الصوتية ولا من الكلمة ولا من الجملة و التركيب إنّما من اللفظة.

-هذا المستوى تتحد فيها الوحدة اللفظية و الإعلامية.

-تمتازبالامتداد وعدم الفصل في داخلها أوالتوقف على جزء منها، أوتقديم أوتأخير أحد عناصرها و هذا لثبوت مواضعها.

-الحد الإجرائي به يتحدد حد الاسم /الفعل في شكل صوري.

-تتصرف وفق عمليات تتجسد بالزيادة اللفظية للنواة يمينا و يسارا ابتداء من الأصل بالتدريج.

-كل الفروع أو الزيادات على القطعة الأصلية هي وحدات مكافئة للنواة/ الأصل ولكل ما يولده الحد، فكل الألفاظ المتولدة منه هي نظائر على الرغم من اختلافها في عدد الزوائد(طولها إذن) و نوعها.

-تحدد عملية الزيادة «المواضع» التي تظهر الزوائد فيها ثم تحدد أجناسها اللغوية بالنسبة للاسم (حرف الجر، أداة التعريف، الإعراب، التنوين/ المضاف إليه،الصفة)، أما الفعل(السين،سوف،قد، لقد،ما...) فلا تدخل فيها زيادات الاسم في ذاته (علامات التأنيث والتثنية و الجمع و النسبة).

-اللفظة الاسمية لها حد إجرائي واحد بينما للفعل ثلاثة حدود إجرائية حسب دلالاته الماضي، المضارع، الأمر..

- توصل صاحب النظرية الخليلية الحديثة إلى وضع المثال المولد للفظة الاسمية والفعلية انطلاقا من هذا التصور الإجرائي **(المثال المولد Le Schème générateur)**، و أضاف يقول في هذا السياق «يستنبط النحاة حدّ الاسم و حدّ الفعل بحدّ آخر و الفرق بين هذا الحدّ و ما يخص الكلمة المفردة في ذاتها هو وجود عناصر في داخله لا تُبنى بعضها على بعض بل هي موصولة فقط لأنها (تدخل على الاسم المفرد أو الفعل و تخرج) و ذلك مثل: أداة التعريف و حرف الجر (وقد ولم ولن للفعل) ...وهو العنصر الذي ينفرد في الكلام و بذلك يتأكد الباحث أنه وحدة من وحدات اللغة (مع أنه كلام مفيد).مثل # كتاب# في جواب «ما هذا»؟ (لأنه بمنزلته). ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل عليه يمينا و شمالا و لا تغيّره عن كونه اسما واحدا، فبهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ و ما يؤديه فيه،و مجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة «تدخل عليه لوازمها و تخرج»، وقد اصطلح صاحب

النظرية على تسميتها «لفظة» (اسمية أو فعلية) لإطلاق الرضي «اللفظة» على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة»[1].

-بنية اللفظة تحدد بالمواضع داخل الحد الإجرائي وفق المحور الأفقي التركيبي و المحور العمودي الاستبدالي لكن مركّبين ويكون التحليل أفقيا مناسبا لإدراج الكلام ووصله (ولا يحلل إلا الكلم المتمكنة إلى أصول وصيغ) ، ويكون عموديا يوافق تعاقب _دخول و خروج _ الصيغ عل موضع واحد من مدرج الكلام.

-2 مستوى الكلم:

- الحد الإجرائي للكلمة بناء الحروف على وزن معين (يوجد في العربية أكثر من 300 وزن حسب **سيبويه**).

- يمكن تحدّيد ماهية الكلمة كما يلي:

هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها و حركاتها و سكناتها.

كون هذه الهيئة مثالا يُحتذى، ويُصاغ عليه.

كونها متصرّفة.

كونها دالة على معنى وظيفي تفيده الصيغة أو القالب الصرفي.[2]

- العمليات التحويلية التي تجرى في هذا المستوى و هي التصاريف التي تجري على المادة الواحدة بشتى الأوزان أي المُثل و الذي نكتشفه « بكيفية رياضية لا تعرفه اللسانيات الحديثة والمتمثلة بحمل الكلم بعضها على بعض، و هذا عمل رياضي يسمى بتطبيق النظير على النظير و بذلك تبرز البنية التي تجمع كل الكلمات المحمولة بعضها على بعض»[3] و الوزن نفسه لا يعرفه إلا الذين لهم علم بالنحو العربي.

1- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، 2/39-40.

2 - هنداوي عبد الحميد أحمد يوسف، الإعجاز الصرفي في القرآن ،ط.1، المكتبة العصرية للطباعة و النشر،صيدا –بيروت-2001م.،ص:19.

3 - **عبد الرحمن الحاج صالح** ،» المدرسة الخليلية الحديثة و مشاكل علاج العربية بالحاسوب «، مقال».

- إن الكلمة بمفهومها العربي الأصيل « هي عنصر من عناصر الكلام ويعبر النحاة القدامى عن العنصر بالحرف لأنه قطعة من الكلام كما أن الحرف هو أيضا قطعة من الكلمة، إما بالتمام (تبدأ و توقف عليها) أو جزئيا كالحروف التي تدخل و تخرج إذا اقترنت بكلمة أخرى و لم تبن عليها هذه الأخيرة»[1] مع العلم أن حرف الكلمة لا يوقف عليه وحده. و هذا التحليل المبني على مفهوم البناء والوزن مخالف للتقطع المتسلسل للكلام، فمثال الكلمة تجهله اللسانيات الغربية، فإذا اصطدموا بما هو موجود في اللغات الجرمانية من عدم التسلسل المورفيمات تلو الآخر قالوا هذه مورفيما متقطعة و هو تكلف كبير تحاشاه العرب باللجوء إلى رموز تمثل المتغيرات من الحروف و هو الفاء والعين واللام.

3 - مستوى أبنية الكلام:

-هو مستوى أعلى من مستوى اللفظة .

-هو تركيب يختلف عن التركيب الذي ينتمي إلى اللفظة .

-هناك فرق بين التركيب الذي هو بمعنى البناء ،الذي نجده في مستوى اللفظة وبين التركيب الذي يحصل في مستوى أعلى من اللفظة وهو مستوى الجملة فالتركيب في هذا المستوى ليس مجرد تركيب للكلم بل يتجاوزه إلى مستوى أكثر تجريدا و هو مستوى العامل التركيبي و في اللفظة عامل خاص هو حرف الجر.

-العلاقة بين هذه العناصر اللغوية في هذا المستوى هي علاقة بناء والبناء عند **سيبويه** هو حمل وحدة من الكلام (كلمة، لفظة، تركيبا) على أخرى لإثبات البنية التي تجمعهما يظهر ذلك في قوله: « فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت ضربت زيدا، و هو الحدّ ،لأنك تريد أن تعمله و تحول عليه الاسم....» [2]

1- نفس المصدر

2 - الكتاب1/80.

- ينطلقون (النحاة الأوائل) في ذلك من أبسط الكلام وهو الذي يتكون من عنصرين، « زيد منطلق »، فيحملون عليه جملا أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النواة بالزوائد دون أن تفقدها وحدتها.

-يتحكم في التركيب عنصرٌ لغويٌ قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيب وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمّي «عاملا» .

- قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (يُشار إليه ب Ø) وهو الذي يسمونه بالابتداء (التعرية من العوامل اللفظية)

- العامل قد يكون بسيطا (، كان، إن...) أو مركبا (حسب-تُ، أ-علم-تَ...).

-العنصر الموجود في المرتبة الثانية بعد العامل (ع) لا يمكن بحال أن يُقدَّم على عامله «المعمول الأول « (م1) ويكوّن مع عامله «زوجا مرتباً»، أمّا المعمول الثاني (م2) فقد يتقدّم على كل العناصر إلا في حالة جمود العامل (مثل «إن»).

- إن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة في النظرية، وهناك عناصر أخرى «تدخل و تخرج» (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل و الحال و غيرها (زمرة :خ). ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة الرياضية:[(ع ←م1)± م2] ± خ.[1]

فنحصّل بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة و سطور (مثل المصفوفة[2] اللفظية).

1- ع = عامل، م$_1$= معمول أول، م $_2$= معمول ثاني، خ = العناصر المخصصة (المفعول معه، المفعول المطلق، الحال، الظرف...). = تعني هذه الإشارة يستلزم، أي أن المعمول مبني على الزوج المرتب. (±) = تعني هذه الإشارة، أنه يمكن لهذه العناصر، تدخل (+) أو تخرج (-)على البنية الأصلية دون أن يزول البناء. [=] تعني هذه الإشارة المصفوفة (بالإنجليزية: Matrix) هي مجموعة مستطيلة من الأعداد أو من الرموز أو من التعبيرات منتظمة بشكل أعمدة وأسطر. يُدعى كل عنصر من هذا المجموعة بعنصرٍ المصفوفة

2- المصفوفة تسمية حديثة للنظرية الخليلية الحديثة ويطلق عليها النحاة العرب القياس أو الحد.

- يعرف هذا المستوى ظاهرة الإطالة (إطالة اندراجية أي اندراج الأعلى في أسفل التركيب أي في موضع اللفظة أو الكلمة أو العكس وإطالة تدرجية على مدرج الكلام غير اندراجية وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه)[1]. والبنية التركيبية قابلة لإطالة[2] لا نهائية، فلنا أن نعدد المخصصات وأن ندمج البنى بعضها في بعض، وأن نكرر محتوى أي موضع داخل البنية التركيبية وتندمج البنى التركيبية وتتركب فيما بينها إمّا بالعطف أو التكرار أو التعليق.

4 -مستوى ما فوق العامل

- أعلى مستويات التحليل[3].

- في اللغة العربية أدوات لها الصدارة في الكلام ،فلا يمكن أن يتقدمها أيّ عنصر من العناصر التي تأتي بعدها في الكلام، وبذلك تحتل موضع الابتداء (موضع العامل)[4].

- لكن هناك مواضع فوق العامل وسابقة له وهما: موضع الاستفهام والشرط مثل: أ إنْ أكرم محمد زيدًا جازيته. -ينقسم هذا الموضع إلى موضعين جزئيين ،تتعاقب في الموضع الجزئي أدوات الاستفهام ، أما في الموضع الجزئي الثاني فتتعاقب أدوات الشرط و يستلزم الكلام المسبوق (الأول) بأداة من أدوات الشرط كلاما آخر يكون مبنيا على الكلام المسبوق وبالتالي يكون معلقا بالأوّل وغير مستغن عنه ويوضح **سيبويه** ذلك في «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل» في قوله : «إنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتِني ،بأنْ تأتِني، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتني غيرُ مستغنية عن آتِك...»[5].

1 - بحوث و دراسات في اللسانيات العربية .1/330.

2- أول من تفطن لهذه الظاهرة هو «نوعم تشومسكي «وسماها (Recusirveness) أي القدرة على تكرار الشيء ، ويسميها **سيبويه** (الإطالة) ،ينظر: نفس المصدر.

-3 نفس المصدر،ص:332.

4- العامل مفهوم واحد من مفاهيم النظرية الخليلية القديمة والحديثة.

5 - الكتاب 93/-94.

- و قام الدكتور **الحاج صالح** بصياغة العناصر التي تتكون منها البنية التركيبية في هذا المستوى الأعلى صياغة رياضية فرمز لموضع الاستفهام و الشرط ب (س و ش) و رمز للعامل ب(ع) ويكون لهذا العامل المطلق معمولان (م1) (م2) ويمكن أن نمثل لكل هذه العناصر المجردة بما يلي:[1]

عـ		م1		م2			
س	ش	ع	م1	م2	ع	م1	م2
أ	-	خرج	زيد	-	-	-	
-	إن	خرج	زيد	-	عاقبته		
أ	إن	ضرب	زيد	عمرا	عاقبته		
-	إن	لم يخرج	زيد	-	تأخر	Ø	عن موعده

-العلاقة بين هذه العناصر هي علاقة بناء دائما.

- لا يجوز إطلاقا للمعمول الأول (م1) في هذا المستوى الأعلى:م1 أن يتقدم على العامل (ع).

7 -للفظة في الدراسات اللسانية الغربية

7 - 1 اللفظة عند اللساني الفرنسي[2] Jean Gagnepain:

Gagnepain 1923 - 2006 أستاذ سابق بجامعة رين الثانية بفرنسا، بعد 1969التقى كانيوبان عالم الأعصاب أوليفي سابورو-**Olivier Sabou raud** الأستاذ بكلية الطب بنفس المدينة، فاشتغل معه في موضوع الحبسة

1 - نفس المصدر ،ص:333-332.

2 -حاز كانيوبان على شهادة التبريز في النحو عام1941. دخل ميدان البحث اللساني بتشجيع من جوزيف فاندرياس المتأثر هو نفسه بفكر دوسوسور من خلال أنطوان ميّه أقام كانيوبان في دوبلان ما يقرب عشر سنوات للاشتغال في اللغات السلتية .في عام 1957 ناقش أطروحة في كلية الآداب بجامعة باريس في تركيب اسم الفعل في اللغات السلتية . وتتعلق أطروحته التكميلية (كانت إجبارية في فرنسا حتى عام 1968)بالأسماء الإغريقية

و اضطرابات الكلام كموضوع لغوي مرضي. إن المقابلة الإكلنيكية للحبسة (سريرية الحبسات) (هذه النظرية [1] أعادت صياغة وجهي الدليل اللغوي «الدال/المدلول» ،كما تسمى هذه النظرية أيضا الأنتروبولوجيا الإكلنيكية (الأنتروبولوجيا السريرية)، كما أسس كانيوبان مخبرًا متعدد الاختصاص في البحوث اللغوية و هو مؤسس مدرسة ران، فقد تفطن إلى أن المريض **بالأفازيا phasie** [2] (الحبسة أو فقدان ملكة الكلام) يغفل عن نطق الكلمات الصغيرة مثل في، الواو السين،أل...،فالشخص المصاب بحبسة بروكا يقول مثلا : «المشي الكلب» التي تعني «سآخذ الكلب في نزهة على الأقدام «،«يفقد المريض القدرة على التعرف على العناصر اللغوية و إنتاجه وعلى الانتقال مثلا من **le jeune homme est sorti** فينسى المريض أداة التعريف» le« فيقول» **jeune homme est sorti** أو **homme est sorti**...أو الزوائد الأخرى أو أي موضع من هذه الجملة التي يعتبرها **Gagnepain** بمثابة الاسم الواحد و أطلق عليه مصطلح «**le mot**»[3] و اعتبره حدا صوريا إجرائيا تتحدد به العناصر اللغوية وترتسم العمليات التي يتولد بها العنصر اللغوي في واقع الخطاب.ويتحدث الأفراد الذين يعانون من الأفازيا (حبسة بروكا) عادة بجمل قصيرة فكثيرا ما يغفلون عن الكلمات الصغيرة مثل «هو»، «و»، «في»، «ال» (الزوائد على اليمين و اليسار). على سبيل المثال و هذا يتوافق

---

1 - هذه المعلومات تحصلت عليها من الدروس الالكترونية:

Gagnepain Jean (1994). Leçons d'introduction à la théorie de la médiation , Louvain , Peeters. Une édition numérique revue et corrigée est disponible en téléchargement, sous un nouveau titre, sur le site de l'Institut Jean Gagnepain

2 - إن هذا التمييز العلمي الموضوعي لا نجده إطلاقا في اللسانيات الغربية اللهم إلا في نظرية كانيوبان الفرنسي. و قد اكتشف برصده لمدّة عشرين سنة للمصابين بأمراض الكلام ،فتبين أن من تلك الآفات ما يصيب القدرة على التركيب ،و منها ما يصيب القدرة على استبدال مفردة بأخرى يقصدها و معرفة معانيها. ينظر: النظرية الخليلية الحديثة،ص:114.

3- الذي اقترحه في « le mot " اللفظة) لم يبلغ ما بلغه **سيبويه** من العمق و التوسع في تفصيل جوهرها

مع مفهوم اللفظة في النظرية الخليلية وبعد ما توصل إليه «Gagnepain « دليلا إكلينيكيا على صحة مفاهيمها»[1]. لهذا فإن نظرية «كانيوبان» أقرب نظرية غربية إلى النظرية العربية وإلى النظرية الخليلية الحديثة. كما تنبه إلى الدلالة الوضعية وغير الوضعية (الوضع والاستعمال) وأول من تنبه إلى هذه الظواهر اللغوية «إميل بينفنيست» واتبعه في ذلك «جان كانيوبان». فبعد رصد دام 20 سنة للمصابين بالأفازيا توصل إلى إثبات الفصل بين الوضعي وبين الاستعمالي وتفطن لقوانين كل منهما ويسمي:

1 - الدلالة الوضعية Sémiologique .

2 - الدلالة غير الوضعيةSémantique [2].

1 - مقابلة مع الدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح** بتاريخ 21-12-2015 على الساعة 10 صباحا.

2 - **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضعوالاستعمال العربية، ص:218.

الخاتمة:

من الأهمية أن نُذكّر أن النظرية الخليلية الحديثة التي تعد امتداد أو إعادة إحياء للنحو العربي الأصيل، كما وَكّد ذلك صائغها اللساني ذو الهمة القعساء الذي تخطى صيته حدود وطنه، هي نظرية لسانية كفيلة بمعالجة كثير من الصعوبات التي يتشكى منها المقبلون على تعلم اللغات، وإن صيغت انطلاقا من علم العربية الذي أسسه الخليل و **سيبويه** و من تقيّلهما من القدماء وسلكوا الجادة التي سلكاها في تناول قضايا اللغة العربية. وقد بانت لنا هذه الحقيقة من خلال دراستنا التي وإن تناولت قضية جزئية في العربية هي «حد اللفظة و خصائصها»،فإن ما خلصنا إليه من نتائج من خلال تطبيق مبادئ هذه النظرية اللسانية من شأنه أن يؤكد فعاليتها في ميدان تعليم و تعلم اللغات و ليس في تعليم وتعلّم اللغة العربية فحسب. و لعل أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا المضمار هو الأساس الرياضي[1] الذي بنيت عليه والذي يتجاوب تمام التجاوب مع ما يقتضيه العقل ،على اعتبار أن لغة الأرقام و الرموز هي لغة العقل بامتياز، الأمر الذي يجعل المتعلم يتقبل هذه اللغة بيسر و يتجاوب معها تجاوباً كبيراً وهذا ما يهدف إليه البروفيسور **عبد الرحمن الحاج صالح**، لذا سنبقى مدينين لهذا العالم الجليل الذي ترك إرثا لغويا يجعله فخرا لوطنه الجزائر و عَلمًا من أعلام الدراسات اللسانية الحديثة.

1 - «اللغوي يبْنى تحليله على مفاهيم وتحليلات تشبه إلى حد بعيد الإجراء الرياضي، ليس علم الكم بل علم التراكيب وعلم الهيئة و الصيغة». ينظر: مناقشة رسالة ماجستير حد اللفظة و خصائصها، مرجع سابق، (مناقشة مسجلة).

توظيف النظريّة الخليليّة الحديثة في تعليم اللغة العربية لمستوى ما قبل الجامعي في ضوء نقد النظريات اللسانيّة الغربيّة

أ.جميلة عاشور
جامعة جيلالي بونعامة-
خميس مليانة/ الجزائر

الملخّص:

نعالج في هذه الدراسة بعض النظريات التي تناولت مسألة تعليم اللغة العربية ؛ وسندرس في الموضع الأوّل: مبادئ نظريّة النحو الشكلي، ونظريّة النّحو التوليدي التحويلي، وبعدها النظرية التواصليّة، حيث سنعمل على إبراز خصائص كلّ منها وتبيين ما يمكن أن تقدّمه في تعليم اللغات عموما، واللغة العربية خصوصا ثمّ سنبرز عيوب هذه النظريات،ومنها الاقتصارعلى أحد جانبي اللغة: الوضع أو الاستعمال.

وفي الموضع الثاني: سنسلّط الضوء على مبادئ النظريّة الخليليّة الحديثة التي تجاوزت الكثير من النظريّات الغربيّة، وسنبيّن كيف يمكن استثمارها في معالجة المشكلات التي يعاني منها تعليم اللغة العربيّة، ولن نسعى في هذا البحث إلى التأريخ للنظريّات اللسانيّة بل سنعمل على استجلاء مدى توظيفها في تعليم اللغة العربية، وما ينجم عن ذلك من إيجابيّات وسلبيّات.

الكلمات المفتاحية: تعليم اللغة، اللغة العربيّة، النحو الشكلي، النّحو التوليدي التحويلي، النظرية التواصليّة، النظريّة الخليليّة الحديثة.

مقدّمة:

أسهمت النظريات اللسانيّة على تعدّد أصولها واختلاف مشاربها في إثراء تعليميّة اللغات بمناهج تعالج المشكلات التي تعترض سبل ترقية اللغة العربيّة والنهوض بها في كلّ المجالات ، وسنحاول تقديم قراءة نقديّة للبنويّة الأمريكيّة ثمّ نظريّة النحو التوليدي التحويلي وبعدها النظرية التواصليّة مستندين إلى مبادئ في النظريّة الخليليّة الحديثة.

- البنويّة الأمريكيّة:

انبثقت هذه النظريّة من المجهودات التي بذلها اللغويّون الأمريكيّون في وصف لغات الهنود الحمر، ورائد هذه النظريّة هو بلومفيلد* **Bloomfield** الذي تأثّر بمبادئ المدرسة السلوكيّة ورائدها **سكينرSkinner**. لقد اهتمّ أتباع المدرسة السلوكيّة بدراسة السلوك الإنساني دراسة علميّة تقوم على أسس تجريبيّة ملحوظة، ونظروا إلى السّلوك بوصفه مكوّنا من مثير-Stimi lus واستجابة **Réponse**"[1]، و اللّغة عندهم شكل من أشكال السّلوك وهم "يفسّرونها في إطار تكوين العادات"[2]؛ أي أنّها شيء يمكن ملاحظته وقياسه؛ فقاموا بوصفها من خلال المظهر اللّفظي، وكلّ هذا أثّر على بلومفيلد وأتباعه بشكل كبير، فارتكزوا في الدّراسة العلميّة على الملاحظة المباشرة، والتّجارب التي تقوم عليها ؛ ولم يولوا للمعنى أهمية لأنّه لا يمكن ملاحظته؛ وكان المبدأ الذي اعتمدوا عليه في تحديد الوحدات اللّغويّة هو مفهوم "الاستغراق**

*1وهو مؤلّف كتاب Language الذي صدرسنة 1933، ومن أتباع هذه المدرسة نجد :ولس Wells الذي أسّس نظريّة المكوّنات القريبة Constituants Immediats، وهاريس Z.Harris الذي صاغ هذه النظريّة صياغة رياضيّة متكاملة برزت في مؤلّفه «.Methods in structural linguistics»

- الطيب دبة، مبادئ في اللّسانيّات البنويّة، الجزائر:2001، دار القصبة للنشر، ص46.

- 2ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، ط1. لبنان: 1993، دار العلم للملايين، ص72.

** يعارض عبد الرحمان **الحاج صالح** استعمال مصطلح «التوزيع» مقابلا لDistribution، ويفضّل مصطلحا «الاستغراق» وهو «استغراق القرائن التي يمكن أن تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام» **عبد الرحمن الحاج صالح**، «أقائم أخواك» وطريقة تفسيره عند **سيبويه** والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال، مقال ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، الجزائر: 2007م، موفم للنشر، ص12-11.

"Distribution" الذي سُميت به هذه المدرسة؛ ومعناه أنّ لكلّ عنصر لغويّ استغراقا قرائنيّا، ويتمثّل هذا الاستغراق في" مجموع القرائن والسياقات التي يمكن أن يظهر فيها ذلك العنصر في مواقع معيّنة من مدرج الكلام"[1]، وبهذا استبعد الاستغراقيّون المعنى واعتمدوا في تحديد اللّفظ على القرائن والسياقات التي تلحقه يمينا ويسارا.

لقد تعرّضت هذه النظريّة لانتقادات كثيرة نتيجة تصويرها للسّلوك الإنساني تصويرا سلوكيا ماديا بالرّجوع إلى قانون المثير والاستجابة، وأنّ اللّغة ما هي إلاّ عادات تُكتَسب الواحدة بعد الأخرى بالاستماع والمحاكاة والتّعزيز، ولكن رغم كثرة نقائص هذه النظريّة إلاّ أنّ الذي لا يمكن تجاهله هو التأثير الكبير الذي أحدثته في ميدان تعليم اللّغات بتأسيسها للمنهجيّة السمعيّة الشفويّة Audio-oral ومن خلال إدخال ما يُسمَّى بـ(pattern) وهو النّموذج من الجمل والمفردات التي ينبغي للمتعلِّم أن يبني عليه تراكيبه بالموازاة مع وجود مثيرات تؤدّي بالمتعلِّم إلى الاستجابة بإحداث عدد من التغييرات أو الزيادات أو الحذف، وهذا ما سمّوه بـ التّمارين البنويّة *** Les exercices structuraux التي تُعتَبر من أهمّ الوسائل المستخدَمَة في اكتساب اللّغة وتعلُّمها؛ حيث مكّنت من ترسيخ البنى بطريقة بسيطة دون الحاجة إلى المعرفة النظريّة لقواعد اللّغة بفضل المبادئ اللّسانيّة والنفسيّة.

إنّ التّمارين البنويّة تقوم على مبادئ سيكولوجية : كضرورة تقسيم الصعوبات إلى وحدات صغيرة، وتكوين العادات...، كما تقوم على مبادئ بيداغوجية: كالانطلاق من السّهل إلى الصعب وتكثيف وتنويع التمارين ..؛

- 1 خولة طالب الإبراهيمي/ مبادئ في اللّسانيّات، الجزائر: 2000م، دار القصبة للنشر، ص89.

*** صنّفت جونوفياف دولاتر Geneviève Delattre/ أنواع التمارين البنويّة انطلاقا من التمارين الأكثر آلية (التّكرار البسيط، والاستبدال) إلى التّمارين الأكثر حريّة (الحوار الموجّه والتّكملة) ومن بينها: التّمارين التكراريّة، تمارين الاستبدال، تمارين التّحويل، تمارين التّركيب، تمارين سؤال جواب تمارين الحوار الموجّه وغيرها.

وهذا ما أكسبها مكانة هامّة في ميدان تعليم اللّغات، إلاّ أنّها تعرّضت إلى الكثير من الانتقادات، أهمّها الاقتصار على تعليم الجمل السّليمة بمعزل عن أحوال الخطاب، وهذا ما يتنافى مع وظيفة اللّغة في كونها أداة تواصل بين الأفراد، يقول: ويداوسن Widdowson " عندما نقوم باكتساب لغة فإنّنا لا نتعلّم صياغة جمل سليمة وتفهُّمها فحسب، كما لو كان الأمر يتعلّق بوحدات لغويّة منفردة حاصلة صدفة، بل إنّنا نتعلّم كذلك استعمال جمل بالصور المتلائمة مع الأغراض التبليغيّة [1] وبالتالي فتعلُّم اللّغة لا ينبغي أن يُحصَر في جانب واحد، وهو السّلامة اللفظيّة من حيث النّحو والصّرف، بل لابدّ من الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التبليغ الفعّال في جميع أحوال الخطاب.

- نظريّة النّحو التوليدي التحويلي:

رائد هذه النظريّة هو العالم الأمريكي نعوم **شومسكي** Noam **Chomsky** الذي رأى أنّ النظريّة البنويّة الأمريكيّة عاجزة عن تفسير قدرة الإنسان على تعلُّم اللّغة واستخدامها، لأنّ اللّغة ليست محاكاة ساذجة من خلال الممارسة وتقوية الاستجابة للمثيرات الكلاميّة؛ فالإنسان في حقيقته يختلف عن باقي الكائنات في أنّ لديه قدرة فطريّة داخليّة تمكّنه من اكتساب اللغة؛ فالقدرة الفطريّة هي التي تجعل من عمليّة الاكتساب عمليّة بالإمكان إنجازها "وهنا ينبغي أن نعرف أنّ تحكُّم ابن اللّغة في هذه القدرة أو الطاقة الخلاّقة للّغة في الظروف العادية، إنّما هو تحكُّم غير واعٍ وبلا إعمال فكر"[2]، وهذه القدرة على اكتساب اللّغة هي فطريّة غير مكتَسبَة أطلق عليها اسم "جهاز اكتساب اللّغة (LAD)، وهي تمكّن الإنسان من ممارسة اللّغة على أساسها، وكذا إحداث وفهم عدد غير محدود من الجمل لم ينطق أو يسمع بها من قبل.

1- Widdowson (H.G), Une approche communicative de l'enseignement des langues, Paris: 1981, Hatier, p12.

2- جون ليونز/ نظريّة تشومسكي اللّغويّة، تر: حلمي خليل، مصر:1995، دار المعرفة الجامعيّة، ص57.

وبهذا جاء شومسكي بمفهومين مهمّين في مجال تعلّم اللّغة واكتسابها وهما " الملكة أو القدرة اللغويّة **Compétence linguistique** وهي"القدرة الرّاسخة لدى المتكلّم على أن يحدِث ويشخّص ويحدّد ويعرف ويحقّق سلسلة صوتية لها بنية تركيبية ومعنى" [1] وتقابلها "**التأديةPerformance** "وهي "تحقيق هذه الملكة وإنجازها؛ أي هي ما يقوم به المتكلّم عند إحداث الكلام" .فالملكة هي معرفة القواعد النحويّة والصرفيّة التي تربط عناصر الجملة، أمّا التأدية فتكون عادة أقل من الملكة لأنّها تخضع للظروف المحيطة بالمتكلّم.

بالرغم إيجابيات هذه النظريّة إلاّ أنّها تعرّضت إلى جملة من الانتقادات منها: أنّ المتعلّم لا يمكن أن يبتكر كلاما من العدم ولابدّ له من خبرة سابقة تمكّنه من إحداث الكلام وإبداعه، كما أنّها بالغت في الاهتمام بالجانب النّظري للّغة؛ أي: الملكة" التي تمكّن المتعلّم من إحداث وفهم عدد لا حصر له من الجمل، وبالمقابل أهملت الجانب التّواصلي للّغة؛ أي "التأدية"، يقول عبد الرحمان **الحاج صالح**:" لابدّ من النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط"[2]لأنّ فتعليم اللّغة لا يقوم على معرفة مجموعة من القوانين النظريّة المجرّدة فحسب، بل يجب أن يحصل معه الإلمام بقواعد التّواصل أي كيفيّة استعمال هذه اللّغة في ظروف التّواصل المختلفة، وهذا ما أدّى -فيما بعد- إلى بروزنزعة جديدة سُميت بالنظريّة التواصليّة والتي سنعرضها لها فيما يلي.

- النظريّة التواصليّة:

ظهر هذا الاتجاه ردّ فعل على النظريّات السّابقة وخصوصا النظريّة التوليديّة التحويليّة التي أهملت أهمّ جانب في اكتساب اللّغة وهو القدرة على استعمال اللّغة في مختلف الأحوال الخطابية، وقد اقترح د.هايمس

- 1خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، ص104.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح** ، مقدمة لدراسة البنى النحوية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ديسمبر2014،ع19، ص11.

D.Hymes في منتصف الستينات نموذجا هو في جوهره ردّ فعل على نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي التي تنظر إلى اللّغة بوصفها قوانين نظريّة مجرّدة بمعزل عن استعمالها؛ إذ رأى أنّ مفهوم الملكة عند شومسكي لا يتناسب مع الطبيعة الاجتماعية للّغة، ومن ثمّ اقترح ما يُسمى بـ الملكة التواصلية **Com-pétence communicative** حيث يقول:" نظريّة شومسكي القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة عن طريق مجموعة من القواعد الأساسية، وما سيتبع ذلك من قواعد تحويلية نظرية صحيحة تماما، إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل لذاته بعيدا عن المواقف الاجتماعية والحياتية التي تستخدم اللّغة فيها، ولكن اللّغة لا قيمة لها ككيان مستقل، وهي أداة التّخاطب والتواصل والتعبير عن حاجات الأفراد والمجتمع، وهو ما يمكن أن نسمّيه الوظيفة اللغويّة"[1] وهكذا يرى هايمس أنّ الملكة اللّغوية غير كافية عند اكتساب اللّغة؛ لأنّها لا تمكّن الإنسان من استعمال اللّغة بصورة صحيحة في محيطه الاجتماعي "إذ لابدّ للفرد لكي يقال إنّه يتقن لغته حق الإتقان من اكتساب قدرات أخرى تتمثّل في اكتساب القدرة على التّواصل الاجتماعي التي تتألّف من القواعد الاجتماعية لاستخدام اللّغة استخداما مناسبا للمواقف المختلفة"[2]؛ ومعنى هذا أنّ قدرة المتكلّم أو السامع في هذه النظريّة تتمثّل في معرفة المتكلّم للقواعد التي تُمكّنه من تحقيق أغراض تواصليّة معيّنة بواسطة اللّغة، فالقدرة التواصليّة تشمل القواعد الصوتية والنحويّة والصرفية والتركيبية والبلاغية (الاستعمالية).

لقد أحدثت هذه النظريّة قفزة نوعيّة في ميدان تعليم اللغات حين اهتمّت بكيفيّة توظيف القواعد النحويّة وفق ما تقتضيه أحوال الخطاب؛ وركّزت الاهتمام على المتعلّم من حيث المادة اللغويّة التي ينبغي تقديمها له بأن يُختار ما هو وظيفي وله علاقة بحاجياته اللّغويّة لاستعمالها في حياته

1-Widdowson (H .G), Une approchecommunicative del'enseignement des langues,p13

--2نايف خرما/علي الحجاج، اللّغات الأجنبيّة تعليمها وتعلّمها، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهريّة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1988، مطابع الرسالة، ص76.

اليوميّة، وهذا أدّى إلى ظهور التّمارين التواصليّة Les exercices de communication التي تتميّز بخصائص منها: تمكين المتعلّم من المشاركة الإيجابيّة في عملية التعلّم باختياره التّعبير المناسب للمقام، كما تجعله يتكلّم بعفويّة وتلقائية إضافة إلى جمعها بين الجانبين الشفاهي والكتابي في آن واحد.

- التّمارين التواصليّة وتعليم اللغة العربيّة:

تسمح هذه التّمارين بإكساب المتعلِّم أربعة أنواع من الآليات اللّغوية وهي: المحادثة والاستماع**** والقراءة والكتابة، وكلّ واحدة من هذه الآليات مرتبطة بالأخرى تؤثّر فيها وتتأثّر بها، فقد أثبتت العديد من الأبحاث أنّ مهارتي الاستماع والمحادثة تسبق المهارات الأخرى، وأنّ اللّغة المنطوقة هي الأصل، لأنّ تعليم اللّغات يهدف إلى إكساب المتعلّم مهارة التّعبير الشفاهي" فهو الأوّل في عمليّة التخاطب"[1] كما أنّه الأكثر تكراراً وممارسة واستعمالا في الحياة، ففيه يستطيع الفرد أن يتواصل ويتفاعل مع بني جنسه، وبهذا الصّدد يقول **عبد الرحمن الحاج صالح**:" أهمّ المقاييس في هذا النّطاق هو أسبقيّة المشافهة- بالنِّسبة للتلاميذ- على القراءة والكتابة وأسبقيّة الإدراك على التّعبير، وعلى هذا فلابدّ من أن يبدأ دائما المعلِّم أو الأستاذ بإيصال ذوات العناصر مشافهة لا كتابة، وأن يجعل تلامذته بهذه المشافهة- المتكرّرة - يميّزون بالسّماع وحده بين هذا الحرف وذاك وبين هذه الصيغة الإفراديّة والتركيبيّة"[2] ومنه أصبحت الطرائق الحديثة في تعليم اللّغات تعتمد على المشافهة في تدريب المتعلِّمين بعد أن تُخضعها إلى جملة من المقاييس منها: "إثارة الإدراك المباشر في نفس المتعلِّم، وضرورة الرّبط بين الحاستين (السمعية والبصرية أو أكثر من حاسّتين إن أمكن) وجعل المتعلِّم على هذا مكتسبا لمهارته بنفسه والمعلِّم

**** وهناك أنواع عديدة من تمارين التدريب على الاستماع من أهمّها: تمارين سؤال جواب.

-1بشير إبرير، «التّواصل مع النّص إشكالات الفهم والقراءة الفعّالة»، مجلّة اللّسانيّات، الجزائر: 2005، ع10، ص33.

2-**عبد الرحمن الحاج صالح**، «أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة ، مجلة اللسانيات: الجزائر، 1974، ع4، ص66-65.

مرشدا ومنسّقا ومصحّحا فقط، لهذا العمل الاكتسابي"[1]، ومعنى هذا أنّ اكتساب مهارة الاستماع أو الفهم يجب أن تتمّ بإثارة الحواس السمعيّة أوالبصريّة، وذلك يفرض استخدام الوسائل المختلفة في التّعليم كالتلفزيون التّعليمي والحاسوب والأفلام ...الخ.

ولكنّ استخدام هذه الوسائل يجب أن يرافقه محتوى لغوي ملائم لأنّ "المتحدّث يعكس في حديثه لغة الاستماع التي يسمعها في البيت والبيئة وبالمقابل فإنّ أداء المتحدّث ولهجته وانسيابه وطلاقته تؤثّر في المستمع، وتدفعه إلى محاكاتها"[2] وهذا يفرض أن تكون اللّغة المسموعة أو المكتوبة موافقة لمقتضى الحال وتعبّر عن اهتمامات المتعلّم وميوله، "وعليه ينبغي انتقاء وترتيب المادة اللغويّة التي تُقدَّم للمتعلِّمين، وذلك بانتقاء الألفاظ والاكتفاء بالوظيفي منها ، كما يجب أن يُقدَّم هذا المسموع على شكل جمل يربطها موضوع واحد يندرج بدوره في مجال معيّن من المفاهيم وتُتَّخذ هذه الجملة شكل حديث أوقصة، أووصف أوتعليق على أحداث مرئية"[3]، ونفهم من هذا القول أنّ المادّة اللّغويّة المسموعة التي يُراد إكسابها للمتعلِّمين يجب ألاّ تكون جملا مبتورة وإنّما جملا مرتبطة بنصّ معيَّن، وتشكِّل فيما بينها قصّة أو حديثا ...الخ، وأن تُختار بكيفيّة موضوعية، " فإذا أُريد لمنهج اللّغة أن يكون مؤثّرا وفعّالا، فالتّلاميذ في المدرسة ينبغي أن يتحدّثوا وأن يكتبوا للأسباب نفسها وللمواقف التي تظهر في الحياة اليوميّة داخل المدرسة أوخارجها"[4]، وعلى هذا فالمادة اللّغويّة ينبغي أن تتلاءم مع مستوى المتعلّمين

1-المرجع السابق، ص 68.

-2أحمد محمود السيد، في طرائق تدريس للّغة العربيّة، ط3. دمشق، 1419هـ- 998م، منشورات جامعة دمشق، ص 306.

3-**عبد الرحمن الحاج صالح**، «أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة «، ص66.

4-محمد صلاح الدين مجاور/ تدريس اللّغة العربيّة في المرحلة الثانويّة، أسسه وتطبيقاته التربويّة، 1998، دار الفكر العربي، ص79.

وتلبّي حاجياتهم في مختلف أحوال الخطاب؛ فكلّما كان النّص في مستواهم كلّما ركّز المتعلّمون وانتبهوا إليه والعكس صحيح، فإذا كانت النّصوص اللّغويّة – مسموعة أو مكتوبة- بعيدة عن اهتماماتهم ولا تناسبهم فإنّ هذا سيكون من الأسباب التي تبعث الملل وشرود الذّهن واللامبالاة في نفوسهم.

تلحُّ المبادئ الحديثة في تعليم اللّغات على ضرورة اكتساب مهارة الاستماع و الفهم لأنّه يؤثر لا محالة على المهارات الأخرى كالقراءة والكتابة، فمهارة الاستماع تساعد المتعلِّم على تحصيل الأفكار وتذكُّرها فيما بعد، كما أنّ اللّغة المسموعة تزيد في الثّروة اللغويّة، وتنمّي أسلوب المتعلّم، ممّا ينعكس على التّعبير بنوعيه فيما بعد، لذا فمن الواجب أن يُعطى لها نصيب وافر من التّدريبات.

بعد أن عرفنا أنّ الهدف من تعليم اللّغة هو التّعبير والاتصال والتّفاعل الاجتماعي، فإنّ القدرة على التعبير***** ذات أهمية كبيرة، يقول عبد اللّطيف الفارابي: " التّعبير نشاط تربوي أساسه نقل أفكار ومشاعر ومواقف بوسائل معيّنة كاللّغة، وهو نشاط متّصل بالإبداعيّة والابتكار، والتّعبير يقوم على تواصل بين المرسل والمتلقي، ويقصد به النّشاط الكتابي والشفهي"[1]، وتتجلّى أهمية التعبير الشفاهي في كونه الأكثر استعمالا لأنّه أداة اتصال سريعة بين الأفراد في المجتمع، إذ يعبّرون عن أغراضهم، ومشاعرهم وعواطفهم، وله عدّة صور منها: المناقشة والتّعليق، والإجابة عن الأسئلة، والتحدّث في المواضيع المختلفة ...الخ؛ أمّا التّعبير الكتابي ففيه يبرز الجانب الإبداعي لدى التّلاميذ، وله صور عديدة منها: كتابة الرسائل والمقالات، والمذكّرات ...الخ.

***** هناك أنواع عديدة من تمارين اكتساب هذه المهارة منها: تمارين التلخيص، تحويل حوار إلى نصّ مسرود، تمرين إنشاء نص، وغيرها. كما توجد الألعاب التبليغيّة التي تُعتبَر من أهمّ النشاطات التي تمكّن المتعلّمين من التّفاعل فيما بينهم ومع محيطهم الذي يعيشون فيه .انظر
Ludger Schiffer ,Pour un enseignement interactif des langues étrangère, Paris: 1984 Hatier, Crédif ,p 69.

1- محمد صلاح الدين مجاور/ تدريس اللّغة العربيّة في المرحلة الثانويّة، أسسه وتطبيقاته التربويّة، 1998، دار الفكر العربي،، ص68.

ويتطلّب التّعبير بنوعيه توفّر معرفة كافية بقواعد الإملاء والنّحو، وقواعد الترقيم، وبالإمكان القول إنّ التّعبير هو ثمرة الدّرس اللغوي لأنّه لا يمكن أن تحصل هذه القدرة إلاّ بعد اكتساب المتعلِّم القدرة على إدراك المسموع وفهمه؛ وبهذا فالقدرة على التّعبير تأتي بعد مهارتي الاستماع والفهم.

بعد استعراضنا لهذه النّظريّة اتّضح أنّ لها إيجابيات كثيرة من أهمّها إكساب المتعلّمين القدرة على التصرّف في بنى اللّغة في مختلف أنواع الخطاب، إلاّ أنّها وقعت في مطبٍّ خطير عندما ركّزت على الجانب الاستعمالي للّغة وأهملت الجانب الوضعي ، في حين أنّ اللّغة هي وضع واستعمال في آن واحد ولا يمكن الفصل بينهما، وهذا ما أدركه صاحب النظريّة الخليليّة الحديثة، الذي مزج بين التّراث العربي الأصيل وبين المستجدّات التي طرأت على ساحة البحث في ميدان اللّسانيّات، فجاء بأفكار سابقة لأوانها في ميدان تعليم اللّغات، فما هي هذه المبادئ والأفكار يا ترى؟.

- النظريّة الخليليّة الحديثة***:**

هي نظرية لسانيّة جديدة، وهي نسبة إلى العالم الفذّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه) وتلميذه **سيبويه**(180ه) وغيرهما من النّحاة العباقرة كـ ابن جني(391ه) والرضي الإستراباذي (686ه) وغيرهم*******، ورائد هذه النظريّة هو العلاّمة **عبد الرحمن الحاج صالح**(رحمه الله) الذي سعى إلى إعادة بعث النّحو العربي الأصيل بناء على ما استجدّ على صعيد البحث اللّساني؛ فالنظريّة الخليليّة الحديثة هي إعادة قراءة للتّراث النّحوي الأصيل، بالكشف عن المفاهيم العلمية التي سبق إليها النّحاة الأوّلون ولا تزال تجهلها اللسانيّات الغربيّة حتى الآن؛ يقول عبد الرّحمن **الحاج صالح**: "لابدّ أن يعتمد في عمليات البحث التطويري على التّراث العربي وخاصة ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتأخرون... منهم (إلاما ندر) لاكتفائهم بترديد ما قاله أساتذتهم بل أولئك العلماء الفطاحل الذين أعجب بهم المبدعون من

العلماء الغربيين عندما قدمنا لهم بعض النماذج من أفكارهم ومناهجهم"[1]؛ فالنظريّة الخليليّة الحديثة ما هي إلاّ امتداد للنّحو العربي الأصيل الذي ابتدعه العلماء الفطاحل، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وأتباعه الذين توصّلوا إلى مفاهيم ومبادئ "سيكون لها دور عظيم في تفسير العلاقات المعقَّدة المجردة الكامنة وراء اللغة "[2]، ومن هذه المبادئ نذكر:

مفهوم الاستقامة:

لقد توصّل النّحاة العرب الأوّلون إلى مفاهيم ومناهج تحليل قد لا تماثلها من حيث الدقّة ما جاءت به اللّسانيّات الغربيّة الحديثة، فكان لها الأثر العميق في تحليلهم للّغة وكيفيّة تعليمها ومنها "مفهوم الاستقامة".

لقد ميّز **سيبويه** بين السّلامة الرّاجعة إلى اللّفظ (المستقيم الحسن/ القبيح) والسّلامة الخاصة بالمعنى (المستقيم /المحال) كما ميّز أيضا بين السّلامة التي يقتضيها القياس (أي النّظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسّلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين(مستقيم /حسن)،وهذا معناه أنّ» كلّ كلام تكلّم به متكلم فأمكن أن يكون على ما قال ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو فهو مستقيم في الظاهر... وقد تبيّن في مثل هذا(شربت ماء البحر) أنّ قائله كاذب ...فيحكم على كلامه أنّه كذب غير مستقيم من حيث كان كذبا إلا أنه مستقيم اللفظ ...سآتيك أمس...) فهذا كلام محال...أمّا المستقيم القبيح ...وهو ...موضوع في غير موضعه»[3] فالواضح من هذا الكلام أنّ **سيبويه** يحدّد مفهوم السّلامة

*******1هم العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب ودوّنوا كلامهم ابتداء من القرن الثاني الهجري إلى غاية نهاية القرن الرّابع الهجري.

- **عبد الرحمن الحاج صالح**، «تطوير اللّغة العربيّة وكيفية معالجتها»، مجلة الأصالة، قسنطينة: جانفي- فيفري 976، ع29/30، مطبعة البعث، ص68-67.

- 2محمد صاري، «المفاهيم الأساسيّة للنظريّة الخليليّة الحديثة»، مجلّة اللسانيّات، الجزائر:2005، ع10، ص10.

3 - **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الجزائر:2013م، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص114-113.

وعلاقته باللّفظ والمعنى من ناحية، والقياس والاستعمال من ناحية أخرى. ومن ثمَّ جاء التمييز المطلق بين اللّفظ والمعنى، ذلك أنّ اللّفظ إذا حُدِّد أو فُسِّر باللّجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل يكون تحليلا معنويّا، أمّا إذا حصل التحديد والتفسير على اللّفظ دون أي اعتبار للمعنى، فهو تحليل نحوي، والخلط بينهما – كما يقول **عبد الرحمن الحاج صالح** – يُعدّ خطأ وتقصيرا " وقد بنى على ذلك النّحاة أنّ اللّفظ هو الأوّل، لأنّه هو المتبادر إلى الذّهن أوّلا، ثم يفهم منه المعنى ويترتّب على ذلك، أنّ الانطلاق في التّحليل يجب أن يكون من اللّفظ في أبسط أحواله وهو الأصل"[1].

وإنّ الخلط بين هذين الجانبين (اللّفظ والمعنى) كما حصل في عصور الانحطاط وجاء في مؤلّفات المتأخّرين، وما هو سائد في تعليم اللّغة العربيّة في وقتنا الحالي أدّى بالتلاميذ إلى حفظ الكثير من القواعد النحويّة، ولكنّهم يعجزون عن استعمالها في كلامهم وكتاباتهم.

- اللّغة وضع******واستعمال:**

أكّدت النظريّة الخليليّة الحديثة حقيقة علميّة ذات أهمية كبيرة تتلخّص في ضرورة التفريق بين ما يرجع إلى اللّغة كوضع وبنية، وبين كيفيّة استعمال هذا الوضع ،وهذه الحقيقة يجب أن يُستفاد منها في تعليم اللّغات عموما، واللغة العربيّة خصوصا "وخاصة أنّ الغاية القريبة والبعيدة التي يرمي إليها كل تعليم للّغات الحيّة هو تحصيل المتعلّم على القدرة العلميّة على تبليغ أغراضه بتلك اللّغة، وفي الوقت نفسه على تأدية هذه الأغراض بعبارات سليمة، أي من تلك التي تنتمي إلى ما تعارفه الناطقون بها من أوضاع ومقاييس"[2]، وبالتالي فاللّغة عند الخليليّين " مجموعة منسجمة من الدوال

-1المرجع نفسه والصفحة نفسها.

******** ذكر الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** مساهمة القاضي عبد الجبّار في تعريف هذا المصطلح وهذا في كتابه الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص32 وما بعدها.

-2**عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي»، الجزائر: 2000م، مجلّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع3، ص109.

والمدلولات ذات بنية عامة وبنى جزئيّة تندرج فيها وهذا هو الوضع وما يُسمّى بالقياس ،... أمّا الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب"[1] ، ومعنى هذا أنّ اللّغة نظام من الدوال أي أسماء وأفعال وحروف وتراكيب ينتقي منها المتعلّم ما يحتاج إليه للتعبير عن شتى أغراضهم، وليس كلّ ما في اللغة يستعمله المتكلّمون، وبهذا يجب التمييز بين ما هو راجع إلى القياس، وبين ماهو راجع إلى الاستعمال، فلكلٍّ منهما قوانينه الخاصة به، فمثلا الحرف في الوضع هو جنس من الأصوات وليس صوتا مُحصّلا مُعيّنا؛ فالجيم في الوضع كعنصر لغوي له وظيفة، وهي أن تتمايز معاني الكلم بوجوده أو عدمه ويحقّقه المتكلّمون بتأديات مختلفة في اللّهجات العربيّة، فقد يُنطَق قيما(g)، أو ياءا، أو جيما مُعطّشَة (j)...الخ، وهذا الأمر ينطبق على الألفاظ كذلك، فاللّفظ له مدلول عام في الوضع، وليس معنى مُعيّنا ينويه المتكلّم أثناء خطابه، بل هو جنس دلالي ينطبق على الكثير من المعاني الجزئيّة، يقول **عبد الرحمن الحاج صالح**: " النحاة العرب يميّزون منذ أقدم العصور، بين "الأصل في الكلام" وبين ما يعرض له على الألسنة في حالة التخاطب في اللفظ والمعنى لأنّه خطاب حاصل بالفعل وله أوصافه الخاصة به "[2] ويُمثّل لذلك بعبارة الخنساء (طويل النِّجاد)، فللفظة "النجاد" معنى وضعي وهوّ غمد السّيفّ، وهو ليس المقصود هنا، إنّما المقصود بـ (طويل النِّجاد) هو طويل القامة، والعلاقة بين طويل النِّجاد وطويل القامة علاقة عقليّة وليست اعتباطيّة، وبهذا لا يجب تفسير صيغة اللفظة أو التراكيب اعتمادا على المعنى الوضعي بل اعتمادا على المعنى المقصود في واقع الخطاب؛ لأنّ الوضع شيء والاستعمال شيء آخر.

وهكذا يدعو صاحب النظرية الخليلية الحديثة إلى ضرورة التمييز بين ما يرجع إلى اللّغة وضعا واللغة استعمالا لأنّ القوانين الخاصة بالبنى

1-**عبد الرحمن الحاج صالح**، «أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدّرسي اللّغة العربيّة»، ص38.
2-**عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص8.

وكيفية تفرّع الفروع من أصولها غير القوانين التي يخضع لها الاستعمال لأنّ استعمال البنى أي صيغ الكلم والتراكيب يرمي إلى تحقيق غرض معيَّن من قِبل المتكلِّم، وأمَّا البنى في ذاتها وإن كانت دالّة على المعاني الموضوعة لها، فليست هذه المعاني هي الأغراض في الوضع إطلاقا، وقد نبّه **عبد الرحمن الحاج صالح** إلى أنّ " الخلط بين قوانين الوضع وقوانين الاستعمال سيؤدّي إلى مآزق"[1] تتمثّل خصوصا في عدم استجابة المناهج التعليميّة لاحتياجات المتعلّمين في التّعبير بلغته عن مختلف الأغراض والمعاني؛ لأنّ الواضعين لها لم يميّزوا بين الجانبين (اللّغة كوضع واللّغة كاستعمال) فأدّى بهم ذلك إلى التّركيز على الجانب الوضعي للّغة وإهمال الجانب الاستعمالي متّبعين في ذلك النّحاة العرب المتأخّرين الذين تعلّقوا بالقواعد معزولة عن الشواهد كما جاء في ألفيّة ابن مالك وغيره، فنتج عن ذلك أنّ المتعلّم يحفظ قواعد اللّغة إلاّ أنّه يقع في الأخطاء عند كتابته ومشافهته؛ فكان من المفروض أن يحتذي واضعو المناهج بالعلماء العرب الأوّلين الذين يرون أنّ اللغة " هي قبل كلّ شيء استعمال الناطقين بها؛ أي إحداثهم لفظا مُعيَّنا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللّفظ، وليست فقط صوتا ولا نظاما من القواعد، ولا معنى مُجرَّدا من اللّفظ الذي يدل عليه ولا أحوالا خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء"[2] ، وبالتالي فتعليم اللغة لا يكون بحفظ القواعد مطّردها وشاذّها، وإنّما يكون من خلال اللّغة نفسها بمزاولة عباراتها وأساليبها، وإحكام القدرة على التصرّف فيها حتى يستطيع المتعلِّم أن يعبّر عن عواطفه وأحاسيسه ويتواصل مع الآخرين في جميع أحوال الخطاب التي تستلزمها الحياة اليوميّة، يقول **عبد الرحمن الحاج صالح**: " تعلُّم اللّغة لابد أن يستجيب لما سيحتاج إليه المتعلِّم للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه، وما يدور في ذهنه وما يُكنّه من غرض، فاللّغة وضعت للتبليغ والاتصال قبل

1-محاضرات **عبد الرحمن الحاج صالح** لسنة 2006-2005. مدونتي.

2-**عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي»، ص **111**.

كل شيء"[1]، وهذا يفرض ألاّ يقتصر التعليم على اللّغة الأدبية فقط ؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى عجز المتعلِّم عن التّواصل والتّعبير عن أغراضه، وبالتالي تصبح اللّغة أدبية محضة لا تصلح للتعبير عن جميع أحوال الخطاب، وعليه يجب أن يراعوا الاستعمال الفعلي للغة في جميع أحوال الخطاب التي تستلزمها الحياة اليومية، وذلك من خلال التنويع بين النّصوص الأصيلة والنصوص الحديثة؛ لكي يتمكّن المتعلّمون من تربية الملكة اللغويّة، وتشجيعهم على الإبداع؛ وهذا يستلزم مراعاة مستويين لغويين، أوّلهما المستوى الترتيلي: ويكون في حرمة المقام أو موضع انقباض" وفيه تظهر عناية المتكلِّم الشديدة بما ينطق به من حروف، وما يختاره من ألفاظ وتراكيب ...ويستعمل الناس هذا المستوى من التعبير في جميع هذه الحالات التي تتصف بالحرمة كخطاب الخطيب، وخطاب المذيع للناس في الإذاعة والتلفزة ومحاضرات الأساتذة"[2]، وأمّا الثاني فهو المستوى الاسترسالي: ويكون في مواضع الأنس: كخطاب الأبناء في المنزل أو مع الأصدقاء أو أيّ شخص آخر في غير مقام الحرمة، ويمتاز هذا المستوى بكثرة الاختزال في تأدية الحروف والكلم والحذف، وكثرة الإضمار، والإدغام، والتقديم، والتأخير، وللأسف فهذا المستوى اللغوي العفوي غير موجود في التخاطب اليومي الذي طغت عليه العامية، منذ أن دعا البلاغيون المتأخِّرون إلى ترك الألفاظ التي تستعملها العامّة حتى ولو كانت فصيحة.

فللنهوض باللغة العربيّة وجعلها جارية على الألسنة في الحياة اليوميّة ينبغي إحياء المستوى اللغوي المستخف، وذلك بإدخال قواعده في المناهج التربوية كالتأدية الصوتية، ومخارج الحروف، وأحوال الوقف والابتداء ..الخ.

- العناية باكتساب النّحو والبلاغة معا:

إنّ اللّغة وضع واستعمال لهذا الوضع في واقع الخطاب، و لكلّ منهما

-1 **عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي، ص115-114.

-2**عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي»، ص112.

قوانينه الخاصة به، والتّخليط بينهما يؤدّي إلى انعكاسات سلبيّة على العمليّة التعليميّة خاصة أنّ الغاية المرجوة من تعليم اللّغة هي قبل كلّ شيء جعل المتعلّم قادرا على "تبليغ أغراضه بتلك اللّغة...وفي نفس الوقت على تأدية هذه الأغراض بعبارات سليمة أي من تلك التي تنتمي إلى ما تعارفه الناطقون بها أوضاعا ومقاييس"[1] فلتمكين المتعلّم من التعبير بلغة سليمة في مختلف الظروف والأحوال الخطابية من الضروري أن يُعتنى بالنّحو والبلاغة معا في العمليّة التعليميّة، والذي نقصده بـ"النحو" ليس ما شاع في كتب المتأخّرين، والمناهج التربوية الحالية على أنّه "الإعراب" أو "تغيير أواخر الكلم لدخول العوامل عليها"، بل الذي نقصده هو المفهوم الدقيق للنحو الذي يتناول كلّ مستويات اللغة من الأصوات إلى غاية التراكيب كالذي جاء في قول ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصُرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتّحقير، والتّكبير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم"[2] ومن خلال هذا التعريف يتّضح أنّ النّحو بهذا المفهوم غير مقتصر على أحوال أواخر الكلم، بل يتضمّن زيادة على هذا ما يتعلّق ببنية الكلمة وصياغتها، كتثنيتها وجمعها، وتصغيرها، والنّسب إليها ومعنى هذا أنّه يشمل النّحو والصّرف معا دون التّفريق بينهما، والغاية من تعليمه هي تمكين المتعلّم من التعبير اللّغوي السّليم، وأن يكون الضّابط لكل من خرج عن سنن العربية، حتى يعود إليها، وقد فسّر **عبد الرحمن الحاج صالح** عبارة "انتحاء سمت كلام العرب" من كلام ابن جني" بأنّ: "الانتحاء ليس مجرّد محاكاة ساذجة لجمل أو أنواع

-1 **عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي»، ص109.

2-ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربي، ج1، ص34.

من الجمل التي سبق اكتسابها من قبل، بل هو عبارة عن تكييف المُثُل أو الحدود التي سبق اكتسابها، وتمثُّل مُثُل جديدة بعمليتي بناء وتركيب مُثُل جديدة، فالنّحو هو توجيه لعمليّة الكلام باحتذاء أمثلة أو حدود إجرائيّة"[1]، وهذا معناه أن تعلُّم اللّغة في النظريّة الخليليّة يكون باكتساب المثل والحدود الإجرائية بالإضافة إلى خلق القدرة على التصرُّف فيها؛ أمّا النظريّات الغربيّة فتعتمد على التكرار والمحاكاة ، يقول **كوردر Corder**:"ينتج النّحو المستضمَر **(Grammaire interiorsé)** من معرفة عفويّة لنظام اللّغة المُكتَسَبة وهذا بواسطة آليات لاشعورية لعلاج المعطيات وتكوين واختبار الفرضيات"[2] ومعنى هذا أنّ اللّسانيين الغرب يعتمدون في اكتساب اللّغة على التّكرار حتى يترسّخ ما يُسمَّى بـ "النّحو المُستَضمَر" وهم بهذا يهملون كيفيّة حصول القدرة لدى المتعلِّم على "التصُّرف ببنى اللّغة"، وهذا يبقى– بالطبع - من أهمّ مميّزات النظريّة الخليليّة الحديثة.

أمّا فيما يخصّ "البلاغة" فإنّها تتلازم مع عمليّة اكتساب الملكة النحوية، ولا غنى للمتعلِّم عنها، يقول **الحاج صالح**: " فإذا اكتفينا في تعليم العربية بجانب السلامة اللغوية، أي بجعل الطالب ....على تطبيق القواعد النحويّة وحدها دون مراعاة ما تستلزمه عملية الخطاب؛ أي دون القواعد البلاغيّة كان تعليمنا هذا ناقصا...وتجاهلنا بذلك أنّ الملكة اللغويّة بكاملها وفي جملتها هي مهارة التصرّف في بنى اللّغة بما يقتضيه حال الحديث؛ أي القدرة على التبليغ الفعّال بما تواضع عليه أهل اللّغة أو بعبارة أخرى أيضا القدرة على الاتصال اللّغوي في جميع الأحوال"[3] وعلى هذا فالنّحو والبلاغة مرتبطان ببعضهما البعض، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما دون الآخر وإلاّ اختل التّعليم،

1-Abd El Rahmane EL Hadj Salah, Linguistique Arabe et Linguistique Générale, T. 2 p.15.

2-Henri Besse, Remy Porquier, Grammaire et didactique des langues: juillet 1984 LAL, Hatier, Paris, p15.

3-**عبد الرحمن الحاج صالح**، «الأسس العلميّة واللّغويّة لبناء مناهج اللّغة العربيّة في التّعليم ما قبل الجامعي»، ص118.

فإذا اقتصرنا على اكتساب الملكة النحويّة دون البلاغيّة، فإنّ هذا سيجمّد اللّغة ويجعلها مقتصرة على الجانب الأدبي والتحريري ويحرمها من أن تكون لغة حيّة متداولة على أفواه الناطقين بها.

-النّحو العلمي غير النّحو التعليمي وكذلك هي البلاغة:

ميّز الخليليّون بين نوعين من المعرفة اللّغوية الأولى" تخصّ المتكلِّم كمتكلِّم والمخاطَب كمخاطَب، ومعنى ذلك أنّها راجعة إلى الملكة اللغويّة التي يكتسبها الإنسان فتمكّنه من الاتّصال مع غيره بالخطاب على الوضع ...والنّوع الآخر يخصّ اللّساني وحده؛ أيّ العلم بأسرار اللّسان، فإنّ معرفته لظاهرة اللّسان هي معرفة علميّة محضة وهي غير ملكته اللّغوية التي اكتسبها"[1]، ومن هذا القول نستنتج أنّه من الضروري التّفريق بين القواعد التي" هي جوهر اللّغة ولبّها وأساسها؛ إذ ليست إلاّ عبارة عن نظامها البنوي؛ لأنّ ضبطها وإحكامها عند المتكلم الفصيح الذي يُجريها في كلامه ويعمل بها بكيفيّة عفويّة شيء، وضبط العالم بالنّحو لمحتواها وأسرارها وعللها شيء آخر، ولهذا فإنّ لها شكلين: شكل المثال والنّمط السلوكي، وشكل القانون المحرّر(مع ما يمكن أن يصحبه من تعليق وشرح للشواذ)"[2] فالمتعلِّم عند تحصيله للملكة سواء كانت نحويّة أوبلاغية، لا يحتاج إلى كل ما في علم النّحووالبلاغة من شرح للقواعد وتعليلها واستثناءاتها وشواذها، بل ينبغي الاكتفاء بالقدر من القواعد الذي يسمح له التعبير السّليم عن حاجياته اليوميّة وفق ما تقتضيه أحوال الخطاب، يقول أحمد محمود السيّد:" ينبغي أن تكون الموضوعات التي تُقدَّم إلى الدارسين في النّحو موضوعات وظيفيّة، بمعنى أن تخدم الإنسان في حياته، فتلبّي حاجاته اللغويّة، وتسهّل له عمليّات التّفاعل الاجتماعي،

-1**عبد الرحمن الحاج صالح**، «أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة»، ص-61 62.

-2المرجع نفسه، ص70.

بحيث يقرأ بصورة سليمة، ويكتب بأسلوب سليم، ويعبّر بشكل صحيح، ويستمع، فتعينه معرفته النحوية على فهم ما يسمع، ولن يتأتى ذلك إلاّ إذا كانت ثمة دوافع تدفعه إلى التعلُّم، ولن يتوافر الدافع إلاّ إذا أحسّ المتعلِّم أنّ الموضوعات النحوية التي يتعلّمها تُلبّي حاجاته"[1]، وللأسف فإنّه في عصرنا الحالي اتّخذت القواعد في شكلها النّظري البحت عند بناء المناهج دون أن تُكيَّف وفق حاجيات المتعلِّمين، ففي الغالب تُختار بناء على نظرة ذاتية، ممّا أدّى إلى عدم إدراج الكثير من الموضوعات التي يحتاجها المتعلِّمون في حياتهم اليوميّة، ممّا أسهم في تكريس الأخطاء على ألسنة التلاميذ وكتاباتهم، وما زاد الطين بلّة أنَّ المتعلِّمين صاروا يحفظون القواعد عن ظهر قلب فقط لاجتياز الامتحان، وبذلك ابتعد النحو عن وظيفته الأساسية بصفته وسيلة لصحة الأسلوب وسلامة التركيب، ومعينا على الفهم والإفهام، فلتدارك هذا الخلل الفادح ينبغي أن يقوم المتخصّصون في بناء المناهج باختيار محتوى وطريقة ملائمة لتبليغ هذا المحتوى للمتعلِّم حتى تحقّق العمليّة التعليميّة الغاية الأساسية من تعليم النّحو، وقد قام **عبد الرحمن الحاج صالح** بحصر شروطهما فيما يلي :

-1 "الانتقاء الممعن للعناصر التي تتكوّن منها المادة المعنيّة.

-2 التخطيط الدقيق لهذه لعناصر؛ أي توزيعها المنتظم حسب المدة المخصّصة لها وعدد الدّروس.

-3 ترتيبها ووضعها في موضعها في كل درس بحيث تتدرّج بانسجام من درس إلى آخر.

-4 اختيار كيفيّة ناجعة لعرضها على المتعلِّم وتقديمها له وتبليغها إيّاه في أحسن الأحوال.

-1أحمد محمود السيد، الموجز في طرق تدريس اللّغة العربيّة، ط1. بيروت: 1980، دار العودة، ص132.

-5 اختيار كيفيّة لا تقل نجاعة عن السّابقة لترسيخها في ذهن المتعلِّم وخلق الآليات الأساسية التي يحتاج إليها ليحكم استعمالها بكيفية عفوية"[1]*********

وبهذا نستنتج أنّ نجاح تعليم اللغات مرهون بالتركيز على المتعلِّم لا على المادة اللغوية معزولة عن معرفة احتياجاته الحقيقية حسب سنّه ومستواه، وذلك بانتقاء القدر الذي يحتاجه للتعبير عن شتى أغراضه في الحياة اليوميّة، كما أنّ التخطيط للمادة اللغوية والتسلسل المنطقي لإجرائها أمران ضروريان، ويتمُّ هذا عن طريق الممارسة المتكرِّرة لعملية الخطاب، وبهذا تكون النظريّة الخليليّة الحديثة قد أعطت لكلّ جوانب العمليّة التعليميّة حظّه من العناية والاهتمام.

- الاعتماد على نحو الخليل وسيبويه وغيرهما من النّحاة المبدعين:

يرجع عبد الرحمان **الحاج صالح** الضّعف اللّغوي الذي يعاني منه أبناء العربية إلى المحتوى التعليمي المُستَقى من المؤلَّفات النحويّة للنّحاة العرب المتأخِّرين********** التي ما هي إلاّ نوع من التّحليل الفلسفي المنطقي، جاء نتيجة لتأثُّرهم بالمنطق اليوناني الأرسطوطاليسي في مصطلحاته وتعريفاته، وأبوابه التي يعسر فهمها حتى على المتخصّصين؛ حيث جاءت عارية من الشواهد والأمثلة، ممّا يفيد في حفظ قواعد نظرية مجرَّدة لا امتلاك ناصية اللغة، وهذا ما نجده في ألفية ابن مالك و"مغني اللّبيب عن كتب

-1**عبد الرحمن الحاج صالح**، «أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة»، ص-61 62.

********** وفي هذا الشّأن يقول ابن خلدون :»والسّبب في ذلك أنّ صناعة العربيّة إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة، فهو علم بكيفيّة لا نفس كيفيّة فليست نفس الملكة، وإنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصّنائع علما ولا يحكمها عملا»، ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، مصر، مطبعة مصطفى محمد، ص561.

********** 1 ونقصد بهم النّحاة الذين جاؤوا بعد القرن الخامس الهجري إلاّ من شذّ منهم كالسهيلي والرضي الإستراباذي

الأعاريب" لابن هشام وغيرهما، وهو على خلاف النّحو الذي أبدعه النّحاة العرب الأوائل، كالخليل و**سيبويه** ومن تبعهما الذي جاء بتعريفات إجرائيّة معزَّزة بالكثير من الأمثلة والشّواهد، ممّا يساعد المتعلِّم على اكتساب الملكة اللغويّة، وقد تطرّق ابن خلدون إلى هذا الأمر حين قال: "وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب **سيبويه** فإنّه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتبه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم، وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصِّل له قد حصل على حظٍّ من كلام العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبَّه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الإفادة...وأمّا المخالطون لكتب المتأخِّرين العارية عن ذلك إلاّ من القوانين النحويّة مجرَّدة عن أشعار العرب وكلامهم فقلّما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها فتجدهم يحسبون أنّهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه"[1]، وهذا يتوافق مع الأبحاث الحديثة التي توصّلت إلى أنّ تعلُّم اللّغة يحصل عن طريق معالجة اللّغة نفسها ومزاولة عباراتها، فليكن تعليم القواعد إذن على هذا النّهج الذي ترتكز فيه على اللّغة الصحيحة، ومعالجتها وعرضها على الأسماع والأبصار، والتمرين على استخدامها كتابة ومشافهة.

يمكن القول من خلال ما سبق اكتساب اللغة العربيّة وتعلُّمها يكون بالاستناد إلى نظريّة لسانيّة عربيّة كالنظريّة الخليليّة الحديثة، كما يمكن أن يكون بالاستفادة من النظريّات الوافدة من الغرب "لاسيما ما ثبتت صحته ...عند جميع العلماء"[2] فعلى الباحثين في شؤون اللغة العربية القيام بتمحيصها واستخلاص ما يفيد اللغة العربية وتكييفه مع طبيعتها، فمثلا التمارين البنوية لن تفيد اللغة العربية إلاّ إذا أُخضعت إلى القوانين الخاصة باللغة العربية كمفهوم الأصل والفرع، والتحويل...الخ، كما أنّ التمارين

1- ابن خلدون، المقدمة، ص561.

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، مقال ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص23.

التواصليّة تسهم في تنمية القدرة على استعمال اللغة -بشكل كبير- في مختلف أحوال الخطاب بشرط أن تسبقها التمارين التي تُكسب المتعلِّم القدرة على التصرُّف في مختلف البنى بطريقة عفويّة، كما ينبغي على واضعي المناهج التربويّة أن يعلموا أنّ امتلاك ناصية اللّغة لا يكون بحفظ القواعد النحوية مطردها وشاذّها، المزوّدة بالأمثلة والاستشهادات البعيدة عن حياة المتعلّم، بل يكون بالاقتصار على ما يحتاجه في حياته اليوميّة من أبواب نحويّة، تكون مدعّمَة بالأساليب الصّحيحة؛ كالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من أشعاروأقوال وغيرها من النّصوص الحديثة التي تربط الحاضر بالماضي، مع مراعاة القوانين النحوية والبلاغية معا، وترسيخ كافّة مستويات اللغة المستوى الترتيلي خاصّة المستوى الاسترسالي والعمل على إدراج قواعده في المناهج التربوية كالتأدية الصوتية، ومخارج الحروف، وأحوال الوقف والابتداء، والاختلاس...الخ.